

المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

الإصدار الثالث والثلاثون

تاريخ النشر : 5 – 1 – 2022م

ISSN : 2706-6495

المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

مجلة علمية دولية محكمة ، تصدر المجلة دورياً كل شهر

الإصدار الثالث والثلاثون كاملاً | 2022-1-5م

Email: editor@ajrsp.com

رئيس التحرير :

أ.د ختام احمد النجدي

الهيئة الاستشارية :

أ.د/ رياض سعيد علي المطيري

د/ عائشة عبد الحميد

أعضاء لجنة التحكيم :

أ.د/ عذاب العزيز الهاشمي

د/ صالح بن بشير بن سليمان بوشلاغم

أ.د/ خالد ابراهيم خليل ابو القمصان

أ.د/ وصفي ياسين عباس

د/ أبو عبيدة طه جبريل علي

د/ بدرالدين براحلية

أ.م.د. زينب رضا حمودي

د / بسمة مرتضى محمد فودة

د/ وصال علي الحماده بنت سعاد

د/ تميم موسى عبدالله الكراد

د/ نوال حسين صديق

د/ أسامة عبد الوهاب محمد إبراهيم

قائمة الأبحاث المنشورة:

رقم الصفحة	التخصص	الدولة	اسم الباحث	عنوان البحث	NO
26 - 5	التعليم والتدريب المهني	دولة الكويت	الباحث/ فهد عبد الرحمن حسن الكندري، الباحث/ عيسى سلمان بن عيسى	الجدوى الاقتصادية لإعادة تدوير مياه الصرف الرمادية في المنازل (دراسة حالة بدولة الكويت)	1
66 - 27	الشريعة والقانون	المملكة العربية السعودية	الباحثة/ شيخة مسعد عبد الله البلوي	المسؤولية الجنائية عن اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة في النظام السعودي مقارنة بالقانون الإماراتي	2
90- 67	التفسير وعلوم القرآن	الإمارات العربية المتحدة	الدكتور/ صلاح الدين عوض محمد إدريس	منهج القرآن الكريم في التعامل مع الآخر (الكفار وأهل الكتاب أمودجاً)	3
135- 91	إدارة المعلومات	المملكة العربية السعودية	الباحثة/ رباب يحيى العرياني، الدكتورة/ ريم علي الرباعي	توظيف تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية للتعامل مع تداعيات كوفيد-19 (دراسة تحليلية تقييمية)	4
165-136	القانون والممارسة المهنية	المملكة العربية السعودية	الباحث/ تركي بن حامد الحازمي	عقد العمل محدد المدة	5
185 -166	الدراسات الإسلامية	المملكة العربية السعودية	الدكتورة/ منيرة بنت سعد بن محمد الصالح	حديث كلمتان	6
219 -186	علم الاجتماع	المملكة العربية السعودية	الباحث/ عبد الله حسن محمد الشخي	مدى تقبل الأسرة لمدمن المخدرات المتعافي (دراسة حالة لعينة من أسر المتعافين في وحدة الرعاية الممتدة بمستشفى الأمل بجدة)	7
260 -220	الإصلاح الأسري	المملكة العربية السعودية	الباحث/ ضيف الله سعيد هواش العامري	التواصل الأسري وأثره على التحصيل الدراسي للأبناء (دراسة مسحية على عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة جدة)	8

286 -261	علم الاجتماع	فلسطين	الدكتور/ عبد المجيد نايف أحمد علاونة	المشاركة المتنوعة والتعددية المتباينة كأساس لعملية التحول الديمقراطي في المجتمعات	9
301 -287	علم الاجتماع	المملكة العربية السعودية	الدكتورة/ ماجدة خليفة محمد خليفة	الانعكاسات السالبة للخادمة المنزلية على الأطفال من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال بمحافظة الدوادمي بالمملكة العربية السعودية	10

الجدوى الاقتصادية لإعادة تدوير مياه الصرف الرمادية في المنازل (دراسة حالة بدولة الكويت)

The Economic Feasibility of Household Wastewater Recycling

A Case Study in the State of Kuwait)

الباحث/ فهد عبد الرحمن حسن الكندري

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت

Email: Kanderi.77@gmail.com

الباحث/ عيسى سلمان بن عيسى

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت

Email: es.essa@paaet.edu.kw

ملخص البحث:

بعد ظهور النفط بدولة الكويت ودخولها نهضة اقتصادية نتيجة ارتفاع عائدات النفط نتج عن ذلك حركة بناء واعمار شاملة ومع الوقت زادت مساحات البناء وازدياد السكان واتجاه الكثير الي الهجرة والاستقرار في الكويت لوجود فرص عمل بها وارتفاع الدخل، كل هذا ادى الي زيادة معدل استهلاك المياه. فكان لزاما على الحكومات المتعاقبة انتهاز سياسات تواكب هذا التطور والبحث عن حلول لها فتم استخدام محطات لإنتاج واستخراج المياه الجوفية وانشاء محطات تحلية مياه البحر إلا انه مازالت الكثير من الحلول ممكنة في التفكير بها لحل هذه المشكلة. تبحث هذه الورقة البحثية عن حلول مقترحة وهي اعادة تدوير المياه لاستخدامها في اغراض منزليه مره اخرى وقد تحدثت الكثير من الابحاث علي ذلك إلا ان القليل منها تحدثت عن جدوى استخدامها في الكويت من حيث تكلفتها الاقتصادية وهل هي متقاربه اقتصاديا مع حلول اخرى يمكن مقارنتها بها ، فنترق بحثي الي معدل استهلاك الفرد من المياه والكميه التقديرية للمياه الرمادية المستهلكة وتكلفة اعادة التدوير ثم اتجه الي تحديد سعر التكلفة لتركيب منظومة اعادة التدوير والمدة الزمنية التي من خلالها يمكن تعويض تركيب الوحدة مقارنتا بالاستهلاك العادي بدون تدوير وبالتالي تضمن البحث جدوى اقتصادية لعملية اعادة التدوير ليأتي مكملا لأبحاث اخرة تحدثت عن جدوى استخدامها التقني، وانتهى الي وجود بعض العوائق لتنفيذ هذا الاسلوب من اعادة التدوير منها احتياجه لمساحات واسعه و تغيير كامل في شبكات الصرف الصحي واحتياجه الدائم الي عمليات صيانته. الا انه يفضل استخدامه في حالة الري الزراعي بل له مردود جيد.

الكلمات المفتاحية: المياه الرمادية، اعادة التدوير، المرشحات، انظمة المياه، ترسيب المياه

The Economic Feasibility of Household Wastewater Recycling

A Case Study in the State of Kuwait)

Abstract:

After the emergence of oil in the State of Kuwait and its entry into an economic renaissance as a result of the rise in oil revenues, this resulted in a comprehensive construction and reconstruction movement. With time, the building areas increased, the population increased, and a lot of people tended to migrate and settle in Kuwait due to the presence of job opportunities there and the rise in income, all of which led to an increase in the rate of water consumption. It was necessary for successive governments to adopt policies that keep pace with this development and search for solutions to them, so plants were used to produce and extract groundwater and establish seawater desalination plants, but there are still many solutions that can be thought of to solve this problem. This research paper searches for proposed solutions, which is recycling water for use in domestic purposes again, and many researches have talked about this, but a few of them talked about the feasibility of using it in Kuwait in terms of its economic cost and whether it is economically close to other solutions that can be compared with it. My research to the per capita consumption of water, the estimated amount of gray water consumed and the cost of recycling, then the research directed to determining the cost price for the installation of the recycling system and the time period during which the unit installation can be compensated compared to the normal consumption without recycling, and thus the research included the economic feasibility of the recycling process to come as a complement Other research talked about the feasibility of its technical use, and the research concluded that there are some obstacles to implementing this method of recycling, including the need for large areas, a complete change in sewage networks, and its constant need for maintenance operations. However, it is preferable to use it in the case of agricultural irrigation, but it has a good yield.

Keywords: Gray water, Recycling, Filters, Water systems, Water sedimentation

مقدمة البحث:

تنتشر جملة " قطرة ماء تساوي حياة " في اوساط البلدان التي تعد من البلدان فقيرة الموارد المائية وهي جملة تعبيريه على اهمية المياه في انقاذ حياة الافراد فلا حياة بدون ماء وقد أكد ذلك القرآن الكريم بقول الله تعالى " وجعلنا من الماء كل شيء حي افلا يؤمنون " سورة الانبياء الآية 30 ولذلك فالماء عنصر مهم في مجالات التنمية الزراعية والصناعية وهو يفوق في أهميته الاستراتيجية أهمية أي عنصر طبيعي آخر إذ أن وجوده أو عدمه يعنى ببساطة الحياة أو الموت. ومن الحقائق المذهلة إن مياه البحار والمحيطات تشكل 97.5% من مجموع المياه فوق سطح الأرض، وأن المياه العذبة تشكل فقط 2.5%، وأن أكثر من نصف كمية المياه العذبة بالقطبين الشمالي والجنوبي، وبالتالي فإن المستثمر عمليا لكل مظاهر الحياة التي نعرفها أقل من 1% من مجموع المياه المتاحة. (عبد الصبور، ممدوح فتحي 2000 صفحت 33) هذا يجعلنا نبحث عن وسائل واساليب لاستغلال كمية المياه المهذرة من عمليات الاستهلاك ولعل لفظ اعادة التدوير كان مرتبطا بتدوير النفايات وهو مصطلح جديد تم طرحه مؤخرا وهو مصطلح يختص عادةً بالنفايات، كإعادة تدوير علب الألمنيوم، والزجاجات، والصحف، وغيرها، ولكنه أيضاً يشمل إعادة تدوير المياه، أي إعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها لأغراض مفيدة، مثل: الري الزراعي، والمناظر الخضر، والعمليات الصناعية، والبناء، وغيرها، حيث تعطي إعادة تدوير المياه وفرة في الموارد والمال. وتتطلب المياه المعاد تدويرها للري معالجة أقل من المياه المعاد تدويرها للشرب، وهناك بعض الدول مثل أستراليا وسنغافورة وبعض الولايات الأمريكية تستخدم هذه المياه في الشرب، ولم يبلغ حتى الآن على أي حالات موثقة تخصّ المشكلات الصحية. (علي، احمد حسن 2018) وقد يتسأل البعض عن ما مدى الجدوى في اعادة تدوير المياه وهل هي مجديه من عدمه وذلك من ناحية التكلفة او العملية التقنية ذات نفسها، ان عملية تدوير الماء لها دور هام في منح أمل جديد للحياة فالماء الموجود حسب الدراسات لا يكفي سوى لمدة مئة عام فقط و أن نسبة الأمطار تقل من عام إلى عام، وأن العثور على الآبار والعيون أصبح أمر أصعب ما يكون (مصطفى، اسماء السيد 2019) وقد ظهر مؤخرا مفاهيم مرتبطة بعملية التدوير منها علاقة عملية التدوير بالبيئة اذ بينت بعض الدراسات ان المياه المعاد تدويرها تحمل صفات خاصة لتحسين جودة الأراضي الزراعية ويمكن استخدام عملية التدوير في خلق مناظر خلابة للطبيعة مثل مياه النافورات وحث المؤسسات الصناعية علي افضلية استخدام المياه المعاد تدويرها فضلا عن المياه الاخرى واستخدام هذه المياه في عمليات التنظيف والبناء هكذا تبدو فكرة استخدام المياه المعاد تدويرها (مصطفى، مؤمن 2020) ولعل المتابع اخبار العالم يلحظ ثمة نزاعات سياسية ناشئة علي المياه واحقيتها ومقدارها في التوزيع كمثل النزاع القائم بين مصر واثيوبيا حول احقية ومقدار حصص الماء، وتجدر الاشارة الى أن معالجة مياه الصرف الصحي تعد من أهم سبل التغلب على نقص موارد المياه في دولة ذات طبيعة صحراوية مثل الكويت، حيث أن النقص في موارد المياه العذبة أصبح هاجسا كبيرا ليس فقط كنقص مياه الشرب التي هي أساس الحياة، وإنما ينسحب التأثير أيضا على العديد من الأنشطة الحياتية المهمة كالإنتاج الزراعي والصناعي. و الكويت ليست بمعزل عن العالم في مجابهة مشكلة نقص المياه بل ظلت تعاني بسبب موقعها الجغرافي ومناخها الصحراوي الذي جعلها تتعرض مع دول المنطقة الأخرى للعديد من مشكلات نقص المياه بسبب التغيرات المناخية التي تسببت في نزوب العديد من الموارد الحيوية ومنع تجدها كما أن مشكلة المياه تؤثر في العالم كافة حتى أن التوقعات المستقبلية تشير إلى احتمال نشوب حروب ونزاعات على موارد المياه ما حدا بمنظمة الأمم المتحدة إلى تخصيص يوم من كل عام لتسليط الضوء على مشكلة المياه وإيجاد الحلول لها ومن المؤكد إن المياه المهذرة ومعالجتها أحد الحلول المهمة

لمشكلة شح المياه التي تعمل الكويت لأجله عبر مؤسسات الدولة وتحرص دولة الكويت من خلال الاستعانة بالمختصين في هذا المجال على توعية المستهلك للتعريف بهذه المشكلة. وهناك توجه للاستفادة من المياه المعالجة، لأن الاحتياج للمياه في زيادة مطردة يقابله نقص في مصادرها كما أن التطور الصناعي أثر سلباً على مصادر المياه بسبب تصريف المخلفات الصناعية في البحار، ويمكن الاستفادة من مياه الصرف الصحي لتحقيق عدداً من الحلول الإيجابية المزدوجة سواء في إعادة تدويرها أو استخدامها في شتى المجالات مما يحافظ على احتياطي المياه وتقليل التكلفة وزيادة الموارد المائية والتقليل من مخاطر التلوث البيئي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الاجابة على التساؤلات الآتية:

- هل من الافضل اقتصاديا استخدام عمليات تدوير المياه في الكويت
- هل تصلح عملية التدوير للمياه في كل الاستخدامات مثل الري الزراعي والعمليات الصناعية
- هل تصلح البنية التحتية لدولة الكويت لتنفيذ وحدة عمليات تدوير بالمنشآت السكنية

هدف البحث:

ان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على العامل الاقتصادي وجدواه في استخدام عملية تدوير المياه وهل هو ملائم مقارنة بنظم اخرى ام لا. وعلاوة على ذلك نحاول استعراض لطرق التدوير ودراسة انسب طريقة لتلائم البيئة الكويتية.

منهج البحث:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كميّاً بوصفها خصائصها، وتعبيراً كميّاً بوصفها رقمياً بما يوضّح حجمها ودرجات ارتباطها بالظواهر الأخرى. وبذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة، والذي ركّز على وصف وتحليل البيانات المعروضة.

إطار البحث:

سوف يتم العمل في البحث على جزئين كل منهما مكمل للآخر
الجزء الاول: وهو إطار نظري تمهيدي يسرد ويمهد مفهوم ومعاني ومفردات الدراسة
الجزء الثاني: وهو إطار تطبيقي لوصف الظاهرة تظهر فيه حلول للأهداف المطروحة وتحقيق مشكلة البحث.

الإطار التمهيدي للبحث:

ونستعرض في هذا الجزء المفاهيم والمفردات المتعلقة بنص البحث وقد اوجزتها في البنود الآتية:

- انواع مياه الصرف
- الانظمة الرئيسية لشبكات الصرف داخل المسكن الخاص

- المتطلبات الأساسية لنظم معالجة المياه الرمادية
- أنظمة ادارة ومعالجة المياه الرمادية
- التحكم في مصادر المياه الرمادية
- استخدامات المياه الرمادية المعالجة

1. انواع مياه الصرف

مياه الصرف الصحي للمنازل:

هي المخلفات السائلة او مياه تأثرت نوعيتها سلبا نتيجة استعمالها في المنازل. وفي الدراسة تم تقسيمها الى مياه سوداء ورمادية.

* المياه السوداء:

هي مياه الصرف الصحي الناتجة من المراحيض.

* المياه الرمادية:

هي مياه الصرف الصحي الناتج من المغاسل والمطابخ واحواض السباحة.

* شبكه الصرف الصحي:

هي شبكه الانابيب التي يتم من خلالها تصريف المياه الى المنهل الرئيسي

2. الانظمة الرئيسية لشبكات الصرف داخل المسكن الخاص

يعد نوع نظام الصرف الصحي المستخدم في المنازل عامل أساسي ومؤثر في نجاح عملية معالجة مياه الصرف الرمادية للمنازل. حيث ان هناك أكثر من نظام مستخدم في منازل السكن الخاص ولا يمكن تطبيق نظام معالجة الصرف الرمادية لجميع أنظمة الصرف الصحي. لهذا كان من المهم التطرق الى أنظمة مياه الصرف الصحي المستخدمة في منازل السكن الخاص. مع ذكر مميزات وعيوب كل نظام وتأثيرها على نظام المعالجة كذلك سوف اتطرق الى مواصفات أنظمة الصرف الصحي المعتمدة لدى دولة الكويت ومقارنتها مع دولة الامارات مع عمل مسح على شريحة من المنازل في دولة الكويت لدراسة نظام الصرف الصحي المتبع فيها. وقد تم تصنيف هذه الانظمة الي ثلاث

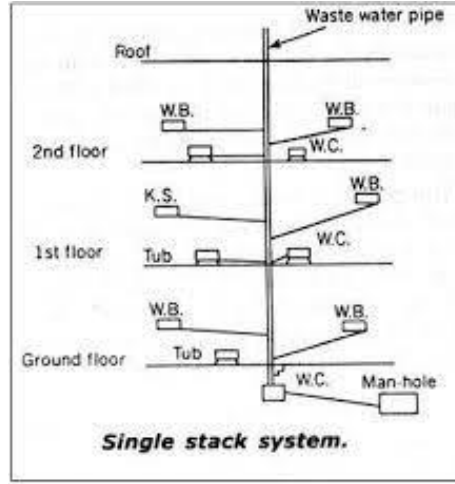
النظام الاول: نظام الماسورة الواحدة المهواة بالكامل

النظام الثاني: نظام الصرف ذات الماسورتين

النظام الثالث: نظام الصرف ذو الثلاث مواسير

النظام الاول: نظام الماسورة الواحدة المهواة بالكامل

يتم في هذا النظام تصريف مياه الصرف السوداء والرمادية في عمود صرف واحد ويكون متصل بها عمود التهوية ويتراوح حجم العمود من 3 الى 6 بوصة وفي الغالب يكون 4 بوصة كما هو موضح بالشكل (1)

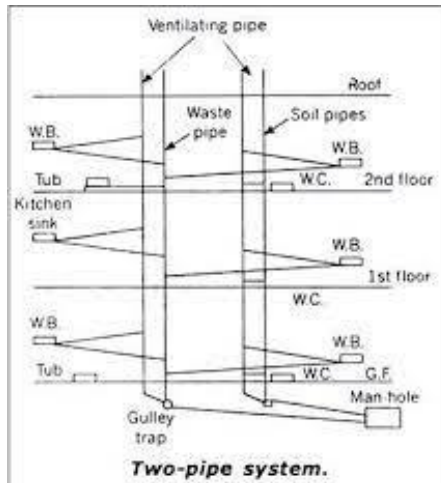


شكل رقم (1) نظام الصرف ذات الماسورة الواحدة المصدر dailycivil.com

ويتميز هذا النظام انه اقتصادي و اقل تكلفة من باقي الأنظمة وأسهل في التصميم وكذلك أسهل في التنفيذ. ويعيب هذا النظام سعة الصرف اقل من باقي الأنظمة وتوجد خطورة في احتمالية انبعاث الروائح والغازات داخل الحمامات في حال وجود خطأ في التنفيذ. ومن المهم التنبيه ان في هذا النظام لا يمكن تطبيق نظام معالجة مياه الصرف الرمادية لأنها تكون غير منفصلة عن مياه الصرف السوداء.

النظام الثاني: نظام الصرف ذات الماسورتين

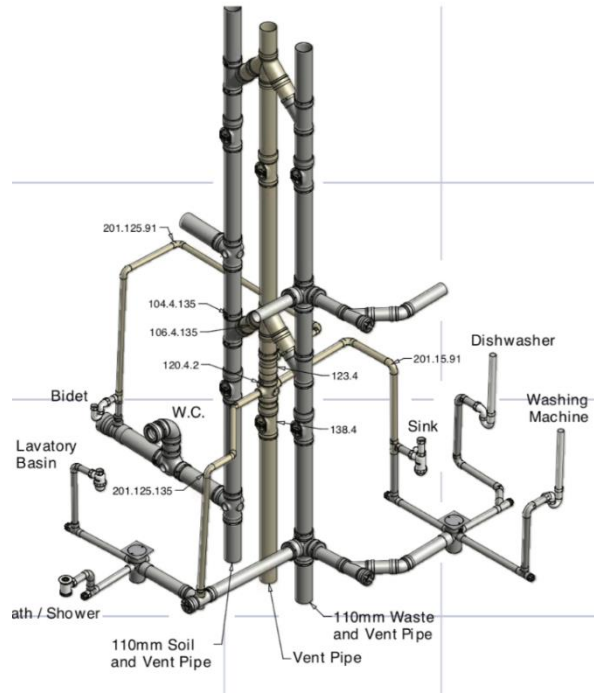
يعتبر هذا النظام من الأنظمة التي كانت تستخدم في البدايات وفي هذا النظام توجد ماسورتين واحدة لتصريف المياه الرمادية وفي الغالب تكون قياس من 2 الى 3 بوصة وماسورة أخرى لتصريف المياه السوداء ويكون عادة من مقاس يتراوح بين 3 الى 6 بوصة ويكون متصل بهم عمود التهوية وقد يتم توصيل صرف المياه الرمادية مع خط صرف الامطار ولكن هذا غير مسموح به في دولة الكويت حسب مواصفات وزارة الاشغال وفي الاغلب يتم توصيل ماسورة صرف المياه الرمادية مع خط تصريف المياه السوداء في نهاية الشبكة. وذلك كما هو موضح بالشكل (2) ومن مميزات هذا النظام ان له طاقة تصريف أكبر من نظام الماسورة الواحدة وبه امان أكثر من خطر انبعاث الروائح والغازات وفي حالة هذا النظام يمكن تنفيذ نظام معالجة المياه الرمادية بتكلفة إضافية بسيطة للتمديدات الإضافية المطلوبة. ويعيب هذا النظام ان له تكلفة اعلى من نظام الماسورة الواحدة وكذلك قد تكون هناك بعض الصعوبة في التصميم والتنفيذ.



شكل رقم (2) نظام الصرف ذات الماسورتين المصدر dailycivil.com

النظام الثالث: نظام الصرف ذو الثلاث مواسير

وفي هذا النظام يكون هناك ثلاثة مواسير واحده لصرف المياه الرمادية وفي الغالب من مقاس يتراوح بين 2 الى 3 بوصة وماسورة لصرف المياه السوداء ويتراوح من مقاس 3 الى 6 بوصة وهاتين الماسورتين تكون متصلة مع الماسورة الثالثة وهي للتهوية. وذلك حسب الشكل (3) ومميزات هذا النظام ان له طاقة تصريف عالية ويستخدم في الغالب في المباني المرتفعة متعددة الطوابق وهذا النظام يعد الأكثر امانا من حيث خطر انبعاث الروائح والغازات. ومن الممكن في هذا النظام تطبيق نظام معالجة الصرف الرمادية. ويعيب هذا النظام انه الأعلى تكلفة من بين باقي الأنظمة السابقة وكذلك يتطلب جهد أكبر للتصميم والتنفيذ.



شكل رقم (3) نظام الصرف ذات الثلاث مواسير المصدر terry love.Com

3. المتطلبات الأساسية لنظم معالجة المياه الرمادية

- ◆ **حماية الصحة العامة:** في نظام معالجة المياه الرمادية يجب ان يكون هناك حاجز بين المياه الرمادية الملونة والمياه المستهلكة وكذلك يجب تجنب انبعاث الروائح الكريهة وتجنب ركود المياه حتى لا تكون بيئة خصبة لتكاثر البعوض وتفشي الأمراض.
- ◆ **حماية البيئة:** يجب ان يكون نظام المعالجة مانع لتلوث مصادر المياه المختلفة (الجوفية والسطحية وخزانات مياه الشرب) وكذلك مصادر مياه الزراعة.
- ◆ **خصوبة التربة:** في حال استخدام المياه الرمادية بعد معالجتها في الري أو إعادة تغذيتها للمياه الجوفية يجب ان لا يكون لها تأثير على التربة وخصوبتها.
- ◆ **التقبل الاجتماعي والاقتصادي:** يجب ان يكون النظام المستخدم لمعالجة المياه الرمادية متلائم مع ثقافة وظروف الأسر المستهدفة من الناحية الاقتصادية والثقافية حتى لا تفشل الأنظمة المراد المستخدمة.

- ◆ **بساطة وسهولة الاستخدام:** يجب ان يكون النظام المراد استخدامه لمعالجه المياه الرمادية المنزلية سهل الاستخدام من قبل المستخدم من الناحية الفنية والتشغيلية وألا يعتمد مصدر الطاقة على الوقود الخارجي او المواد الكيميائية.
- ◆ **متوافق مع اللوائح الدولية والمحلية:** يجب ان يكون الماء الناتج من نظم المعالجة متوافق مع معايير الجودة العالمية والمحلية حتى لا يكون هناك أي تأثيرات سلبية على الصحة العامة والبيئة والتربة.

4. أنظمة ادارة ومعالجة المياه الرمادية

لا يوجد هناك نظام مثالي لعملية معالجة المياه الرمادية، توجد هناك مجموعه واسعه من انظمة ادارة ومعالجة المياه الرمادية في مختلف أنحاء العالم. ويتعين على الأفراد اختيار النظام الذي يلبي احتياجاتهم ويكون الاختيار بدعم من أهل الخبرة والاختصاص المحليين. وأحد أشهر خيارات نظم معالجة المياه الرمادية يتمثل في فصل مصادر المياه الرمادية في مجاري مختلفة حيث أن مصادر المياه الرمادية مختلفة ولا يمكن ادارتها بالطريقة نفسها، على سبيل المثال المياه الرمادية الناتجة من المطبخ غالبا ما يتم استبعادها في انظمة المعالجة نظرا لاحتوائها على نسبة عالية من الشحوم والزيوت مما قد يؤدي الى انسداد فلاتر الترشيح. وفي المقابل فان أردنا التعامل مع مختلف مصادر المياه الرمادية سيؤدي الى انظمة معقدة ومكلفه لا يمكن ادارتها من قبل أصحاب المنازل والأفراد. وقد يكون تصريف المياه الرمادية الناتجة من المطابخ مع مصارف الصرف الصحي أحد الخيارات المحتملة. وعملية اختيار نوع المياه الرمادية المراد معالجتها واستبعاد البعض الآخر قد يؤدي الى تصريفها بشكل منضبط مما قد يؤثر سلبا على البيئة مما يتعارض مع أهم أسس وأسباب معالجة المياه الرمادية. وبناء على ما سبق يجب ان يشتمل نظام معالجة المياه الرمادية على التدابير اللازمة للتحكم مع مختلف مصادر المياه الرمادية لتجنب استخدام وتصريف المواد الخطرة مثل الزيوت والشحوم والمواد الكيميائية. فعند تجميع المياه الرمادية يجب أن تخضع لمستوى معين من العلاج حسب الغاية منها بما يضمن تقليل التلوث الى مستوى مقبول. حيث يجب أن نعمل مراحل المعالجة للمياه الرمادية على ازالة الملوثات العضوية وتقليل من مستويات المواد الصلبة العالقة والمواد المسببة للأمراض وباقي المواد الخطرة الأخرى. بالنسبة لأنظمة المعالجة للمياه الرمادية على مستوى الأفراد قد تشمل على المعالجة الأولية والثانوية البسيطة التي تهدف الى ازالة بعض الملوثات والمركبات، بحيث يكون النظام مناسب للاستخدام المنزلي.

5. التحكم في مصادر المياه الرمادية

التحكم في مصادر المياه الرمادية هي الطريقة الأكثر فعالية للحد من احتمالات التلوث ولتجنب المشكلات التشغيلية في أنظمة المعالجة وكذلك لخفض تكاليف التشغيل ولضمان الادارة الفعالة الطويلة الأجل لأنظمة معالجة المياه الرمادية. وإليك بعض التدابير المهمة التي يجب على جميع أفراد الأسرة المشاركة بها:

- تقليل استخدام المياه:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال الجمع بين التدابير التوعوية والتدابير الفنية الاقتصادية. حيث يتزايد عدد الشركات المصنعة للمعدات الموفرة للمياه (مثل الحنفيات وغسالات الملابس وغسالات الصحون والمراحيض وغيرها....) وكذلك يقع على الحكومات مسؤولية في حث الأفراد للتقليل من استخدام المياه وذلك عن طريق التوعية ووضع الحوافز وفرض الرسوم على الكميات المستخدمة في المياه، وتعد مناطقنا (دول الخليج العربي) من المناطق عالية الاستهلاك للمياه.

- تقليل استخدام منتجات التنظيف المختلفة الى الحد الأمثل.

- تجنب تصريف المواد التي تسبب مشاكل مثل الزيت والدهون والمبيضات والمذيبات.

- استبدال المنتجات الخطرة بالمنتجات الصديقة للبيئة.

يعتمد تصميم أنظمة المعالجة على الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمياه الرمادية، ويمكن التحكم في نسب التلوث هذه وتقليلها عن طريق التحكم بمصادر ها من قبل الأسرة. ويمكن خفض هذه المستويات من التلوث بشكل كبير إذا تم تقليل استخدام منتجات التنظيف المنزلية (الشامبو وزيوت الاستحمام والصابون والمنظفات و..... الخ) وكذلك اختبار نوع منتجات التنظيف والكميات المستخدمة له تأثير كبير على نظم المعالجة والبيئة. معظم الصابون الصلب ومساحيق الغسيل الشائعة تحتوي على أملاح الصوديوم والتي تؤدي الى إنتاج مياه رمادية عالية الملوحة، وعندما يتم إعادة استخدام المياه الرمادية الناتجة عنها للري تؤدي المياه المالحة الى تمليح التربة وإلحاق الضرر بالمحاصيل الزراعية. لذلك في حال الرغبة في إعادة استخدام المياه الرمادية المعالجة للري يجب استبدال منتجات الصابون والمنظفات المنزلية المحتوية على الصوديوم بمنتجات أخرى تعتمد على البوتاسيوم، حيث أن البوتاسيوم يعمل كسماد ويسهل امتصاص الماء من قبل النباتات.

- **المطهرات** مثل مبيض الكلور فعالة جدا في قتل مسببات الأمراض، لكن لديها تأثيرات ضارة على أنظمة معالجة المياه الرمادية وكذلك على الكائنات الحية في التربة. لذلك يجب تجنب المنظفات وصابون الغسيل التي تحتوي على مواد مبيضة أو مواد غير قابلة للتحلل أو معادن ثقيلة مثل البورون.

لذلك يجب أن يوفر نظام معالجة المياه الرمادية للمنازل المعلومات الكافية للمواد الكيميائية المنزلية الصديقة للبيئة. وللأسف غالبا ما تكون المكونات المذكورة على منتجات التنظيف المنزلية غير واضحة في معظم بلداننا.

وتضع بعض الدول علامات بيئية خاصة لمنتجات التنظيف الصديقة للبيئة. وهنا يجب الإشارة الى المسؤولية والدور الذي يقع عاتق بعض المؤسسات الحكومية والمراكز البحثية المعنية في توعية الأفراد وفي وضع المعايير اللازمة وتصنيف هذه المنتجات للحفاظ على البيئة. ويمكن تقليل محتويات المواد الصلبة في المياه الرمادية الى حد كبير وببساطة في المنازل عن طريق استخدام صفايات وفلاتر مناسبة في أحواض الطبخ والاستحمام والغسالات وغيرها. نظرا لما للدهون والشحوم من تأثير سلبي على نظم معالجة المياه الرمادية فلا ينبغي تصريفها في المغاسل، كذلك يجب تركيب مصائد خاصة للشحوم والزيوت لحماية نظم معالجة المياه الرمادية. وان لم يكن أخذ هذه التدابير اللازمة فعندها يجب عزل المياه الرمادية الناتجة من المطابخ عن مصادر المياه الرمادية الداخلة لنظم المعالجة وربطها والتخلص منها مع مياه الصرف الصحي.

6. استخدامات المياه الرمادية المعالجة

أخر خطوة في نظام معالجة المياه الرمادية هي إعادة استخدامها أو تصريفها بشكل آمن عن طريق:

- تصريفها للمياه السطحية من انهار وبرك وبحار
- تصريفها فالتربة او المياه الجوفية
- إعادة استخدامها في أنظمة الزراعة والري

الاختيار الأنسب يعتمد بشدة على الوضع المحلي. وعلى الرغم من أن الكثير يعتقدون ان المياه الرمادية ينبغي اعتبارها موردا يعاد استخدامه في الزراعة، فقد لا يكون هذا الخيار هو الأنسب دائما في سياقات اجتماعية وثقافية معينة حيث تعتبر المياه الرمادية غير مقبولة أو حيث توجد وفرة في المياه العذبة أو في المناطق النائية التي لا تحتوي على أراضي زراعية، وبالتالي قد يكون تصريف المياه المعالجة في المياه السطحية أو الجوفية أكثر ملاءمة.

يمكن اعتبار تصريف المياه الرمادية المعالجة، سواء كان ذلك من خلال إعادة شحن المياه الجوفية أو تصريفها في المياه السطحية، خيار إعادة استخدام غير مباشر وطويل الأجل. أيا كان مصير المياه الرمادية المعالجة، فإنه سيؤثر بشكل كبير على نوع ومستوى أنظمة المعالجة اللازمة وكذلك التدابير الوقائية اللازمة.

الإطار التطبيقي للبحث:

يرتكز الجزء التطبيقي على ثلاث نقاط

- 1- دراسة مقارنة ثلاث أنظمة لمعالجة المياه الرمادية في ثلاث دول مع تحليل لتلك الأنظمة.
- 2- دراسة جدوى اقتصاديه لمنزل سكنى بدولة الكويت.
- 3- عرض ابحاث عن الجدوى الاقتصادية لعملية تدوير المياه الرمادية.

أنظمة معالجة المياه الرمادية

يقدم هذا الجزء نظرة عامة على ثلاثة أنظمة مختلفة لمعالجة المياه الرمادية المطبقة في مختلف البلدان. من الجدير بالذكر بأنه من المفاجئ أن تكون الأسباب الرئيسية لفشل النظام ناتجة عن نقص الصيانة وفهم المبادئ التشغيلية لسلسلة العلاج. أثناء تنفيذ المشروع، من المهم للغاية التركيز ليس فقط على المعدات الفنية والبنية التحتية ولكن أيضاً على توفير التدريب والمعلومات والارشادات اللازمة لمختلف الفئات المعنية من أفراد ومنشآت.

الحالة الأولى: مونتيفيردي كوستاريكا (Monteverdi, Costa Rica)

خلفية عن المشروع:

مدينة مونتيفيري، الواقعة في ولاية كوستا ريكا في أمريكا الوسطى، ذات مناخ استوائي. شهدت المدينة نمواً غير اعتيادي خلال العقدين الماضيين لكونها وجه سياحية رائدة في المنطقة. إن الفصل بين مصادر مياه الصرف متعارف عليه في هذه المدينة حيث أنه يتم تصريف ومعالجة المياه السوداء في خزانات الصرف الصحي بينما يتم تصريف المياه الرمادية في الشوارع والوديان. نظراً لهذا الوضع الحرج، قام أحد المواطنين المحليين بعرض المتطلبات الضرورية لتطبيق نظام لمعالجة المياه الرمادية وحصل على دعم من المجتمع المحلي.

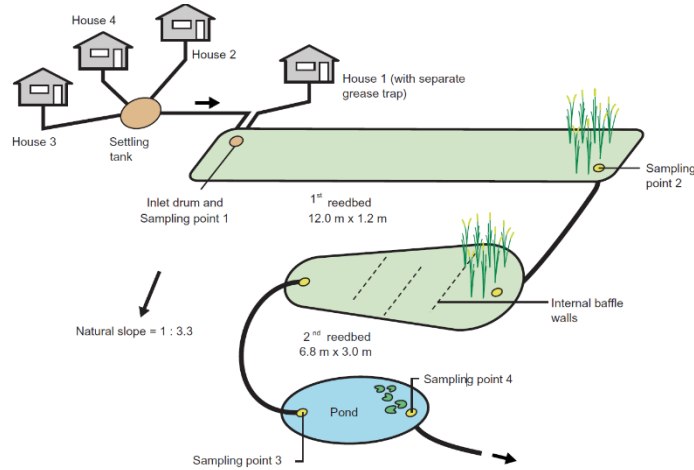


شكل (4) خزان الترسيب يحتوي على شبكة فولاذية لتسهيل عملية التنظيف

المصدر www.arsco.org

نظام المعالجة المطبق:

تم تصميم نظام معالجة المياه الرمادية لتلقي المياه من أربعة منازل بمتوسط 4.5 شخص لكل منزل ومتوسط استهلاك المياه 139 لتر لكل شخص لكل يوم. بالتالي يمكن تقدير حجم المياه الرمادية إلى 2500 لتر من المياه الرمادية في اليوم.



شكل (5) خطوط المعالجة

المصدر www.arsco.org

في مرحلة تصميم النظام، تمت إضافة 25 بالمئة كاحتياطي لهذا الرقم. وعلى الرغم من أن ثلاثة منازل فقط تم توصيلها حالياً بالنظام، إلا أن القياسات تكشف أن حجم المياه الرمادية لا يتجاوز 750 لتر لكل يوم.

تنقل الأنابيب البلاستيكية من نوع PVC، نص قطر 50 و75 مم، المياه الرمادية من المنازل إلى خزان ترسيب خرساني سعة 500 لتر. تسمح سلة فولاذية داخل خزان الترسيب بإفراغ يدوي سهل كما هو مبين في الشكل (4) تتكون خطوة المعالجة الثانوية من فلترين للتحليل البيولوجي والمزبنين بالمزروعات كما هو مبين في الشكل ويكون الفلتر الأول مستطيلاً (بطول 12 متراً، وعرضه 1.2 متراً (14 متراً مربعاً) وعمق 0.6 متراً). الفلتر الثاني له شكل بيضاوي (الأبعاد 6.8 و 3 و 0.6 متر ومساحة 13 متر مربع). بعد المرور بالفلتر البيولوجية، تتدفق المياه الرمادية إلى حوض بحجم 2.5 متر مكعب يحتوي على نباتات مائية واسماك. تساهم الاسماك في الحد من تكاثر البعوض. الحوض لا يساهم كثيراً في عملية المعالجة لكنه يستخدم بغرض العرض.

قياس مدى الأداء:

ان الاداء العام لنظام المعالجة يعتبر مناسباً، حيث تم اخذ أربع عينات فحص من مواقع مختلفة، وتبين ان جودة المياه في خطوة المعالجة الاخيرة مطابقة للمواصفات المحلية والدولية. ومن ناحية اخرى فإن انتشار الاسماك والضفادع وخلوها من البعوض دليل واضح على ملائمة المياه الرمادية للبيئة المحيطة.

التشغيل والصيانة:

تعتبر عملية إزالة الترسبات يدوياً في خزان الترسيب نشاط صيانة ضروري. يتم تنفيذه سنوياً بواسطة المالك بتكلفة 7 دولارات ويتطلب ذلك حوالي ثلاث ساعات عمل. تم دفن الترسبات التي تتم إزالتها في حديقة المالك. تسهل السلة الفولاذية القابلة للإزالة من هذه المهمة بالإضافة إلى ان توصيل جميع المنازل بخزان تسوية رئيسي واحد يسهل عملية الصيانة. تشمل مهام الصيانة الأخرى إزالة الأعشاب الضارة من الفلاتر المزروعة في بعض الأحيان، وتقليم الفروع المتدلية، وإزالة الأوراق والفضلات من البركة، وتخفيف النباتات المائية، كل هذه المهام بسيطة نسبياً ولا تستغرق وقتاً طويلاً.

التكلفة:

تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 1512 دولار كما هو مبين في الجدول 1 حيث تمثل الحصى 25 بالمئة من مجموع التكاليف.

	Quantity	Cost/unit USD	Total USD	Percentage
Crushed rock (delivered)	15 m ³	25	375	24.8%
Plastic liner (2 HFPF and 1 pond)	480 m ²	0.3	145	9.7%
Pipe, fittings and 500-l settling tank	–	400	400	26.4%
Labour	120	2.5	300	19.8%
Tools, transport and misc.	–	–	292	19.3%
Total direct cost			1,512	100%
Volunteer labour	~50 hours			
Design and monitoring	~150 hours			

جدول التكاليف (1) المصدر Monteverdi, Costa Rica research

تحليل الحالة للمشروع:

لوحظ انسداد مدخل المرشح الأول بعد عامين من التشغيل بسبب صغر عرض الفلتر او عدم إزالة المواد الصلبة والشحوم بشكل كافي في خزان الترسيب. تم اكتشاف تسريب في فلتر الترشيح الثاني نتيجة ضعف التوصيلات مع البطانة المحاطة بالفلتر مما يستدعي اختيار بطانة ذات جودة عالية لاحتضان الفلتر. من الجدير بالعلم ان اختيار بطانة عالية الجودة سيؤدي الى زيادة التكلفة. تتحكم تكلفة التركيب والصيانة بشكل كبير في امكانية استنساخ ونشر هذه الانظمة بالإضافة الى الحاجة للأراضي.

أثر استخدام الصخور المهشمة التقليدية على البناء والتشغيل للأسباب التالية:

- مسؤول عن 25 % من إجمالي التكاليف.
- زيادة تكاليف الصيانة.
- زيادة خطر الانسداد.

الحالة الثانية: كاتماندو، النيبال

خلفية عن المشروع:

في النيبال، هنالك العديد من الانهار التي تحولت الى مياه مجاري مفتوحة نتيجة تصريف مياه المنازل الغير معالجة وفي بعض الاحيان نتيجة تصريف مواد صناعية سامة. غالبا ما تعتبر انظمة معالجة المياه غير مهمة ومكلفة.

توجد مشكلة كبيرة في نقص المياه حيث ان احتياجات السكان تعادل 150 مليون لتر لكل يوم ولكن المتوفر منها لا يتجاوز 90 مليون لتر لكل يوم مما دفع أحد المواطنين من خلال عمله على رسالة الدكتوراه على تركيب نظام معالجة المياه الرمادية في منزلة الشخصي ليثبت قابلية اعادة استخدام المياه باستخدام تكنولوجيا بسيطة. بناءً على التجربة الايجابية، تمت تركيب انظمة معالجة مماثلة في كاتماندو.

نظام المعالجة المطبق:

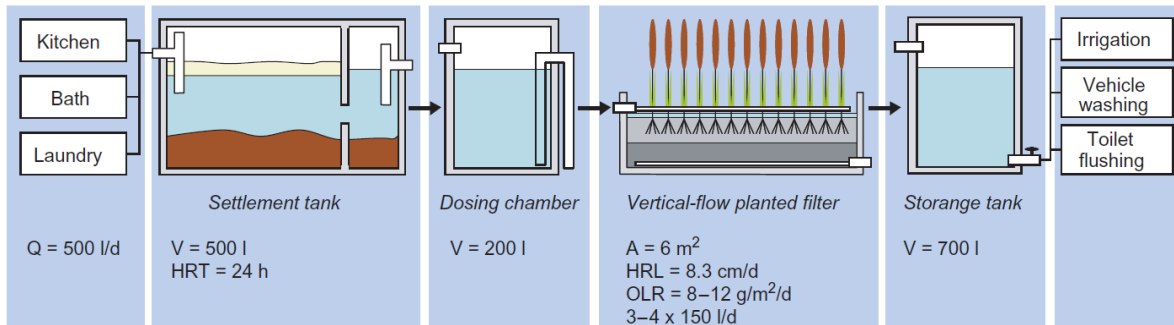
تم بناء النظام لمنزل يضم 7 أفراد. تم تصميم النظام لمعالجة المياه الرمادية من الحمام وغسيل الملابس والمطبخ. يتم جمع المياه الرمادية في خزان ترسيب سعة 500 لتر، مكون من حجرتين. يوجد خزان لاحق بسعة 200 لتر مع سيفون ميكانيكي يقوم بتفريغ المياه الرمادية على الفلتر البيولوجي المزروع 3-4 مرات في اليوم من خلال أنبوب مثقب (نص قطر 50 مم) مثبت فوق فلتر المعالجة البيولوجية.



شكل (7) بعد التشغيل المصدر waters of Kathmandu,

شكل (6) قبل التشغيل المصدر waters of Kathmandu,

مساحة سطح الفلتر البيولوجي الرأسي 6 متر مربع يحتوي اولا على طبقة من الحصى الخشنة بسمك 20 سم، ثم طبقة من الحصى الناعمة بسمك 10 سم ثم طبقة من الرمال بسمك 60 سم ثم طبقة المزروعات كما هو موضح في الشكل 6،7 قبل وبعد تشغيل النظام. ثم يتم تخزين المياه الرمادية المعالجة في خزان 700 لتر قبل ان يتم استخدامها في الري او غسيل السيارات او المراحيض. تبلغ كمية المياه الرمادية المعالجة يومية 500 لتر. الشكل (8) يوضح أحد الأنظمة المطبقة لمعالجة المياه الرمادية



المصدر www.pinterest.com

قياس مدى الأداء:

عمل النظام منذ أبريل 1998 وتمت مراقبته حتى مايو 2000. خلال هذا الوقت، كانت كفاءة العلاج مستقرة. يعتبر أداء هذا النظام متوافقاً مع الحاجة إليه وذلك نظراً للظروف المحلية حيث لا توجد وفرة في المياه وهناك ضرر كبير في عدم معالجة المياه قبل تصريفها.

التشغيل والصيانة:

تم إجراء الصيانة التالية لضمان التشغيل السليم للنظام:

- إزالة الرواسب السنوية من خزان الترسيب.
- الفحص المنتظم لحجرة التفريغ لضمان تشغيل السيفون.
- قطع النبات سنوياً.
- لم يتم تنظيف الخزان طوال فترة المراقبة.

التكلفة:

بلغت تكلفة إنشاء النظام، بما في ذلك وحدة المعالجة الرئيسية، وخزان الترسيب، وخزان التصريف والتخزين 430 دولاراً أمريكياً. تعتمد تكاليف النظام بشدة على توفر مواد الفلترية. ويفيد التقرير أن تكاليف الصيانة لا تذكر. تؤدي إعادة استخدام المياه الرمادية بحجم 500 لتر إلى توفير مبلغ سنوي في الإنفاق المنزلي يبلغ 40 دولاراً مما يسمح باسترداد قيمة المشروع في غضون 10 سنوات.

تحليل الحالة للمشروع

تشير التجربة إلى أن هذا النظام مناسب لبلد مثل نيبال، حيث أن مدنها النامية لديها القليل من الاهتمام بالتخطيط السكاني والمحلي والإقليمي. بعد خمس سنوات من البحث والتطوير، أثبتت هذه التكنولوجيا أنها مفيدة في نيبال وهي الآن جاهزة للتطبيق على نطاق واسع. حيث تتوفر مساحة حضرية للفلتر البيولوجي المزروع وحيث تكون تكاليف البناء مناسبة، فإن سلسلة المعالجة المقدمة ستساهم بلا شك في تخفيف أزمة المياه في كاتماندو.

المعلومات حول الجوانب الصحية للنظام غير متوفرة. هناك خطر تلوث المياه المعالجة من خلال الخزانات لذلك ينبغي إجراء مزيد من التحقيق. يعتمد أداء النظام بشدة على توفر مادة الفلترية المناسبة وتطبيقها بشكل صحيح أثناء البناء.

الحالة الثالثة: العين البيضاء، الأردن

خلفية عن المشروع:

نظراً لوجود أزمة مياه في الأردن، حيث أن معدل المياه للفرد يبلغ أقل من 500 متر مكعب في السنة، قدم المركز الدولي لبحوث التنمية (IDRC) مساعدة مالية لمشروع بحثي تطبيقي لمعالجة المياه الرمادية وإعادة استخدامها لري الحدائق المنزلية في 25 منزل في قرية العين البيضاء، جنوب الأردن.

كان الهدف الرئيسي "مساعدة فقراء المدن في الأردن على الحفاظ على المياه العذبة الثمينة، وتحقيق الأمن الغذائي وتوليد الدخل، مع المساهمة في حماية البيئة". بلغ متوسط حجم الأسرة 6.2 شخص، وبلغ متوسط استهلاك المياه المنزلي 120 لتر لكل شخص لكل يوم.

نظام المعالجة المطبق:

بغرض الاختبار البحثي، تم تطبيق ثلاث أنظمة لمعالجة المياه الرمادية:

نظام يعتمد على برميلين؛ يتم استخدام برميل بلاستيكي سعة 160 لتر كحوض صرف صحي لحجز الزيوت والمواد الصلبة ويستخدم برميل اخر سعة 160 لتر للتخزين. تستخدم مضخة صغيرة لضخ المياه من خزان التخزين بمجرد امتلاءه. نظام يعتمد على أربع براميل؛ بالإضافة الى البرميلين السابق ذكرهما، يتم تركيب برميلين اضافيين بسعة 220 لتر بين برميل الترسيب وبرميل التخزين وملئهما بالحصى لتعمل على توفير بيئة تحليل بيولوجي لاهوائي. نظام تدفق افقي؛ يتكون هذا النظام من خزان ترسيب وخندق مليء بالحصى وخزان تخزين.

قياس مدى الأداء:

تم استخدام المياه الرمادية المعالجة لري أشجار الزيتون ومحاصيل الصبار والأعلاف. كشفت مراقبة تأثير إعادة استخدام المياه الرمادية على التربة والنباتات بعد عامين من التشغيل حدوث بعض الزيادة في ملوحة التربة، والتي لا تؤثر مستوياتها على انتاجية النباتات. أدى الري المنتظم بالمياه الرمادية الغنية بالمواد الغذائية إلى تحسين جميع معدلات نمو النبات، ولم تكشف المحاصيل عن أي تلوث بالبكتيريا.

التشغيل والصيانة:

يقوم الفنيون المحليون المدربون بتشغيل وصيانة وحدات معالجة المياه الرمادية. تم التعرف على ربات المنازل وتدريبهن كمدربات لنساء أخريات على مواضيع مثل فترة المصدر والاستخدام المناسب للمنظفات وممارسات غسل الصحون المناسبة. لا تقدم حالة العين البيضاء معلومات عن مهام التشغيل والصيانة المطلوبة؛ ومع ذلك، فإن إزالة الرواسب من خزان الترسيب والغسيل العكسي للمرشح اللاهوائي ستكون ضرورية بالتأكد من وقت آخر.

وفقاً لدراسة التكلفة والعائد، يجب أن يزيد دخل الأسرة بمقدار 10-30 دينار أردني (14-42 دولارًا أمريكيًا) في الشهر وبالتالي يؤدي الى انخفاض فاتورة المياه العذبة بفضل الري بالمياه الرمادية وزيادة انتاجية المحاصيل.

تحليل الحالة للمشروع

للمشروع العديد من الفوائد المباشرة وغير المباشرة للمجتمع والبيئة. استفادت النساء في المجتمع أكثر من هذا المشروع من خلال ورش العمل التدريبية والحوار والتعلم بالممارسة. تم اكتساب المزيد من المعرفة حول بناء حديقة منتجة وكذلك مهارات الإدارة العامة. انخفضت فواتير المياه المنزلية الشهرية بحوالي 30 بالمئة. قامت العديد من العائلات بتكرار واعتماد إعادة استخدام المياه الرمادية بعد أن قام الجيران بتنفيذ هذا النظام بنجاح.

2- دراسة جدوى اقتصاديه لمنزل سكنى بدولة الكويت

قمت بزيارة عدد من منازل السكن الخاص قيد الانشاء في دولة الكويت وكذلك أحد المكاتب الهندسية المتخصصة في تصميم المباني وكان من المفاجئ ان النظام المعمول به لشبكات الصرف الصحي في كافة المنازل التي زرتها تم تنفيذ شبكة الصرف الصحي بنظام البايب الواحد حيث يتم صرف المياه السوداء والرمادية على نفس الخط ويستخدم نفس البايب للتهوية. مع العلم ان هذا ليس بالنظام الافضل الموصي للعمل به في منازل السكن الخاص كما تم ذكر ذلك سابقاً. مع العلم ان عدد من الدول تمنع هذا النظام من شبكات الصرف في منازل السكن الخاص. وهنا نواجه عائق كبير مع نظام البايب الواحد حيث انه غير ملائم ولا يتوافق مع نظام اعادة تدوير واستخدام المياه الرمادية حيث ان نظام البايب الواحد يتم خلط مياه السوداء مع المياه الرمادية وهنا نواجه عائق كبير حيث ان فصل المياه الرمادية عن المياه السوداء يتوجب اضافة خط اخر للصرف ومما يمثل تكلفة اضافية على المسالك فيما يقارب 80% اضافية من اجمالي تكلفة تنفيذ شبكة الصرف الصحي للمنازل ، وكذلك صعوبة اقتناع اصحاب المنازل باستخدام نظام الصرف مخالف لما هو معتاد العمل به في منازل السكن الخاص بالكويت. وبعد الاطلاع على منازل السكن الخاص في دولة الامارات وكذلك زيارة احد المكاتب الهندسية لتصميم المنازل والمباني في دولة الامارات تبين ان المعمول به في دولة الامارات يوصي بعدم استخدام نظام البايب الواحد للصرف الصحي وعند الرجوع لبلدية امارة عجمان بدولة الامارات تبين المواصفات واللوائح تمنع منعا باتا تركيب شبك مياه صرف الرمادية مع صرف المياه السوداء وبناءً على ذلك قررت عمل زيارة الى الجهات الرسمية المختصة والمشرفة والمنفذة لمسكن السكن الخاص في الكويت للوقوف على سبب استخدام نظام الخط الواحد للصرف الصحي. وشملت هذه الزيارات الى وزارة الاشغال قسم التصميم وكذلك المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبلدية الكويت فرع محافظة الفروانية ومكتب انفيرس للاستشارات الهندسية وبلدية عجمان في دولة الامارات العربية المتحدة. بدأت بالاستفسار من الشركات المنفذة لأعمال التمديدات الصحية في المباني وتمت الافادة ان المعمول به في اغلب المباني ان لم يكن كلها في دولة الكويت هو نظام الخط الواحد وانهم ملزمون بالمخططات التنفيذية المصممة من قبل المكاتب الهندسية. وعند الرجوع لاحد المكاتب الهندسية المتخصصة في تصميم المباني افادت ان وزارة الاشغال تلزمهم بتصميم وفق نظام الخط الواحد للصرف وعند الرجوع الى وزارة الاشغال في دولة الكويت والاستفسار من الادارة المختصة افادت بعدم صحة هذا الكلام وان ما يلزم به الوزارة اصحاب المنازل وما يتم اعتماده وفحصه في المخططات التصميمية وكذلك عن زيارة وفحص المباني قيد الانشاء هو شبك خط الصرف مع المنهول الرئيسي التابع للوزارة بمدخل واحد فقط وهذا لا يمنع عمل خطين منفصلين لشبكة صرف المياه الرمادية والسوداء داخل المنازل وان نظام الخطين هو الافضل وان وزارة الاشغال حالياً بصدد وضع لوائح وضوابط جديدة تحدد مواصفات شبكات الصرف داخل المنازل وكذلك قمت بزيارة الهيئة العامة للإسكان في دولة الكويت وطلبت المواصفات الخاصة بشبكة الصرف الصحي داخل المنازل وبعد الاطلاع عليها لم يذكر اي شيء بخصوص فصل صرف المياه الرمادية عن المياه السوداء. وكما ذكرت سابقا باني سوف اختار منزلي الذي هو في طور التصميم والانشاء كدراسة حالة للبحث وبناءً عليه رجعت الى المكتب الهندسي المنفذ للمنزل وعملت تصميم شبكة الصرف الصحي بنظام الخطين بحيث يتم فصل صرف المياه الرمادية عن المياه السوداء وعند عمل التصميم لاحظت ان الوقت المستغرق لعمل نظام الخطين اكثر بكثير من الوقت الذي احتاجه المكتب لتصميم نظام الخط الواحد وعند الرجوع للمهندس المصمم والاستفسار عن سبب فارق الوقت الكبير افاد ان ذلك يرجع الى طبيعة تصميم المنازل في الكويت حيث انه في الغالب في منازل السكن الخاص تكون بشكل عمودي وعدد

الطوابق في المنزل تزيد عن ثلاثة طوابق وتصل الى خمسة طوابق اذا تم احتساب السرداب معها وغالب لا تكون دورات المياه فوق بعضها البعض في كل طابق مما يؤدي الى صعوبة تصميم الشبكات بنظام الخطين لاحتمالية تداخل وتقاطع الباييات مع بعضها البعض وكذلك قد يعيق تصميم للشبكية الجسور والاعمدة وفي حال تم تمرير انابيب صرف المياه الرمادية والسوداء فوق بعضها يتطلب ذلك زيادة كبيرة في سماكة ارضيات الحمام وتكلفة عالية او انزال الباييات وتمريرها في الطابق السفلي وتغطيته من خلال ديكورات السقف وقد تواجه مشكلة سماع صوت المياه اثناء تصريفها ومريرها في الباييات. وقد وصلت الى استنتاج ان السبب وراء استخدام نظام الخط الواحد للصرف الصحي في المنازل في الكويت يعود الى:-

- غياب اللوائح والمواصفات الخاصة في تصميم شبكات الصرف الصحي من قبل الجهات الحكومية المختصة.
- سهولة وسرعة تصميم نظام الصرف الصحي بنظام الخط الواحد من قبل المكاتب الهندسية مقارنة بنظام الخطين.
- تكلفة تنفيذ الشبكات بنظام الخط الواحد اقل منها في نظام الخطين.

الحسابات الأساسية لنظام معالجة المياه الرمادية للمنازل السكن الخاص

◆ معدل استهلاك الفرد في الكويت قرابه 450 لتر يوميا واذا افترضنا ان المتوسط سكان المنزل الواحد هو عشره اشخاص بما فيهم العاملين في المنزل يكون بذلك معدل الاستهلاك اليومي من المياه 4500 لتر يوميا للمنزل الواحد اي ما يعادل 1000 قالوا امبراطوري بتكلفه يوميه 800 فلس حسب تسعيره المياه في دوله الكويت اي في الشهر 24 دينار كويتي شهريا.

◆ الكمية التقديرية للمياه الرمادية الناتجة في اليوم الواحد حسب دراسة معهد الابحاث العلمية في دوله الكويت تقارب 65% من اجمالي مياه الصرف افتراض ان المياه المستخدمة هي التي سوف يتم تصريفها تكون كميته المياه الرمادية في اليوم الواحد يساوي الف جالون امبراطوري في $0.65 = 650$ قالون امبراطوري او 2925 لتر يوميا.

◆ تكلفه تمديدات المياه اللازم اضافتها في المنزل لفصل مياه الصرف الرمادية عن باقي مياه الصرف الصحي يساوي تقريبا من 80% من تمديدات الصرف الصحي بنظام الخط الواحد. وحسب المنزل الذي اعتمده للدراسة حاله في البحث يكون اجمالي التكلفة قرابة 750 دينار كويتي وهذا الرقم غير دقيق لأنه مرتبط في عده متغيرات اهمها عدد الادوار في المنزل وعدد دورات المياه والمطابخ وكذلك سعر التمديدات المستخدمة الذي يختلف باختلاف المصدر والجودة

◆ سعر وحده نظام معالجه المياه الرمادية و حسب ما سبق ذكره في الدراسة فان القيمة تختلف حسب النوع المستخدم وكذلك الطاقة الاستيعابية الميزان و اذا كان هذا النظام سوف يتم تصنيعها محليا او شراؤه نظام جاهز وعليه سوف تكون هذه الارقام تقريبيه ولكنها قريبه من الواقع. متوسط سعر وحده نظام المعالجة الى تم تصنيعها محليا قرابة 600 دينار كويتي ومتوسط سعر وحده نظام المعالجة الجاهزة قرابة 3000 دينار كويتي. واذا تم اضافته قيمه التمديدات المطلوبة يكون للمصنع محليا 1350 دينار كويتي ويكون للوحده الجاهزة 3,750 دينار كويتي. ولا ننسى ان هناك تكلفه بسيطة لأعمال الصيانة الدورية والتشغيل وحده المعالجة للمياه الرمادية

◆ المدة المتوقع ان يتم تغطيه المبلغ المطلوب لوحد المعالجة حسب تسعيره المياه في دوله الكويت بفرض ان المعدل اليومي لإنتاج المياه المعالجة حسب القراءات السابقة يكون قرابه 650 جالون امبراطوري يوميا اي ما يعادل 520 فلس يوميا وفي السنه 187 دينار كويتي.

وبناء عليه في حاله استخدام نظام المعالج المصنعة محليا تكون المدة المتوقع لتغطيه التكاليف في حال النظام الجاهز تكون $3750 \div 187 = 20$ سنة تقريبا وإذا تم اضافته تكاليف الصيانة والتشغيل لوحده المعالجة ترتفع هذه المدة الى 25 سنة وهذه المدة قد تكون اقل من العمر الافتراضي لوحده. اما في حال تم احتساب السعر الفعلي للمياه حسب تكلفتها على الدولة فان المدة المطلوبة لتغيير سعر وحده المعالجة تكون $3750 \div (10 \times 650) = 7$ شهور تقريبا.

4- عرض ابحاث عن الجدوى الاقتصادية لعملية تدوير المياه الرمادية.

• **تناول بيتر هانسن (2012)** في دراسته "تشجيع استخدام المياه الرمادية المكررة في فلسطين" ثلاث دراسات حالة عن المياه الرمادية. أولها مشروع نفذ في محافظة الكرك جنوب الأردن الذي كان هدفه مساعدة الفقراء في المناطق شبه الحضرية وذلك للاستفادة من المياه الرمادية المعالجة في حدائق منازلهم وقد ظهرت النساء بوصفهن لاعبات أساسيات في تشغيل وصيانة النظام وهذا عزز من أهمية دورهن في توليد دخل من خلال إنتاج المزروعات في الحدائق المنزلية، كما بلغ متوسط كمية المياه الرمادية المعالجة حوالي 237 لتراً للأسرة في اليوم ما يكفي لري 20 شجرة زيتون، وقد لوحظ انخفاض التكاليف المتعلقة بالحفر الامتصاصية وبمعالجة المياه كما زادت كمية المياه العذبة المتاحة

• **خرجت دراسة ملك قطاوي (2008)** التي بعنوان "إمكانية التقبل الاجتماعي لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة في محافظة رام الله والبيرة (حالة دراسية: دير دبان" بمجموعة من الاستنتاجات أهمها: العينة الإحصائية التي تعاني من نقص المياه يعتبرون أن المياه العادمة المعالجة تشكل مصدراً جديداً يسد الفجوة المائية. كما أظهرت وجود علاقة وثيقة بين مجالات استخدام المياه ودرجة قبول استخدام المياه العادمة المعالجة لري المزروعات، حيث تتناقص هذه الدرجة عندما يتحرك استعمالها في المجالات الأقرب إلى الاتصال الإنساني. وبالنسبة لسكان دير دبان فإنهم يتقبلون استخدام المياه العادمة المعالجة الخارجة من منازلهم أكثر من المياه العادمة الناتجة من المناطق الأخرى، وهم أكثر تقبلاً لاستهلاك المحاصيل المروية بالمياه العادمة المعالجة بعد طبخها، وأن المحاصيل التي يرغب معظمهم في ربيها بالمياه العادمة، هي: الأعلاف والزيتون. ومن النتائج أيضاً أن العامل الديني يلعب دوراً في تقبل ري المحاصيل الزراعية بالمياه المعالجة لأنهم يعتبرونها مسموحة دينياً بشرط زوال النجاسة

• **هدفت دراسة عامر أحمد** بعنوان (Reuse of reclaimed wastewater corns designated for animal feeding) إلى معرفة تأثير استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة معالجة ثانوية الناتجة من محطة البيرة مقارنة مع مياه الصنبور النظيفة على نبات الذرة الصفراء المنوي استخدامها لتغذية الحيوانات بالإضافة إلى تأثير ذلك على خواص التربة الفيزيائية والكيميائية خصوصاً على نسبة العناصر الثقيلة فيها. أجرى الباحث تجربته في حديقة جامعة بيرزيت- فلسطين، حيث تمت زراعة بذور الذرة في أحواض بلاستيكية في تربة زراعية واشتملت على خمس معاملات للري والتسميد وكانت كالاتي: ري بمياه الصنبور فقط، ري بمياه الصنبور مع تسميد كامل، ري بمياه الصرف المعالجة فقط، ري بمياه الصرف المعالجة مع تسميد كامل، ري بمياه الصرف المعالجة مع نصف تسميد. وبشكل عام أظهرت نتائج بحثه أن استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة من محطة البيرة لم ينتج عنه زيادة محتوى المعادن الثقيلة في التربة بالمقارنة مع مياه الحنفية،

كذلك ارتفع نمو النبات باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة على محصول الذرة. ومن استنتاجاته أيضاً أن الري بالمياه العادمة المعالجة يزيد إنتاج نبات الذرة ويقلل استخدام الأسمدة في التربة.

• **ناقشت دراسة أحمد الخطيب (2006)** والتي حملت عنوان (تلوث الماء: مصادر، أسباب، أنواع تلوث المياه). كمية ونوعية المياه على الأرض حيث ذكر أن حجم الماء في الكرة الأرضية قدر حوالي 1385 بليون كم مكعب يغطي حوالي ثلاثة أرباع الكرة الأرضية متمثلة في المحيطات والبحار والأنهار والبحيرات، ومعظم هذه المياه هي مياه مالحة وتبلغ نسبتها حوالي 97.47 % من الماء الكلي بينما تبلغ نسبة المياه العذبة 0.0103 % فقط من المياه الكلية. كما أضاف بأن من أهم الأمور التي تعمل على حماية الماء من التلوث هي معالجة مياه الصرف الصحي واستخدامها في ري المحاصيل أو الحدائق والمزارع المائية، ونوعية المياه المعالجة المستخدمة في الأغراض الزراعية تلعب دوراً كبيراً في نظام التربة ونظام المزارع المائية. تعتبر الطريقة المناسبة لمعالجة مياه الري هي تلك الطريقة التي تضمن نوعية مناسبة لاستخدام الزراعة بتكلفة بسيطة وإن استخدام مستوى معالجة منخفضة هو الأفضل بالنسبة للدول النامية ليس من ناحية التكاليف فحسب لكن من ناحية تشغيل نظام المعالجة بكفاءة. تعرف الدراسة معالجة مياه الصرف الصحي بأنها عبارة عن مزيج من العمليات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية التي تهدف إلى إزالة المواد الصلبة والمواد العضوية وأحياناً المغذيات من مياه الصرف الصحي.

• **وفي كتاب آخر قدمه هجو محمد (2001)** بعنوان "مخلفات الصرف الصحي؛ الخواص والمعالجة وإعادة الاستخدام" حيث بين أن العجز المائي المتوقع عام 2030 م يقدر بحوالي 100 مليار م³ السنة في دول الخليج العربي، وأن قطاع الزراعة هو المستهلك الأكبر للمياه الجوفية غير المتجددة حيث يستهلك 83 % من إجمالي الطلب على المياه، وإذا ما تم استخدام المياه المعالجة كبديل فإنها سوف تقلل من استنزاف هذه المياه بحوالي 15 %، كما ألقى الضوء على نماذج لمحاولات استخدام مياه الصرف الصحي في المملكة العربية السعودية والبحرين وفي قطر. على سبيل المثال أخذنا هنا تجربة السعودية وبالأخص في منطقتي ديراب والدرعية حول معالجة مياه الصرف الصحي واستخدامها في ري الأراضي الزراعية، وأهم ما تناوله البحث هو مزايا ومساوئ إعادة الاستخدام وكانت كالآتي:

المزايا

- ادخار المياه ذات الجودة العالية لاستخدامها في الأغراض الأخرى
- هو مصدر قليل التكلفة للمياه المستخدمة في ري الأراضي الزراعية.
- هي طريقة فعالة للتخلص من مياه الصرف الصحي ومنع مشكلات التلوث.
- تقديم وسيلة لتغذية المياه الجوفية

المساوئ

- تسبب مشكلات للصحة العامة عند عدم معالجتها بشكل صحيح
- تسبب أضراراً للنباتات بسبب مكوناتها الكيميائية
- إمكانية تلوث المياه الجوفية
- تؤدي إلى حدوث انسداد في أنظمة توزيع مياه الري بسبب زيادة المواد الصلبة العالقة

ودعا الكاتب بالنهاية إلى التوسع في استخدام المياه المعالجة من أجل مساهمة أكبر لهذا النوع من المياه في الطلب الخليجي على المياه.

نتائج البحث:

- هناك بعض القصور في المواصفات الملزمة لتنفيذ شبكات الصرف للمنازل السكن الخاص.
- من الناحية الاقتصادية من غير المجدي تركيب نظام معالجة المياه الرمادية للمنازل السكن الخاص نظرا لدعم دولة الكويت المياه التي يتم بيعها على المواطن بسعر اقل بكثير من تكلفه الانتاج.
- وحده المعالجة بحاجه الى عمليه صيانة ومتابعه دوريه.
- وحده المعالجة المياه الرمادية تطلب حيز من المساحات الخارجية للمنازل تركيب النظام.
- لنجاح عمليه معالجه المياه الرمادية على الدولة تبني تنفيذ وتشغيل وحدات لمعالجه المياه الرمادية الناتجة من المنازل.
- يمكن الاستفادة من مياه المعالجة في ري المزروعات والتنظيف او عمل تخزينها مياه جوفيه اوفي النوافير او عمل البحيرات الصناعية.
- تكمن اهميه معالجه المياه الرمادية فيما لها من مردود كبير على البيئة والمحافظة عليها بشكل مباشر وغير مباشر.

مناقشة النتائج:

من خلال محتوى البحث يتضح وجود رغبة ورؤيه محلية في الدولة الكويتية لعدم اهدار المياه الرمادية وهذا ما يوكده الحوار البحثي الداخلي والمحلي ومنها المقال للكاتبه مها البغلي بعنوان اعادة تدوير المياه الرمادية في المساجد والمدارس حيث احتوى المقال علي ضرورة توظيف المياه الرمادية الخارجة من مياه الصرف التي لم تختلط مع مياه المراحيض أو مياه شطافات الطهارة او مياه المطبخ، فهي فقط من مياه المغاسل والاستحمام والغسالات، ويمكن معالجتها بأساليب بسيطة ومنخفضة التكاليف وإعادة استخدامها للري والزراعة، حيث ان المساجد من المباني العامة ذات الاستهلاك المرتفع للمياه العذبة، وبشكل عام فإن المياه الرمادية تشكل نسبة تزيد عن 50% من مياه الصرف الصحي، ولتوفير التكاليف العالية للمياه العذبة التي تستخدم في شبكات الري المنتشرة في الحدائق والطرق العامة، ولتوفير مخزون المياه العذبة للدولة، اقترح: بالتنسيق مع وزارتي الأوقاف والشؤون الإسلامية والأشغال العامة، والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وجمعية المياه الكويتية، العمل على إعادة استثمار ومعالجة المياه الرمادية الناتجة عن المساجد والمدارس والمباني العامة، واستخدامها لري الحدائق والزراعات في الطرق العامة وذلك عن طريق نظام مناسب لمعالجة وتخزين وإعادة تدوير المياه الرمادية بما يتوافق مع متطلبات الاستخدام النهائي وبمواصفات قياسية صالحة للري والاستعمالات الزراعية، وتوجد دراسة مقدمة من جمعية المياه الكويتية لأنظمة مقترحة لمعالجة المياه الرمادية في المساجد والمدارس والمباني العامة. " (البغلي، مها 2020) ويتفق هذا المقال مع عدة مقالات اخرى محليه منها ما احتوت على عمق آخر على ضرورة استغلال هذه المياه لتشجير اماكن واحزمه خضراء لمعالجة عملية التزحف الصحراوي (سعود المير، هاني 2015) ويبدو ان امر استغلال المياه الرمادية موضوع مطروح في استراتيجية التطوير ولكن يقابلها عدة صعوبات تم ذكرها في متن البحث ومنها ما هو متعلق بالبيئة والتكلفة.

الخلاصة:

من أجل تحليل وتحقيق الأهداف المرجوة من عمليات تدوير المياه الرمادية لابد من المرور بعدة مراحل منها حشد وتوعيه مجتمعيه على أصل المشكلة بالإضافة الي تكاتف اجهزة الدولة لتطبيق منظومة اعادة التدوير والبدء في مشاريع تخطيطيه لذلك وذلك طبقا للعوائد الاقتصادية

التوصيات:

عانا الباحثان من عدم وجود ابحاث تحلل أثر عمليات تدوير المياه الرمادية على الفرد والمجتمع المحلي الكويتي بل على صحة المواطن الكويتي مع عدم وجود ابحاث وجدوى اقتصاديه من منظور الدخل القومي للدولة لذلك نوصى بمزيد من الابحاث بخصوص ذلك للوصول الي رؤية متكاملة على الموضوع طبقا للمجتمع المحلي وليس بيانات اخرى مشابه

مصادر عربية:

- عبد الصبور، ممدوح فتحي (2000). تقنيات مياه الصرف الصحي واعادة استخدامها للأغراض الزراعية مجلة اسبوط للدراسات البيئية صفحة 33.
- علي، احمد حسن (2018). إعادة تدوير مياه الصرف الصحي للاستفادة في الزراعة والبناء مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- مصطفى، اسماء السيد (2019). الجدوى من اعادة تدوير المياه منتدى الحوار الدولي.
- مصطفى، بنى مؤمن (2020). الأهمية البيئية لإعادة تدوير المياه وعلاقتها بالبيئة مجلة عرابيا.
- هانسن، بيتر (2012). تشجيع استخدام المياه الرمادية المكررة في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله.
- قطاوى، ملك روجي (2008). إمكانية التقبل الاجتماعي لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة في محافظة رام الله والبيرة (حالة دراسية: دير دبان). رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت.
- الخطيب، أحمد السيد (2006). تلوث الماء؛ مصادر، أسباب، أنواع تلوث المياه. جامعة الاسكندرية كلية الزراعة.
- عبد الماجد، هجو محمد (2011). مخلفات الصرف الصحي: الخواص والمعالجة وإعادة الاستخدام. الرياض: جامعة الملك سعود. دار النشر العلمي والمطابع.
- البغلي، مها (2020). عادة تدوير المياه الرمادية في المساجد والمدارس جريدة الانباء الكويت.
- سعود المير، هاني (2015). اعادة تدوير المياه الرمادية... هدف استراتيجي مجلة الرأي الكويت.

مصادر اجنبية:

- Ameer, Ahmad. (2011). "Reuse of reclaimed wastewater to irrigate corns designated for animal feeding". Master thesis. Bizet University.
- D. Mara, Domestic Wastewater Treatment in Developing Countries. London, 2003.
- O. R. Al-Jayyousi (2003). "Greywater reuse: towards sustainable water management." Desalination, vol. 156, no. 1-3, pp. 181-192.
- M. J. Bino (2004). "Greywater reuse for sustainable water demand management." in International water demand management conference, Amman, Jordan.
- E. Friedler (2004). "Quality of individual domestic greywater streams and its implication for on-site treatment and reuse possibilities." Environmental technology, vol. 25, no. 9, pp. 997-1008, 2004.
- P. Ridderstolpe, "Greywater," in Ecological sanitation.
- D. D. P. & C. Steinfeld (2000). "What about Graywater," in composting toilet system book, Massachusetts, The Center for Ecological Pollution Prevention (CEPP), pp. 167-193.

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الباحث/ فهد عبد الرحمن حسن الكندري، الباحث/ عيسى سلمان بن عيسى،
المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)

المسؤولية الجنائية عن اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة في النظام السعودي مقارنة بالقانون الإماراتي

Criminal responsibility for hacking the official websites of the state in the Saudi system compared to UAE law

إعداد الباحثة/ شيخة مسعد عبد الله البلوي

ماجستير شريعة وقانون، قسم الشريعة والقانون، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية

Email: info@vjustice.sa

الملخص:

لما شكلت المواقع الإلكترونية مستودعاً لأسرار الدول، وأصبحت المعلومات متداولة في هذه المواقع عبر شبكات داخلية وخارجية، فقد مثل ذلك فرصة للمجرمين المعلوماتيين للسطو على هذه البيانات والمعلومات، بوسائل متعددة وأساليب اختراقية أو احتيالية، ومن هنا فقد قامت الباحثة بإعداد هذه الدراسة نظراً لظهور مشكلة تتمثل في تزايد هجمات القرصنة الإلكترونية على المواقع الرسمية للدول، التي أظهرت الحاجة لمناقشة علمية لحدود المسؤولية الجنائية عن هذا الفعل المؤثم، والعقوبات المقررة له، واتخذت أنظمة مكافحة الجريمة المعلوماتية السعودية أنموذجاً للدراسة، ومقارنتها بقوانين مكافحة الجريمة المعلوماتية الإماراتية. وتتمثل أهمية الدراسة في التوعية بأن هناك نظاماً يجرّم اختراق المواقع الإلكترونية للدولة في النظام السعودي والقانون الإماراتي، التصدي لجرائم اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية لما لها أخطار أمنية وسياسية واجتماعية، الإسهام في الحفاظ على أمن المعلومات وأمن الحاسب الآلي لهذه المواقع.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بطريقته العلمية القائمة على الاستقراء والتحليل والمقارنة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. وكانت حدود الدراسة الموضوعية في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (79) ونظام التعاملات الإلكترونية بقرار مجلس الوزراء رقم (80) وتاريخ 1428/3/7هـ، ونظام الاتصالات السعودي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (74) وتاريخ 1422/3/5هـ، والقانون الاتحادي رقم (5) لسنة 2012م في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات في دولة الإمارات العربية، وقانون المعاملات والتجارة الإلكترونية رقم (3) لعام 2002م، والقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2003م لتنظيم قطاع الاتصالات الإماراتية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الجنائية، اختراق المواقع الإلكترونية، النظام السعودي، القانون الإماراتي، المواقع الإلكترونية الرسمية

Criminal responsibility for hacking the official websites of the state in the Saudi system compared to UAE law

Abstract:

When websites formed a repository of state secrets, and information circulated on these websites through internal and external networks, this represented an opportunity for cybercriminals to rob this data and information, using multiple means and hacking or fraudulent methods. Hence, the researcher prepared this study due to the emergence of a problem represented in the increase in hacker attacks on the official websites of countries, which showed the need for a scientific discussion of the limits of criminal responsibility for this sinful act, and the penalties for it.

The importance of the study is to raise awareness that there is a system that criminalizes hacking state websites in the Saudi system and UAE law, addressing the crimes of hacking official websites because they have security, political and social risks, and contributing to maintaining information and computer security for these websites.

The researcher used the descriptive approach in its scientific way based on induction, analysis and comparison to achieve the objectives of the study and answer its questions. The limits of the objective study were in the Saudi Information Crime Control System issued by Cabinet Resolution No. (79) and the Electronic Transactions System by Cabinet Resolution No. (80) dated 3/7/1428 AH, and the Saudi Communications System issued by Cabinet Resolution No. (74) dated 5/3 / 1422 AH, and Federal Law No. (5) of 2012 AD regarding combating information technology crimes in the United Arab Emirates, Law of Transactions and Electronic Commerce No. (3) of 2002 AD, and Federal Law No. (3) of 2003 AD regulating the UAE telecommunications sector.

Keywords: Criminal responsibility, Hacking websites, the Saudi system, UAE law, Official websites

1. المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله. وبعد:

فقد أصبحت الحاسبات الآلية والمواقع الإلكترونية مستودعاً لأسرار الأفراد والدول على حد سواء؛ ذلك أن اتجاه الدول لسياسة الحكومات الإلكترونية، وما يتبع ذلك من تناقل للبيانات والمعلومات عبر الشبكات المعلوماتية، سواء الداخلية منها والخارجية، وسواء ما كان من هذه البيانات سرياً أو متاحاً للجمهور عبر هذه الشبكات، مما شكّل ما يعرف بالثورة المعلوماتية.

وإذا كانت الفائدة المرجوة من الثورة المعلوماتية في المجال الإلكتروني قد آتت أكلها، إلا أنه على الجانب الآخر ظهرت عدد من الجرائم المرتبطة بهذه الثورة المعلوماتية، ويعود ذلك للتطور المتسارع لشبكة الإنترنت، التي مثلت وسيلة مثلى للمجرمين المعلوماتيين لتنفيذ جرائمهم المتمثلة في الاعتداء على خصوصية الأفراد، بعيداً عن أعين الجهات الرقابية، وتجاوز هذا الاعتداء ليصل للاعتداء على المواقع الرسمية للدولة⁽¹⁾.

وهذا ما دفع الحكومات والدول إلى محاولة التصدي لها بإصدار الأنظمة والقوانين، والاتفاقيات كاتفاقية الإجماع السيبري (الجرائم المعلوماتية) التي صدرت عن المجلس الأوروبي، ووقّعت في العاصمة المجرية بودابست في 23 نوفمبر (2001م)، وقّعت عليها 30 دولة.

ومن هنا فإن الدراسة الحالية سوف تنصب على المسؤولية الجنائية عن اختراق المواقع الإلكترونية للدولة نظراً لما للاختراقات الإلكترونية من دور بارز في الحرب المعلوماتية المعاصرة.

1.1. مشكلة الدراسة:

على الرغم من التقدم التقني في مجال نقل المعلومات وتداولها، واتجاه عدد من الدول إلى الحكومة الإلكترونية، إلا أن إساءة استخدام التكنولوجيا شكلت تهديداً لخصوصية الحكومات، واعتداء على أسرارها بالعبث والتخريب تارة، وتسريبها ونشرها تارة أخرى، من خلال الاعتداء على المواقع الرسمية للدول.

ولما لم تكن الدول العربية بدعاً بين هذه الدول، فقد تعرضت مواقعها الإلكترونية الرسمية للاختراق والاختحام، فقد ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من جرائم الاختراق للمواقع الإلكترونية الرسمية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية، ولا أدلّ على ذلك مما حدث من محاولة اختراق لموقع أرامكو السعودية⁽²⁾ وهيئة الآثار والسياحة، وموقع أبشر، وموقع جامعة الطائف.

(1) يوسف، صغير (2013). الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة مولود معمري، الجزائر: كلية الحقوق، قسم القانون الدولي، ص3.

(2) الغامدي، محمد (1434). محاولة اختراق أرامكو تهدف للإضرار بالاقتصاد الوطني ومنع تدفق الزيت الى الأسواق المحلية والعالمية، الرياض: جريدة الرياض، الاثنين 26 محرم، العدد 16240.

وكذلك محاولات الاختراق في دولة الإمارات من قرصنة من خارج البلاد يستهدفون مواقع إلكترونية لشركات وجهات حكومية⁽¹⁾.

ولما كانت هجمات القرصنة الإلكترونية على المواقع الحكومية في الدولة تزداد عاماً بعد آخر، فقد رأت الباحثة الحاجة لمناقشة علمية قانونية لحدود المسؤولية الجنائية عن هذا النوع من الاختراقات، والعقوبات المقررة له، من خلال دراسة نصوص النظام السعودي ومقارنتها بنصوص القانون الإماراتي، ومن هنا تبلورت مشكلة الدراسة لدى الباحثة والتي تكمن في الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

ما نطاق المسؤولية الجنائية عن اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة في النظام السعودي والقانون الإماراتي؟

2.1. تساؤلات الدراسة:

- 1- ما مفهوم اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة في النظام السعودي والقانون الإماراتي؟
- 2- ما أهم الفروق التي تميز الجريمة المعلوماتية عن الجريمة التقليدية وسمات مرتكبي كل منهما؟
- 3- ما أهم صور اختراق المواقع الرسمية للدولة؟ وما الفروق التي تميز كلاً منها؟
- 4- ما مدى المسؤولية الجنائية لمقدم الخدمة، وبقية الأطراف ذات العلاقة بتقديم واستخدام الخدمة المعلوماتية؟
- 5- ما نوع القصد الجنائي المتطلب لترتب المسؤولية الجنائية عن اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة في النظام السعودي والقانون الإماراتي؟

3.1. أهداف الدراسة:

- 1- توضيح مفهوم اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة في النظام السعودي والقانون الإماراتي.
- 2- بيان الفروق التي تميز الجريمة المعلوماتية عن الجريمة التقليدية، وسمات مرتكبي كل منهما.
- 3- مناقشة أهم صور اختراق المواقع الرسمية للدولة، والفروق التي تميز كلاً منها.
- 4- توضيح مدى تحقق المسؤولية الجنائية لمقدم الخدمة، وبقية الأطراف ذات العلاقة بتقديم واستخدام الخدمة المعلوماتية.

(1) العربي، يوسف (2013). الإمارات تحبط محاولات جديدة لاختراق مواقع إلكترونية حكومية، دبي: جريدة الاتحاد الإماراتية، الاثنين، 24 يوليو.

4.1. أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

- 1- تطمح الباحثة أن تكون هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة العربية والإسلامية والعالمية لإفادة الباحثين وطالبي المعرفة في هذا المجال.
- 2- التنبيه على مقومات جريمة اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة حتى يبتعد عن أركانها من يجهلها.
- 3- أن تكون الرسالة مرجعاً قانونياً متخصصاً في المسؤولية الجنائية عن اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة.

الأهمية العملية:

- 1- توعية المجتمع بأن هناك نظاماً يجرّم اختراق المواقع الإلكترونية للدولة في النظام السعودي والقانون الإماراتي.
- 2- أن تكون الرسالة مرجعاً للعاملين في القطاعات الحكومية لتوعيتهم بما يترتب على اختراق المواقع.
- 3- التصدي لجرائم اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية لما لها أضرار أمنية وسياسية واجتماعية.
- 4- الإسهام في الحفاظ على أمن المعلومات وأمن الحاسب الآلي لهذه المواقع.

5.1. حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يأتي:

الحدود الموضوعية:

تحدد الدراسة موضوعياً بدراسة نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (79) وتاريخ 1428/3/7هـ، وتمت المصادقة عليه بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/17) وتاريخ 1428/3/8هـ، ونظام التعاملات الإلكترونية بقرار مجلس الوزراء رقم (80) وتاريخ 1428/3/7هـ، وتمت المصادقة عليه بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/18) وتاريخ 1428/3/8هـ، ونظام الاتصالات السعودي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (74) وتاريخ 1422/3/5هـ، وتمت المصادقة عليه بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/12) وتاريخ 1422/3/12هـ، والقانون الاتحادي رقم (5) لسنة 2012م في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات في دولة الإمارات العربية، وقانون المعاملات والتجارة الإلكترونية رقم (3) لعام 2002م، والقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2003م لتنظيم قطاع الاتصالات الإماراتية.

6.1. منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي بطريقته العلمية القائمة على الاستقراء والتحليل والمقارنة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، حيث يعتمد هذا المنهج على الوصف والتفسير والتحليل، ويهتم بوصف الأحداث وصفاً واقعياً ودقيقاً،

وتعليقها وتحليلها وتطوراتها المتوقعة، ولا يتوقف المنهج الوصفي عند وصف الظاهرة فقط، بل يتعدى ذلك إلى التعرف على العلاقات بين المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة والمقارنة بين الأشياء المختلفة⁽¹⁾.

7.1. مصطلحات الدراسة:

المسؤولية الجنائية:

المسؤولية لغة: من (سأل يسأل) أي: طلب يطلب، والسائل الطالب، والمسؤولية: مصدر صناعي من مسؤول وهو المطلوب⁽²⁾، ومنه قوله تعالى (وَقَفَّوْهُمْ إِنَّهُمْ مُسْئِلُونَ)⁽³⁾.

والمسؤولية: التكليف، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع، فمسؤول عن رعيته..."⁽⁴⁾ أي: كل شخص مكلف بما أوكل إليه ومحاسب عليه⁽⁵⁾، والمسؤولية: حالة أو صفة من يُسأل عن أمر تقع عليه تبعته⁽⁶⁾.

المسؤولية في الاصطلاح القانوني: "التزام الفرد بواجباته أمام المجتمع، ويترتب عليه مسؤولية جنائية، أو مدنية أو غيرها"⁽⁷⁾.

كما تعرف بأنها "إلزام الشخص الأهل بتحمل نتائج الأفعال، والأقوال التي تصدر منه بالمباشرة، أو بالتسبب"⁽⁸⁾.

الجنائية لغة: من (جنى يجنى جناية)⁽⁹⁾ أي: أذنب، وبنى على نفسه وبنى على قومه وبنى الذنب على فلان: جرّه إليه⁽¹⁰⁾، وبنى فلان جنائية: اجترم⁽¹¹⁾، والجنائية: الذنب والجرم وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا أو الآخرة⁽¹²⁾.

- (1) أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم (2006م). كتابة البحث العلمي (صياغة جديدة) ومصادر الدراسات القرآنية والسنة النبوية والعقيدة الإسلامية، ط3، جدة: دار الشروق، ص33.
- (2) الفيومي، أحمد بن محمد (1987م). المصباح المنير، د. ط، بيروت: مكتبة لبنان، 403/1. وابن منظور، محمد بن مكرم (2008). لسان العرب، ط6، بيروت: دار صادر، 382/11.
- (3) سورة الصافات: آية 24.
- (4) البخاري، محمد بن إسماعيل (1428هـ). صحيح البخاري، دط، بيروت: دار الكتب العلمية، كتاب العتق، باب كراهية التطاول على الرقيق وقوله عبيدي أو أمتي، حديث رقم 2554، ص510.
- (5) ابن حجر، أحمد بن علي (1379م). فتح الباري شرح صحيح البخاري، دط، بيروت: دار المعرفة، باب العبد راع في مال سيده، ونسب النبي صلى الله عليه وسلم المال إلى السيد، 181/5.
- (6) إبراهيم، مصطفى وآخرون (1380). المعجم الوسيط، القاهرة: مطبعة مصر، 411/1.
- (7) إمام، محمد كمال الدين (1411هـ). المسؤولية الجنائية- أساسها وتطورها، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص81.
- (8) بهنسي، محمد فتحي (1409هـ). المسؤولية الجنائية، ط9، القاهرة: دار الشروق، ص69.
- (9) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد (د.ت). القاموس المحيط، د. ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج4 ص339. وابن منظور، محمد بن مكرم (2008). لسان العرب، مرجع سابق، ج14 ص190.
- (10) إبراهيم، مصطفى وآخرون (1380هـ). المعجم الوسيط، مرجع سابق، ج1 ص141.
- (11) الأصفهاني، الحسين بن محمد (د.ت). المفردات في غريب القرآن، القاهرة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ص108.
- (12) ابن منظور، محمد بن مكرم (2008). لسان العرب، مرجع سابق، ج14 ص190.

الجناية في الاصطلاح القانوني: هي الجريمة المعاقب عليها بالإعدام، أو الأشغال الشاقة المؤبدة، أو المؤقتة، أو السجن في القوانين الوضعية⁽¹⁾.

الاختراق (Hacking):

لغة: أصله (خ ر ق) خرق الثوب وخرقه فانخرق وتخرق وخرورق، ويقال: في ثوبه خرق، ومصدره خرق⁽²⁾، وهو يأتي اللغة على معان منها:

المرور: ومنه الممر في الأرض عرضاً على غير طريق، واختراق الرياح: مرورها⁽³⁾.

القطع: ومنه قوله تعالى: (إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ)⁽⁴⁾ خرق الأرض يخرقها: قطعها حتى بلغ أقصاها، وخرقت الأرض أي: جبتها⁽⁵⁾.

الكذب والاختلاق والافتراء: ومنه قوله عز وجل: (وَحَرِّقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ)⁽⁶⁾ أي: افتعلوا ذلك كذباً وكفراً⁽⁷⁾.

والذي نخلص إليه مما سبق أن الاختراق في اللغة يأتي على معان عدة تدور حول التجاوز بحق أو بغير حق.

المعنى في الاصطلاح القانوني:

عرفته الفقرة (7) السابعة من المادة (1) الأولى من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي بأنه "دخول غير مشروع من شخص بطريقة متعمدة إلى حاسب آلي، أو موقع إلكتروني أو نظام معلوماتي، أو شبكة حاسبات آلية غير مصرح لذلك الشخص بالدخول إليها".

المواقع الإلكترونية (Internet Websites):

التعريف في الاصطلاح: عرفت الفقرة (9) التاسعة من المادة (1) الأولى من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي الموقع الإلكتروني بأنه "مكان إتاحة البيانات على الشبكة المعلوماتية من خلال عنوان موحد".

التعريف الإجرائي: ترى الباحثة تعريف المواقع الإلكترونية لغايات هذه الدراسة بأنها مكان إتاحة البيانات الرسمية للدولة على الشبكة المعلوماتية من خلال عنوان محدد يميزها عن غيرها من المواقع الأخرى.

- (1) سرور، أحمد فتحي (1972). أصول السياسة الجنائية، د. طه، القاهرة: (د. ن)، ص25. وأيضاً: الطويل، عبد الله بن محمد (2012). المسؤولية الجنائية عن تشغيل العمالة غير النظامية، (د. ط)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص7.
- (2) الرازي، محمد بن أبي بكر (1415). مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، بيروت: مكتبة لبنان، كتاب الخاء (73/1).
- (3) ابن منظور، محمد بن مكرم (2008). لسان العرب، مرجع سابق، (75/10).
- (4) سورة الإسراء: من الآية 37.
- (5) ابن منظور، محمد بن مكرم (2008). لسان العرب، مرجع سابق (75/10).
- (6) سورة الأنعام: من الآية (100).
- (7) ابن منظور، محمد بن مكرم (2008). لسان العرب، مرجع سابق (75/10).

2. الدراسات السابقة:

وفيما يأتي أهم الدراسات التي توصلت لها الباحثة:

الدراسة الأولى: دراسة العبيدي، خالد بن عبد الله (1430) بعنوان "الحماية الجنائية للتعاملات الإلكترونية في نظام المملكة العربية السعودية- دراسة تحليلية مقارنة"⁽¹⁾. وكان من نتائج الدراسة: أن جرائم الحاسب الآلي تختلف عن بقية الجرائم في أن لها طبيعة قانونية خاصة، لأن الاعتداء فيها ينصب على المعلومات، أن نظام مكافحة جرائم المعلومات السعودي يحد من الجرائم المعلوماتية بفرض الضوابط والعقوبات.

الدراسة الثانية: دراسة العُمري، عبد الله بن ناصر (2010) بعنوان "الحماية الجنائية للبريد الإلكتروني- دراسة تأصيلية مقارنة"⁽²⁾. وكان من نتائج الدراسة: أن من أكثر الجرائم شيوعاً الواقعة على البريد الإلكتروني هي اختراق البريد الإلكتروني، وانتهاك سرية. أن التشريع الإسلامي والقوانين الوضعية تحمي خصوصية الفرد من خلال بريده الإلكتروني.

الدراسة الثالثة: دراسة الروقي، مروان بن مرزوق (1432) بعنوان "القصد الجنائي في الجرائم المعلوماتية-دراسة تأصيلية مقارنة"⁽³⁾. وكان من نتائج الدراسة: اختلاف القصد الجنائي في الجرائم المعلوماتية من جريمة لأخرى، أن الفرق بين القصد الجنائي والخطأ غير العمدي يكون في مقدار سيطرة الجاني على العناصر المادية للجريمة.

الدراسة الرابعة: دراسة مصطفى، خالد حامد (2013) بعنوان "المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي"⁽⁴⁾. وكان من نتائج الدراسة: عدم ملاءمة القواعد التقليدية في قانون العقوبات الإماراتي لمكافحة جرائم النشر الإلكتروني، عدم وضع تعريف موسع للناشر الإلكتروني في القانون الإماراتي.

الدراسة الخامسة: دراسة العجمي، عبد الله دغش (2014) بعنوان "المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية-دراسة مقارنة"⁽⁵⁾. وكان من نتائج الدراسة: أن الجرائم الإلكترونية تأخذ صوراً متعددة، وكل صورة منها تثير مشكلات موضوعية وإجرائية، أشارت الدراسة إلى عجز التشريع الجزائري الكويتي عن مواجهة الجرائم الإلكترونية مقارنة بالتشريع الأردني.

الدراسة السادسة: دراسة الفايز، عبد العزيز بن عبد الكريم (2014) بعنوان "العقوبات التكميلية للجرائم المعلوماتية في النظام السعودي-دراسة مقارنة"⁽¹⁾. وكان من نتائج الدراسة: أن المصادر في النظام السعودي عقوبة تكميلية جوازية للقاضي،

-
- (1) العبيدي، خالد بن عبد الله بن معيض (1430). الحماية الجنائية للتعاملات الإلكترونية في نظام المملكة العربية السعودية-دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة نايف العربية، الرياض: كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية.
 - (2) العمري، عبد الله بن ناصر بن أحمد (2010). الحماية الجنائية للبريد الإلكتروني-دراسة تأصيلية مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة نايف العربية، الرياض: كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية.
 - (3) الروقي، مروان بن مرزوق (1432). القصد الجنائي في الجرائم المعلوماتية-دراسة تأصيلية مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة نايف العربية، الرياض: كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية.
 - (4) مصطفى، خالد حامد (2013). المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي (بحث منشور). مجلة رؤى استراتيجية، دبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مارس.
 - (5) العجمي، عبد الله دغش (2014). المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان: كلية الدراسات العليا، قسم القانون العام.

فيها سلطة تقديرية في الحكم بها أو عدم الحكم، مع مراعاة الغير حسني النية، بينما هي في القانون الإماراتي عقوبة وجوبية، وليس فيها سلطة للقاضي. أن عقوبة إغلاق المحل أو الموقع الإلكتروني في النظام السعودي عقوبة تكميلية جوازية، في حين هي عقوبة وجوبية في القانون الإماراتي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

وهذا يعني سبق هذه الدراسة لهذا الموضوع، على الرغم من وجود عدد من الدراسات التي تناولت الجريمة المعلوماتية، فمنها ما تناول هذه الجريمة من منظور فقهي، ومنها ما تناول جزئية معينة من الجريمة المعلوماتية، دون تخصيص جرائم اختراق المواقع الرسمية للدولة، وهذا ما سيتضح من خلال بيان أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، وفيما يأتي بيان ذلك:

أوجه الشبه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث النطاق الموضوعي للدراسة؛ ذلك أن الدراسات السابقة قد تناولت الجريمة المعلوماتية في النظامين السعودي والإماراتي كدراسة الفايز (2014)، ودراسة الروقي (1432)، ودراسة العمري (2010)، وربما اقتصر بعضها على أحد النظامين كدراسة مصطفى (2013) التي اقتصت بالقانون الإماراتي، ودراسة العبيدي (1430) التي تناولت النظام السعودي مقارناً بالأنظمة العربية والأجنبية.

كما تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث تناولها جزئيات في الجريمة المعلوماتية، كدراسة الفايز (2014) التي تناولت العقوبات التكميلية في النظام السعودي والقانون الإماراتي، وهو ما تناولت الدراسة الحالية جانباً منه في المبحث الثاني من الفصل الرابع (عقوبة المصادرة وعقوبة إغلاق المحل)، ودراسة العجمي (2014) التي تناولت المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية، وهو ما تناولت الدراسة الحالية جانباً منه في الفصل الثاني، ودراسة مصطفى (2013) التي تناولت المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها، وهو ما تناولت الدراسة الحالية جانباً منه في الفصل الثاني.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1. أن الدراسة الحالية اقتصت في نطاقها الموضوعي بدراسة جرائم اختراق المواقع الرسمية للدولة، دون بقية الجرائم المعلوماتية الأخرى، وهو ما لم تتوصل الباحثة لدراسة مماثلة له في أي من الدراسات السابقة أو الدراسات التي تناولت الأنظمة العربية الأخرى، ما يعني سبق الدراسة الحالية لهذا الموضوع، وجدته.
2. على الرغم من أن بعض الدراسات السابقة تناولت الجريمة المعلوماتية إلا أنها لم تتطرق لجرائم اختراق المواقع الرسمية للدولة، ولم تخصص لها باباً يميزها، فاكثفت هذه الدراسات بالجرائم المعلوماتية، ومنها الاعتداء على المواقع والبريد الإلكتروني والشبكات، دون تخصيص المواقع الرسمية للدولة، حتى ما كان نطاقها الموضوعي النظام السعودي أو القانون الإماراتي.

(1) الفايز، عبد العزيز بن عبد الكريم (2014). العقوبات التكميلية للجرائم المعلوماتية في النظام السعودي-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية.

3. النطاق الشخصي للمسؤولية الجنائية عن اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة في النظام السعودي والقانون الإماراتي

1.3. ماهية المجرم المعلوماتي (Cyber Criminal)

تمهيد وتقسيم:

يسمى العصر الحاضر بعصر التكنولوجيا والانفجار التقني والمعرفي، ويعرف أيضاً بعصر المعلومات؛ إذ تشهد البشرية تقدماً سريعاً ومطرداً في عدة مجالات متعلقة بحياة الإنسان؛ فأصبحت أجهزة الحاسب الآلي الوسيلة الأولى في حفظ المعلومة ونقلها حتى لا يكاد يستغنى عنها في أي مجال من مجالات الحياة المختلفة.

كما يطلق على العصر الحاضر أيضاً عصر الجريمة المنظمة التي تعددت أشكالها وطرقها، سواء أكانت جريمة تقليدية أو معلوماتية، ومن هذه الأنواع الجريمة المعلوماتية، وتعني السلوك غير المشروع المتعلق بالوصول للبيانات الآلية والتقنية وتداولها مما يشكل فعلاً إجرامياً أو غير أخلاقي بغض النظر عن السبب أو الدافع المؤدي لذلك أو الوسيلة المستخدمة فيه⁽¹⁾.

1.1.3 مفهوم المجرم المعلوماتي (Cyber Criminal)

المجرم المعلوماتي ليس مجرماً عادياً أو تقليدياً، ذلك أنه يمتلك مهارات تقنية عالية، تجعل منه خبيراً بالمسائل المعلوماتية ونظم التشغيل للحاسب الآلي والأجهزة التقنية الحديثة، وهذا يعني أن هذا النوع من الإجرام يسمى إجرام الأذكاء إذا ما قيس بالإجرام التقليدي الذي يتسم في الغالب بالعنف⁽²⁾.

المعنى اللغوي للجريمة والمجرم:

الجريمة لغة: "مأخوذة من (جَرَم) وهو بفتح الجيم: القطع، جرمه يجرمه جَرماً: قطعه، وشجرة جريمة أي: مقطوعة، و(الجُرم) بضم الجيم: التعدي والذنب، والجمع أجرام وجروم، وهو الجريمة، وقد جَرَم يجرُم جَرماً واجترم وأجرم فهو مجرم، وجَرَم عليهم وإلهم جريمة، أي: جنى جنائية، وجمع الجريمة: جرائم"⁽³⁾.

الجريمة اصطلاحاً (Crime): هي "محظور شرعي زجر الله تعالى عنه بحد أو تعزير"⁽¹⁾. والمحظورات هي: "إما إتيان فعل منهي عنه، أو ترك فعل مأمور به، وقد وصفت المحظورات بأنها شرعية إشارة إلى أنه يجب في الجريمة أن تحظرها الشريعة"⁽²⁾.

(1) قارة، أمال (2002). الجريمة المعلوماتية، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر: كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي والعلوم الجنائية، ص 113.

(2) سالم، محمد علي وهجيج، حسون عبيد (2007). الجريمة المعلوماتية، (بحث منشور). مجلة جامعة بابل، بغداد: العلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 2، ص 88.

(3) ابن منظور، محمد بن مكرم (2010م). لسان العرب، مرجع سابق، 124/2.

الجريمة المعلوماتية (Cyber Crime): ليس هناك اتفاق بين فقهاء القانون على استخدام مصطلح محدد لهذا المدلول، فهناك من يسميها بهذا الاسم، وهناك من يسميها الجريمة الإلكترونية، وهناك من يطلق عليها جرائم المعلومات، ومن يسميها إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومن يطلق عليها جرائم الكمبيوتر والإنترنت، وفضل آخرون تسميتها بالجرائم المستحدثة⁽³⁾.

المجرم لغة: اسم فاعل من الفعل (أجرم)، فهو من ارتكب الجرم أو قام به.

المجرم المعلوماتي (Cyber Criminal): هو "كل شخص يقوم بأي نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ الفعل الإجرامي المقصود"⁽⁴⁾.

2.1.3. الفرق بين المجرم المعلوماتي والمجرم التقليدي

تتشابه في كثير من الأحيان الجريمة المعلوماتية والجريمة التقليدية في أمور، ولكنها تختلف في أمور أخرى، ومن هنا ترى الباحثة بعد استقراء الدراسات المتخصصة في هذا المجال بيان أوجه التشابه والاختلاف بين المجرم التقليدي والمجرم المعلوماتي من حيث: دوافع الجريمة، وأدلة الإثبات، والسمات الشخصية والفنية، ومحل الجريمة في كل منهما، وفق ما يأتي:

أولاً: دوافع الجريمة المعلوماتية (Cybercrime Motives):

يعرف الدافع بأنه "الباعث أو العامل المحرك للإرادة الذي يوجه السلوك الإجرامي كالمحبة والشفقة والبغضاء والانتقام، فهو عبارة عن قوة نفسية تدفع الإرادة إلى الاتجاه نحو ارتكاب الجريمة ابتغاء تحقيق غاية معينة، وهو يختلف من جريمة لأخرى باختلاف مرتكب الجريمة من حيث السن والجنس ودرجة التعليم وغير ذلك من المؤثرات"⁽⁵⁾.

هناك دوافع إضافية للمجرم المعلوماتي لارتكاب جريمته، ومنها:

1. الوله بجمع المعلومات وتعلمها.

2. الدوافع الشخصية: غالباً ما يرتكب المبرمج جرائم الكمبيوتر نتيجة إحساسه بالذات، وبقدرته على اقتحام النظام، فيندفع

تحت تأثير الرغبة القوية في تحقيق الذات، أو بدافع المغامرة والإثارة.

(1) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب (2012م). الأحكام السلطانية، ط2، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ص11.

(2) عودة، عبد القادر (2013م). التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 66/1.

(3) الشكري، عادل يوسف عبد النبي (2008م). الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، (بحث منشور). الكوفة: مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد السابع، ص112.

(4) بيومي، عبد الفتاح (2009). الأحداث والإنترنت: أثر الإنترنت في انحراف الأحداث، (د. ط)، الإسكندرية: دار الفكر العربي، ص25.

(5) الغافري، حسين بن سعيد (2009م). السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الانترنت-دراسة مقارنة، القاهرة: دار النهضة العربية، ص55.

3. الإضرار بالأشخاص والجهات: وغالباً ما تكون هذه الجرائم بصورة ابتزاز أو تهديد، ويتمثل هذا الدافع في السطو على البريد الإلكتروني أو الموقع الخاص ببعض الفتيات مثلاً وسرقة صورهن الشخصية⁽¹⁾.

ثانياً: الكشف عن شخصية المجرم المعلوماتي (Disclosure Of Cyber Criminal Identity):

1. صعوبة إثبات وقوع الجريمة.
2. صعوبة تحديد المسؤول جنائياً عن الفعل الإجرامي.
3. صعوبة إلحاق العقوبة بالجاني المقيم في الخارج.
4. تنازع القوانين الجنائية من حيث المكان.
5. صعوبة التوصل إلى الجاني.
6. القصور في القوانين الجنائية القائمة.
7. افتراض العلم بقانون جميع دول العالم⁽²⁾.

ثالثاً: سمات المجرم المعلوماتي (Traits Of Cyber Criminal):

وقد أشارت الدكتورة عطوي إلى مجموعة من الخصائص والسمات التي تميز المجرم المعلوماتي، ومنها:

1. أن المجرم المعلوماتي إنسان اجتماعي بطبعه: فهو يقوم بعمله في المجال المعلوماتي أو غيره من المجالات، ويمارس حقوقه الاجتماعية والسياسية دون عائق في حياته العملية.
2. أن المجرم المعلوماتي إنسان ذكي محترف: فهو يمارس ما يعرف بتقنيات التدمير الناعمة، يتلاعب بالبيانات والبرامج، ويعدل عليها، ويمحو ما استطاع، ويقوم بذلك بهدوء غير محسوس.
3. أنه مجرم متخصص في هذه الحاسبات والبرمجيات، وذلك حتى يستطيع تجاوز أنظمة الحماية التي تستخدمها الأجهزة والمواقع المستهدفة. كما يتمثل هذا التخصص في أنه لا يمارس أو يرتكب أية أفعال إجرامية من الجرائم التقليدية، بل هي محصورة في مجال البرمجيات والحاسبات.
4. أن المجرم المعلوماتي عائد إلى الإجرام: ذلك أن إصراره على قهر الأنظمة التشغيلية وبرامج الحماية التي تستخدمها الأجهزة والمواقع هو الدافع للجريمة في كثير من الأحيان، كما يدفعه لذلك جهله غالباً بالعقوبات المترتبة على الفعل الجرمي ونتائجه.

(1) الغافري، حسين بن سعيد (2009م). السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الانترنت، مرجع سابق، ص58.

(2) حسني، محمود نجيب (1999م). شرح قانون العقوبات، القسم العام، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، ص105.

5. المجرم المعلوماتي غير عنيف: فجرائمه تعرف بجرائم الحيلة، وهذه لا تتطلب عنفاً، بل تتطلب ذكاء وتكيفاً اجتماعياً، بعكس المجرم التقليدي الذي يتسم بالانطواء والابتعاد عن الناس⁽¹⁾.

رابعاً: محل الجريمة (Crime Subject):

في الجريمة التقليدية غالباً ما يتم الاعتداء على النفس أو المال منقولاً كان أو غير منقول، ولكننا في الجريمة المعلوماتية أمام محل للجرم هو المعلومات غالباً، فقد تكون الجريمة واقعة على الكمبيوتر الذي يحتوي المعلومات بهدف تدميره أو سرقة ما بداخله، كما يمكن أن يكون أداة للجريمة، أو بيئة لها.

2.3. مقدم ومستهلك الخدمة (Internet Service Provider And Customer)

1.2.3. متعهد الخدمة (Internet Service Provider)

ماهية متعهد الخدمة:

تتألف شبكة الإنترنت من أعداد هائلة من أجهزة الحاسوب المتصلة ببعضها عن طريق أجهزة الاتصال التي تشكل الشبكة المعلوماتية، بما يتيح للعملاء مجالات مختلفة تتمثل في الدعاية والإعلان والتسويق، والاتصال والتبادل التجاري، وهذا بدوره يؤدي إلى تداخل أطراف عدة في عملية الاتصال هذه.

والدخول إلى الشبكة المعلوماتية لا يتم إلا عن طريق متعهد الخدمة الذي يتيح للمستخدم من مؤسسات وهيئات حكومية وغيرها الوصول للشبكة؛ فهو يقدم خدمات فنية تربط المشتركين بالمواقع أو المستخدمين الآخرين للشبكة، كونه هو من يدير آلية الاتصال بالإنترنت⁽²⁾.

وهذا يعني من وجهة نظر الباحثة أن هذا الدور لا يقتصر على متعهدي الخدمة الذين ينحصر دورهم في توريد المحتوى المعلوماتي، والسلطة والرقابة على محتوى المعلومات، بل يشمل فئات أخرى تشترك في هذا الدور، وأدوار أخرى فنية وتقنية تتمثل في توصيل الخدمة للمستهلك، وتمكينه من الحصول على البيانات والمعلومات التي يريدها، ويكون متضامناً في المسؤولية المدنية في حالات كونه المورد للمحتوى، أو المنتج لها، في حال ثبوت قدرته على رقابة المحتوى وفحصه قبل نشره، ومثال ذلك:

أولاً: متعهد الوصول (Internet Service Provider):

يتمثل دوره في الجانب الفني بتوصيل المستهلك بشبكة الإنترنت- سواء أكان شخصاً معنوياً أو طبيعياً- فهو يربط المستهلك بالمواقع المختلفة، ولا دور له في المحتوى، ولا السيطرة على المواقع ولا مراقبة المعلومات،

(1) عطوي، مليكة (2012م). الجريمة المعلوماتية، مرجع سابق، ص12.

(2) كيلاني، عبد الفتاح محمود (2014). مدى المسؤولية القانونية لمقدمي خدمة الإنترنت، مرجع سابق، ص473.

ومثاله: شركة الاتصالات السعودية، وموبايلي وزين. ويطلق على هؤلاء متعهدي الوصول أو مقدمي خدمة الاتصالات مع شبكة الإنترنت أو مزودي خدمة الإنترنت، أو مقدمي خدمة الإنترنت⁽¹⁾.

ثانياً: مورد المعلومات (Content Provider):

هو شخص طبيعي أو معنوي يبيث المعلومات والرسائل المتعلقة بموضوع معين على الإنترنت، بحيث يتمكن المستهلك من الحصول عليها مجاناً أو بمقابل مادي، وهو من يبيث الحياة في الشبكة من خلال تزويدها بالمادة، وبالتالي فهو المسؤول الأول عن المعلومات؛ لأنه من يتحكم في نشرها وبثها على الإنترنت، من خلال تأليفها أو تجميعها واختيارها حتى تصل للمستهلك⁽²⁾.

ثالثاً: متعهد الإيواء (Domain Host): هو شخص معنوي أو اعتباري يقوم بتخزين المعلومة، ويدير محتواها، بما يتيح لمورد المعلومة عرضها على المستهلك⁽³⁾.

الالتزامات الخاصة بمتعهد الخدمة:

أولاً: ضمان الاستخدام الأمثل لبنك المعلومات:

الأول: تقني: وهو يعني الالتزام بتذليل الصعوبات التي يواجهها مستهلك الخدمة، من خلال تطوير تقنياته ومعداته باستمرار، لضمان استجابة البنك للحد الأدنى من الطلبات التي التزم باستقبالها، والرد عليها في نفس الوقت، دون زيادة مقابل مادي أو أن يؤثر ذلك على نوعية الخدمة المقدمة.

الثاني: إعلامي: بما أن المورد التزم بتوصيل مستهلك الخدمة لبنك المعلومات فإنه يكفل له التأهيل المستمر الذي يتيح له التعامل مع النظام التقني بنجاح، وإعادة تأهيله عند تعديل الخدمة. وهذا يشمل مساعدته على إيجاد الشبكات والنهيات الطرفية الملحقة بالخدمة بما يسهل له الاستخدام الأمثل للتعامل مع البنك⁽⁴⁾.

ثانياً: الاستجابة الفورية لاتصالات المستهلك النهائي:

الاستجابة الفورية تعني الرد على استفسارات المستهلك النهائي وطلباته بشكل فوري، ومعيار هذا الالتزام هو معيار موضوعي، يتمثل فيما جرت عليه العادة فيما يخص نوعية السؤال وحجمه، ومدى سهولة الحصول على المراجع المبرمجة في ذاكرة البنك⁽⁵⁾.

(1) منصور، محمد حسين (2006). المسؤولية الإلكترونية، مرجع سابق، ص 175.

(2) كيلاني، عبد الفتاح محمود (2014). مدى المسؤولية القانونية لمقدمي خدمة الإنترنت، مرجع سابق، ص 487.

(3) حوته، عادل أبو هشيمة محمود (2004). عقود خدمات المعلومات الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، القاهرة: دار النهضة العربية، ص 200.

(4) لطفي، حسام (2010). عقود خدمات المعلومات، ط2، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ص 92.

(5) لطفي، حسام (2010). عقود خدمات المعلومات، مرجع سابق، ص 93.

ثالثاً: تقديم معلومات مشروعة وجديرة بالثقة:

تشمل المشروعية عدة أمور منها:

1. ألا تكون المعلومات مخالفة للتشريعات المعمول بها في الدولة، فلا تتعلق بأمن الدول كأسرار الدفاع والتسليح العسكري وغيرها من الأسرار التي تحرص الدول على سريتها وعدم إفشائها
2. التزام المورد بحقوق التأليف، وعدم نشر أي محتوى محميّ إلا بإذن مكتوب من المؤلف، وكذلك عدم استغلاله أو تخزينه أو استرجاعه.
3. عدم مخالفة المعلومات للأداب العامة، كأن تكون خاصة بإبرام عقود لتجارة السلاح أو المخدرات أو علاقات غير مشروعة⁽¹⁾.

2.2.3. مستهلك الخدمة (Internet Customer)**ماهية مستهلك الخدمة:**

عرف نظام الاتصالات السعودي في الفقرة (16) السادسة عشرة من مادته (1) الأولى مستهلك الخدمة بأنه "الشخص ذو الصفة الطبيعية أو المعنوية الذي يستخدم خدمات الاتصالات". في حين غاب هذا التعريف في القانون الاتحادي لتنظيم قطاع الاتصالات في دولة الإمارات، كما غاب أيضاً عن نصوص القانون الاتحادي رقم 5 لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

الالتزامات الخاصة بمستهلك الخدمة:

بناء على هذه العلاقة التعاقدية بين الطرفين فمن الواجب أن يلتزم مستهلك الخدمة بمجموعة من الالتزامات تجاه متعهد الخدمة والغير في ذات الوقت، باعتبارها جزءاً من العقد، وتمثل ضماناً للخدمة وكذلك مشروعية استخدامها ومشروعية الالتزام بما يترتب على العقد من واجبات متبادلة بين الطرفين، ومنها ما يؤثر على حقوق الغير، ومن هذه الالتزامات:

أولاً: سداد المقابل المادي:

يعد هذا الالتزام من أهم التزامات مستهلك الخدمة، بحكم العلاقة التعاقدية بين الطرفين، حتى يرى بعض فقهاء القانون أنه الالتزام الوحيد من قبل مستهلك الخدمة، ويستند هذا المقابل المادي إلى مدة الاتصال وحجم البيانات المستخدمة، ويتمثل هذا المقابل المادي في اشتراك شهري أو سنوي متفق عليه⁽²⁾.

(1) حوته، عادل أبو هشيمة محمود (2004). عقود خدمات المعلومات الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، مرجع سابق، ص 202-203.

(2) حوته، عادل أبو هشيمة محمود (2004). عقود خدمات المعلومات، مرجع سابق، ص 208.

ثانياً: ضمان سرية التعامل:

يقابل هذا الالتزام التزام مثله من قبل متعهد الخدمة، فهو التزام متبادل بين الطرفين، وهو يوجب على مستهلك الخدمة أن يتخذ التدابير اللازمة للمحافظة على كود الاستعمال، وتغييره عند شعوره بتسريبه⁽¹⁾.

ثالثاً: الالتزام باحترام حقوق الملكية الفكرية:

تعدّ قواعد المعلومات الإلكترونية من المصنّفات المحمية، بموجب قوانين حماية الملكية الفكرية، فأصحابها يتمتعون بالحقوق الأدبية والمالية عليها مقابل جهودهم في اختيار محتواها، وتأليفها وعرضها، وفي هذه الحالة يكون صاحب هذه الحقوق هو مؤلف المعلومة، وقد يكون متعهد الخدمة هو صاحب هذه الحقوق في حال حصوله على ترخيص من مؤلفها أو منتجها⁽²⁾.

رابعاً: احترام الغرض من الاستخدام الوارد في العقد: المستهلك قد يكون منتجاً للمعلومة، ويكون العقد معه على أساس هذه المهمة، وبالتالي فإنه يكون مسؤولاً عن الفعل الضار الذي سببه للغير باعتباره منتجاً للمعلومة، كأن يتضمن المحتوى تشهيراً بالغير أو شتماً أو انتهاكاً لخصوصيتهم، من منطلق قيام المسؤولية تجاه من أنتج المعلومة⁽³⁾.

أهمية التزامات متعهد الخدمة ومستهلك الخدمة وتحدياتها: تأتي أهمية التزامات كل من متعهد الخدمة ومستهلك الخدمة في التعامل مع البيانات في الإنترنت أكثر من غيرها من الأمور المادية، وخاصة ما يتعلق منها بالخصوصية بسبب ما يفرضه عالم الشبكات المعلوماتية من تحديات ومعوقات لحماية الخصوصية.

وسائل حماية التزامات متعهد الخدمة ومستهلك الخدمة:

إن حماية هذه الالتزامات بين طرفي الخدمة المعلوماتية (المتعهد والمستهلك) تستلزم مجموعة من الوسائل والإجراءات التقنية والتنظيمية والتشريعية، وفيما يأتي تفصيل كل منها:

1. الوسائل التقنية: تعني هذه الطريقة إخضاع النظم الآلية لإشراف الدولة، وفق ضوابط معينة، وتمكين الطرفين من الاطلاع على المعلومات الخاصة بكل منهما للتأكد من سلامتها، وتصحيح ما يعترضها من أخطاء، كتشفير المعلومات.
2. وسائل التنظيم الداخلي: تعني هذه الوسيلة وضع القواعد السلوكية وعقود نقل البيانات لضمان الالتزام بها، ومثال هذه العقود النماذج التي أقرتها غرفة التجارة الدولية لعقود نقل البيانات، ومنها تسجيل المستخدم وبياناته قبل الدخول للمواقع.
3. الوسائل التشريعية: تعني هذه الوسيلة حرص الدول على صيانة الخصوصية الخاصة ببيانات أفرادها ومؤسساتها، من خلال النصوص القانونية والأنظمة الدستورية التي تنص على هذه الحقوق والالتزامات⁽⁴⁾.

(1) حوته، عادل أبو هشيمة محمود (2004). عقود خدمات المعلومات، مرجع سابق، ص 211.

(2) عبد الصادق، محمد سامي (2008). التحديات التشريعية في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مرجع سابق، ص 31.

(3) الحسين، ياسين محمد (2010). المسؤولية المدنية لمزودي الخدمات عبر الإنترنت في القانون الأردني، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان: كلية القانون، قسم القانون الخاص، ص 106.

(4) الأستاذ، سوزان عدنان (2013). انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت، مرجع سابق، ص 443-445.

4. النطاق الموضوعي للمسؤولية الجنائية عن اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة

تمهيد وتقسيم:

يتناول هذا الفصل من الدراسة توضيح ما يتضمنه النطاق الموضوعي للمسؤولية الجنائية عن اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة في النظام السعودي والقانون الإماراتي، لتوضيح السلوك الذي يترتب المسؤولية الجنائية لمرتكب جريمة الاختراق؛ حيث يتم تقسيمه إلى مبحثين: يتناول الأول منهما بيان ماهية اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة، ويعكف المبحث الثاني على دراسة صور اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة.

1.4. ماهية اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة

1.1.4. مفهوم المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة

عرّف نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي في الفقرة (9) التاسعة من المادة (1) الأولى الموقع الإلكتروني بأنه "مكان إتاحة البيانات على الشبكة المعلوماتية من خلال عنوان محدد". ولا يختلف هذا التعريف عما جاء في الفقرة (9) التاسعة من المادة (1) الأولى من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي من تعريف الموقع الإلكتروني بأنه "مكان إتاحة المعلومات الإلكترونية على الشبكة المعلوماتية".

وقد جاءت تعريفات عدة للمواقع الإلكترونية، ومنها:

"عبارة عن مجموعة من الموضوعات والملفات الموجودة على خادم الويب، وهو عبارة عن مساحات إلكترونية يتم شراؤها من قبل الشركات المتخصصة في هذا المجال، وهو يعد وسيلة مملوكة للجهة التي تتولى الإنفاق عليه، وبذلك يصبح وسيلة تستخدم لخدمة مصالح هذه الجهة التي تتولى الإشراف عليه"⁽¹⁾.

أقسام المواقع الإلكترونية:

تنقسم المواقع الإلكترونية إلى أنواع متعددة، حسب الهدف منها، فمنها مواقع تجارية تهدف للربح والتعريف بالمنتجات، وهناك المواقع التعليمية ذات الهدف التعليمي، وهناك مواقع التواصل الاجتماعي التي تهدف للتواصل بين أفراد المجتمعات على اختلاف أماكنهم ولغاتهم⁽²⁾.

مكونات المواقع الإلكترونية:

يتكون الموقع الإلكتروني من مجموعة من العناصر التي تميزه عن غيره، وتسهل التعرف عليه لمن أراد الوصول إليه، ومنها:

(1) قشقوش، هدى (1992). جرائم الحاسب الإلكتروني في التشريع المقارن، القاهرة: دار النهضة العربية، ص2.

(2) حسين، محمد مصطفى (2010). تقييم جودة المواقع الإلكترونية، مرجع سابق، ص 38.

1. بروتوكول نقل النص التشعبي (Hypertext Transfer Protocol- Http) التي تعني مجموعة المقاييس المتفق عليها لاستخدامها بين الحاسبات التي تتم من خلالها عملية الاتصال ومشاركة الملفات.
2. اسم فريد (Uniform Resource Locator- URL) ويمنح هذا الاسم من قبل مركز معلومات الشبكة.
3. ينتهي كل عنوان بحروف توضح نوع نشاط الموقع.
4. الوصلات والروابط التشعبية، وهي عبارة عن أيقونات للتنقل بين صفحات الموقع الرئيسية والفرعية، وقد تحمل كل أيقونة منها صورة أو عبارة تنقل المستخدم للرابط التشعبي⁽¹⁾.

استخدامات المواقع الإلكترونية:

وفي نطاق هذه الدراسة فإن استخدام المواقع الإلكترونية الرسمية للدول ينحصر في الاستخدامات الإيجابية، ومنها:

1. خدمة التواصل:
2. خدمة البحوث
3. خدمة التعليم
4. الخدمات الحكومية
5. الخدمات الأمنية
6. خدمات الإعلام.

2.1.4. مفهوم اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة

مع تحول أغلب الحكومات الدولية للنظام الإلكتروني الذي يعرف بالحكومة الإلكترونية، تحولت المعلومات والأوراق التقليدية ونقل البيانات وتداولها إلى معلومات رقمية يمكن تداولها عبر الفضاء الإلكتروني، اعتماداً على نظم تشغيلية ومواقع إلكترونية خاصة بهذه الجهات والدول، كما تحوّل الأشخاص الذين يسعون للحصول على هذه البيانات إلى استخدام هذه الوسيلة المتطورة للحصول عليها.

أما في قانون مكافحة جرائم المعلومات الإماراتي فقد غاب هذا التعريف، ولم يتطرق القانون لتعريف الاختراق أو الاعتداء على البيانات أو وسائل تناقلها، أو أي مما يتعلق بها من الأنشطة الجرمية.

أولاً: استهداف البنية الأساسية:

تستهدف عمليات اختراق المواقع الرسمية للدول التأثير على الاقتصاد العالمي، واقتصاد الدول المستهدفة بشكل خاص، وذلك بسبب المناخ السياسي والعداوات بين الدول والجماعات التي تشكل تهديداً لها؛ فتستهدف عمليات القرصنة البنية التحتية للدولة المستهدفة بالتدمير، ويرى الخبراء أن مثل هذه الأعمال التخريبية لا تسعى لتحقيق الربح المادي بقدر ما تسعى لتحميل الدول المستهدفة خسائر مادية والإضرار بها،

(1) دولة، زهير مصطفى؛ واشتوي، عماد محمد (2006). القائم بالاتصال في المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية، مرجع سابق، ص23.

ثانياً: استهداف الأمان:

تمثل جريمة اختراق مواقع الدولة الرسمية خطراً على أمن الدولة وسرية معلوماتها وبصفة خاصة المعلومات الأمنية ، فقد تتمثل جريمة الاختراق في الإرهاب الذي يعرف بأنه "كل عمل يرتكب بوسيلة فتاكة، يبعث على الذعر، ويشكل خطراً عاماً يهدد أكثر من شخص". كما يعرف الإرهاب الإلكتروني بأنه "استخدام التقنيات الرقمية لإخافة وإخضاع الآخرين، أو مهاجمة نظم المعلومات على خلفية سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو عرقية أو دينية"⁽¹⁾ وتتسم هذه الجريمة باستخدامها المكثف لوسائل الاتصال الحديثة، وأهمها الإنترنت، مستهدفة بأعمالها غير المشروعة أهدافاً متنوعة، ومنها الإنترنت والمواقع الإلكترونية للدول المستهدفة، حتى صار الإنترنت من أهم وسائلها لتحقيق أهدافها غير المشروعة⁽²⁾.

ثالثاً: طابع التنظيم:

تعد جريمة اختراق المواقع الرسمية للدولة جريمة منظمة على أعلى مستويات التنظيم، وتعرف الجريمة المنظمة بأنها "التنظيم الإجرامي الذي يضم أفراداً أو مجموعات، ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية، يعمل أعضاؤه من خلال بناء تنظيمي دقيق ومعقد، يشبه ما عليه الحال في المؤسسات الاقتصادية، ويخضعون لنظام جزاءات داخلية رادعة"⁽³⁾.

وبالنظر إلى التنظيم الدقيق الذي تتمتع به جريمة اختراق المواقع الرسمية للدولة فإن لها مجموعة من الخصائص التنظيمية التي تميزها عن غيرها في ذلك، ومنها:

1. من حيث الهيكل التنظيمي:

ترتبط هذه الجريمة بين أعضائها برباط محكم، قائم على اعتماد القوة والفعالية، بما يحقق التنسيق الكامل بينهم، وفق نظام قيادي يتخذ القرارات، ويوزع الأدوار استعانة بذوي الكفاءة والاختصاص، بما يحقق أهداف الجماعة، والحماية أثناء ممارسة أنشطتهم، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الشكل الهرمي للمستويات الوظيفية.

(1) الكبيجي، بهاء فهمي (2013). مدى توافق أحكام جرائم أنظمة المعلومات في القانون الأردني مع الأحكام العامة للجريمة، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان: كلية الحقوق، قسم القانون العام، ص84.

(2) مؤمن، طاهر شوقي (2014). مشروعية الرقابة على الإنترنت، الرياض: ورقة عمل في المؤتمر العلمي حول دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب، 24-26 محرم، ص7.

(3) فنور، حاسين (2013). المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر: كلية الحقوق، قسم القانون الدولي، ص54.

2. من حيث طبيعة النشاط:

يمتاز نشاط هذه الجريمة بالاحتراف والتخصص، اعتماداً على ما يمتلكه منتسبوها من مهارات فائقة في الإجرام المعلوماتي، كما يمتاز بالاستمرارية في السلوك الإجرامي، ولا ينتهي نشاطها إلا بانتهاج الجماعة نفسها، يساعدها في ذلك ما تمتاز به من مرونة وهيكلية متنقلة لنفاذي السلطات التنفيذية والقضائية، مستخدمة في ذلك العنف⁽¹⁾.

3. من حيث الأهداف والغايات:

تمتاز هذه الجريمة بقدرة أفرادها على تدويل الجريمة، وجعلها عابرة للحدود، وممارسة أعمالها على نطاق واسع في دول عدة، من خلال قدرتهم على توظيف أطراف جديدة، وابتزاز أطراف أخرى بما يخدم أغراضهم، ويحقق لهم المكاسب المادية والمعنوية⁽²⁾.

رابعاً: فئات المخترقين (Types Of Hackers):

قسمت الدراسات والبحوث فئات المجرمين المعلوماتيين بحسب السن والأهداف كما مرّ في المطلب الأول من المبحث الأول من الفصل الثاني، فإذا كانت تلك خصائص عامة تميز المجرم المعلوماتي بشكل عام، فإن لمخترقي المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة خصائص تميزهم عن غيرهم من فئات المجرمين المعلوماتيين والمجرمين التقليديين.

خامساً: تعاضم آثارها:

تمتاز جريمة اختراق المواقع الإلكترونية بعظم آثارها مقارنة بغيرها من الجرائم التقليدية أو الجرائم المعلوماتية التي تشكل انتهاكاً لحرمة الحياة الخاصة أو الاعتداء على الأشخاص،

التي يعرفها فقهاء القانون بأنها "جرائم تقوم بالاعتداء على الحياة الخاصة للشخص، وما ينبغي أن تحاط به من حرمة وقديسية، ومن أمثلتها استراق السمع إلى حديث خاص، والتقاط صور لشخص في مكان خاص"⁽³⁾.

2.4. صور اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة (Types Of Government Websites Hacking)

1.2.4. الأساليب الاقتحامية (Hacking Methods)

يعرف الاقتحام لغة بأنه الدخول فجأة وبلا رويّة، ومنه قولهم: "قَحَمَ في الأمر: رمى بنفسه فيه فجأة بلا رويّة، ومنه الفعل اقتحم. واقتحم المنزل: هَجَمَه. وأقحم فرسه النهر: أدخله فيه"⁽¹⁾.

(1) فنور، حاسين (2013). المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، مرجع سابق، ص 65.

(2) فنور، حاسين (2013). المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، المرجع السابق، ص 66.

(3) مجمع اللغة العربية (1999). معجم القانون، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ص 54.

والاقتحام هو لب الاختراق بما فيه من فجأة الفعل بخلاف الاحتيال الذي قد يستغرق مدة زمنية أطول للتفعيل، ويعرف الدخول غير المشروع لدى بعض فقهاء القانون بأنه "الولوج غير المصرح به إلى نظام معالجة آلية للبيانات باستخدام الحاسوب، بحيث يتحقق الدخول غير المشروع بالوصول إلى المعلومات والبيانات المخزنة داخل النظام المعلوماتي، دون رضا من المسؤول عن هذا النظام أو المعلومات التي يحتوي عليها"⁽²⁾.

1. الاختراق البسيط (Simple Hacking):

اختارت الباحثة هذه التسمية؛ لأن الوصف فيها يدل على الفعل، وهي تعني أن المخترق يدخل للجهاز وهو في حالة التشغيل، أو يقوم هو بتشغيله ببساطة،

وهذا ما أكدته الدكتور الدسوقي من أن بعض الحالات لا تحتاج سوى للضغط على زر التشغيل في الحاسب الآلي، والدخول إليه، وغالباً ما يتم في الأجهزة التي لا يتنبه القائمون عليها لتثبيت رمز للدخول لها⁽³⁾.

2. التجربة العشوائية لكلمات السر:

يلجأ المخترق بحسب هذا الأسلوب إلى تجربة كلمات سر عشوائية، في محاولة للدخول لهذه الأجهزة بطريقة التخمين، وقد تستغرق هذه العملية ساعات أو دقائق، كما قد تفشل بحسب قوة كلمة المرور أو سهولتها⁽⁴⁾.

3. الاختراق بإلغاء الخدمة أو تعطيلها:

يتمثل ذلك في إرسال عدد هائل من الرسائل للموقع أو البريد الإلكتروني للجهة المستهدفة، بطرق فنية، فيعيق عملها، أو يعطل أجهزتها أو شبكتها، وهو ما يعرف بالإغراق بالرسائل⁽⁵⁾.

وقد عرّفت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية الرسائل الاقحامية بأنها "أي رسالة إلكترونية ترسل دون موافقة مسبقة من المستلم لها، وذلك بوساطة أي وسيلة اتصال إلكترونية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر البريد الإلكتروني، والرسائل النصية (SMS) أو رسائل الوسائط المتعددة (MMS) والبلوتوث والفاكس"⁽⁶⁾.

(1) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (2008). القاموس المحيط، تحقيق: أنس الشامي؛ وزكريا جابر، القاهرة: دار الحديث، ص1291.

(2) الدسوقي، محمد كمال محمود (2015). الحماية الجنائية لسرية المعلومات الإلكترونية- دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص59.

(3) الدسوقي، محمد كمال محمود (2015): الحماية الجنائية لسرية المعلومات الإلكترونية- دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص62.

(4) الدسوقي، محمد كمال محمود (2015): الحماية الجنائية لسرية المعلومات الإلكترونية- دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص62.

(5) إبراهيم، خالد ممدوح (2009). الجرائم المعلوماتية، مرجع سابق، ص248.

(6) هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية (د. ت): ضوابط الحد من الرسائل الاقحامية، الرياض: منشورات هيئة الاتصالات، ص4.

4. التلاعب في مرحلتي إدخال البيانات وإخراجها:

يعد هذا الأسلوب أكثر حالات الاختراق حدوثاً؛ ذلك أنه يتمثل في تزويد الجهاز بالبيانات المغلوطة، أو المزورة؛ سواء أكان ذلك بحسن نية أو بسوء نية؛ وهذا ينبني على علمه بتزوير هذه البرامج أو عدم علمه به⁽¹⁾.

ويمثل هذا الأسلوب جريمة خطيرة لتأثيره على سلامة ووجود النظام والبيانات، فقد تتم عملية التلاعب بالبيانات بالتغيير أو الإضافة أو الحذف، بشكل دائم أو مؤقت، وهذا كله يدرج تحت جريمة الإضرار بالممتلكات.

5. التلاعب بالبرامج:

يتميز هذا الأسلوب عن سابقه بتعقيده؛ إذ يحتاج إلى خبرة برمجية وفنية؛ ولذلك فإنه يعدّ أخطر من سابقه أيضاً؛ وتستخدم في هذا الأسلوب طريقتان:

أ. تتمثل هذه الطريقة في إدخال برمجيات غير مرخص بها على الأجهزة، سواء أكانت هذه البرمجية نسخة مقلدة أو قديمة غير محدّثة، وما يتبع ذلك من آثار وأضرار لاستخدامها.

ب. تطبيق برامج إضافية غير مسموح لها بالتواجد على الأجهزة المشغلة للمواقع الرسمية للدولة، إذ تعتمد كثير من الجهات الرسمية لتخصيص أجهزة بعينها ذات مواصفات خاصة، وبرامج محددة لتشغيل المواقع الإلكترونية⁽²⁾.

6. الفيروسات (Viruses):

تعد الفيروسات من أخطر ما تواجهه المواقع الإلكترونية والأجهزة والأنظمة المشغلة لها من أساليب الاختراق، ويعرف الفيروس في علوم الحاسبات بأنه "برنامج حاسوبي كأيّ برنامج آخر، وله القدرة على ربط نفسه بالبرامج الأخرى، وكذلك إعادة إنشاء نفسه، حتى يبدو كأنه يتكاثر ويتوالد ذاتياً، ويقوم بالانتشار بين برامج الحاسب الآلي المختلفة، وبين مواقع مختلفة في ذاكرة الجهاز"⁽³⁾.

7. برنامج حصان طروادة (Trojan Horse Program):

لكي يتم الاختراق لا بد من وجود برامج تصمم لاختراق الأجهزة أو المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، وقد صممت العديد من البرامج لهذه الغاية، غير أن أغلبها تحتوي على نقطة ضعف تمكّن برامج المكافحة من اكتشافها والتصدي لها،

(1) ابن عفون، حمزة (2012). السلوك الإجرامي للمجرم المعلوماتي، مرجع سابق، ص 61-62. والكبيجي، بهاء فهمي (2013). مدى توافق أحكام جرائم أنظمة المعلومات، مرجع سابق، ص 20.

(2) ابن عفون، حمزة (2012). السلوك الإجرامي للمجرم المعلوماتي، مرجع سابق، ص 65-66.

(3) حجازي، عبد الفتاح بيومي (2009). نحو صياغة نظرية عامة في علم الجريمة والمجرم المعلوماتي، مرجع سابق، ص 329-330. والكبيجي، بهاء فهمي (2013). مدى توافق أحكام جرائم أنظمة المعلومات، مرجع سابق، ص 41.

إلا أن هناك بعض البرامج التي كانت تحتاج إلى دقة فنية أكثر بجانب بعض الصعوبات التي تواجه اكتشافها، ومثال ذلك ما يعرف بحصان طروادة⁽¹⁾.

2.2.4. الأساليب الاحتيالية (Fraudulent Methods)

يعرف الاحتيال لغة بأنه "الخدق وجودة النظر، والقدرة على التصرف"⁽²⁾.

ويعرف الاحتيال اصطلاحاً بأنه "ما يُتوصل به إلى مقصود بطريق خفي، وهو سلوك الطرق الخفية التي يُتوصل بها إلى حصول غرض لا يتفطن له إلا بنوع من الذكاء والفتنة"⁽³⁾.

5. القصد الجنائي والعقوبات المقررة في النظام السعودي والقانون الإماراتي

1.5. تمهيد وتقسيم:

يتناول هذا الفصل من الدراسة توضيح ما يتضمنه القصد الجنائي والعقوبات المترتبة على توافره بجريمة اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة في النظام السعودي والقانون الإماراتي؛ حيث يتم تقسيمه إلى مبحثين: يتناول الأول منهما بيان القصد الجنائي، ويعكف المبحث الثاني على دراسة العقوبات المترتبة على توافره في جريمة اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة.

2.5. القصد الجنائي

تمهيد وتقسيم:

القصد لغة: يطلق على معانٍ عدة، منها إتيان شيء وأمه⁽⁴⁾، وقصدتُ الشيءَ: طلبتُه بعينه، وأقصده السهم: إذا أصابه، فقتل مكانه، وقيل ذلك لأنه لم يحد عنه⁽⁵⁾. وقيل: هو الاعتماد وإتيان الشيء، أو هو الاعتزام والتوجه والنهوض نحو الشيء على اعتدال⁽⁶⁾.

(1) الجنيبيهي، منير وممدوح محمد (2006). جرائم الإنترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ص46-47.

(2) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (2008). القاموس المحيط، مرجع سابق، ص 425.

(3) عبادي، ماجد عمر (2014). جريمة الاحتيال عبر البريد الإلكتروني- دراسة مقارنة، بحث تخرج (غير منشور). جامعة النجاح، نابلس: كلية الحقوق، قسم القانون المقارن، ص10.

(4) ابن فارس، أبو الحسن أحمد (1420). معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، الرياض- بيروت: شركة الرياض للنشر والتوزيع، ودار الجيل، 95/5.

(5) الفيومي، أحمد المقري (1414). المصباح المنير في غريب شرح الكبير، تحقيق: مصطفى الرافعي، ط4، بيروت: دار الكتب العلمية، 776/2.

(6) ابن منظور، محمد بن مكرم (2010م): لسان العرب، مرجع سابق، 188/3.

القصد شرعاً: عرفه ابن عابدين بأنه "الإرادة المقترنة بالفعل"⁽¹⁾. كما عرفه الغزالي بأنه "حالة لا بد منها لإيجاد الفعل، وهو صفة للقلب يكتنفها أمران: علم وعمل، العلم يقدمه؛ لأنه أصله وركنه، والعمل يتبعه؛ لأنه ثمرته وفرعه"⁽²⁾. كما يعرف بأنه "نوع من الإرادة بلغت في قوتها درجة الجزم، فالإرادة لا تكون قصداً إلا إذا كانت جازمة"⁽³⁾.

التعريف الإجرائي للقصد الجنائي: ترى الباحثة تعريف القصد الجنائي لغايات هذه الدراسة بأنه إحاطة المجرم المعلوماتي بالعناصر المادية لجريمة اختراق المواقع الرسمية للدولة، واتجاه إرادته إلى تحقيق هذه العناصر المتمثلة في الفعل ونتيجته.

1.2.5. القصد الجنائي العام

مفهوم القصد الجنائي العام:

يتحقق القصد الجنائي العام بتوافر اتجاه إرادة الجاني إلى مباشرة الركن المادي للجريمة مع العلم به وبسائر ما يتطلبه النص القانوني من عناصر الجريمة⁽⁴⁾.

وقد بين كل من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي الأفعال المجرمة في مجال الجريمة المعلوماتية، وحدد لها عقوبات منظمة بناءً على توافر الركن المعنوي للمجرم المعلوماتي المتمثل في القصد الجنائي العام للجرائم العمدية المنصوص عليها، وستقوم الباحثة في هذا المطلب باستجلاء القصد الجنائي العام المتطلب لذلك في النظام السعودي، ومقارنته بالقانون الإماراتي، من خلال تفصيل الجرائم التي اشتملت على هذا القصد، وفيما يأتي أبرزها:

أولاً: التنصت على المراسلات أو التقاطها أو اعتراضها:

جاء في الفقرة (1) الأولى من المادة (3) الثالثة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي ما نصه "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية: ١- التنصت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي- دون مسوغ نظامي صحيح- أو التقاطه أو اعتراضه".

ثانياً: الدخول غير المشروع:

جاء النص على هذه الجريمة في أكثر من مادة من مواد نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي؛ ومنها ما جاء في الفقرة (2) الثانية من المادة (3) الثالثة منه ما نصه "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال،

(1) ابن عابدين، محمد أمين (1404). حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأنصار، ط3، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 169/6.

(2) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (1412). إحياء علوم الدين، تحقيق: سيد إبراهيم، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 558/2.

(3) الأشقر، عمر سليمان (1990). مقاصد المكلفين فيما يُتعبد به لرب العالمين، ط2، عمان: دار النفائس، ص19.

(4) ربيع، حسن (د.ت). شرح قانون العقوبات المصري، القسم العام- المبادئ العامة للجريمة والعقوبة، القاهرة: (د.ن)، ص 274.

أو بإحدى هاتين العقوبتين كلُّ شخص يرتكب أيًّا من الجرائم المعلوماتية الآتية: ٢- الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه؛ لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً".

ثالثاً: الإضرار بالشبكات الإلكترونية والبيانات:

نصت الفقرة (2) الثانية من المادة (5) الخامسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي على أن "يعاقب... كل شخص يرتكب أيًّا من الجرائم المعلوماتية الآتية: ٢- إيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل، أو تعطيلها، أو تدميرها، أو مسح البرامج، أو البيانات الموجودة، أو المستخدمة فيها، أو حذفها، أو تسريبها، أو إتلافها، أو تعديلها".

رابعاً: إعاقة الوصول للخدمة:

نصت الفقرة (3) الثالثة من المادة (5) الخامسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي على أن " يعاقب... كل شخص يرتكب أيًّا من الجرائم المعلوماتية الآتية: ٣- إعاقة الوصول إلى الخدمة، أو تشويشها، أو تعطيلها، بأي وسيلة كانت".

2.2.5. القصد الجنائي الخاص

مفهوم القصد الجنائي الخاص:

هو اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب الركن المادي للجريمة بناءً على علمه بعناصر الجريمة الواردة بالنص، مع توافر نية الإضرار⁽¹⁾.

وقد أشار كلُّ من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي إلى الأفعال المجرّمة في مجال الجريمة المعلوماتية، وستقوم الباحثة في هذا المطلب باستعراض المواد القانونية التي حدّدت هذه الجرائم التي تشتمل على القصد الجنائي الخاص في النظام السعودي، ومقارنتها بالقانون الإماراتي، مشيرة إلى علاقة هذه الجرائم بنطاق هذه الدراسة.

أولاً: الدخول للمواقع الإلكترونية للحصول على بيانات حكومية ومعلومات سرية:

نصت الفقرة (2) الثانية من المادة (7) السابعة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي على أن "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كلُّ شخص يرتكب أيًّا من الجرائم المعلوماتية الآتية: ٢- الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو نظام معلوماتي مباشرة، أو عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي للحصول على بيانات تمس الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة، أو اقتصادها الوطني".

كما نصت المادة (4) الرابعة من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي على هذه الجريمة، وجاء فيها:

(1) ربيع، حسن (د.ت). شرح قانون العقوبات المصري، القسم العام- المبادئ العامة للجريمة والعقوبة، مرجع سابق، ص 275.

1- يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تجاوز مليون وخمسمائة ألف درهم كل من دخل بدون تصريح إلى موقع إلكتروني، أو نظام معلومات إلكتروني، أو شبكة معلوماتية، أو وسيلة تقنية معلومات، سواء أكان الدخول، بقصد الحصول على بيانات حكومية، أو معلومات سرية خاصة بمنشأة مالية، أو تجارية، أو اقتصادية.

2- وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس 5 سنوات والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز 2 مليون درهم، إذا تعرضت هذه البيانات أو المعلومات للإلغاء أو الحذف أو الإتلاف أو التدمير أو الإفشاء أو التغيير أو النسخ أو النشر أو إعادة النشر".

وفي نطاق موضوع هذه الدراسة فإن القصد الجنائي الخاص للمجرم يتمثل في نية الحصول على بيانات تمس الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة، أو اقتصادها الوطني مع توافر القصد الجنائي العام بداية بعلم الجاني بأن دخوله أصلاً غير مشروع⁽¹⁾. وتعد هذه الجريمة امتداداً لجريمة الدخول غير المشروع بهدف أو قصد خاص، وهو الحصول على البيانات الحكومية التي تمس الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة.

وترى الباحثة أن القانون الإماراتي قد شدد العقوبة في حال تعرضت البيانات للحذف أو الإلغاء، على الرغم من أن حذف البيانات الحكومية أو إتلافها أقل ضرراً من إفشاء هذه المعلومات التي قد يستفيد منها العدو، خاصة في أعمال التجسس على التسليح العسكري حسبما ترى الباحثة.

ثانياً: الدخول لموقع إلكتروني بغير تصريح لتغيير تصميمه أو إتلافه أو تعديله أو إغائه:

نصت الفقرة (3) الثالثة من المادة (3) الثالثة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي على أن "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية: ٣- الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو الدخول إلى موقع إلكتروني لتغيير تصميم هذا الموقع، أو إتلافه، أو تعديله، أو شغل عنوانه".

كما نصت المادة (5) الخامسة من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي على هذه الجريمة، وجاء فيها: " يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف درهم ولا تجاوز ثلاثمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من دخل بغير تصريح موقعاً إلكترونياً بقصد تغيير تصميمه أو إغائه أو إتلافه أو تعديله أو شغل عنوانه".

ويتمثل القصد الجنائي الخاص في هذه الجريمة بأن تتجه نية الجاني إلى هذا السلوك الإجرامي بقصد تغيير تصميمه أو إتلافه أو تعديله أو شغل عنوانه، مع توافر عناصر القصد الجنائي العام أولاً لتوافر علمه وإرادته المسبقة والتي توجهت إلى الدخول غير المسموح به⁽²⁾.

(1) الروقي، مروان بن مرزوق (2011). القصد الجنائي في الجرائم المعلوماتية، مرجع سابق، ص75، 93.

(2) الروقي، مروان بن مرزوق (2011). القصد الجنائي في الجرائم المعلوماتية، مرجع سابق، ص71، 89.

ويلحظ على النظام السعودي أنه قد ميّز في هذه الفقرة بين دخولين: أحدهما الدخول غير المشروع، والثاني الدخول المشروع؛ وهذا يثير تساؤلاً لدى الباحثة عن ارتباط العقوبة المقررة في هذه المادة بالقصد الجنائي الخاص من الدخول "تغيير تصاميم هذا الموقع، أو إتلافه، أو تعديله، أو شغل عنوانه"، أهر مرتبط بالدخول الثاني فقط دون الأول؟ أم هو مرتبط بكليهما؟ أما ارتباطه بالأول فقط فقد استبعدته الباحثة لاستحالة المعنى بدونها، وهذا يعني في نظر الباحثة أن هذه الفقرة القانونية بحاجة لإعادة صياغة لما تثيره من إشكال كما وضحته.

كما نصت الفقرة (1) الأولى من المادة (5) الخامسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي على أن "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على أربع سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية: 1- الدخول غير المشروع لإلغاء بيانات خاصة، أو حذفها، أو تدميرها، أو تسريبها، أو إتلافها أو تغييرها، أو إعادة نشرها".

وترى الباحثة أن النظام السعودي قد اقتصر في التجريم في هذه الفقرة على الدخول غير المشروع فقط، دون التصريح بالمدخول إليه كما في الفقرة الثالثة من المادة نفسها التي وضحت المدخول إليه بأنه الموقع الإلكتروني، وهو ما يعني أن المدخول إليه قد يكون جهازاً أو نظاماً معلوماتياً أو موقعاً إلكترونياً، والأخير هو ما يدخل ضمن نطاق هذه الدراسة بشكل مباشر؛ أما الدخول للأول (الجهاز) فقد يكون وسيلة للدخول للموقع الرسمي للدولة أو المواقع الشخصية.

ثالثاً: التحايل على العنوان البروتوكولي للإنترنت بقصد ارتكاب جريمة أو الحيلولة دون اكتشافها.

نصت المادة (4) الرابعة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي على أنه: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مليوني ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية: 1- الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول أو على سند، أو توقيع هذا السند، وذلك عن طريق الاحتيال، أو اتخاذ اسم كاذب، أو انتحال صفة غير صحيحة".

رابعاً: الحصول بدون تصريح على رقم سري أو شيفرة للدخول إلى وسيلة تقنية معلومات:

نصت المادة (14) الرابعة عشرة من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي على هذه الجريمة، وجاء فيها: "1- يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتي ألف درهم ولا تزيد على خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حصل، بدون تصريح، على رقم سري أو شفرة أو كلمة مرور أو أي وسيلة أخرى للدخول إلى وسيلة تقنية معلومات، أو موقع إلكتروني، أو نظام معلومات إلكتروني، أو شبكة معلوماتية، أو معلومات إلكترونية".

خامساً: الابتزاز أو التهديد للقيام بفعل أو الامتناع عنه:

نصت الفقرة (2) الثانية من المادة (3) الثالثة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي على أن "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛

كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية: ٢- الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه؛ لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعًا.

سادساً: الاعتداء على خصوصية شخص للتشهير به:

نصت الفقرة (5) الخامسة من المادة (3) الثالثة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي على أن "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛

كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية: ٥- التشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة".

سابعاً: استغلال الوظيفة لكشف معلومات سرية:

نصت الفقرة (2) الثانية من المادة (8) الثامنة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي على أن " لا تقل عقوبة السجن أو الغرامة عن نصف حدها الأعلى إذا اقترنت الجريمة بأي من الحالات الآتية: ٢- شغل الجاني وظيفة عامة، واتصال الجريمة بهذه الوظيفة، أو ارتكابه الجريمة مستغلاً سلطاته أو نفوذه".

ثامناً: الدخول غير المشروع لإلغاء بيانات خاصة أو حذفها:

نصت الفقرة (1) الأولى من المادة (5) الخامسة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي على أن "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على أربع سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية: ١- الدخول غير المشروع لإلغاء بيانات خاصة، أو حذفها، أو تدميرها، أو تسريبها، أو إتلافها أو تغييرها، أو إعادة نشرها".

3.5. العقوبات المترتبة على اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة

تمهيد وتقسيم:

اتسمت مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية باعتمادها على القواعد العامة الموضوعية والإجرائية حتى صدور نظام مكافحة جرائم تقنية المعلومات؛ فقد كانت قبل هذا النظام تعتمد على ما توفره النصوص الشرعية والأنظمة الجزائية من تجريم الأفعال المؤثمة كالسرقة وخيانة الأمانة، وبصدور هذا النظام أصبحت لهذه الأفعال عقوبات محددة. وتعرف العقوبة في اصطلاح فقهاء القانون بأنها "جزاء تقويمي تنطوي على إيلاء مقصود، تنزل بمرتكب جريمة ذي أهليه لتحملها، بناء على حكم قضائي يستند إلى نص قانوني يحددها، ويترتب عليها إهدار حق لمرتكب الجريمة أو مصلحة له أو ينقصهما أو يعطل استعمالهما"⁽¹⁾.

(1) الصيفي، عبد الفتاح مصطفى (1995). الأحكام العامة للنظام الجزائي، الرياض: مطبوعات جامعة الملك سعود، ص483.

1.3.5. العقوبات الأصلية

مفهوم العقوبة الأصلية:

تعرف العقوبة الأصلية في الشريعة الإسلامية بأنها "العقوبات المقررة أصلاً للجريمة، كالعقاص للقتل، والقطع للسرقة"⁽¹⁾. كما تعرف بأنها "العقوبات المقررة أصلاً، حددها المشرع الحكيم، ونصّ على لزومها لمن أتى جريمة معينة، كالعقاص للقتل، والقطع للسرقة، والجلد لشارب الخمر"⁽²⁾.

وفيما يأتي تفصيل العقوبات الأصلية في نظام مكافحة جرائم المعلومات السعودي وقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية الإماراتية الخاصة بنطاق موضوع هذه الدراسة، وهي جرائم اختراق المواقع الرسمية للدولة:

أولاً: عقوبة السجن:

تعرف عقوبة السجن بأنها "عقوبة مقررة للجنايات، وتتمثل في وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية، وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة للمدة المحكوم بها عليه"⁽³⁾.

ووفقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية تم تعريفها بأنها: "عقوبة تعزيرية يحكم بها شرعاً، أو توقعها الجهة المختصة ذات الولاية بالفصل في الدعاوى الجزائية"⁽⁴⁾.

وترى الباحثة تقسيم هذه العقوبة (السجن) بحسب ما ورد في النظام السعودي والقانون الإماراتي إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: عقوبة السجن في حدها الأعلى:

وفيما يأتي تقسيم عقوبات السجن في نظام جرائم المعلومات السعودي وقانون مكافحة جرائم المعلوماتية الإماراتية في حدها الأعلى:

المجموعة الأولى: السجن بما لا يزيد على سنة واحدة:

ضمت هذه العقوبة مجموعة من الجرائم المعلوماتية، كما ورد في المادة (3) الثالثة من نظام جرائم المعلوماتية السعودي التي جاء فيها: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

(1) عودة، عبد القادر (د.ت). التشريع الجنائي مقارناً بالقانون الوضعي، بيروت: دار الكتاب العربي، ص632.

(2) العاني، محمد شلال؛ والعمرى، عيسى صالح (1998). فقه العقوبات في الشريعة الإسلامية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص82.

(3) الشاذلي، فتوح عبد الله (2011). علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص356.

(4) وزارة الداخلية- الإدارة العامة للحقوق (د.ت). مرشد الإجراءات الجنائية، الحقوق العامة، دط، الرياض: مطابع الأمن العام، ص248.

المجموعة الثانية: السجن بما لا يزيد على ثلاث سنوات:

1- الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول أو على سند، أو توقيع هذا السند، وذلك عن طريق الاحتيال، أو اتخاذ اسم كاذب، أو انتحال صفة غير صحيحة.

2- الوصول- دون مسوغ نظامي صحيح- إلى بيانات بنكية، أو ائتمانية، أو بيانات متعلقة بملكية أوراق مالية للحصول على بيانات، أو معلومات، أو أموال، أو ما يتيح من خدمات".

المجموعة الثالثة: السجن بما لا يزيد على أربع سنوات:

1- الدخول غير المشروع لإلغاء بيانات خاصة، أو حذفها، أو تدميرها، أو تسريبها، أو إتلافها أو تغييرها، أو إعادة نشرها.

2- إيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل، أو تعطيلها أو تدمير، أو مسح البرامج، أو البيانات الموجودة، أو المستخدمة فيها، أو حذفها، أو تسريبها، أو إتلافها، أو تعديلها.

3- إعاقة الوصول إلى الخدمة، أو تشويشها، أو تعطيلها، بأي وسيلة كانت".

المجموعة الرابعة: السجن بما لا يزيد على عشر سنوات:

ضمت هذه العقوبة مجموعة من الجرائم التي تتسم بخطورة أكبر من سابقتها لارتباطها بالإرهاب والمساس بالأمن الداخلي أو الخارجي للدولة أو اقتصادها الوطني

المجموعة الخامسة: السجن بما لا يقل عن نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة:

1- ارتكاب الجاني الجريمة من خلال عصابة منظمة.

2- شغل الجاني وظيفة عامة، واتصال الجريمة بهذه الوظيفة، أو ارتكابه الجريمة مستغلاً سلطاته أو نفوذه.

3- التهريب بالقصر ومن في حكمهم، واستغلالهم.

4- صدور أحكام محلية أو أجنبية سابقة بالإدانة بحق الجاني في جرائم مماثلة".

وهذا يعني أن التشديد تمثل في رفع الحد الأدنى للعقوبة- وهو غير محدد في الجرائم المعلوماتية- إلى نصف الحد الأعلى المقرر لها في حال توافر الظروف المشددة.

المجموعة السادسة: السجن بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى من العقوبة:

ارتبطت هذه العقوبة بفعل التحريض على الجريمة أو المساعدة فيها أو الاتفاق على تنفيذها في حال عدم تنفيذها، فجاء في المادة (9) التاسعة من النظام السعودي ما نصه: "يعاقب كل من حرّض غيره، أو ساعده،

أو اتفق معه على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام؛ إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض، أو المساعدة، أو الاتفاق، بما لا يتجاوز الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها، ويعاقب بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها إذا لم تقع الجريمة الأصلية".

القسم الثاني: عقوبة السجن في حدها الأدنى:

1. الفقرة (2) الثانية من المادة (4) الرابعة: "وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس 5 سنوات والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تتجاوز 2 مليون درهم إذا تعرضت هذه البيانات أو المعلومات للإلغاء أو الحذف أو الإتلاف أو التدمير أو الإفشاء أو التغيير أو النسخ أو النشر أو إعادة النشر"

2. الفقرة (1) الأولى من المادة (10) العاشرة: "يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تتجاوز ثلاثة ملايين درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدخل عمداً وبدون تصريح برنامجاً معلوماتياً إلى الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، وأدى ذلك إلى إيقافها عن العمل أو تعطيلها أو تدمير أو مسح أو حذف أو إتلاف أو تغيير البرنامج أو النظام أو الموقع الإلكتروني أو البيانات أو المعلومات".

القسم الثالث: عقوبة السجن (دون حد أعلى ولا أدنى):

ويلحظ أيضاً على عقوبات هذا القسم أنها خاصة بالقانون الإماراتي دون النظام السعودي الذي اكتفى بتحديد هذه العقوبة في حدها الأعلى كما مرّ في القسم الأول من هذه العقوبة السالبة للحرية.

القسم الرابع: عقوبة السجن المؤقت:

لم ترد هذه العقوبة في نظام مكافحة جرائم المعلومات السعودي، بل جاء النص عليها في قانون مكافحة جرائم المعلوماتية الإماراتي، وفيما يأتي تفصيل الجرائم التي جاءت هذه العقوبة جزاءً عليها:

1. الفقرة (1) الأولى من المادة (4) الرابعة: "يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تتجاوز مليون وخمسمائة ألف درهم كل من دخل بدون تصريح إلى موقع إلكتروني، أو نظام معلومات إلكتروني، أو شبكة معلوماتية، أو وسيلة تقنية معلومات، سواء أكان الدخول بقصد الحصول على بيانات حكومية، أو معلومات سرية خاصة بمنشأة مالية، أو تجارية، أو اقتصادية".

2. المادة (7) السابعة: يعاقب بالسجن المؤقت كل من حصل أو استحوذ أو عدّل أو أتلّف أو أفشى بغير تصريح بيانات أي مستند إلكتروني أو معلومات إلكترونية عن طريق الشبكة المعلوماتية أو موقع إلكتروني أو نظام المعلومات الإلكتروني أو وسيلة تقنية معلومات، وكانت هذه البيانات أو المعلومات تتعلق بفحوصات طبية أو تشخيص طبي، أو علاج أو رعاية طبية أو سجلات طبية.

ثانياً: عقوبة الحبس:

تعرف عقوبة الحبس بأنها "عقوبة مقررة للجرح، تتمثل في وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية للمدة المحكوم بها عليه"⁽¹⁾.

كما عرف قانون العقوبات الإماراتي عقوبة الحبس بموجب نص المادة (69) التاسعة والستين؛ حيث جاء فيها أن "الحبس هو وضع المحكوم عليه في إحدى المنشآت العقابية المخصصة قانوناً لهذا الغرض،

وذلك للمدة المحكوم بها. ولا يجوز أن يقل الحد الأدنى للحبس عن شهر، ولا أن يزيد حده الأقصى على ثلاث ولا أن يزيد حده الأقصى على ثلاث سنوات، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك".

ويلاحظ على هذه العقوبة أنها خاصة بقانون مكافحة جرائم المعلومات الإماراتي دون نظام مكافحة جرائم المعلومات السعودي الذي لم ينص على هذه العقوبة، ما يعني أنه لم يفرق في العقوبة باعتبار الجريمة جنائية أو جنحة.

ثالثاً: عقوبة الغرامة المالية:

تعرف عقوبة الغرامة المالية بأنها "شكل من أشكال العقوبات التي تصيب الذمة المالية للمحكوم عليه، عن طريق الزيادة في عناصرها السلبية"⁽²⁾.

كما عرف قانون العقوبات الإماراتي الغرامة في المادة (71) الحادية والسبعين بأنها "عبارة عن إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزينة الدولة مبلغاً من المال يحدده القاضي في حكمه كعقوبة على ارتكاب الجريمة".

وترى الباحثة تقسيم هذه العقوبة بحسب ما ورد في النظام السعودي والقانون الإماراتي إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: عقوبة الغرامة المالية في حدها الأعلى:

وفيما يأتي تقسيم عقوبات الغرامة المالية في نظام جرائم المعلومات السعودي وقانون مكافحة جرائم المعلوماتية الإماراتي في حدها الأعلى:

- الغرامة بما لا يزيد على مئات الآلاف
- الغرامة بما لا تزيد على مليون أو مليوني ريال/ درهم
- الغرامة بما لا يزيد على ثلاثة ملايين ريال/ درهم
- الغرامة بما لا يزيد على خمسة ملايين ريال/ درهم
- الغرامة بما لا يقل عن نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة

(1) الشاذلي، فتوح عبد الله (2011). علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص356.

(2) الشاذلي، فتوح عبد الله (2011). علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص334.

- الغرامة بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى من العقوبة

القسم الثاني: عقوبة الغرامة في حدها الأعلى والأدنى

مما يحسب للقانون الإماراتي في تنظيم هذه العقوبة أنه قد حدّها بحد أعلى لا تتجاوزه أو تزيد عليه، وبتحديد أدنى لا تقل عنه، ويلحظ على هذه العقوبة أنها خاصة بالقانون الإماراتي فقط؛ ذلك أن هذه العقوبة لم ترد في نظام مكافحة جرائم المعلومات السعودي الذي اكتفى ببيان العقوبة في حدها الأعلى كما سبق في القسم الأول.

القسم الثالث: عقوبة الغرامة (دون حد أعلى ولا أدنى):

ويلحظ أيضاً على عقوبات هذا القسم أنها خاصة بالقانون الإماراتي دون النظام السعودي الذي اكتفى بتحديد هذه العقوبة في حدها الأعلى كما مرّ في القسم الأول من هذه العقوبة.

2.3.5. العقوبات التكميلية والتبعية

مفهوم العقوبة التكميلية:

تعرف العقوبة التكميلية في اصطلاح فقهاء القانون بأنها "العقوبة التي لا تتقرر إلا مع العقوبة الأصلية، فلا يمكن تطبيقها إلا مع العقوبة الأصلية، وبنص القانون، بل لا بد لتطبيقها من ذكر صريح لها في حكم القاضي، وتنقسم العقوبة التكميلية إلى قسمين: الأول: وجوبية: يتعين أن ينطق بها القاضي، وإلا كان حكمه باطلاً قابلاً للطعن فيه. والثاني: جوازية: يكون النطق بها متوقفاً على تقدير القاضي؛ بحيث إذا أغفل ذكرها كان معنى ذلك عدم استحقاقها، ولا يعتبر حكمه باطلاً⁽¹⁾.

وفيما يأتي أهم العقوبات التكميلية كما وردت في نظام مكافحة جرائم المعلومات السعودي، وقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية الإماراتي:

- عقوبة الغرامة.
- عقوبة المصادرة.
- عقوبة إغلاق المحل أو الموقع الإلكتروني.
- عقوبة محو البيانات.
- العزل من الوظيفة.
- وضع المحكوم عليه تحت المراقبة أو الإشراف، أو حرمانه من استخدام شبكة معلوماتية أو نظام المعلومات.

(1) رستم، هشام فريد (2006). شرح قانون العقوبات المصري-القسم العام، القاهرة: دار النهضة العربية، ص416.

تعريف العقوبات التبعية:

تعرف العقوبات التبعية في اصطلاح فقهاء القانون بأنها "العقوبة التي لا تتقرر إلا مع العقوبة الأصلية، فلا يمكن تطبيقها حيث لا توجد عقوبة أصلية، وتتميز بأنها تُستحق مع العقوبة الأصلية بنص القانون، ودون الحاجة إلى ذكرها في حكم القاضي، وتعدّ العقوبة تبعية إذا كان القانون يقضي بها كأثر حتمي للحكم بالعقوبة الأصلية"⁽¹⁾.

وفيما يأتي أهمّ العقوبات التبعية كما وردت في قانون مكافحة جرائم المعلوماتية الإماراتي؛ ذلك أن نظام مكافحة جرائم المعلومات السعودي لم ينص صراحة على أي من العقوبات التبعية، ولكنه أشار لها في المادة (12) الثانية عشرة بقوله: "لا يخل تطبيق هذا النظام بالأحكام الواردة في الأنظمة ذات العلاقة":

أولاً: الإبعاد:

يعد إبعاد الأجنبي أحد التدابير الاحترازية التي تهدف لكفّ خطورته عن الدولة، وهو يمثل أحد عناصر سيادة الدولة على إقليمها، حتى لا يرتكب جرائم جديدة أو يؤثر في أبناء الإقليم، وهو قاصر على الأجانب دون المواطنين، الذين لا تجيز الدساتير إبعادهم عن بلدانهم⁽²⁾.

ثانياً: الفصل/ العزل من الوظيفة:

لم ينص نظام مكافحة جرائم المعلومات السعودي على هذه العقوبة صراحة، ولكنه أشار إليها في نظام تأديب الموظفين الذي نص في المادة (44) الرابعة والأربعين منه على أن "الموظف الذي صدر حكم بحبسه يعرض أمره على هيئة الرقابة والتحقيق للنظر في مسؤوليته التأديبية".

6. نتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها

1.6. نتائج الدراسة:

1. يعرف المجرم المعلوماتي بأنه كل شخص يقوم بأي نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ الفعل الإجرامي المقصود.
2. يمكن تقسيم أصناف المجرمين المعلوماتيين إلى تقسيمات متعددة، منها تقسيمهم إلى: مجرمين مبتدئين في الجريمة المعلوماتية بناء على معرفة ضئيلة، لا ترقى إلى الخبرة، وذوي الكفاءة والخبرة الفنية والتقنية في الحاسوب واستخداماته ويستطيعون وبمهارة إخفاء أي آثار جرمية لفعلهم.

(1) حسني، محمود نجيب (1982). شرح قانون العقوبات المصري-القسم العام، القاهرة: دار النهضة العربية، ص492.

(2) الشاذلي، فتوح عبد الله (2011). علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص391.

3. يعتبر متعهد الخدمة مصدر التدفق المعلوماتي، وهو بمثابة ناشر للموقع؛ لأنه المسؤول الأول عن تبادل المعلومات عبر الشبكة، وهو المسؤول عن تدقيق ومراقبة كل ما يبث عبر الشبكة من معلومات، كونه المخول الوحيد بهذه السلطة.
 4. لم يشر المشرع السعودي ولا الإماراتي لمسؤولية مقدم الخدمة عن ارتكاب الجريمة المعلوماتية، بعكس بعض التشريعات الدولية والعربية التي أشارت لهذا الدور؛ فقد أوجب المشرع الأوروبي مسؤوليته عما ينشره
 5. تعرف المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة بأنها أماكن على الشبكة المعلوماتية مملوكة لجهات حكومية من خلال عنوان محدد خاص بكل جهة يميزها عن غيرها، ويتيح لها نقل البيانات أو تداولها عبر هذه الشبكة، وتتولى الإشراف عليها وتحديث بياناتها أو تعديلها بمقابل مادي تدفعه للجهة المستضيفة للموقع.
 6. تعاني كثير من المواقع الرسمية للدول من نقص الخبرة في التعامل معها، مما يتسبب في كثرة الأعطال والبطء، مما يجعلها قاصرة عن الارتقاء لمستوى الكفاءة المنشود في تقديم الخدمات الإلكترونية. كما تعاني من ضعف أنظمة الحماية.
 7. يعني اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة: الدخول غير المشروع لمواقع الحكومة الإلكترونية، أو التعدي على البيانات الشخصية في نطاق الحكومة الإلكترونية، أو انتهاك سرية وخصوصية البيانات
 8. تتنوع الأساليب الاقتحامية للمواقع الرسمية للدول ما بين: الاختراق البسيط، والتجربة العشوائية لكلمة السر، وإلغاء الخدمة أو تعطيلها، والتلاعب في مرحلتي إدخال البيانات وإخراجها، والتلاعب بالبرامج، والفيروسات، وبرنامج حصان طروادة.
 9. تتنوع الأساليب الاحتيالية لاختراق المواقع الرسمية للدول بين: الاحتيال باستغلال الثغرات الأمنية، والاحتيال بالالتقاط السلبي، والاحتيال باستراق الأمواج، والاحتيال بانتحال صلاحيات شخص مفوض، والاحتيال على بروتوكولات الإنترنت، والاحتيال بمخلفات التقنية، والاحتيال بالتقاط كلمات السر، والاحتيال باستغلال المزايا الإضافية.
 10. لم يميز المشرع السعودي بين كون الجريمة المعلوماتية جنحة أو جناية، في حين ميز القانون الإماراتي الجنحة عن الجناية، فجعل عقوبة الحبس للجنحة، وجعل عقوبة السجن والسجن المؤقت للجناية.
 11. تعرف العقوبات التكميلية في نطاق هذه الدراسة بأنها العقوبات الموقعة على المجرم المعلوماتي في اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية للدولة، ولا تتقرر إلا مع العقوبة الأصلية، ولا يمكن تطبيقها إلا مع العقوبة الأصلية
- 2.6. توصيات الدراسة:**

بناء على النتائج السابقة التي توصلت لها الباحثة، فإنها توصي بما يأتي:

1. الإشارة إلى مسؤولية مقدم الخدمة في النظام السعودي والقانون الإماراتي؛ ذلك أن أيًا منهما لم ينص على مسؤوليته، أسوة بالأنظمة الدولية التي تشير إلى مسؤوليته، كالقانون المصري الذي أعطاه فرصة سبعة أيام من اكتشافه المخالفة للتوقف عن بثّ المعلومة.
2. ضرورة تفعيل الأنظمة الدولية المتعلقة بوجود المسؤولية الجنائية عن اختراق المواقع الرسمية للدول.

3. ضرورة تطوير خبرات القائمين على تشغيل المواقع الإلكترونية للدول بما يتماشى مع مهارات القائمين على المواقع الإلكترونية للجهات الخاصة كالبنوك والمؤسسات التجارية التي تهتم بتطوير موظفيها والمتعاملين معها، بما يحقق لها مكاسب ربحية.
4. ضرورة تطوير المواقع الرسمية للدولة وأنظمة حمايتها؛ لتقليل تعرضها للاختراق عند محاولات لا تتصف بالمهارة الكافية لاختراق المواقع ذات التأمين الجيد.
5. ضرورة استحداث التصنيفات العلمية الدورية الدقيقة لهذه المواقع الرسمية بحسب معايير الجودة، والاستجابة، لتحقيق الكفاءة المطلوبة.
6. ضرورة إصدار لائحة تنظيمية تفسر مواد نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي، وأخرى لتفسير مواد قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية الإماراتي.
7. توعية مستهلك الخدمة في الدول العربية بحقوقه والتزاماته، ومدى مسؤوليته الجنائية عن الجريمة المعلوماتية بشكل عام، واختراق المواقع الرسمية للدولة بشكل خاص.
8. ضرورة تبادل الخبرات وتوحيد الجهود بين الدول العربية والإقليمية والأجنبية، وتكوين قواعد بيانات في مجال جرائم المعلومات بشكل عام، وجرائم اختراق المواقع الرسمية بشكل خاص، والأساليب الإجرامية، وآثار الجريمة.

7. قائمة المراجع

القرآن الكريم.

- إبراهيم، خالد ممدوح. (2009). الجرائم المعلوماتية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- إبراهيم، مصطفى وآخرون. (1380). المعجم الوسيط، القاهرة: مطبعة مصر.
- الأستاذ، سوزان عدنان. (2013). انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الانترنت-دراسة مقارنة، (بحث منشور). دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 29، العدد الثالث.
- الأشقر، عمر سليمان. (1990). مقاصد المكلفين فيما يُتعبد به لرب العالمين، ط2، عمان: دار النفائس.
- الأصفهاني، الحسين بن محمد. (د.ت) المفردات في غريب القرآن، القاهرة: مكتبة نزار مصطفى الباز.
- إمام، محمد كمال الدين. (1411هـ). المسؤولية الجنائية-أساسها وتطورها، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (1428هـ). صحيح البخاري، (د. ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- بلعيد، جميلة. (2012). التحكيم التجاري الدولي بين النظام الداخلي والنظام العام الدولي، القاهرة: مطبعة مصر المعاصرة.
- بهنسي، محمد فتحي. (1409هـ). المسؤولية الجنائية، ط9، القاهرة: دار الشروق.

- بيومي، عبد الفتاح. (2009). الأحداث والإنترنت: أثر الإنترنت في انحراف الأحداث، (د. ط)، الإسكندرية: دار الفكر العربي.
- جعفر، علي عبود. (2013م). جرائم تكنولوجيا المعلومات الحديثة الواقعة على الأشخاص والحكومة، ط1، صيدا: منشورات زين الحقوقية.
- الجنبيهي، منير وممدوح محمد. (2006). جرائم الإنترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- الجندي، حسني. (1993). ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الإسلام، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية.
- أبو حبيب، سعدي. (1988). القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، دمشق: دار الفكر.
- حجازي، عبد الفتاح بيومي. (2004). التجارة الإلكترونية وحمايتها القانونية، الكتاب الأول: نظام التجارة الإلكترونية وحمايتها مدنياً، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- حجازي، عبد الفتاح بيومي. (2009). نحو صياغة نظرية عامة في علم الجريمة والمجرم المعلوماتي، الزقازيق: بهجات للطباعة والتجليد.
- ابن حجر، أحمد بن علي. (1379م). فتح الباري شرح صحيح البخاري، د. ط، بيروت: دار المعرفة.
- الحمامي، عمر أبو الفتوح عبد العظيم. (2010م). الحماية الجنائية للمعلومات المسجلة إلكترونياً، القاهرة: دار النهضة العربية.
- سالم، محمد علي وهجيج، حسون عبيد. (2007). الجريمة المعلوماتية، (بحث منشور). مجلة جامعة بابل، بغداد: العلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد الثاني.
- سرور، أحمد فتحي. (2010). الوسيط في قانون العقوبات-القسم العام، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.
- سرور، أحمد فتحي. (1972). أصول السياسة الجنائية، د. ط، القاهرة: (د. ن).
- سليمان، عبد الحميد عثمان محمد. (2006). مسؤولية مزود الخدمة المعلوماتية، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم. (2006م). كتابة البحث العلمي (صياغة جديدة) ومصادر الدراسات القرآنية والسنة النبوية والعقيدة الإسلامية، ط3، جدة: دار الشروق.
- السنباطي، إيهاب ماهر. (2007). الجرائم الإلكترونية- الجرائم السيبرانية، المغرب: ورقة عمل مقدمة لأعمال الندوة الإقليمية حول الجرائم المتصلة بالكمبيوتر، 19-20 نيسان.
- الشاذلي، فتوح عبد الله. (2011). علم الإجرام وعلم العقاب، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية.

- الشكري، عادل يوسف عبد النبي. (2008م). الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، (بحث منشور). الكوفة: مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد السابع.
- الشمري، خالد طعمة صعفاك. (2005). القانون الجنائي الدولي، ط2، الكويت: (د.ن).
- الصيفي، عبد الفتاح مصطفى. (1995). الأحكام العامة للنظام الجزائي، الرياض: مطبوعات جامعة الملك سعود.
- صغير، يوسف. (2013). الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة مولود معمري، الجزائر: كلية الحقوق، قسم القانون الدولي للأعمال.
- الطويل، عبد الله بن محمد. (2012). المسؤولية الجنائية عن تشغيل العمالة غير النظامية، (د. ط)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- ابن عابدين، محمد أمين. (1404). حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأنصار، ط3، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- العاني، محمد شلال؛ والعمرى، عيسى صالح. (1998). فقه العقوبات في الشريعة الإسلامية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- عبابنة، محمود أحمد. (2009). جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- عبادي، ماجد عمر. (2014). جريمة الاحتيال عبر البريد الإلكتروني-دراسة مقارنة، بحث تخرج (غير منشور). جامعة النجاح، نابلس: كلية الحقوق، قسم القانون المقارن.
- عبد الحفيظ، أيمن. (2011م). الاتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية، ط2، القاهرة: دار ضاحي للنشر.
- عبد الحفيظ، أيمن. (2006). مكافحة الجرائم المستحدثة، دبي: مؤسسة البيان للصحافة والطباعة.
- عبد الصادق، محمد سامي. (2008). التحديات التشريعية في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، القاهرة: ورقة عمل مقدمة لمؤتمر القاهرة للتحديات التشريعية في عصر التكنولوجيا، في الفترة من 14-15، أبريل.
- العبيدي، خالد بن عبد الله بن معيض. (1430). الحماية الجنائية للتعاملات الإلكترونية في نظام المملكة العربية السعودية-دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة نايف العربية، الرياض: كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية.
- العجمي، عبد الله دغش. (2014). المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان: كلية الدراسات العليا، قسم القانون العام.
- العربي، يوسف. (2013). الإمارات تحبط محاولات جديدة لاختراق مواقع إلكترونية حكومية، دبي: جريدة الاتحاد الإماراتية، الاثنين، 24 يوليو.

عطوي، مليكة. (2012م). الجريمة المعلوماتية، الجزائر: (بحث منشور). الجزائر: حوليات جامعة الجزائر، العدد 21، جوان (يناير).

العيني، بدر الدين محمود أحمد. (2006). عمدة القاري، شرح صحيح البخاري، ط2، بيروت: دار إحياء التراث.

الغافري، حسين بن سعيد. (2009م). السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الانترنت-دراسة مقارنة، القاهرة: دار النهضة العربية.

الغامدي، محمد. (1434). محاولة اختراق أرامكو تهدف للإضرار بالاقتصاد الوطني ومنع تدفق الزيت الى الأسواق المحلية والعالمية، الرياض: جريدة الرياض، الاثنين 26 محرم، العدد 16240.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (1412). إحياء علوم الدين، تحقيق: سيد إبراهيم، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد. (1420). معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، الرياض-بيروت: شركة الرياض للنشر والتوزيع، ودار الجيل.

الفايز، عبد العزيز بن عبد الكريم. (2014). العقوبات التكميلية للجرائم المعلوماتية في النظام السعودي-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية.

فرغلي، عبد الناصر محمد محمود؛ والمسماري، محمد عبدي سيف. (2007). الإثبات الجنائي بالأدلة الرقمية من الناحيتين القانونية والفنية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

قنور، حاسين. (2013). المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر: كلية الحقوق، قسم القانون الدولي.

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد. (د.ت). القاموس المحيط، د. ط، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الفيومي، أحمد بن محمد. (1987م). المصباح المنير، د. ط، بيروت: مكتبة لبنان.

الفيومي، أحمد المقري. (1414). المصباح المنير في غريب شرح الكبير، تحقيق: مصطفى الرافي، ط4، بيروت: دار الكتب العلمية.

قارة، آمال. (2002). الجريمة المعلوماتية، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر: كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي والعلوم الجنائية.

المواقع الإلكترونية:

<http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/05/17>

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=69638&y=22/7/2013>

<https://www.moi.gov.sa>

<https://www.moi.gov.ae/ar/eservices>

<http://www.cpmo.com.sa>

<http://www.government.ae>

<http://www.nauss.edu.sa>

<http://www.998.gov.sa>

<http://www.dcd.gov.ae>

http://www.bbc.com/arabic/business/2012/12/121209_aramco_hacking.shtml

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=69638&y=2013>

www.policemc.gov.bh

الأنظمة والقوانين:

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية مع دليل التشريع، الأمم المتحدة (2000). نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.

القانون الاتحادي لدولة الإمارات رقم (3) لسنة 2003 بشأن تنظيم قطاع الاتصالات.

القانون النموذجي العربي الموحد لسنة 2000م، اعتمده مجلس وزراء العدل العرب كقانون نموذجي استرشادي في دورته السادسة عشرة بالقرار رقم 365- د 6 - 2000/11/16م.

القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 2012م في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات في دولة الإمارات العربية.

قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (3) لعام 2002م.

القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2003م لتنظيم قطاع الاتصالات الإماراتية.

نظام الاتصالات السعودي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (74) وتاريخ 1422/3/5هـ، المقر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/12) وتاريخ 1422/3/12هـ.

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (79)

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الباحثة/ شيخة مسعد عبد الله البلوي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)

منهج القرآن الكريم في التعامل مع الآخر (الكفار وأهل الكتاب أنموذجاً)

The approach of the Noble Qur'an in dealing with others

(The infidels and the People of the Book are a model)

إعداد الدكتور/ صلاح الدين عوض محمد إدريس

الأستاذ المشارك بكلية القرآن الكريم، قسم التفسير وعلوم القرآن، الجامعة القاسمية، إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

Email: salahawad471@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان أصول وقواعد منهج القرآن الكريم في التعامل مع الآخر، خاصة الكفار وأهل الكتاب، ويبرز الأقوال الصحيحة المستنبطة من نصوص الكتاب والسنة في هذا المجال، والتي تظهر عدالة وواقعية منهج القرآن الكريم في تحقيق قيم الصفح والعفو والتسامح مع الآخر.

وتتجلى أهمية هذا البحث في أن كثيراً من الشبهات التي يثيرها الملاحدة والزنادقة وبعض المستشرقين، بل والجماعات المتطرفة من أهل القبلة تقوم على الروايات الضعيفة والأقوال المرجوحة.

إن البشرية تتجه في هذا العصر إلى بناء علاقات دولية تقوم على تحقيق السلم والأمن الدوليين بعد أن أجبرتها الحروب العالمية على ذلك، فتصوير الإسلام بأنه لا يقبل الآخر لأنه يختلف معه في الملة والاعتقاد يحول دون انتشار الإسلام ويعزله عن الشهود الحضاري.

لقد توصل الباحث إلى أن القراءة التجزئية لنصوص القرآن الكريم في قضايا التعامل مع الآخر، وفي معزل عن السنة العملية للنبي ﷺ ومنهج الصحابة تؤدي إلى تصوير الإسلام بأنه دين يقوم على إكراه الآخرين ويخيرهم بين الدخول فيه أو القتل، والواقع غير ذلك تماماً.

أثبت البحث أن الآراء المتطرفة والتي تصور الإسلام بأنه دين إقصاء لم يكتب لها القبول والانتشار، وأن كل الدول الإسلامية التي قامت عبر التاريخ الإسلامي طبقت المنهج القرآني الصحيح في التعامل مع الآخر.

وانتهى البحث إلى أن نصوص الكتاب والسنة وحياة السلف في تعاملها مع الآخر في حاجة إلى إعادة قراءتها، وإبراز الآراء القوية والصحيحة التي تثبت أن منهج القرآن الكريم في علاقته مع الآخر يقوم على قيم التسامح والصفح والعفو.

الكلمات المفتاحية: منهج، الآخر، القيم، الكفار، أهل الكتاب، الحياة الاجتماعية.

The approach of the Noble Qur'an in dealing with others (The infidels and the People of the Book are a model)

Abstract:

This research aims to clarify the fundamentals and rules of the Holy Qur'an's approach to dealing with others, especially the infidels and the People of the Book, and highlights the correct statements deduced from the texts of the Qur'an and Sunnah in this field, which show the justice and realism of the Holy Qur'an approach in achieving the values of forgiveness and tolerance with the other.

The importance of this research is that many of the suspicions raised by atheists, heretics and some orientalists, and even extremist groups from the people of the Qiblah are based on weak narrations and preferred sayings.

Humanity is tending in this era to build international relations based on achieving international peace and security after world wars forced it to do so, therefore, portraying Islam as not accepting the other because it differs from it in religion and belief prevents the spread of Islam and isolates it from civilized witnesses.

The researcher has concluded that the partial reading of the texts of the Noble Qur'an in issues of dealing with the other, and in isolation from the practical Sunnah of the Prophet and the approach of the Companions, leads to portraying Islam as a religion based on coercion of others and giving them the choice between Embracing Islam or being killed, but the reality is completely different.

The research proved that the extremist views that portray Islam as a religion of exclusion were not accepted and spread and that all Islamic countries that were established throughout Islamic history applied the correct Quranic approach in dealing with the other. The research concluded that the texts of the Book, the Sunnah, and the life of the predecessors in their dealings with the other need to be re-read and to highlight the strong and correct opinions that prove that the approach of the Noble Qur'an in its relationship with the other is based on the values of tolerance, and forgiveness.

Keywords: Curriculum, The other, Values, Infidels, People of the book, Social life.

مقدمة البحث:

لقد وضع القرآن الكريم لمنهجه قواعد وأصول في تعامله مع الكفار في مكة ومع أهل الكتاب في المدينة، ويرمي من وراء ذلك إلى نشر دين الله بالرفق واللين والحسنة، والأصل في هذا المنهج السلام، والحرب والقتال استثناء. فهم بعض المفسرين والفقهاء وعلماء صناعة الحديث نصوص الكتاب والسنة المتعلقة بمنهج القرآن الكريم في تعامله مع الآخر فهماً لا ينسجم مع مقاصد الدين الكلية مما أدى إلى ظهور تفسيرات في التراث التفسيري والفقهي وفي شروح الحديث تصور الإسلام بأنه دين لا يقبل الآخر، ويقوم على الإقصاء الكامل بحجة الولاء والبراء.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من منطلق أن بعضاً من الذين فسروا وأولوا نصوص الكتاب والسنة في قضايا العلاقة مع الآخر اتخذ المنهج التجزيئي ولم يستخدم السياق، ومقاصد الدين الكلية، والتفسير الموضوعي لنصوص فقه التعامل مع الآخر؛ مما أدى إلى تصوير الإسلام بأنه دين تقوم نصوصه من الكتاب والسنة على إقصاء الآخر، وإكراهه على الدخول في الإسلام؛ ومن هنا يرى الباحث أن أهداف هذا البحث كما يلي:

أهداف البحث:

- 1- بيان منهج القرآن الكريم في التعامل مع الآخر.
- 2- تحديد المنهجية الصحيحة لقراءة نصوص الكتاب والسنة المتعلقة بالتعامل مع الآخر.
- 3- ذكر الأقوال الراجحة للمفسرين والفقهاء وشراح الحديث التي تتعلق بالتعامل مع الآخر.
- 4- عرض نماذج عملية وأمثلة واقعية حول كيفية تطبيق مجتمع السلف لنصوص الكتاب والسنة في تعاملهم مع الآخر.
- 5- بيان ضعف الأقوال التي تنزع إلى تصوير الإسلام بأنه دين يقوم على إقصاء الآخر وعدم قبوله.

منهج البحث:

سلك الباحث في بحثه المنهج الاستقرائي المتمثل في تطبيق قواعد التفسير الترجيحية عند تفسيره لنصوص القرآن الكريم المتعلقة بمنهج القرآن الكريم في التعامل مع الآخر، خاصة القواعد المتعلقة بالسياق وأسباب النزول وغيرها، كما سلك المنهج الوصفي، مزج بين أسلوب التفسير التحليلي والموضوعي والمقارن لغرض الترجيح بين أقوال المفسرين.

خطة البحث:

ويمكن تناول هذا البحث في مبحثين وكل مبحث يحتوي على مجموعة من المطالب للكشف عن القواعد والأسس والضوابط والقوانين التي وضعها القرآن الكريم في منهجه للتعامل مع الآخر. وتتمثل هذه المباحث في الآتي: -

المبحث الأول: منهج الإسلام في التعامل مع الكفار.

ويتكون من المطالب الآتية:

المطلب الأول: قيم العفو والصفح.

المطلب الثاني: السلم والأمن

المطلب الثالث: العلاقات الاجتماعية.

المبحث الثاني: منهج الإسلام في التعامل مع أهل الكتاب.

ويتكون من مطلبين هما:

المطلب الأول: العلاقات الاجتماعية مع أهل الكتاب.

المطلب الثاني: مفهوم الجزية.

المبحث الأول: منهج الإسلام في التعامل مع الكفار.

المطلب الأول: قيم العفو والصفح.

لقد بدأ منهج الإسلام في التعامل مع الكفار منذ العهد المكي وقام على قيم العفو والصفح وأن يخلي الكفار بين النبي ﷺ والمجتمع ليقيم دعوته، وأول نص قرآني في القرآن المكي أصل وشرع لهذه القيمة هو قوله ﷺ: (فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) [النجم: 29]

يرى أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ) أن هذه الآية تحض على المودعة ولكنها منسوخة بآية السيف، وما تولى عنه الكفار هو القرآن الكريم والإيمان والنبي ﷺ. (1)

ويفهم من كلام أبي حيان أن الإعراض هنا لا علاقة له بالتعامل اليومي في مسائل الحياة الدنيا من معاش وتجارة ورعي وزراعة؛ بل والآية تشير صراحة إلى نوع الإعراض فهو إعراض عن قضايا العقيدة من قرآن وإيمان والنبي المرسل، والرضى بالحياة المادية بعيداً عن الوحي، والقول بأن الآية منسوخة بآية السيف غير صحيح فهي قيمة دينية ثابتة إلى يوم القيامة؛ إذ لا إكراه في الدين.

وقد خالف سيد قطب العلماء فيما ذهب إليه إذ يرى أن الأعراض في هذه الآية مراد به الإعراض الكامل في كل قيم الحياة فالمسلم والكافر لا يمكن أذن أن يتعاونوا في الحياة أي تعاون ولا أن يشتركا في أي نشاط. (2)

إن هذا الفهم الذي ذهب إليه سيد قطب هو فهم يتناقض مع منهج القرآن الكريم في التعامل مع الآخر، وحفظ حقوقهم في دولة المواطنة؛ وعلى هذا الفهم الخاطئ أسست كل الجماعات المتطرفة فكرها، فصورت منهج القرآن في التعامل مع الآخر بأنه يقوم على الإقصاء الكامل وتخييرهم بين الإسلام أو القتل.

قال ﷺ: (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (18) إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ). [الجاثية: 18-19]

قال القرطبي: " الشريعة في اللغة: المذهب والملة، فالشريعة ما شرع الله لعباده من الدين على هدى من الأمر والنهي والحدود والفرائض" (3).

والخطاب في الآية كما يرى البغوي يشمل جهال قريظة والنضير ورؤساء قريش. (4) ولكن الشوكاني رجح أنه مقصور على رؤساء قريش لأن السورة مكية. (1)

(1) ينظر البحر المحيط، أبو حيان، جزء 10، صفحة 19.

(2) ينظر الظلال، سيد قطب، جزء 26، صفحة 4310.

(3) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 8، صفحة 5983.

(4) ينظر معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، جزء 4، صفحة 159.

وسبب نزول الآية كما ذكر القرطبي أن الكفار طالبوا النبي ﷺ أن يرجع إلى دين آباءه⁽²⁾. فكلام البغوي هو الأرجح فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وقيم التعامل مع الآخر لا تتجزأ، فمثلما المجتمع المسلم مطالب بأن يتعامل بالصفح والعفو مع الكفار فمن باب أولى مع أهل الكتاب، وواضح من سبب النزول أن سبب الإعراض يتعلق بالأمر الديني لا الدنيوي ولم يأمر القرآن الكريم النبي ﷺ والمؤمنين به بالإعراض عن الآخر إلا بعد محاولة الكفار ثني النبي ﷺ والصحابة رضياً عن عقيدتهم وإرجاعهم إلى دين الآباء؛ وهذا موقف من الكفار يتعارض مع حرية الاعتقاد والفكر والتعبير.

وتأتي سورة هود- وهي مكية- لتؤكد البراءة وعدم الموالاتة للكافرين والظالمين في الأمور الدينية لا الدنيوية، قال ﷺ: (وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمْسِكُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ.) [هود: 113] قال البقاعي: (وَلَا تَرْكَبُوا) أي شيئاً من ركوب، وقال: " (إن الذين ظلموا) أي وجد منهم الظلم ولم يقل الظالمين أي بالميل إليهم بأن تتأقل أنفسكم نحوهم للميل إلى أعمالهم ولو بالرضى بها والتشبه بهم والتزي بزيهم"⁽³⁾. قال الفخر الرازي: " والركون هو السكون إلى الشيء والميل إليه بالمحبة ونقيضه النفور عنه، قال المحققون: الركون المنهي عنه هو الرضا بما عليه الظلمة من الظلم وتحسين تلك الطريقة وتزيينها عندهم وعند غيرهم ومشاركتهم في شيء من تلك الأبواب فأما مداخلتهم لدفع ضرر أو اجتلاب منفعة عاجلة فغير داخل في الركون"⁽⁴⁾. وقد أخطأ وهب الزحيلي الذي وسع مفهوم (الركون) إذ يرى أن الآية دالة على هجران أهل الكفر والمعاصي من أهل البدع وغيرهم، فإن صحبتهم كفر أو معصية، إذ الصحبة لا تكون إلا عن مودة، أما صحبة الظالم على التقية فهي مستثناة من النهي بحال الاضطراب⁽⁵⁾.

فهذا الفهم- من الزحيلي- الذي يدخل أهل البدع المختلف في تعريفها في هذا الخطاب يوسع دائرة الاختلاف حتى داخل المجتمع المسلم، ويجعل قيم التسامح والصفح والعفو والتعايش في الأمور الدنيوية لا يكون إلا استثناء واضطراباً، وموقف المسلمين من الكافر الأصلي والمبتدع من هذه الأمة سواء، ومثل هذا الفهم هو الذي وسع دائرة الاختلاف بين المسلم والمسلم، وبين المسلم والآخر.

قال ﷺ: (فَأَصْدَغَ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضُ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ٩٤) [الحجر: 94]، قال القرطبي: " وأعرض عن المشركين، أي عن الاهتمام باستهزائهم وعن المبالاة لهم، وقال ابن عباس: هو منسوخ بقوله (فاقتلوا المشركين)"⁽⁶⁾. وقال الفخر الرازي: " قال بعضهم: هذا منسوخ بآية القتال وهو ضعيف، لأن معنى هذا الإعراض ترك المبالاة بهم فلا يكون منسوخاً"⁽⁷⁾ ويرى الطبرسي أن الآية فيها نهي للنبي ﷺ وأصحابه أن يخاصموا المشركين إلا إذا شرع الله لهم قتالهم.⁽⁸⁾

(1) ينظر فتح القدير، الشوكاني، جزء 5، صفحة 9.

(2) ينظر الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 6، صفحة 109.

(3) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي، جزء 9، صفحة 393.

(4) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي، جزء 18، صفحة 407.

(5) ينظر التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، الزحيلي، جزء 12، صفحة 168.

(6) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 10، صفحة 41. وينظر الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 8، صفحة 69.

(7) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي، جزء 19، صفحة 165.

(8) ينظر مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، جزء 5، صفحة 533.

والإعراض هنا لا علاقة له بالحقوق والواجبات التي تفرضها المواطنة فقد حصرها الصابوني بقوله: " لا صلة بين المؤمن والكافر بولاية أو نصرة، أو توارث، لأن الإيمان يناقض الكفر"⁽¹⁾ وما أشار إليه الصابوني يتعلق بالموالاة في الأمور الدينية العقدية لا المادية الدنيوية.

وقال ﷺ: (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) [الأنعام: 68]

يرى الطبري أن الآية تأمر النبي ﷺ والمؤمنين أن يعرضوا ويقاطعوا مجالس من يستهزأ بالوحي ويسب الله ﷻ ويشتم النبي ﷺ إلا أن يخوضوا في حديث غيره.⁽²⁾ ويرى ابن كثير أن الخطاب يراد به كل فرد من أفراد الأمة، فلا جلوس مع من يضع نصوص الدين في غير موضعها.⁽³⁾ وقد وسع ابن العربي المعنى بقوله: " وهذا دليل على أن مجالسة أهل المنكر لا تحل"⁽⁴⁾

وكعادة سيد قطب يدعم بهذه الآية منهجه القائم على رفض الآخر بقوله: " كان هذا الأمر في مكة، حيث كان عمل الرسول ﷺ يقف عند حدود الدعوة، وحيث كان غير مأمور بقتال للحكمة التي أَرادها الله في هذه الفترة وحيث كان الاتجاه واضحاً لعدم الاصطدام بالمشركين ما أمكن، فأما بعد أن قامت للإسلام دولة في المدينة، فكان للنبي ﷺ شأن آخر مع المشركين وكان الجهاد والقتال حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله."⁽⁵⁾

فواضح مما ذهب إليه علماء التفسير أن المقاطعة والإعراض عن مجالس الكفار تتعلق بالأمور الدينية العقدية، ولا علاقة لها بالأمور المعيشية والمادية، وقد أثبت تاريخ المسلمين عبر كل الدول التي قامت كيف أن مبدأ تقسيم الحقوق والواجبات على أساس المواطنة كان هو الغالب.

ولم يقصر بعض العلماء مفهوم الآية على الكافر الأصلي، بل وسع حكمها لتشمل أهل البدع من أمة محمد ﷺ، قال ابن خويز مندداً: " من خاض في آيات الله تركت مجالسته وهجر – مؤمناً كان أو كافراً – قال: " وكذلك منع أصحابنا الدخول إلى أرض العدو ودخول كنائسهم والبيع ومجالسة الكفار وأهل البدع، وألا تعتقد مودتهم، ولا يسمع كلامهم ولا مناظرتهم، وقد قال بعض أهل البدع لأبي عمران النخعي: اسمع مني كلمة، فأعرض عنه وقال: لا نصف كلمة، وقال الفضيل بن عياض: " من أحب صاحب بدعة أحب الله عمله، وأخرج الإسلام من قلبه، ومن زوج كريمته من مبتدع فقد قطع رحمها، وروى أبو عبد الله الحاكم عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: " من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام"⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

وحتى هذا النوع من المقاطعة الذي ذهب إليه ابن خويز مندداً لا علاقة له بالحياة الدنيوية والمعاملات التجارية، بل هو أقرب إلى فقه الورع، وكم عانت ولا تزال الأمة تعاني من مثل هذا الفهم الذي يسبب الفرقة في المجتمع.

(1) تفسير آيات الأحكام، الصابوني، جزء 1، صفحة 404.

(2) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، جزء 11، صفحة 436.

(3) ينظر تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، جزء 2، صفحة 195.

(4) أحكام القرآن، ابن العربي، جزء 2، صفحة 739.

(5) الظلال، سيد قطب، جزء 7، صفحة 1127-1128.

(6) الظلال، سيد قطب، جزء 7، صفحة 1130.

(7) حديث موضوع، أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، جزء 1، صفحة 270-271.

قال عليه السلام: (اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ١٠٦ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ ١٠٧) [الأنعام: 106-107]

جاء في سبب نزول هذه الآية: " قال ابن عباس: قالت كفار قريش لأبي طالب إما أن تنهي محمداً وأصحابه عن سب آلهتنا والغض منها وإما أن نسب إلهه ونهجه، فنزلت الآية" (1).

قال ابن قيم الجوزية: " فحرم الله تعالى سب آلهة المشركين-مع كون السب غيظاً وحمية لله وإهانة لآلهتهم - لكونه ذريعة إلى سبهم الله تعالى، وكانت مصلحة ترك مسبته تعالى أرجح من مصلحة سبنا لآلهتهم، وهذا كالتنبيه بل كالتصريح على المنع من الجائز، لئلا يكون سبباً في عمل ما لا يجوز" (2).

قال القرطبي: " هذا ضرب من الموادة، ودليل على وجوب الحكم بسد الذرائع" (3). وقال ابن العربي: " هذا يدل على أن للمحق أن يكف عن حق يكون له إذا أدى ذلك إلى ضرر يكون في الدين، وهذا فيه نظر طويل، اختصاره أن الحق إن كان واجباً فيأخذه بكل حال وإن كان جائزاً ففيه يكون هذا القول" (4).

ويعتقد الباحث أن ما ذهب إليه القرطبي يدل على أن المنهج القرآني في تعامله مع الآخر يميل إلى التجاوز والصفح والعمو، حتى يتحقق الاستقرار في المجتمع والدولة، وهذه الموادة قيمة وخلق حضاري من قيم وأخلاق الإسلام ولا يمكن أن تنسخ في أي زمان.

المطلب الثاني: السلم والأمن

قد يُظنُّ أن مرحلة الإعراض والصفح كانت مرحلة مؤقتة في علاقة المسلمين مع الكفار في الفترة المكية بسبب ضعف المسلمين الراجع لقلّة عددهم وعتادهم، وعندما انتقلوا إلى دولة المدينة تركوا تلك القيم واستبدلوها بالقتال، وأن السلام ليس الأصل في العلاقة مع الآخر، ففي هذا المطلب بيان أن الأصل في منهج الإسلام في التعامل مع الآخر هو السلام والهدنة لا القتال والحرب إلى يوم القيامة.

قال عليه السلام: (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ١٩٠) [البقرة: 190] يرى الطبري أن المفسرين اختلفوا في حكم هذه الآية، فمنهم من يرى أنها تأمر المسلمين بأن يقاتلوا من قاتلهم ويكفوا عن كف عنهم وهي محكمة، وآخرون قالوا نسخت ببراءة (5).

واختار الزمخشري النسخ وأن الآية التي نسختها هي قوله عليه السلام: (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقْتُلُونَكُمْ كَافَّةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ٣٦) [التوبة: 36]، والاستثناء من القتل ينصرف إلى الشيوخ والصبيان والرهبان والنساء، فجميع الكفار تجب مقاتلتهم، قاتلوا أم لم يقاتلوا، والعلة حتى يكون الدين كله لله خالصاً ليس للشيطان فيه نصيب (6).

وينسجم فهم القرطبي مع الذين يرون النسخ فحكم الآية عنده: " لا ينحصر في أهل الحديبية بل هو خطاب عام لجميع المسلمين، فالواجب قتال من يقاتلون،

(1) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 1، صفحة 60.

(2) الضوء المنير على التفسير، ابن القيم الجوزية، جزء 3، صفحة 73.

(3) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 1، صفحة 61.

(4) أحكام القرآن، ابن العربي، جزء 2، صفحة 744.

(5) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، جزء 2، صفحة 189.

(6) ينظر الكشاف، الزمخشري، جزء المصدر نفسه، ص 341، 342.

فالواقع يشهد على ذلك بقوله: (قاتلوا الذين يلونكم من الكفار) وذلك أن المقصود أولاً كان أهل مكة فتعينت البراءة منهم، فلما فتح الله مكة كان القتال لمن يلي ممن كان يؤدي حتى تعم الدعوة وتبلغ الكلمة جميع الأفاق ولا يبقى أحد من الكفرة، وذلك باق متماد إلى يوم القيامة، ممتد إلى غاية وهي قوله عليه السلام: "الخير معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة الأجر والمغرم"⁽¹⁾ وقيل: غايته نزول عيسى بن مريم عليه السلام، وهو موافق للحديث الذي قبله، لأن نزوله من أشرط الساعة"⁽²⁾.

ومن يرى الأصل القتال والآية منسوخة ببراءة أبو حيان الأندلسي الذي يرى أن الغاية من قتال الكفار هو زوال الكفر، وعليه إذا تيقن المجتمع المسلم من أن المجتمعات الكافرة يمكن أن تفلح عن الكفر بغير قتال سقط القتال⁽³⁾. ومن العلماء الذين يرون أن الآية محكمة وحكمها باق إلى يوم القيامة، وأن علة القتال هي الخربة والاعتداء وليس نشر الدعوة علماء الأحناف، وهذا ما دفع ابن العربي أن ينتقدهم، إذ يرى أن الآية نص في أن سبب قتال الكفار هو الكفر، ولا حجة لمن قال لماذا تم استثناء الشيوخ والأطفال والنساء وهم كفار؟؛ لأن ذلك عند ابن العربي يتعلق بفقهاء المصلحة والمنفعة، فأخذهم أرقاء من قبل المسلمين أنفع وأصلح من قتلهم⁽⁴⁾.

ويبني سيد قطب منهجه في التعامل مع غير المسلمين على ما ذهب إليه القائلون بالنسخ، وأن العلة والسبب في قتال الكفار هو نشر الدعوة وليس الاعتداء يقول: " وهذه الآيات من سورة البقرة في هذا الدرس كانت تواجه وضع الجماعة المسلمة في المدينة مع مشركي قريش الذين أخرجوهم من ديارهم، وأذوهم في دينهم وقتنهم في عقيدتهم، والانتهاه الذي يستأهل غفران الله ورحمته، هو الانتهاه عن الكفر، لا مجرد الانتهاه عن قتال المسلمين، أو فتنتهم عن الدين، فالانتهاه عن قتال المسلمين وفتنتهم قصاره أن يهادنهم المسلمون"⁽⁵⁾.

ويورد الإمام الطبري الرأي الآخر الذي يخالف هذا الذي سبق مخالفة واضحة وفحوى هذا الرأي أن المسلمين لا يقاتلون الكفار إلا إذا بدؤوا القتال وأن هذه الآية غير منسوخة وحكمها باق إلى يوم القيامة، وهذا قول ابن عباس، والاستثناء لا ينحصر في الشيوخ والصبيان والنساء والرهبان بل ويشمل من لم يعتد على المسلمين من الكفار، ومن قاتلهم فهو معتد⁽⁶⁾.

بل ويعضد الطبري رأيه بالسنة العملية لرسول الله ﷺ الذي لم يقاتل مشركي أهل الأوثان والكافرين من كفار أهل الكتاب بل قبل منهم إعطاء الجزية، وكذلك سياسته مع المجوس⁽⁷⁾، ودعم رأيه مرة أخرى بما ذهب إليه عمر بن عبدالعزيز " بأن هذه الآية غير منسوخة"⁽⁸⁾.

إن رأي عمر بن عبد العزيز له قوة؛ لأنه رجل دولة وأسس دولته على فقه المواطنة،

(1) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامة النبوة، ج6، ص632.

(2) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 2، صفحة 350،

(3) ينظر البحر المحيط، أبو حيان، جزء 2، صفحة 76.

(4) ينظر أحكام القرآن، ابن العربي، جزء 1، صفحة 109.

(5) الظلال، سيد قطب، جزء 1، صفحة 187-190.

(6) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، جزء 2، صفحة 190.

(7) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، جزء 2، صفحة 190.

(8) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، جزء 2، صفحة 190.

وقد اختار الشيخ محمد عبده من المعاصرين هذا الرأي واستشهد له بسيرة الصحابة قال: " (لا تعتدوا) بالقتل فتبدؤوهم - ولا تقتلوا من لا يقاتل كالنساء والصبيان والشيوخ والمرضى، أو من ألقى إليكم السلم وكف عن حربكم، وهل يصح أن يقال فيهم (الصحابة) إنهم أقاموا دينهم بحد السلف والقوة، دون الإرشاد والدعوة، كلا لا يقول هذا إلا غر جاهل، أو عدو متجاهل"⁽¹⁾.

إن هذا التباين بين علماء المسلمين في فهم هذه الآية أعطى فرصة للجماعات المتطرفة أن تفهم أن الأصل في منهج القرآن الكريم في التعامل مع الآخر خاصة الكافر الأصل هو القتل، ولا يمكن أن تكون فكرة المواطنة هي أساس للحقوق والواجبات، وأن الأصل في منهج الإسلام في تعامله مع الآخر هو السلم والأمن لا الحرب.

قال ﷺ: (﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾) [الأنفال: 61]، قال الشعراني: " فيه ترجيح الصلح على القتال"⁽²⁾، ويؤكد هذا الأصل الشيخ محمد أبو زهرة بقوله: " وإذا كانت الدعوة للإسلام نوعاً ضرورياً للتعريف به في العهد الإسلامي الأول، فإن أغلب الباحثين يرون أن تسبق الدعوة للجهاد في عهدنا الحاضر أيضاً، ولكنها دعوة للعدالة وتعهد التعايش السلمي وعدم الجور على المسلمين، فإن أبي المعتدون فالجهاد حكم بين المسلمين وبينهم"⁽³⁾.

ويرى الباحث أن ما توصلت إليه البشرية اليوم من قيم تحض على السلم والأمن الدوليين حتى أصبح هذا من قيم الحضارة المعاصرة فإن الأخذ بتقديم الصلح على الحرب هو الأولى، والأكثر انسجاماً مع مقاصد الدين الكلية.

قال ﷺ: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطُّغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٥٦) [البقرة: 256]، يذهب الذين يرون أن العلة في قتال الكفار هو الانتهاء عن الكفر وليس الاعتداء إلى أن هذه الآية منسوخة بآيتين هما: الأولى: بقوله ﷺ: (يَأَيُّهَا النَّبِيُّ جُهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ٩) [التحریم: 9]، والثانية: (فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصِرُوا لَهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٥) [التوبة: 5]، ويرى القرطبي أن النبي ﷺ قد أكره العرب على دين الإسلام وقتلهم ولم يرضى منهم إلا بالإسلام)⁽⁴⁾.

ويرى ابن القيم أن الآية عامة غير مخصوصة بسبب نزولها وذلك بقوله: " نزلت هذه الآية في رجال من الصحابة، كان لهم أولاد قد تهودوا وتنصروا قبل الإسلام، فلما جاء الإسلام أسلم الآباء وأرادوا إكراه الأولاد على الدين، فنهاهم الله سبحانه وتعالى عن ذلك، حتى يكونوا هم الذين يختارون الإسلام.

والصحيح: أن الآية على عمومها في حق كافر، وهذا ظاهر على قول من يجوز أخذ الجزية من جميع الكفار، فلا يكرهون على الدخول في الدين، . . . ومن تأمل سيرة النبي ﷺ يتبين له أنه لم يكره أحداً على دينه قط وأنه إنما قاتل من قالته، وأما من هادنه، فلم يقاتله مادام مقيماً على هدنته لم ينقض عهده، بل أمره الله تعالى أن يفي لهم بعهدهم ما استقاموا به،

(1) تفسير المنار، رضا، جزء 2، صفحة 169.

(2) الميزان، الشعراني، جزء 2، صفحة 176.

(3) تنظيم الإسلام للمجتمع، أبو زهرة، صفحة 49.

(4) ينظر الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 3، صفحة 280.

كما قال ﷺ: (كَتَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عُهِدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ٧) [التوبة: 7]. ويقول ابن القيم: " وكذا لما هادن قريشاً عشر سنين، لم يبدءهم بقتال، حتى بدعوا بقتاله ونقضوا عهده، فعند ذلك غزاهم في ديارهم، والمقصود أنه ﷺ لم يكره أحداً على الدخول في دينه البتة، وإنما دخل الناس في دينه اختياراً وطوعاً"⁽¹⁾.

ويبدو هذا الرأي الذي ذهب إليه ابن القيم في غاية القوة لأنه استشهد بالسيرة التي هي الترجمان العملي لنصوص الكتاب، وهذه هي القاعدة التي ينبغي أن يتعامل بها المجتمع المسلم مع المجتمعات الأخرى.

قال الطبري: " والآية غير منسوخة بل محكمة"⁽²⁾. وهذا المعنى ينسجم مع الأعراف والمواثيق الدولية التي توصلت إليها البشرية بعد حروب طويلة وأتاحة للناس أن يتجاوزوا بالحسنى والإسلام حخته قوية لا يخشى الحوار. ويذهب القرطبي إلى أن سائر أهل الكفر والملل- إذا بذلوا الجزية- لا يكرهون على الإسلام سواء كانوا عرباً أم عجماً، قريشاً أو غيرهم⁽³⁾.

ويؤكد هذا ابن كثير وهو من علماء القرن الثامن الهجري، وقد شهد مجتمعات كافرة تعيش تحت مظلة نظام الأمان الإسلامي، إذ قال: " لا يجوز إكراه أحد للدخول في دين الإسلام، فإنه لا يفيد الدخول في الدين مكرهاً مقسوراً"⁽⁴⁾.

وهذا يعني أن علاقة المجتمع المسلم بغيره من المجتمعات سواء كانت في شكل أقليات كافرة داخل الدولة الإسلامية أو دولاً فإنه لا يجوز له أن يرغمها بحد السيف لتدخل في الإسلام.

ويقول جودة سعيد: " لقد فرغت هذه الآية من أهدافها وأعماقها، وشاع لدى كثير من المسلمين أنها منسوخة بآية السيف، ومهما كانت أقوال هؤلاء الناسخين، وأياً كانوا فإن أقوالهم وتفسيراتهم ليس لها من القوة والفاعلية ما يؤثر بشكل جدي في مسيرة وأحداث التاريخ"⁽⁵⁾.

وقال ﷺ: (إِلَّا الَّذِينَ عُهِدْتُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْفُسُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظْهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتَيْمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ٤) [التوبة: 4]

قد يفهم من الآية- كما ذكر ذلك الطبري- إن مدة العهد بين رسول الله ﷺ والمشركين كانت أربعة أشهر، فإن نقض المشركون العهد خلالها جاز للنبي ﷺ أن ينهي معهم الصلح ويقاثلهم، ولو تمت المدة فلا صلح بعدها بل عليهم الاختيار بين الإسلام أو القتل⁽⁶⁾.

ولكن السنة العملية تنفي هذا الفهم للآية كما قال الطوسي: " وقال ابن عباس: توجه ذلك إلى كل من كان بينه وبين رسول الله ﷺ قبل براءة، وينبغي أن يكون ابن عباس أراد من كان بينه وبينه عقد هدنة أو إلى قوم من المشركين لم يتعرضوا له بعداوة ولا ظاهروا عليه عدوه، لأن النبي ﷺ صالح أهل هجر وأهل البحرين وإيلي ودومة الجندل، وأدرج وأهل معن، وهم ناس من اليهود في توجهه إلى تبوك، وله من عهود الصلح والحرب غير هذه،

(1) ابن القيم، ج1، ص438-439.

(2) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، جزء 5، صفحة 415.

(3) ينظر الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 3، صفحة 281.

(4) التفسير العظيم، ابن كثير، جزء 1، صفحة 311.

(5) كن كابين آدم، جودت سعيد، صفحة 106.

(6) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، جزء 6، صفحة 76.

ولم ينبذ إليهم بنقض عهد ولا حاربهم بعد أن صاروا أهل ذمة إلى أن مضى لسبيله ووفى لهم بذلك من بعده فمن حمل ذلك على جميع العهود فقد أخطأ⁽¹⁾.

إن من ذهب إليه الطوسي هو الصحيح والسنة العلمية عند اختلاف الأقوال هي أقوى مرجح؛ وهذا الرأي هو الذي يحقق مفهوم السلم والأمن للشعوب، وتعد غزوة تبوك من آخر غزوات النبي ﷺ؛ مما يثبت أن هذه السنة العملية محكمة غير منسوخة.

وقال ﷺ: (فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصِرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٥) [التوبة: 5]، رجح الطبري قول قتادة في هذه الآية إذ قال: " كان قتادة يقول: خلوا سبيل من أمركم الله أن تخلوا سبيله، فإنما الناس ثلاثة رهط: مسلم عليه الزكاة، ومشارك عليه الجزية، وصاحب حرب يأمن بتجارته في المسلمين إذا أعطى عشور ماله"⁽²⁾.

قال الزمخشري: " فاقتلوا المشركين يعني الذين نقضوكم وظاهروا عليكم"⁽³⁾.

ويؤكد ابن قيم الجوزية أن الإسلام لا يمانع من وجود مجتمعات كافرة مسالمة تعيش في ظل الدولة الإسلامية وتجاورها: " فاستقر أمر الكفار معه – بعد نزول براءة – على ثلاثة أقسام محاربيين له، وأهل عهد، وأهل ذمة، ثم آلت حال أهل العهد والصلح إلى الإسلام فصاروا معه قسمين: محاربيين، وأهل ذمة والمحاربون له خائفون منه، فصار أهل الأرض معه ثلاثة أقسام: مسلم مؤمن به، ومسالم له آمن، وخائف محارب"⁽⁴⁾.

ويقول محمود شلتوت: " والآية تدل على أن المراد بالمشركين الذين تيرأ الله ورسوله منهم وأعطوا مهلة الأربعة أشهر، هم الذين عرفوا بنكث العهود، إما إخلالاً بشروطها أو انتقاضاً لشيء منها أو معاونة الأعداء على المؤمنين، أما الذين عاهدوا ولم يخلوا بشرط من الشروط، ولم ينتقصوا المعاهدة شيئاً مما حوته، ولم يظاهروا ويعاونوا على المسلمين أحداً ما بشيء ما من عدة أو عدد أو رأي، فإن هؤلاء يجب إتمام عهدهم إلى مدتهم، وفاء بوفاء، وعهداً بعهد وكرامة بكرامة؛ هذا هو الأساس الذي يجب أن تكون عليه المعاهدات في نظر الإسلام فليُنظر الناس ما تقوم به أمم الحضارة الحديثة من معاهدات كانت مصدراً لنكبة العالم"⁽⁵⁾.

وليس صحيحاً ما ذهب إليه الكلبي الغرناطي: " أن آية السيف هذه ناسخة لكل موادة في القرآن"⁽⁶⁾.

ويرى الباحث أن مثل هذه الأقوال المرجوحة في التراث الإسلامي هي التي وفرت خلفية عقديّة فكرية للجماعات المتطرفة التي قدمت أنموذجاً سيئاً لمنهج القرآن الكريم في علاقته مع الآخر وبناء دولة المواطنة.

قال ﷺ: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ فَاجِرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَةً ذَلِكَ بَأْتَهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ٦) [التوبة: 6]، يرى الطبري أن أهل التأويل اختلفوا في حكم هذه الآية،

(1) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، جزء 5، صفحة 201. وينظر مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، جزء 5، صفحة 9-10.

(2) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، جزء 6، صفحة 76.

(3) الكشف، الزمخشري، جزء 2، صفحة 139.

(4) ابن القيم، ج3، ص310.

(5) تفسير القرآن الكريم، شلتوت، جزء 1، صفحة 618-619.

(6) التسهيل في علوم التنزيل، ابن جزري، جزء 2، صفحة 129.

فبعضهم يرى أنها منسوخة بقوله تعالى (فاقتلوا المشركين) وقوله (فإما منا بعد)، وآخرون يرون أنها غير منسوخة بل محكمة إلى يوم القيامة، ومنهم الحسن البصري، والصواب من القول في ذلك عندي قول من قال: ليس ذلك بمنسوخ(1).

ويرى الباحث أن إعطاء الدولة لكل شخص تأشيرة الدخول إلى أراضيها يدخل في معنى الإجارة، وعلى الدولة أن تحميه دون تمييز بين عرق أو دين أو مذهب.

ولم يفرق العلماء بين أنواع الإجارة بل هي عامة في أمور الدين والدنيا، قال ابن العربي: "قال مالك إذا وجد الحربي في طريق بلاد المسلمين، فقال: جنت أطلب الأمان، فقال مالك: هذه أمر مشكل، وأرى أن يرد إلى مأمنه، والآية إنما هي فيمن يريد سماع القرآن والنظر في الإسلام، فأما الإجارة لغير ذلك فإنما هي لمصلحة المسلمين، والنظر فيما يعود عليهم به منفعة، وذلك يكون من أمير أو مأمور"(2).

ويرى الباحث أن عبارة (مشكل) تدل على اختلاف آراء العلماء حول نوع الإجارة المقصودة في هذه الآية، والصحيح حمل الآية على العموم لتشمل الإجارة في أمور الدين والدنيا، ونظراً لمبدأ السياسة الشرعية خاصة في هذا العصر الذي تشابكت فيه العلاقات الاقتصادية.

قال ﷺ: (كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا دِمَّةً يَرْضَوْنَكُمْ بِأَقْوَاهِمَ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَسِقُونَ ۝۸) [التوبة: 8]، يرى الطبري أن هذه الآية ليس مقصود بها عموم الكفار والذين لهم مع رسول الله ﷺ عهد وميثاق؛ بل هي طائفة طابعتها العداوة والغدر والخباثة في نفوسهم من العداوة والبغضاء، فهؤلاء هم من يحذر الله ﷻ المؤمنين منهم، ويشحذهم على قتلهم واجتياحهم حيث وجدوا من أرض الله(3).

ويعتقد الباحث أن الطبري محال أن يكون قد قصد بذلك الطائفة من الكفار التي استقامة على العهود والمواثيق. ويؤكد ابن القيم (ت: 751هـ) هذا المعنى بقوله: "كيف يكون لهم عهد ولو ظهروا عليكم لم يرقبوا الرحم التي بينكم وبينهم ولا العهد، فعلم أن من كانت حالته أنه إذا ظهر لم يرقب ما بيننا وبينه من العهد لم يكن له عهد، ومن جاهرنا بالطعن في ديننا وسب ربنا ونبينا كان ذلك من أعظم الأدلة على أنه لو ظهر علينا لم يرقب العهد الذي بيننا وبينه فإنه إذا كان هذا فعله مع وجود العهد والذلة، فكيف يكون مع القدرة والدولة؟! وهذا بخلاف من لم يظهر لنا شيئاً من ذلك، فإنه يجوز أن يفي لنا بالعهد لو ظهر"(4).

وفيه من كلام ابن القيم أن الفئة المقصودة بالقتال هي التي تجمع بين الطعن في الدين والاعتداء على المسلمين، وليس مجرد الكفر كاف لإدخال الكافر في هذا الخطاب.

ويؤكد المنهج القرآني هذا المبدأ بنصوص أخرى لمزيد من البيان والإيضاح، قال ﷺ: (وَإِنْ تَكُونُوا أَيْمَنُكُمْ مَنْ بَعَدَ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقُتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ۝۱۲) [التوبة: 12]،

(1) ينظر جامع البيان في تأويل آي القرآن، الطبري، جزء 6، صفحة 80-81.

(2) أحكام القرآن، ابن العربي، جزء 2، صفحة 903. وينظر الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 7، صفحة 49. وينظر البحر المحيط، ابن حبان، جزء 5، صفحة 12.

(3) ينظر جامع البيان في تأويل آي القرآن، الطبري، جزء 6، صفحة 85.

(4) أحكام أهل الذمة، ابن القيم، جزء 3، صفحة 1380.

يرى الطبري أن العلة الحاملة على قتال الكفار- في هذه الآية- هي جمعهم بين نقض العهود والظعن في الدين وشن الحرب على المسلمين بل ومظاهرة العدو الخارجي عليهم، فمن هذا حاله تجب مقاتلته حتى يتخلى عن الظعن في الدين ومظاهرة العدو⁽¹⁾.

ولعل في شرح الزمخشري لهذه الآية ما يدل على سماحة الإسلام، إذ قال: " ليكن غرضكم في مقاتلتهم بعد ما وجد منهم ما وجد من العظائم أن تكون المقاتلة سبباً في انتهائهم عما هم عليه، وهذا من غاية كرمه وفضله وعوده على المسيء بالرحمة كلما عاد"⁽²⁾.

وقال الكيا الهراسي: " فإذا دعت حاجة الزمان إلى مهادنة الكفار من غير جزية يؤدونها إليه فكل من انتسب إلى المعاهدين صار منهم، واشتمل الأمان عليهم"⁽³⁾.

ولعل الكيا الهراسي بنى قوله هذا على فقه السياسة الشرعية، فيمكن أن تكون الضرائب التي تؤخذ من كل المواطنين في الدولة بمختلف أعراقهم تحسب لغير المسلم مثل الجزية.

المطلب الثالث: العلاقات الاجتماعية.

إن العالم قد تطور حتى أصبح غرفة صغيرة، والمسلمون جزء منه لهم فعل وانفعال؛ ولهذا رسم المنهج القرآني ضوابط وأسس وقوانين التعامل مع الآخر خاصة الكفار في العلاقات الاجتماعية، وجاءت في ذلك نصوص تباينت أقوال العلماء فيها، والأصل في الترجيح بينها مقاصد الدين الكلية الذي جاء رحمة وهداية للعالمين.

قال ﷺ: (لَا يَتَّهَلِكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَنْ دِيرِكُمْ أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسَطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۙ) [الممتحنة: 8]

يذكر الطبري أن حكم الآية- عند بعض المفسرين- ينطبق على الذين آمنوا بمكة ولم يهاجروا فعلى المجتمع المسلم أن يبرهم ويحسن إليهم، وعند بعضهم الآخر مقصود به مشركي مكة الذين لم يقاتلوا المؤمنين ولم يخرجوا المسلمين من ديارهم ثم نسخ هذا الحكم، ويرجح الطبري أن الآية عامة ومحكمة ويقصد بها النهي عن قتال كل من لم يقاتل المسلمين ولم يخرجهم من ديارهم من سائر أصناف الملل والأديان، فعلى المجتمع المسلم أن يصلهم ويبرهم ويقسط إليهم؛ لأنه لم يرد مخصص لهذا العموم، طالما أنهم لم يقاتلوا المسلمين ولم يعينوا عدوهم على قتالهم، ولا نسخ لهذا الحكم⁽⁴⁾.

ويرى الفخر الرازي أن العلماء اتخذوا من هذه الآية دليلاً على جواز البر بين المشركين والمسلمين وإن كانت الموالات منقطعة، وأن الحسن البصري يرى أنها نزلت عندما طلب المسلمون من رسول الله ﷺ أن يصلوا أقربائهم من المشركين فأنزل الله تعالى هذه الآية⁽⁵⁾.

لقد فهم حكام الدول الإسلامية التي قامت عبر القرون هذا المنهج وطبقوه مع الشعوب الأخرى، ولم يكرهوهم على معتقداتهم، بل عاملهم بالبر والقسط؛ مما كان سبباً لدخول كثير من شعوب العالم في دين الإسلام، ولم تجد تلك الأقوال التي تجعل علة وغاية القتال هو إكراه الناس بالقوة ليدخلوا في الإسلام.

(1) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، جزء 6، صفحة 87.

(2) الكشف، الزمخشري، جزء 2، صفحة 87.

(3) أحكام القرآن، الكيا الهراس، جزء 2، صفحة 444.

(4) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، جزء 14، صفحة 66.

(5) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري ص 263.

قال ﷺ: (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبِيتٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ أَسَلَّمْ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ۙ) [النساء: 90] يرى القرطبي أن في هذه الآية دليل على إثبات المواعدة بين المجتمع المسلم وأهل الحرب؛ إذا كان في المواعدة مصلحة للمسلمين⁽¹⁾.

وبتبنى سيد قطب- كعادته- القول بالنسخ بقوله: " عدلت هذه الأحكام في آيات التوبة حين تقرر - بعد التجارب العملية - أنه لا يمكن أن يتعايش دينان في الجزيرة"⁽²⁾.

ويرى الباحث أن المنهج الصحيح في التعامل مع الآخر هو ما قال به الجمهور؛ لأنه الأوفق مع ما توصلت إليه البشرية اليوم من عهود ومواثيق وقعت عليها كل الدول والشعوب بمختلف أديانها وحضاراتها على أن تعيش البشرية في أمن وسلام دون إكراه في رأي ولا معتقد ولا فكر، ويسود بين الجميع قيم العدل والقسط والبر.

المبحث الثاني: منهج الإسلام في التعامل مع أهل الكتاب

يحتوي القرآن المدني على أصول وقواعد وقوانين وضوابط تبين العلاقة مع أهل الكتاب في دولة المدينة، وهي علاقة تؤكد أن المنهج القرآني تعامل مع أهل المدينة بمختلف أديانهم بناء على أساس المواطنة وفتح لهم حرية كاملة في ممارسة تعاليمهم الدينية والتحاكم إليها، وأقام بين المسلمين وغيرهم علاقات اجتماعية أساسها العدل والإحسان والعفو والصفح وحسن الجوار والتعايش السلمي.

المطلب الأول: العلاقات الاجتماعية مع أهل الكتاب

تتعدد شبكة العلاقات الاجتماعية، وقد غطى المنهج القرآني في التعامل مع أهل الكتاب كل مناحي العلاقات الاجتماعية بنصوص كثيرة، ويمكن حصرها في الآتي:-

أولاً: الزواج من أهل الكتاب.

تعد العلاقات الاجتماعية خاصة الزواج من أقوى روابط المجتمع، ولها أثر في استقرار المجتمعات ومن ثم الدول، ولقد حرص الإسلام على صهر فئات مجتمع المدينة وهو يؤسس للدولة المدنية- على التماذج والانصهار بين المكونات ومنها أهل الكتاب، وهو مصطلح يشمل اليهود والنصارى ووسع الفقهاء دائرته ليشمل عند بعضهم كثيراً من أصحاب الملل التي لها أصل سماوي.

وقد أبقى الإسلام على كثير من تقاليد وأعراف النظام الاجتماعي الذي كان معروفا قبل الإسلام مع شيء من التعديلات.

قال ابن القيم: " والصحابة ﷺ غالبهم إنما ولدوا من نكاح كان قبل الإسلام في حال الشرك، وهم يُنسَبون إلى آبائهم انتساباً لا ريب فيه عند أحد من أهل الإسلام، وقد أسلم الجهم الغفير في عهد النبي ﷺ فلم يأمر أحداً منهم أن يجدد عقده على امرأته، وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وقد رجم رسول الله ﷺ يهوديين زنيا، فلو كانت أنكحتهم فاسدة لم يجرهما"⁽¹⁾

(1) جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري ص309.

(2) جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، جزء 2، صفحة 773.

ويرى الباحث أن عدم تدخل النبي ﷺ في فسح عقود أهل الكتاب يدل على حرية الأحوال الشخصية التي كانت تتيحها دولة المدينة لمواطنيها؛ لأنها من حقوق أهل الكتاب التي كفلها لهم القرآن الكريم. قال ﷺ: (الْيَوْمَ أُجِّلَ لَكُمْ الْطَّيِّبُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ جِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ جِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ٥) [المائدة: 5]، قال الشافعي: "والمحصنات منهن الحرائر فأطلقنا من استثنى الله إحلاله وهو الحرائر من أهل الكتاب"⁽²⁾، ويرى الطبري أن مصطلح أهل الكتاب يشمل اليهود والنصارى سواء من العرب أو الأمم الأخرى⁽³⁾.

واختلف الفقهاء في تحديد وصف (الْمُحْصَنَاتُ) الذي جعله القرآن الكريم شرطاً للزواج من أهل الكتاب، فبى الطبري أن لا تزني وأن تغتسل من الجنابة⁽⁴⁾ واشترط بعضهم شروطاً لا ينص عليها ظاهر الآية، إذ روى القرطبي قولاً عن ابن عباس أن لفظ المحصنات عام مخصوص، قصد به صحة جواز من كانت منهن في دار الإسلام على العهد، ولا يجوز زواج من كانت في دار الحرب، ويخالف ابن عباس جماعة من الصحابة إذ يرون الآية على عمومها فيجوز زواج الذمية والحربية⁽⁵⁾.

ويرى الباحث أن قول ابن عباس مرجوح، والواقع يشهد أن المسلمين على امتداد العصور قد تصاهروا مع أهل الكتاب دون ما ذهب إليه ابن عباس من اشتراطات، وقد ساهم هذا التزاوج في تقوية الدول الإسلامية عبر التاريخ، وأسس لمفهوم دولة المواطنة.

ويؤكد ابن كثير إلى أن المراد بـ(المحصنات) العفاف عن الزنا، إذ يقول: "وهو الأشبه لئلا يجتمع فيها أن تكون ذمية وهي مع ذلك غير عفيفة، فيفسد حالها بالكلية، ويتحصل زوجها على ما قيل، حشفاً وسوء كيلة"⁽⁶⁾ ويرى الباحث أن اشتراط الإحصان والعفة لا يتعلق بالكتابات فقط بل ورد في نص الآية ما يدل بدلالة العبارة أنه شرط في نكاح المؤمنات.

وما يدل على أن فهم هذه الآية عند البعض يقوم على فقه الورع ما ذهب إليه ابن عمر - مخالفاً جمهور الصحابة - أنه لا يرى التزويج بالنصرانية ويقول: " لا أعلم شركاً أعظم من أن تقول أن ربها عيسى، وقد قال تعالى: (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن)⁽⁷⁾ ولكن نهي ابن عمر يحمل على نهي الكراهة لا على نهي التحريم؛ لأنه كان لا يرى بأساً بطعام أهل الكتاب وكره نكاح نسائهم⁽⁸⁾.

(1) أحكام أهل الذمة، ابن قيم الجوزية، جزء 1، صفحة 309.

(2) الأم، الشافعي، جزء 4، صفحة 269.

(3) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري جزء 4، صفحة 104.

(4) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، جزء 4، صفحة 15.

(5) ينظر الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 6، صفحة 53.

(6) ينظر تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، جزء 2، صفحة 30. وينظر أحكام القرآن، الجصاص، جزء 1، 455.

(7) ينظر تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، جزء 2، صفحة 30.

(8) ينظر روح المعاني، الألوسي جزء 2، صفحة 118.

والذي يتفق مع مقاصد الدين الكلية كما يقول: د. علي العلوا: "الإسلام دين ذو نزعة إنسانية يهدف إلى قيام دولة إسلامية عالمية لغاية قصوى، تسود فيها قواعد العدالة والقيم الحضارية العليا وتختفي منها مظاهر الفتنة، وأسس الفساد"⁽¹⁾.

يستشهد من يرى تحريم الزواج من الكتابيات بالسنة العملية لعمر بن الخطاب، إذ غضب من حذيفة وطلحة بن عبيد الله عندما تزوج الأول يهودية والثاني نصرانية، ولكن الطبري يرد هذه الرواية لأنها تناقض رواية أصح سنداً منها، وهي عن عمر رضي الله عنه جاء فيها أن نهى عمر كان نهى كراهة لا نهى تحريم؛ خوفاً من أن يقتدي بقية الصحابة بهما، وتنتشر العنوسة في نساء المسلمين⁽²⁾.

قال ابن كثير عن رواية التحريم المنسوبة إلى عمر رضي الله عنه: "فهو حديث غريب جداً وهذا الأثر غريب عن عمر أيضاً، فنكح الناس نساء أهل الكتاب، وقد تزوج جماعة من الصحابة من نساء النصارى ولم يروا بذلك بأساً"⁽³⁾. وأورد ابن القيم الجوزية: (قال: "أحمد" في رواية الميموني وقد سأله: هل ينكح اليوم الرجل - مع كثرة النساء، من أهل الكتاب؟ فقال لهم: قد رخص لنا في ذلك غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقال في رواية: "يزوج الرجل المرأتين من أهل الكتاب لا بأس به قيل له: وثلاث؟ قال: وثلاث، قيل له: وأربع؟ قال: وأربع وذكره عن سعيد بن المسيب"⁽⁴⁾). ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الإمام أحمد والطبري وابن كثير هو الذي جرت عليه سنة المجتمعات المسلمة عبر التاريخ وساهم في الانصهار مع معظم شعوب العالم.

انتقد القرطبي المانعين للزواج من الكتابيات بقوله: " وهذا قول خارج عن قول الجماعة الذين تقوم به الحجة، لأنه قد قال بتحليل نكاح نساء أهل الكتاب من الصحابة والتابعين جماعة، منهم عثمان وطلحة وابن عباس وجابر وحذيفة ومن التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والحسن ومجاهد وطاوس وعكرمة والشعبي والضحاك وفقهاء الأمصار"⁽⁵⁾.

وما فعله عمر بن الخطاب مع طلحة وحذيفة - إن صحت الرواية - يقع في دائرة السياسة الشرعية، وإن عمر لم يكن يرى التحريم ولهذا عندما سأله حذيفة أيفارق اليهودية لأن النكاح منها حرام؟! قال: لا ولكن أخاف أن تعاطوا المومسات منهن⁽⁶⁾.

ثانياً: الأمر بحسن الجوار

قال صلى الله عليه وسلم: (وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ۗ) [النساء: 36]

(قال العلماء: الأحاديث في إكرام الجار جاءت مطلقة غير مقيدة بكفر أو إيمان. وفي الخبر قالوا: "يا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنطعمهم من لحوم النسك؟ قال: لا تطعموا المشركين من نسك المسلمين"⁽¹⁾ ونهيه صلى الله عليه وسلم عن إطعام المشركين من نسك

(1) معاملة غير المسلمين في الإسلام، الدكتور علي العلوا، جزء 1، صفحة 175.

(2) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، جزء 1، صفحة 222.

(3) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، جزء 2، صفحة 258.

(4) أحكام أهل الذمة، ابن القيم، جزء 2، صفحة 433-434.

(5) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 3، صفحة 68.

(6) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 3، صفحة 68.

المسلمين يحتمل النسك الواجب في الذمة الذي لا يجوز للناسك أن يأكل منه ولا أن يطعمه الأغنياء فأما غير الواجب الذي يجزيه إطعام الأغنياء فجائز أن يطعمه أهل الذمة. قال النبي ﷺ لعائشة عند تفريق لحم الأضحية: " أبدئي بجانرنا اليهودي"⁽²⁾⁽³⁾، وقال نوف البكالي: " الجار ذي القربى، يعني الجار المسلم، والجار الجنب يعني اليهودي والنصراني"⁽⁴⁾.

قال القاسمي في تفسير هذه الآية: " أعط النبي ﷺ مثلاً أعلي لمعاملة أهل الكتاب، فقد روي أنه كان يحضر ولائمهم ويعود مرضاهم ويستقبل وفودهم ويحسن إليهم حتى أنه توفى ودرعه مرهونة عند بعض يهود المدينة في دين عليه"⁽⁵⁾. وذهب عفيف إلى أن المسلمين قد ساروا على سيرة نبيهم، فعاثروا غيرهم من أهل الملل والنحل الأخرى بصفاء ووثام فكان المسيحي واليهودي يجاوران المسلم فيتزاورون ويتهادون لا يفصلهم إلا المسجد والكنيسة والبيعة⁽⁶⁾.

ثالثاً: الأمر بالدفاع عنهم:

وقد أخذت حقوق أهل الذمة في الفقه الإسلامي حيزاً كبيراً قال الشهاب القرافي: " إن عقد الذمة يوجب لهم حقوقاً علينا لأنهم في جوارنا، وفي خفارتنا وفي ذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ ودين الإسلام، فمن اعتدى عليهم ولو بكلمة سوء أو غيبة في عرض أحدهم، أو أي نوع من أنواع الأذية أو أعان على ذلك، فقد ضيع ذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ وذمة دين الله"⁽⁷⁾.

ويذهب ابن حزم إلى أبعد من ذلك في الحفاظ على جوار وذمة أهل الكتاب إذ يقول: " إن من كان في الذمة، وجاء أهل الحرب إلى بلادنا يقصدونه وجب علينا أن نخرج لقتالهم، ونموت دون ذلك، فإن تسليمه إهمال لعقد الذمة"⁽⁸⁾. ويعترف المستشرقون المنصفون الذين درسوا التاريخ الإسلامي بصدق وتجرد أن منهج الإسلام في التعامل مع أهل الكتاب قمة في العدل والإنصاف، يقول توماس: " إننا إذا نظرنا إلى التسامح الذي امتد إلى رعايا المسلمين من المسيحيين في صدر الحكم الإسلامي ظهر أن الفكرة التي شاعت بأن السيف كان العامل في تحويل الناس إلى الإسلام بعيدة عن التصديق"⁽⁹⁾.

ويعتبر أحمد أمين منهج المسلمين وهم يفتحون بلاد الشعوب الأخرى إذ يقول: " ولم يكن الفتح الإسلامي سلباً ونهباً وتدميراً، إنما كان فتحاً منظماً يسير فيه القراء (العلماء) والمعلمون والقانونيون مع الجند الفاتحين"⁽¹⁰⁾.

- (1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، جزء 5، صفحة 1118. وهو حديث موضوع.
- (2) مجمع الزوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، جزء 8، صفحة 166.
- (3) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 5، صفحة 188.
- (4) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، جزء 5، صفحة 188.
- (5) محاسن التأويل، القاسمي، جزء 5، صفحة 1228.
- (6) روح الدين الإسلامي، عفيف، صفحة 285.
- (7) الفروق، القرافي، جزء 3، صفحة 14.
- (8) مراتب الإجماع، ابن حزم: نقلاً عن الفروق، جزء 3، صفحة 14.
- (9) الدعوة إلى الإسلام، السير توماس أرنولد: بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، صفحة 65.
- (10) ضحى الإسلام، أحمد أمين، صفحة 235.

رابعاً: العفو والصفح عنهم:

هناك آداب عامة يراعيها المجتمع المسلم في تعامله مع أهل الكتاب تحقيقاً للأمن الاجتماعي، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل رهط من اليهود على رسول الله ﷺ، فقالوا: السام عليك ففهمتها فقلت: عليكم السام واللعنة، فقال رسول الله ﷺ: مهلاً يا عائشة، فإن الله يحب الرفق في الأمر كله، فقلت يا رسول الله أو لم تسمع ما قال: قال رسول الله ﷺ: قد قلت وعليكم⁽¹⁾. ولقد علق ابن القيم على هذا الحديث بقوله: "فلو تحقق السامع أن الذمي قال له (السلام عليكم) لا شك فيه فهل له أن يقول: وعليكم السلام، أو يقتصر على قوله (وعليك)؟ فالذي تفتضيه الأدلة الشرعية وقواعد الشريعة أن يقال له: وعليك السلام، فإن هذا من باب العدل، والله يأمر بالعدل والإحسان"⁽²⁾، ولما كانت قضية السلام على أهل الكتاب محل خلاف فإنه يجمل بالمجتمع المسلم أن ينظر إلى مقتضى الحال ولهذا قال الأوزاعي: "إن سلمت فقد سلم الصالحون وإن تركت فقد ترك الصالحون"⁽³⁾ وقال الشوكاني معلق على موقف الرسول ﷺ: "قوله أن الله يحب الرفق في الأمر كله" هذا من عظيم خلقه ﷺ وكمال حلمه وفيه حث على الرفق والصبر والحلم وملاطفة الناس ما لم تدع حاجة إلى المخاشنة وفي الحديث استحباب تغافل أهل الفضل عن سفه المبطلين إذا لم يترتب عليه مفسدة"⁽⁴⁾.

يرى الباحث أن هذه الأقوال الكثيرة المتعددة التي تبين أن منهج القرآن في التعامل مع أهل الكتاب يقوم على العفو والصفح والتسامح توجد أقوال غيرها ولكنها ضعيفة هي التي سادت وانتشرت عند كثير من غير المنصفين ليصوروا أن الإسلام دين عنف وإرهاب ولا يقبل الآخر مطلقاً.

خامساً: زيارة مريضهم وتشيع جنازهم وتهنئتهم بأعيادهم:

وقد ثبت في صحيح البخاري من حديث أنس بن مالك ﷺ قال: (قال: كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ، فمرض فأتاه النبي ﷺ يعبده، ففعد عند رأسه، فقال: "أسلم، فنظر إلى أبيه وهو عنده، فقال له: أطع أبا القاسم فخرج النبي ﷺ وهو يقول: "الحمد لله الذي أنقذه بي من النار"⁽⁵⁾، (قال الأثرم: وسمعت أبا عبد الله يسأل عن الرجل له قرابة نصراني يعبده؟ قال: نعم قيل له: نصراني! قال: أرجوا لا تضيق العيادة"⁽⁶⁾ ذلك لأن النصراني أو اليهودي إذا مرض نظر إلى أقربائه يرجو منهم العون فإن أحجموا عنه باسم الدين فإنه ربما يكره هذا الدين الذي يمنع إتباعه من مواساة ومعاونة أقربائهم إن كانوا على غير ملتهم.

ومن المعاملات الاجتماعية التي تحبب أهل الكتاب في الإسلام شهود جنازهم، جاء قيس بن شماس إلى النبي ﷺ فقال: إن أمه توفيت وهي نصرانية وهو يحب أن يحضرها فقال له النبي ﷺ: "أركب دابتك وسر أمامها، فإذا ركبت وكنت أمامها فليست معها"⁽⁷⁾.

(1) المسند، أحمد بن حنبل، جزء 3، صفحة 241.

(2) أحكام أهل الذمة، ابن القيم، جزء 1، صفحة 199.

(3) نيل الأوطار، الشوكاني، جزء 8، صفحة 67.

(4) نيل الأوطار، الشوكاني، جزء 8، صفحة 67.

(5) أبو داود، كتاب الجنائز، باب في عيادة الذمي، ج3، ص474، رقم 3095.

(6) أحكام أهل الذمة، ابن القيم، جزء 1، صفحة 200.

(7) السنن، الدارقطني، كتاب الجنائز، جزء 2، صفحة 75.

وطبق سلف الأمة من الصحابة والتابعين هذا المنهج في التعامل مع أهل الكتاب، ذكر ابن القيم في أحكام أهل الذمة أن عبد الله بن ربيعة قال لعبد الله بن عمر رضي الله عنه: إن أمي ماتت، وقد علمت الذي كانت عليه من النصرانية، قال: أحسن ولايتها وكفنها، ولا تقم على قبرها. قال يوسف بن مهرا: كنا معه في ناحية النصارى يعجون مع أمه⁽¹⁾

ويرى القرافي إن الإحسان لأهل الكتاب مطلوب شرعاً بشرط ألا يتحول إلى مودة قلبية وموالة فإن ذلك منهى عنه⁽²⁾ وذكر الفقهاء صوراً من التعاملات الاجتماعية اليومية مع أهل الكتاب والتي توضح منهج القرآن الكريم في التعامل مع الآخر ومنها التعزية والتهنئة. عن إبراهيم قال: "إذا أردت أن تعزي رجلاً من أهل الكتاب فقل: أكثر الله مالك وولدك وأطال حياتك أو عمرك"⁽³⁾

وبلاحظ أن هذه العبارات والألفاظ لها أثر في نفوس أهل الكتاب؛ مما قد يدفعهم إلى اعتناق الإسلام، وذلك كان سلوك المجتمعات المسلمة مع غيرهم من الأمم والشعوب، ولم يعكس صفو ذلك إلا ظواهر فردية تفسر النصوص تفسيراً أوجهاً بحجة الولاء والبراء.

قال ابن القيم- في منهج الإسلام في التهنة -: (في تهنتهم بزوجة أو ولد أو قدوم غائب أو عافية أو سلامة من مكروه ونحو ذلك فقد اختلفت الرواية في ذلك عن أحمد فأباحها مرة ومنعها أخرى، والكلام فيها كالكلام في التعزية والعيادة، ولا فرق بينهما، ولكن ليحذر الوقوع في ما يقع فيه الجهال من الألفاظ التي تدل على رضاه بدينه، كما يقول أحدهم، متعك الله بدينك، أو يقول له: أعزك الله أو أكرمك، إلا أن يقول: أكرمك الله بالإسلام وأعزك به؛ فهذا في التهنة بالأمور المشتركة، وأما التهنة بشعائر الكفر المختصة به فحرام بالاتفاق⁽⁴⁾.)

إن الرواية عن الإمام أحمد التي تبيح مثل هذه العلاقات الاجتماعية هي الأكثر انسجاماً مع مقاصد الدين الكلية الرامية إلى نشر الدعوة والإحسان إلى الخلق، وهي التي ظلت غالبية على تعامل المسلمين مع أهل الكتاب على مر العصور، بل هي الأكثر رجحاناً في عالم سئم الحروب والكرهية وعدم قبول الآخر.

المطلب الثاني: مفهوم الجزية

يعد مفهوم الجزية التي فرضها القرآن الكريم على أهل الكتاب من أكثر المسائل التي يستشهد بها المعارضون لمنهج الإسلام في التعامل مع الآخر، ويرون فيها قمة العنصرية والتعصب الديني، وإكراه الناس على الدخول في الإسلام وإلأ القتل.

ولو علموا العلة والسبب في فرض هذه الجزية ما قالوا ما قالوا. (والحقيقة أن كفالة الدولة الإسلامية لأفراد المجتمع لا تقتصر على المسلمين فحسب، بل شمل الإسلام بعطفه ورحمته أهل الذمة الذين يعيشون داخل الدولة الإسلامية)⁽⁵⁾.

ويثبت المعنى اللغوي أن معنى الجزية ليس كما يتبادر إلى الذهن، فهي في اللغة: "مشتقة من الجزاء، ومعناه الغناء والكفاية، والجزية ما يؤخذ من أهل الذمة"⁽¹⁾.

(1) ابن القيم، أحكام أهل الذمة، جزء 1، صفحة 203.

(2) ينظر الفروق، القرافي، ، جزء 3، صفحة 14.

(3) أحكام أهل الذمة، ابن القيم، ، جزء 1، صفحة 205.

(4) أحكام أهل الذمة، ابن القيم، ، جزء 1، صفحة 205.

(5) مجتمعنا المعاصر، أسباب ضعفه ووسائل علاجه، سليمان المشوخي، صفحة 408.

وفي الاصطلاح: "ضريبة مالية تفرض على رؤوس أهل الذمة من كل عام، بشروط مخصوصة"⁽²⁾. "أول فرضها كان في السنة الثامنة من الهجرة وقيل في التاسعة بعد فتح مكة ولهذا لم يأخذها النبي ﷺ من يهود المدينة حين قدمها، ولا من يهود خيبر، وقد فتحها سنة سبع للهجرة"⁽³⁾.

قال ﷺ: (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَغِيرُونَ) [التوبة: 29]، فهم الطبري أن معنى الصغار هنا هو دفع الجزية للمسلمين مقابل دفاع المسلمين عنهم.⁽⁴⁾

ويسرد ابن القيم جملة من التصرفات التي تقع للذمي عند أداء الجزية، وهي تصرفات تقوم على الاختلاف في تفسير جملة (عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَغِيرُونَ)، قال ابن القيم: واختلف الناس في تفسير (الصغار) الذي يكونون عليه وقت أداء الجزية فقال عكرمة: أن يدفعها وهو قائم ويكون الأخذ جالساً، وقالت طائفة: أن يأتي بها بنفسه ماشياً لا راكباً، ويطل وقوفه عند إتيانه بها، ويجر إلى الموضع الذي تؤخذ منه بالعنف ثم تجر يده ويمتهن⁽⁵⁾

يلاحظ أن هذه الأقوال مختلفة اختلاف تناقض وتضاد في تصوير كيفية أداء الذمي للجزية، وليس فيها أي قول للنبي ﷺ ولا الصحابة، بل هي محض اجتهادات؛ ولهذا لم يطبق المجتمع المسلم هذه الصور المتعلقة بأخذ الجزية، بل يقصد بها الاعتراف بأن هذه الجزية مقابل الدفاع عنهم.

وقد أكد هذا المعنى للصغار ابن القيم بقوله: " وهذا كله مما لا دليل عليه، ولا هو مقتضى الآية، ولا نقل عن رسول الله ﷺ ولا عن الصحابة أنهم فعلوا ذلك والصواب في الآية أن (الصغار) هو التزامهم لجريان أحكام الملة عليهم، وإعطاء الجزية، فإن التزام ذلك هو الصغار"⁽⁶⁾.

ومن الأدلة -التي توضح أن كنهه وحقيقة الجزية هي ضريبة مالية يدفعها رعايا الدولة الإسلامية من غير المسلمين- من أدلة ذلك اختلاف فقهاء المسلمين في تحديد الفئات التي تدفع هذه الجزية.

ذكر أبو يعلى في الأحكام السلطانية (أن هذه الجزية تؤخذ من له كتاب مثل اليهود والنصارى، وكذلك من له شبهة كتاب مثل المجوس والصابئين والسامرة طالما أنهم يوافقون أهل الكتاب في أصول معتقدتهم وإن خالفهم في مسائل الفروع، ولكن لا تؤخذ الجزية من المرتد ولا الدهري ولا عابد وثن).⁽⁷⁾ ويخالف الأحناف ما ذهب إليه أبو يعلى فهم يرون أخذها- كما ذكر الماوردي- (من عبدة الأوثان إذا كانوا عجماً، ولا يرون أخذها من العرب لئلا يجري عليهم الصغار، خلافاً للحنابلة الذين يرون أخذها من العرب).⁽⁸⁾

(1) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، صفحة 93.

(2) المغني، ابن قدامة، جزء 8، صفحة 495.

(3) البداية والنهاية، ابن كثير، جزء 4، صفحة 213. وينظر زاد المعاد في هدى خير العباد، ابن قيم الجوزية، جزء 2، صفحة 79.

(4) ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، جزء 6، صفحة 109.

(5) أحكام أهل الذمة، ابن قيم، جزء 1، صفحة 23.

(6) أحكام أهل الذمة، ابن قيم، جزء 1، صفحة 23.

(7) ينظر: الأحكام السلطانية، أبو يعلى، صفحة 153-154.

(8) ينظر: الأحكام السلطانية، الماوردي، صفحة 143.

يرى الباحث أن فهم الأحناف في توسيع دائرة من تؤخذ منه الجزية يجعلها أقرب لمعنى الضريبة طالما أن الجميع اشتركوا في العلة وهي دفاع المسلمين عنهم وعدم إلزامهم بالقتال، ولكن استثناء الأحناف للعرب من الجزية يفتح الباب واسعاً لاتهام الإسلام بالعنصرية، وفي هذه قول الحنابلة أليق بمقاصد الدين الكلية.

وبالنظر إلى العلة والسبب والحكمة من فرض الجزية يتضح صحة من ذهب في هذا العصر إلى أن الضريبة التي تفرض على كل رعايا الدولة بمختلف أديانهم تحل محل الجزية. قال عبد الكريم زيدان: "تسقط الجزية باشتراك أهل الذمة مع المسلمين في القتال والدفاع عن دار الإسلام ضد أعداء الإسلام، وقد نص على ذلك صراحة في بعض العهود والمواثيق التي أبرمت بين المسلمين وأهل الذمة في عهد عمر رضي الله عنه" (1).

وأكبر دليل على أن علة وسبب الجزية هو عدم الاشتراك في الدفاع ما اتفق عليهم جمهور فقهاء المسلمين من أنه كما يقول ابن قدامة: "لا جزية على صبي ولا امرأة ولا مجنون، هذا مذهب الأئمة الأربعة وأتباعهم" (2).

ويقول السرخسي عن علة الجزية: "المَقْصُودُ لَيْسَ هُوَ الْمَالُ بَلْ الدُّعَاءُ إِلَى الدِّينِ بِأَحْسَنِ الْوُجُوهِ لِأَنَّهُ بَعْدَ الدِّمَةِ يُتْرَكُ الْقِتَالُ أَصْلًا وَلَا يُقَاتَلُ مَنْ لَا يُقَاتِلُ ثُمَّ يَسْكُنُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَيَرَى مَحَاسِنَ الدِّينِ وَيَعْظُمُهُ وَاعِظُّ فَرُبَّمَا يُسَلِّمُ" (3).

ولعل قيادات الجيش من كبار الصحابة أدركوا حقيقة الجزية كما جاء في صلح خالد بن الوليد مع أهل الحيرة: "وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمل، أو أصابته آفة من الآفات، أو كان غنيا فافتقر، وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته" (4).

فأخذ الجزية من أمثال هؤلاء يؤدي إلى توتر الروابط الاجتماعية ولم يأت الإسلام لإهانة الضعفاء ومن الواجبات المالية المفروضة على غير المسلمين في المجتمع المسلم الخراج ومعناه في اللغة: (أصله ما يخرج من غل الأرض والمال، ومن معناه المال المضروب على الأرض، والجمع أخراج وأخرجه، والخراج مختص في الغالب بالضريبة على الأرض) (5).

ويلخص الرافي التطبيق العملي للمجتمعات المسلمة التي فهمت حقيقة الجزية بقوله: "كل تلك القيم والآداب ليعلم غير المسلمين أن المسلمين دعاة لا جباة، ومن ذلك يتضح أن الإسلام في عنصره ومعاملاته بعيداً تماماً عن التعصب - بمعناه الضيق - أما القيود التي فرضت على غير المسلمين في بعض العصور وفي بعض البلاد أيضاً، فقد فرضتها السياسات والعادات والأهواء، وهي على كل حال أهون بكثير من تلك القيود التي فرضتها الأهواء والسياسات والعادات في أوروبا إلى عهد غير بعيد" (6).

(1) ينظر د. عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين، في دار الإسلام، صفحة 155.

(2) المغني، ابن قدامة، جزء 8، صفحة 507.

(3) المبسوط، السرخسي، جزء 10، صفحة 77. ج 10، ص 77.

(4) الخراج، أبو يوسف، صفحة 144.

(5) مفردات القرآن الكريم، الراغب الأصفهاني، صفحة 145.

(6) الإسلام نظام إنساني، الرافي، صفحة 187.

ويقول زيدان: "ومن مجموع كلام الفقهاء في مقدار الخراج وضوابطه نفهم أن المسلمين لم ينظروا إلى غير المسلمين من أهل البلاد المفتوحة نظرة استغلال وإن فتوحهم لم يقصد بها الكسب المادي واستغلال الشعوب وإنما إقامة العدل وهداية الخلق وعماراة الأرض بالفضيلة"⁽¹⁾

ويرى الباحث أن كثيراً من الذين كتبوا عن منهج القرآن الكريم في تعامله مع الآخر يغضون الطرف عن كل الأقوال المعتدلة والصحيحة ويركزون على الاجتهادات المرجوحة والشاذة والأحاديث الضعيفة والآثار الواهية حتى يصوروا الإسلام بأنه دين لا يقبل التعايش السلمي مع الآخر.

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات:

يقوم منهج القرآن الكريم في تعامله مع الآخر على أصول وأسس أهمها: العدل والإحسان والعفو والصفح، وتلك أفضل وسيلة مكنت الإسلام من الانتشار بين الأمم التي قاست من ظلم الأنظمة الاجتماعية السابقة له، وتمكن الباحث من الوصول إلى جملة من النتائج والتوصيات تتمثل في الآتي:-

أولاً: النتائج وهي كالآتي:-

- 1- ركز القرآن الكريم في منهجه في التعامل مع الآخر على قيم ثابتة لم تتغير ولم تنسخ بل هي باقية إلى يوم القيامة.
- 2- يعد السلم والأمن هما المبدأ المقدم على الحرب التي هي أمر طارئ، والأصل هو دعوة الناس بالحسنى لا بالإكراه.
- 3- يفصل القرآن الكريم في منهجه بين ما هو عقدي ديني أخروي وبين ما هو مادي دنيوي، فيرى في الأول أن لكل مجتمع فقهه وحياته الخاصة يدعو الآخرين إليها دون إكراه، وفي الثانية لا يحرم التعامل مع كل الملل والنحل، فهي أمور معيشية مشتركة بين البشر.
- 4- رخص الإسلام لأتباعه التزواج مع أهل الكتاب وأكل طعامهم، وأمر بالتعايش مع الكافر المسالم، ولا يُقاتل إلا إذا قاتل المسلمين، وظاهر على إخراجهم من ديارهم.
- 5- تبين أن كل الدول الإسلامية عبر التاريخ طبقت المنهج المعتدل في التعامل مع الآخر، وظلت الآراء المتطرفة الشاذة تظهر حيناً بعد حين، فهي استثناء وليست أصلاً ولا خلقاً يحض عليه الإسلام.

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

- 1- تكثيف البحوث والدراسات في قضايا التعامل مع الآخر خاصة في هذا العصر الذي تعقدت فيه شبكة العلاقات الاجتماعية بين الشعوب والأمم بسبب العولمة.
- 2- التركيز على تنقية التراث الفقهي والتفسيري والحديثي من الأقوال والتفسيرات والشروح الشاذة التي حكمتها ثقافة عصرها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية في التعامل مع الآخر.
- 3- البحث عن القواسم المشتركة بين الأمم والشعوب التي تمثل قيم التسامح والصفح والعفو.
- 4- ضرورة تحرير المصطلحات والمفاهيم بين ما هو عقدي يترتب عليه الكفر والتضليل والتفسيق من قضايا التعامل مع الآخر، وبين ما هو فقهي يترتب عليه التحليل والتحريم.

(1) أحكام الذميين والمستأمنين، عبد الكريم زيدان، صفحة 162.

فهرس المصادر والمراجع:

- 1- ابن العربي، محمد(1993م)، أحكام القرآن، ط1، دار الفكر، دمشق سوريا.
- 2- ابن القيم، محمد، (1961م)، أحكام أهل الذمة، ط1، مطبعة جامعة دمشق.
- 3- ابن القيم، محمد، (1981م)، زاد المعاد في هدى خير العباد، ط2، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت.
- 4- ابن القيم، محمد، (بدون)، الضوء المنير على التفسير، ط1، مطبعة مؤسسة النور للطباعة والتجليد، الرياض.
- 5- ابن حزم، علي، مراتب الإجماع. مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت
- 6- ابن قدامة، عبدالله، (1983م)، المغني، ط1، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة.
- 7- ابن كثير: إسماعيل، (1994م)، تفسير القرآن العظيم، ط1، مطبعة دار ابن كثير، دمشق في سوريا.
- 8- ابن كثير، إسماعيل، (1966م)، البداية والنهاية، ط1، مطبعة مكتبة المعارف، بيروت، مكتبة النصر، الرياض.
- 9- أبو حيان، محمد، (1993م)، البحر المحيط، ط1، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
- 10- أبو زهرة، محمد، (بدون)، تنظيم الإسلام للمجتمع، ط1، مطبعة دار الفكر، دمشق سوريا.
- 11- أبو يعلى، محمد، (1966م)، الأحكام السلطانية، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، القاهرة.
- 12- أبو يوسف: صاحب أبي حنيفة، (بدون) الخراج، ط1، مطبعة دار الإصلاح، الدمام، المملكة العربية السعودية.
- 13- الأصفهاني، الراغب(1412 هـ)، المفردات في غريب القرآن، ط1، مطبعة دار المعرفة، بيروت.
- 14- أمين، أحمد، (1956م)، ضحى الإسلام، ط5، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، القاهرة.
- 15- البخاري، محمد (1345هـ.)، الجامع لصحيح، ط1، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، القاهرة.
- 16- البغوي، الحسين(1347هـ)، معالم التنزيل، ط1، مطبعة المنار بمصر.
- 17- البقاعي: أبو الحسن (بدون)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ط2، مطبعة دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- 18- الجرجاني، أبو أحمد، (1997م)، الكامل في ضعفاء الرجال، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان
- 19- الجصاص، أحمد، (1993م)، أحكام القرآن، ط1، مطبعة دار الفكر، دمشق سوريا.
- 20- الدارقطني، أبو الحسن، (1966م)، سنن الدارقطني، ط1، مطبعة دار المحاسن، القاهرة، مصر.
- 21- الرازي، فخر الدين، (1990م)، مفاتيح الغيب، ط3، دار إحياء التراث العربي - بيروت
- 22- رضا، محمد، (1990 م)، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 23- الرفاعي، مصطفى (1970م) الإسلام نظام إنساني، ط1، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، مصر.
- 24- الزحيلي، وهي، (1991م)، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، ط1، مطبعة دار الفكر المعاصر، بيروت.
- 25- الزركشي، محمد، (1958م)، البرهان في علوم القرآن، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.
- 26- الزمخشري، محمود (1407 هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، ط3، مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.
- 27- زيدان، عبد الكريم، (1976م)، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، ط2، نشر جامعة بغداد.
- 28- السرخسي، محمد (1986م) المبسوط، ط1، مطبعة دار المعرفة، بيروت.
- 29- سعيد، جودت، (1997م)، كن كابتن آدم، ط1، مطبعة دار الكتب، دمشق.

- 30- السير توماس أرنولد (بدون)، الدعوة إلى الإسلام، بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، الترجمة العربية.
- 31- السيوطي، عبد الرحمن، (1951م)، الإتقان في علوم القرآن، ط2، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر.
- 32- السيوطي، عبد الرحمن، (1985م)، الإكليل في استنباط التنزيل، ط2، مطبعة دار الكتب العلمية، دمشق، سوريا.
- 33- السيوطي، عبد الرحمن، (د.ت)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ط1، المكتبة الثقافية، بيروت.
- 34- الشافعي: محمد (1990م)، كتاب الأم، ط1، مطبعة دار المعرفة، بيروت.
- 35- الشعراني، عبد الوهاب (د.ت)، الميزان، ط1، مطبعة عالم الكتب، الرياض، السعودية.
- 36- شلتوت، محمود(1966م)، تفسير القرآن الكريم، ط4، مطبعة دار القلم، القاهرة، مصر.
- 37- الشوكاني، محمد (1964م)، فتح القدير، ط2، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر.
- 38- الشوكاني، محمد، (1900 م)، نيل الأوطار، ط1، مطبعة دار الجيل، بيروت.
- 39- الصابوني، محمد، (1980 م)، روائع البيان تفسير آيات الأحكام، ط3، مكتبة الغزالي - دمشق، مؤسسة مناهل العرفان - بيروت.
- 40- الطبرسي، أبو علي، (1986م)، مجمع البيان في تفسير القرآن، ط1، مطبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- 41- الطبري: جامع البيان في تأويل آي القرآن، مطبعة دار مكتبة الحياة، الطبعة الأولى، 1380هـ-1961م.
- 42- الطبري، محمد (1964م)، تاريخ الأمم والملوك، ط1، مطبعة دار المعارف بمصر.
- 43- الطوسي، محمد (1960م)، التبيان في تفسير القرآن، ط1، مطبعة النعمان، القصير النجف الأشرف.
- 44- عفيف، عبدالفتاح، (1988م) روح الدين الإسلامي، ط27، مطبعة دار العلم، البلقاء، الأردن.
- 45- العلوا، علي (1989 م)، معاملة غير المسلمين في الإسلام، ط1، منشورات المجتمع المالكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان.
- 46- القاسمي، محمد (1418 هـ)، محاسن التأويل، ط1، مطبعة إدارة الطباعة المنيرية، بيروت.
- 47- القاسمي، محمد، (1957م)، محاسن التأويل، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.
- 48- القرافي، أحمد، (1346هـ)، الفروق، ط1، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.
- 49- القرطبي: أحمد، (1988م)، الجامع لأحكام القرآن، ط1، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
- 50- قطب، سيد (1990م) في ظلال القرآن الكريم، ط11، مطبعة دار الشروق، القاهرة.
- 51- الكلبي، ابن جزي، (1973م)، كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، ط2، مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.
- 52- الكيا الهراسي، عماد الدين (1405 هـ)، أحكام القرآن، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 53- الماوردي، محمد، (1973م)، الأحكام السلطانية، ط2، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر.
- 54- المشوفي، عبد الله (1987م)، مجتمعنا المعاصر أسباب ضعفه ووسائل علاجه، ط1، مطبعة مكتب المنار، القاهرة.
- 55- الهيثمي، علي، (1353 هـ)، مجمع الزوائد، ط1، مكتبة القدس، القاهرة.

جميع الحقوق محفوظة © 2022، د/ صلاح الدين عوض محمد إدريس، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)

توظيف تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية للتعامل مع تداعيات كوفيد-19
(دراسة تحليلية تقييمية)

Employ mobile applications in healthcare in the Kingdom of Saudi Arabia to deal with the repercussions of COVID-19 (an analytical evaluation study)

إعداد الباحثة/ رباب يحيى العرياني

ماجستير إدارة معلومات، قسم علم المعلومات، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: Rabab.yhea@gmail.com

الدكتورة/ ريم علي الرباعي

أستاذ مشارك، قسم علم المعلومات، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: ralrabghi@kau.edu.sa

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطبيقات الأجهزة المحمولة المستخدمة حالياً لجائحة كوفيد - 19 في المملكة العربية السعودية، والتعرف على سمات هذه التطبيقات ومعرفة وصف الوظائف والميزات الرئيسية لها وتحليلها، وتقييم هذه التطبيقات حسب معايير مقترحة فقد تنوعت المعايير وتصنيفاتها، وذلك بعد مراجعة الأدبيات في مجال تقييم تطبيقات الهاتف المحمول ومواقع الويب، لاقتراح تصنيفاً آخر لمعايير تقييم تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية والخروج بقائمة المعايير الآتية (سهولة الاستخدام، الخصوصية، التصميم، الوظيفية، إدارة المعلومات، رضا المستخدم)، ووضع مقترحات بغية تطوير تطبيقات الأجهزة المحمولة المستخدمة حالياً لجائحة كوفيد - 19 في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مستخدميها.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي بالاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى ودراسة الحالة، كأسلوب يناسب تحليل سمات تطبيقات الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة، وكونه يعد الأسلوب المناسب الذي تم من خلاله مراجعة العديد من المعايير وتتبع المعايير الأكثر تكراراً واعتمادها في هذه الدراسة لتكون عناصر للتقييم، والمنهج التقييمي لتقييم تطبيقات الهاتف المحمول للرعاية الصحية بالاعتماد على مجموعة من المعايير التي أعدت لتلائم طبيعة تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تطبيق توكلنا هو التطبيق الوحيد الذي حقق أعلى معدل استخدام من قبل أفراد العينة، ثم جاءت بقية التطبيقات صحي، تباعد، موعد، صحة واخيرا تطبيق تظمن، وقد أظهرت الدراسة أن جل التطبيقات سهلة الاستخدام، و صممت بشكل جذاب عموما، وتم تنظيم محتوياتها بشكل جيد بما يكفي لتكون قابلة للوصول بشكل تسلسلي ومفهوم منطقيًا، وأن المحتوى الذي تقدمه التطبيقات، كاف وثرى بالمعلومات الهامة ويلبي الهدف الذي يستخدم لأجله كل تطبيق، وغالبية أفراد العينة تثق في محتوى التطبيقات الى حد بعيد، و انه تم استخدام التطبيقات المشمولة في الدراسة لأغراض معن عنها وبأذن وموافقة من المستخدمين وأنها تحمي خصوصية مستخدميها كونها مرتبطة بجهات حكومية، وأثبتت الدراسة مدى فعالية التطبيقات في أداء وظائفها بكل كفاءة، و رضا غالبية أفراد العينة خلال تجربة استخدامهم لتطبيقات الرعاية الصحية المستخدمة خلال فترة جائحة كوفيد - ١٩، وقد أتضح مساهمتها بشكل فعال في رفع الوعي الذاتي حول الوضع الحالي للجائحة، كما شجعت على ممارسة الرعاية الذاتية الايجابية كمنط حياة أو إجراء سلوكي.

وكانت أهم توصيات الدراسة إجراء دراسات استكشافية حول وظائف وميزات تطبيقات الرعاية الصحية المستخدمة خلال جائحة كوفيد - ١٩ في المملكة العربية السعودية، لقياس دورها ومساهمتها في الحد من الجائحة، وضرورة التثقيف والتوعية المستمرة بفوائد ومزايا وخدمات هذه التطبيقات وما يستجد بها من تطورات تقنية يمكن الاستفادة منها لتقديم خدمات الصحة العامة والرعاية الصحية لخلق الوعي بأهميتها ودورها، وإجراء بحوث مستقبلية حول تطوير وتحسين تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية عن بعد والخدمات الصحية بالتعاون مع متخصصي تكنولوجيا المعلومات لتفعيل دورها بشكل فعال في الأوبئة الحالية والمستقبلية، وعقد مقارنات لتطبيقات الرعاية الصحية عن بعد بين البلدان النامية والمتقدمة، لفتح آفاق جديدة حول تطوير وتحسين جودة هذه التطبيقات.

الكلمات المفتاحية: إدارة المعلومات، تطبيقات الهاتف المحمول، الرعاية الصحية، فايروس كورونا كوفيد 19، تطبيقات الهاتف المحمول للرعاية الصحية، خدمات الرعاية الصحية.

Employ mobile applications in healthcare in the Kingdom of Saudi Arabia to deal with the repercussions of COVID-19 (an analytical evaluation study)

Abstract:

This study aims to shed light on the mobile applications currently in use to provide the healthcare services that are related to COVID-19 to support the health care system in Saudi Arabia during this pandemic.

This study intends to identify and analyze the hallmarks, features, and functions of these applications. Moreover, to evaluate these applications according to proposed standards, which are usability, privacy, function, design, information management, and user satisfaction.

These standards were selected after reviewing the literature of the evaluation in the mobile applications and web field, which appears that the standards and classifications are varied. Further, developing proposals to improve these applications in Saudi Arabia from the users' standpoints.

This study relied on the descriptive approach by adopting two methods, which are the content analysis and case study and Evaluation approach. These methods are suitable for analyzing the features of smartphone applications since these methods through which many standards were reviewed, and the most frequent standards were followed and adopted in this study as evaluation components and evaluation strategies for evaluating the current healthcare applications based on a suitable set of criteria that fit the healthcare field.

One of the main conclusions drawn by this study was that the most commonly used application is "Tawakkalna," which grossed the highest usage rate by the sample members. Then after it, the rest of the other applications came, which are Sehhaty, Tabaud, Mawid, Sehha, and Tetamman, which was last on the list. The study showed that all the applications were user-friendly and designed attractively. The content was well organized to be sequentially accessible and logically understandable. The content that these applications provide is informative and sufficient, which meets the goals for which each application was created.

Furthermore, Most of the sample members genuinely trust these application's contents and that these applications are used only for the advertised purposes, with the permission and consent of the users, and they protect the privacy of their users since these applications are linked to government agencies. The study demonstrated the effectiveness of these applications in performing their functions efficiently. Additionally, Most of the sample members were satisfied with their experience of using the health care applications during the Covid-19 pandemic, which has effectively participated in raising self-awareness about the current situation of the pandemic, as well as encouraging the practice of positive self-care as a lifestyle.

The most important recommendations of the study are to conduct exploratory studies on the functions and features of the health care applications used during the Covid-19 pandemic in Saudi Arabia to measure their role and contribution to reduce the pandemic. Moreover, the necessity for continued education and awareness of the benefits, advantages, and services of these applications, besides the updated technical developments that can be used to provide public health and healthcare services,

Can create awareness of the importance and role of these applications. Further, to conduct future research on developing and improving mobile applications in the healthcare field in cooperation with information technology specialists to effectively activate their role in this pandemic or any other future epidemics. Finally, making comparisons of applications between developing and developed countries to break new ground on developing and improving the quality of these applications.

Keywords: Information management, Mobile applications, Health care, Corona virus covid 19, Mobile applications for health care, Health care services.

1. المقدمة:

أثرت جائحة كورونا (كوفيد-19) على أنظمة المستشفيات والشركات والمدارس والاقتصاد، فقد أصبح الطب عن بعد والعمل عن بعد والتعليم عبر الإنترنت ضروريًا لمساعدة المجتمع على إبطاء انتشار فيروس كورونا، لقد وُجد الوباء طلبًا سريعًا على الجهود المبذولة لاستخدام التقنيات المبتكرة للتعامل مع الأضرار الناجمة عن الجائحة على الحياة بأكملها.

ركزت دول العالم خلال جائحة كورونا على توظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مثل: الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، والأتمتة، إلى جانب الطباعة ثلاثية الأبعاد، لتعزيز جاهزيتها للمستقبل، وتطوير حلول مبتكرة للتحديات تواكب متطلبات النجاة من الوباء، من خلال الثقة في تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لديها القدرات اللازمة لدعم الصحة العامة وكذلك لتقديم حلول سريعة للعديد من الحكومات، والمنظمات، والأفراد خلال وقت الأزمات.

أدى هذا التركيز إلى تطوير تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية والتطبيب عن بعد، فقد أظهرت هذه التطبيقات دوراً بارزاً في إدارة الوباء والسيطرة عليه، حيث تعمل تقنيات الهاتف المحمول كأداة مفيدة في جائحة كورونا من خلال تجنب الاتصال المباشر لمقدم الرعاية الصحية مع المرضى وبالتالي الحفاظ على التباعد الاجتماعي، وتجنب انتقال الفيروس، وتعتبر ذات قيمة في إجراء التقييم السريري، والتشخيص، وتقديم المشورة في الوقت المناسب، والوصفات الطبية، وكذلك في مراقبة الأعراض، والكشف المبكر عن المرض، الإبلاغ الذاتي، والعزل المنزلي، وتلقي الرعاية والخدمات الصحية عن بعد.

قامت المملكة العربية السعودية، مثل العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم بتوظيف التقنية الرقمية خلال جائحة كورونا في مجالات الصحة العامة، وخدمات الرعاية الصحية، فقد مهد إطار الرؤية السعودية ٢٠٣٠، الذي صدر في عام ٢٠١٧، الطريق للتحويل الرقمي، وقد دعت تبعات الجائحة ضرورة هذا الانتقال اختباره في المملكة العربية السعودية، فقد نفذت وزارة الصحة السعودية أدوات معلوماتية متعددة لتوفير معلومات الصحة العامة للأفراد وكذلك المجتمع.

(Hassounah,Raheel,Alhefzi,2020)

وضعت وزارة الصحة مؤخرًا استراتيجية لمواجهة جائحة كورونا، تتضمن هذه الاستراتيجية استخدام تطبيقات الرعاية الصحية عن بُعد، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بتطبيقات الأجهزة المحمولة المستخدمة حاليًا لمواجهة تداعيات جائحة كورونا في المملكة العربية السعودية، وتحليل سمات هذه التطبيقات، وتقييمها، ومعرفة وصف الوظائف، والميزات الرئيسية لها.

2. مشكلة الدراسة:

أدخلت العديد من الحكومات العديد من التدابير مثل إجراءات الحظر، والإغلاق، وتطبيق سياسات التباعد الاجتماعي، وقد قامت المملكة العربية السعودية، مثل العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، بإغلاق معظم خدماتها، مما أدى إلى تمكين الحلول التقنية والرقمية لتوفير الخدمات الأساسية من خلال استخدام تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية، فقد ظهرت العديد من تطبيقات الرعاية الصحية في السعودية مما سهل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالرعاية الصحية، والصحة، وتوظيف وإدارة هذه المعلومات من أجل إدارة الوباء، وراحة المستخدم وسلامته، فما مدى اسهام هذه التطبيقات في التقليل أو الحد من انتشار الجائحة؟ وهل ساعدت على تقديم خدمة مناسبة؟ وما دورها في توفير الجهد والوقت بالنسبة للمستخدم؟ وبأي درجة ساعدت على تقديم خدمة متميزة عند حاجة المستخدم إليها؟

3. أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية نظرية وأهمية تطبيقية وذلك على النحو الآتي:

الأهمية النظرية: تمثل الأهمية النظرية في تناول الدراسة لتطبيقات الهاتف المحمول للرعاية الصحية المستخدمة خلال جائحة كورونا في المملكة العربية السعودية، والقاء على الضوء على ميزاتها ووظائفها وسماتها.

الأهمية التطبيقية: تحليل وتقييم تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية التي كان لها دورًا بارزًا أثناء الجائحة، وتقديم مقترح لتطويرها من وجهة نظر مستخدميها للمساهمة في تحسين وظائفها وتطوير أدائها.

4. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1) تسليط الضوء على تطبيقات الأجهزة المحمولة المستخدمة في مجال الصحة العامة، وخدمات الرعاية الصحية أثناء جائحة كورونا في المملكة العربية السعودية.
- 2) تحليل سمات هذه التطبيقات ومعرفة وظائفها ومميزاتها الرئيسية.
- 3) تقييم هذه التطبيقات وفق للمعايير الآتية (سهولة الاستخدام، الخصوصية، التصميم، الوظيفية، إدارة المعلومات، رضا المستخدم).
- 4) صياغة مقترحات بغية تطوير تطبيقات الأجهزة المحمولة المستخدمة أثناء جائحة كورونا في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المستخدمين.

5. تساؤلات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

- (1) ماهي التطبيقات المستخدمة أثناء جائحة كورونا ١٩ في المملكة العربية السعودية في مجال الصحة العامة، وخدمات الرعاية الصحية؟
- (2) ما سمات تطبيقات الهواتف الذكية المستخدمة أثناء جائحة كورونا في المملكة العربية السعودية؟ وما هو الدور الذي يضطلع به كل تطبيق وما خصائص التصميم المميزة لكل تطبيق؟
- (3) إلى أي مدى تستوفي التطبيقات موضوع الدراسة معايير التقييم من حيث (سهولة الاستخدام، الخصوصية، التصميم، الوظيفية، إدارة المعلومات، رضا المستخدم)؟
- (4) ما المقترحات التي من شأنها تطوير التطبيقات المستخدمة أثناء جائحة كورونا في المملكة العربية السعودية في مجال الصحة العامة، وخدمات الرعاية الصحية من وجهة نظر المستخدمين؟

6. منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج وهي:

- (1) المنهج الوصفي بالاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى ودراسة الحالة، كأسلوب يناسب تحليل سمات تطبيقات الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة، وكونه يعد الأسلوب الأمثل الذي تم من خلاله مراجعة العديد من المعايير وتتبع المعايير الأكثر تكراراً واعتمادها في هذه الدراسة لتمثل عناصراً للتقييم.
- (2) المنهج التقييمي لتقييم تطبيقات الهاتف المحمول للرعاية الصحية بالاعتماد على مجموعة من المعايير التي أعدت لتلائم طبيعة تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية (سهولة الاستخدام، الخصوصية، التصميم، الوظيفية، إدارة المعلومات، رضا المستخدم).

7. أدوات الدراسة:

- (1) **الاستبانة:** كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث قامت الباحثة بتصميم استبانة تتكون من ستة محاور رئيسية، يدرج تحتها ١٥ سؤالاً، تتعلق بمعايير تقييم تطبيقات الهواتف الذكية بعد مراجعة الإنتاج الفكري باللغة الإنجليزية في مجال تقييم تطبيقات الهاتف المحمول سواء المتوفر على قواعد البيانات أو المنشور على شبكة الأنترنت، والتي تضمنت (٦) معياراً رئيسياً متفرع إلى (١٧) عنصراً فرعياً. وقد تم تحكيمها من قبل أحد أعضاء هيئة التدريس في قسم علم المعلومات بجامعة الملك عبد العزيز ومختص للاختبارات والمقاييس.
- (2) **الملاحظة:** تم استخدام هذه الأداة في جمع المعلومات التي ترتبط بالتطبيقات محل الدراسة من أجل تحليل هذه التطبيقات وتقديم نظرة عامة حولها.

8. مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المجتمع المحلي من سعوديين ومقيمين ذكوراً وإناثاً، حيث تم توزيع الاستبانة بشكل عشوائي على مجتمع الدراسة، وبعد المتابعة والتواصل المستمر، كان عدد الاستبانات المكتملة البيانات (٥٦٤) وهي تمثل مجتمع الدراسة الحالي.

9. حدود الدراسة:

انحصرت حدود الدراسة في المحددات الآتية:

- ❖ الحدود الزمانية: سنة الدراسة ٢٠٢١/١٤٤٢.
- ❖ الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.
- ❖ الحدود الموضوعية: تقييم تطبيقات الهواتف الذكية بمجال الرعاية الصحية المستخدمة حالياً لمواجهة فيروس كوفيد - ١٩ في المملكة العربية السعودية.

10. مصطلحات الدراسة:

تطبيقات الهاتف المحمول للرعاية الصحية:

هي التطبيقات المصممة للتشغيل على جهاز محمول مثل الهاتف الذكي أو الكمبيوتر اللوحي، تُمكن من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية عن بُعد وإدارة الرعاية الصحية الخاصة لمستخدميها لتحسين خدمات الرعاية الصحية أو دعمها.

11. الدراسات السابقة:

❖ الدراسات العربية:

يستعرض هذا الجزء الدراسات العربية السابقة التي لها علاقة بمجال الدراسة وتم الاعتماد على الترتيب الزمني من الأحدث إلى الأقدم:

دراسة (الحقوي، الشهري، وحمد النيل، ٢٠٢٠) تناولت هذه الدراسة تجربة المملكة في كيفية تعاملها مع جائحة كوفيد - ١٩ والتجهيزات السابقة للجائحة، والعوامل التي ساعدت المملكة في التعامل معها. وقد تم مراجعة التدابير الاحترازية الموجودة أصلاً للتعامل مع الأمراض المعدية عامة قبل الجائحة والاستعدادات التي تقوم بها وزارة الصحة، بالإضافة إلى الاستعدادات الخاصة تجاه للجائحة، ثم كيف تعاملت الوزارة أثناء حدوث الجائحة، وتحليل ذلك باستخدام حسابات التوقعات (Projection) في الأوبئة، كما تمت الإشارة إلى الإجراءات التفصيلية التي اتخذتها وزارة الصحة والإجراءات التي تمت على المستوى الوطني عامة، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن الإجراءات الاحترازية قد ساعدت في إبطاء التفشي والتقليل بقدر الإمكان من الأعداد المصابة للحيلولة دون حدوث شلل في الخدمات الصحية المقدمة كما كانت هناك خطط سابقة للجائحة، وكذلك عوامل مساعدة كثيرة مثل: الدعم الحكومي اللامحدود للقطاع الصحي، والتعاون الوثيق بين أجهزة الدولة، وتفهم المواطنين للوضع الحرج الذي مرت به المملكة ودول العالم أجمع.

دراسة (الصاوي، ٢٠١٩) تستكشف هذه الدراسة تطبيقات الهواتف الذكية المتعلقة بمراكز الوثائق والأرشيف، وأسباب استخدامها، وأهميتها في تعزيز الخدمات المقدمة للمستخدمين، وسماتها (مسمى التطبيق، أهداف التطبيق، عدد التطبيقات لكل أرشيف، اللغات المتوفرة بها التطبيق، منصة التشغيل،...)، والتحديات التي واجهت مراكز الوثائق والأرشيف في تطوير تطبيقات للهواتف الذكية، وقد استعانت الدراسة بأسلوب تحليل المحتوى كأسلوب يناسب تحليل سمات تطبيقات الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة في الأرشيفات الوطنية، واستعانت بقائمة نقاط مقترحة لتحليل سمات هذه التطبيقات تشمل: مسمى التطبيق، أهدافه، منصة التشغيل، مجانية أو ترسيم الخدمة، اللغات المتوفرة بها التطبيق، فئة التطبيق، تاريخ إطلاق التطبيق، وقد كشفت الدراسة عن إنشاء الأرشيفات لسبعة عشر (١٧) تطبيقاً للهواتف الذكية والأجهزة المحمولة، وشكلت التطبيقات ذات التغطية الموضوعية السياسية أكثر من نصف التطبيقات التي أنشأتها الأرشيفات الوطنية بنسبة ٥٣%، تلتها التطبيقات ذات التغطية التاريخية بنسبة ١٧,٥%، أما النسبة المتبقية ٢٩,٥% فشكلت تطبيقات لموضوعات متميزة؛ مثل المال قديماً، الأنساب، أرشيفات الويب للمؤسسات الحكومية.

قام (النموري، ٢٠١٧) بتناول مفهوم تطبيقات الهواتف الذكية للمكتبات الجامعية وفئاتها، وطرق الحصول عليها، والخدمات المقدمة بها، والصعوبات التي تعوق التوسع في استخدامها، ثم التقييم التحليلي لتطبيقات الهواتف الذكية المستخدمة بالمكتبات الجامعية العربية لمعرفة عناصر القوة ومواطن الضعف بتلك التطبيقات ومدى حاجتها إلى التطوير وتقديم التوصيات التي من شأنها تحسين جودة تطبيقات الهواتف الذكية بالمكتبات الجامعية العربية والتوسع في استخدامها، اعتمدت الدراسة على منهج الوصف التحليلي، وانتهت إلى عدة نتائج أهمها أن بلغ عدد المكتبات الجامعية العربية التي تطلق تطبيقات للهواتف الذكية (٤٥) مكتبية جامعية بنسبة (٩,٨٥%) من إجمالي المكتبات الجامعية العربية وبلغ عدد التطبيقات المتاحة لها (٢٤) تطبيق، وأن إمكانية التشغيل على منصة الأندرويد أكثر المعايير توافراً حيث تحققت كافة عناصرها بجميع تطبيقات الدراسة بنسبة (١٠٠) %، ولا تزال إمكانيات الهواتف الذكية غير مستغلة بالقدر الكافي بتطبيقات الدراسة لاستحداث طرق جديدة لإتاحة الخدمات.

❖ الدراسات الأجنبية:

هذا الجزء يستعرض الدراسات الأجنبية السابقة التي تناولت موضوع البحث أو أحد الموضوعات المرتبط به وسوف يتم ترتيب هذه الدراسات في تسلسل زمني من الأحدث إلى الأقدم:

دراسة (Alanzi,2021) تناولت وظائف وفعالية تطبيقات الصحة المحمولة المجانية المتوفرة في Google Play ومتاجر التطبيقات المستخدمة في المملكة العربية السعودية وإيطاليا وسنغافورة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والهند أثناء تفشي كوفيد - ١٩، وقد اعتمدت هذه الدراسة استراتيجية بحث منهجية لتحديد تطبيقات الهاتف المحمول المجانية المتوفرة في التطبيق ومتاجر Google Play المتعلقة بتفشي جائحة كوفيد - ١٩. وفقاً لمخطط PRISMA الانسيابي للبحث، ومن النتائج التي توصلت إليها، أن تطبيقات الهاتف المحمول الـ ١٢ التي استوفت معيار التضمين هي: موعد، تباعد، توكلنا، صحة، Aarogya setu, TraceTogether, COVID safe, Immuni, COVID symptom study, COVID watch, NHS COVID-19، و PathCheck، وقد تم وصف الميزات والوظائف التالية للتطبيقات: نظرة عامة على التطبيق (السعر، التقييمات، android، iOS، المطور / المالك، البلد، الحالة)، الأدوات الصحية (تقييم مخاطر حالة المستخدم، التقييم الذاتي، تكامل E-pass، الاختبار تقرير النتائج، الاستشارة عبر الإنترنت، تتبع جهات الاتصال)، خيارات التعلم (الملاحظات الشخصية،

الموارد التعليمية، معلومات كوفيد - ١٩)، أدوات الاتصال (حل الاستعلام، المواعيد، الشبكة الاجتماعية، الإخطارات)، تصميم التطبيق (تصور البيانات، خطة البرنامج)، التواصل الشبكي أدوات (تخطيط الموقع - نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، والاتصال بالأجهزة الأخرى)، وخيارات الأمان والسلامة (التنبيهات، وحماية البيانات). كما تم تحليل فعالية التطبيقات.

دراسة (Alghamdi, Alqahtani and Aldhahir,2020) تلخص هذه الدراسة الأدبيات الموجودة حول الوضع الحالي لتطبيقات الرعاية الصحية عن بعد المستخدمة خلال كوفيد - ١٩ في المملكة العربية السعودية وتناقش إلى أي مدى يمكن أن تدعم تطبيقات الرعاية الصحية عن بعد الصحة العامة، وقد وجدت هذه الدراسة أن تطبيقات الهاتف المحمول للرعاية الصحية عن بعد (على سبيل المثال، صحة، وموعد، وتوكلنا، وتباعد، وتظمن) هي أدوات فعالة لتسهيل تقديم الرعاية الصحية للأشخاص المصابين بكوفيد - ١٩، وتتبع مرضى جائحة كوفيد - ١٩. وقد كانت تطبيقات الهاتف المحمول للرعاية الصحية عن بعد ضرورية في السيطرة على انتشار كوفيد - ١٩ وساعدت في تسوية منحنى النمو في المملكة العربية السعودية.

دراسة (Davalbhakta et al.2020) قدمت هذه الدراسة نظرة عامة على تطبيقات الأجهزة المحمولة المستخدمة حاليًا لجائحة كوفيد - ١٩ والتعرف على الميزات الرئيسية البارزة التي يجب تضمينها في تطبيقات الهاتف المحمول التي يتم تطويرها للاستخدام في المستقبل، وتقييم جودة هذه التطبيقات باستخدام مقياس تقييم تطبيقات الأجهزة المحمولة (MARS) للجودة الشاملة والمشاركة والوظائف والجمال والمعلومات، من خلال مراجعة منهجية للأدبيات والأنظمة الأساسية للجوال لتقييم تطبيقات الأجهزة المحمولة المستخدمة حاليًا لجائحة كوفيد - ١٩، حددت الدراسة ٦٣ تطبيقًا يتم استخدامها حاليًا لكوفيد - ١٩. من بين هؤلاء، تم اختيار ٢٥ من متجر Google play ومتجر Apple App في الهند، و ١٩ من كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة. تم تطوير ١٨ تطبيقًا لمشاركة أحدث المعلومات حول جائحة كوفيد - ١٩، واستخدمت ٨ تطبيقات لتتبع جهات الاتصال، بينما أظهرت ٩ تطبيقات ميزات لكليهما. على مقياس MARS، وقد تراوحت النتائج الإجمالية من ٢,٤ إلى ٤,٨ مع تسجيل التطبيقات عالية في مجالات الوظائف وانخفاض في المشاركة. يجب أن تتضمن الخطوات المستقبلية تطوير واختبار تطبيقات الأجهزة المحمولة باستخدام أدوات التقييم مثل مقياس MARS ودراسة تأثيرها على السلوكيات والنتائج الصحية.

دراسة (Hassounah, Raheel and Alhefzi,2020) تناولت هذه الدراسة كيفية استخدام المملكة العربية السعودية للتقنية الرقمية خلال جائحة كوفيد - ١٩ في مجالات الصحة العامة، وخدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والاتصالات، والتجارة، والتواصل بشأن المخاطر، وتوثيق استخدام التكنولوجيا الرقمية في المملكة العربية السعودية أثناء الوباء باستخدام الإعلانات الرسمية المتاحة للجمهور، والإجازات الصحية والبيانات، والمقاطع الإخبارية، والبيانات المنشورة، والأدبيات، والمناقشات المهنية، وقد توصلت إلى أن القطاع الحكومي والخاص في المملكة العربية السعودية قاما بتطوير وإطلاق ما يقرب من 19 تطبيقًا ومنصة تخدم وظائف الصحة العامة وتقدم خدمات الرعاية الصحية. يتم توفير حساب مفصل لكل منها، وقد استمرت عمليات التعليم باستخدام بنية أساسية للتعليم الإلكتروني راسخة مع اتجاه واعد نحو اعتماد أوسع في المستقبل، وأظهرت شركات الاتصالات تعاونًا سلسًا بالإضافة إلى مبادرات مبتكرة لدعم الجهود المستمرة.

في دراسة (Chidambaram et al.2020) تم تقييم ميزات تطبيقات الهواتف المحمولة التي تم إصدارها استجابة لوباء كوفيد - ١٩، وقد تم تقييم التطبيقات باستخدام أداة التحليل على نطاق واسع للتكنولوجيات المتعلقة بالصحة المتنقلة (SWAT) بما يتماشى مع استبيان التقييم الرقمي NHS، وتم منحهم درجة لكل فئة (قابلية الاستخدام، والوظائف، والقيم الأخلاقية،

والأمن والخصوصية، القيمة التي يتصورها المستخدم والتصميم والمحتوى) من قبل اثنين من المقيمين المستقلين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معظم التطبيقات حصلت على درجات عالية من حيث سهولة الاستخدام والوظائف والتصميم وتوفير المعلومات، كذلك أن التطبيقات التي تم التحقق منها بواسطة المؤسسات الحكومية حظيت بقبول مستخدم أكبر من التطبيقات التي لم يتم التحقق منها.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة ان الدولة اتخذت إجراءات وتدابير احترازية لمواجهة تفشي وباء كورونا ساهمت في التقليل والحد من انتشار الوباء (الحقوي، الشهري، و حمد النيل، ٢٠٢٠) من خلال توظيف التقنية الرقمية عبر اطلاق تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية، فقد اتفقت الدراسات في توضيح الدور الفعال لتطبيقات الرعاية الصحية عن بعد وأثرها الإيجابي على تقديم خدمات الرعاية الصحية (Alghamdi, Alqahtani and Aldhahir,2020) و (Alanzi,2021)، وقد اختلفت الدراسات في تقييم تطبيقات الهاتف المحمول وتفردت كل دراسة بمعاييرها الخاصة بما يتناسب مع نوعية التطبيقات وأهداف الدراسة، وجاءت هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة التي تم استعراضها، ولكن تتميز كونها تشمل جميع تطبيقات الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية المستخدمة خلال جائحة كورونا وتحليل سماتها والتعرف على ميزات هذه التطبيقات ووظائفها وفعاليتها وتقييمها بناء على معايير خاصة وضعت من قبل الباحثين وتقديم مقترح لتطويرها من وجهة نظر مستخدميها.

يحتم التسلسل المنطقي للدراسة أن يتم طرح تساؤلا حول مفهوم الجائحة وتداعياتها واستجابة المملكة العربية السعودية للتصدي لها ن خلال مجموعة الإجراءات الاحترازية وجهود منظومة الرعاية الصحية بالمملكة.

12. تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩).

منذ أن صنفت منظمة الصحة العالمية تفشي فيروس كورونا بوصفه وباء عالمياً "جائحة" ومنظمات الرعاية الصحية من حول العالم تستجيب لهذا الوباء من خلال التبني السريع للحلول الرقمية وأدوات التكنولوجيا المتقدمة، فلقد كان لتكنولوجيا الصحة الرقمية دوراً بارزاً في الحد من انتشار الوباء وتحسين خدمات الرعاية الصحية عن بعد والكثير من الطرق التي تم بها تسخير إمكانات الصحة الرقمية، وفي هذا الجزء سنتناول الجانب النظري من الدراسة وسنقوم بمراجعة الأدبيات والإنتاج الفكري حول تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩)، ومدى استجابة منظومة التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية خلال الجائحة، وكيف تم استخدام الأدوات الرقمية مثل تطبيقات الهاتف المحمول للرعاية الصحية في إدارة الجائحة والاستجابة لها .

1.12. ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩) وانتشاره عالمياً.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أبلغ المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في الصين بحالات التهاب رئوي مجهول السبب تم اكتشافها في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي الصينية. في ٧ يناير ٢٠٢٠، أعلنت السلطات الصينية عن اكتشاف فيروس جديد يسبب هذه الحالات. (وزارة الصحة، ٢٠٢٠)

سُميت هذه السلالة الجديدة رسمياً من قبل منظمة الصحة العالمية باسم فايروس كورونا (SARS-CoV-2)، فيروسات كورونا (CoVs) هي عائلة كبيرة من الفيروسات، التي تسبب العديد منها أمراض الجهاز التنفسي لدى الإنسان، من نزلات البرد إلى أمراض نادرة وخطيرة مثل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (SARS-CoV) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-CoV) ومرض فيروس كورونا ٢٠١٩ (COVID-19). (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٠)

يعاني معظم الأشخاص الذين يصابون بفيروس كوفيد-١٩ من اعتلالات تنفسية خفيفة إلى متوسطة، ويتعافون دون حاجة إلى علاج خاص. ويُعدّ كبار السن وأولئك الذين يعانون من مشاكل طبية كامنة مثل الأمراض القلبية الوعائية والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسرطان الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة باعتلالات خطيرة. ينتشر فيروس كوفيد-١٩ في المقام الأول من خلال قطرات اللعاب أو إفرازات الأنف عندما يسعل الشخص المصاب أو يعطس. (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٠)

أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) أن كوفيد - ١٩ يمثل وباءً وحالة طوارئ صحية عامة تثير قلقاً دولياً، وصل العدد العالمي لحالات كوفيد - ١٩ المؤكدة حتى إعداد البحث إلى أكثر من 141 مليون حالة حول العالم .

في ٢ مارس ٢٠٢٠ أعلنت وزارة الصحة، عن أول حالة إصابة بفيروس (كورونا) المستجد لمواطن قادم من إيران عبر مملكة البحرين. (وزارة الصحة، ٢٠٢٠)

سجلت المملكة العربية السعودية 408,038 حالة إصابة مؤكدة بكوفيد -١٩ مع 6,858 حالة وفاة بين ٢ مارس ٢٠٢٠ و ٢١ أبريل، ٢٠٢١

2.12. الإجراءات الاحترازية في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد -١٩) في المملكة العربية السعودية.

قامت المملكة العربية السعودية منذ بداية الجائحة باتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩، تطبيقاً لأحد أهم السياسات ضمن رؤية ٢٠٣٠ وهي سياسة (الوقاية خير من العلاج) عن طريق سلسلة من الإجراءات الاحترازية الاستباقية، مما ساهم في الحد من انتشار الفيروس وتخفيف الإجراءات الاحترازية بالتدرج، ويمكن تلخيصها كالتالي:

- في ٢٦ يناير ٢٠٢٠، تم تشكيل اللجنة العليا الخاصة باتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية والتدابير اللازمة لمنع انتشار جائحة فايروس كورونا المستجد كوفيد-١٩ والتي يرأسها وكيل وزارة الصحة للصحة العامة وتضم ٢٤ جهة مشاركة.
- في ٢٧ فبراير ٢٠٢٠، تم تعليق دخول المملكة بالفيزا السياحية وتعليق استخدام المواطنين السعوديين ومواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربي الهوية الوطنية للتنقل من وإلى المملكة.
- في ٤ مارس ٢٠٢٠، تم تعليق العمرة.
- في ٥ مارس ٢٠٢٠، تم تعليق الدراسة.
- في ١٥ مارس ٢٠٢٠، تعليق كافة الرحلات الجوية الدولية.

- في ١٦ مارس ٢٠٢٠، تم تعليق الحضور لمقرات العمل في كافة الجهات الحكومية، وإغلاق الأسواق والمجمعات التجارية والمطاعم والمقاهي، ومنع التجمعات في الأماكن العامة.
- في ١٧ مارس ٢٠٢٠، تعليق الصلاة في المساجد.
- في ٢١ مارس ٢٠٢٠، تعليق الطيران الداخلي والحافلات وسيارات الأجرة والقطارات.
- في ٢٣ مارس ٢٠٢٠، بدء حظر التجول من ٧ مساءً حتى ٦ صباحاً لمدة ٢١ يوم.
- في ٢٨ مايو ٢٠٢٠، السماح بالتنقل بين المناطق والمدن في المملكة بالسيارة أثناء فترة عدم منع التجول، والسماح بفتح بعض الأنشطة الاقتصادية والتجارية.
- في ٣١ مايو ٢٠٢٠، رفع تعليق الرحلات الجوية الداخلية، والسماح بإقامة صالة الجمعة والجماعة في مساجد المملكة، ورفع تعليق السفر بين المناطق بوسائل المواصلات المختلفة.
- في ٢١ يونيو ٢٠٢٠، العودة للأوضاع الطبيعية في جميع مناطق المملكة إلى ما قبل فترة إجراءات منع التجول مع الالتزام بالتعليمات الصحية والتباعد الاجتماعي مع استمرار تعليق العمرة والزيارة، وتعليق الرحلات الدولية وكذلك الدخول والخروج عبر الحدود البرية والبحرية، حتى إشعار آخر.
- في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٠، الرفع الكامل للقيود على مغادرة المواطنين للمملكة والعودة إليها، والسماح بفتح المنافذ لعبور جميع وسائل النقل عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية، بعد تاريخ ١ يناير ٢٠٢١، وفق الإجراءات المتبعة قبل جائحة كورونا.
- في ٤ أكتوبر ٢٠٢٠، بدء أولى مراحل عودة العمرة.
- في ٨ أكتوبر ٢٠٢٠، صدور الأمر السامي باستمرار التعليم عن بعد في التعليم العام والتعليم الجامعي والتدريب التقني وفق الضوابط.
- في ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٠، تعليق الدخول إلى المملكة عبر المنافذ البرية والبحرية مؤقتاً لمدة أسبوع قابلة للتمديد أسبوعاً آخر.

خلال الموجة الثانية لفايروس كورونا المتحور تم اتخاذ الإجراءات التالية بشكل وقائي وتمثلت في الآتي:

- في ١ يناير ٢٠٢١، الرفع الكامل للقيود على مغادرة المواطنين للمملكة والعودة إليها، والسماح بفتح المنافذ لعبور جميع وسائل النقل عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية، وفق الإجراءات المتبعة قبل جائحة كورونا.
- في ٤ فبراير ٢٠٢١، تقرر إيقاف كافة المناسبات والحفلات، وأن لا يزيد الحد الأقصى للتجمعات البشرية في المناسبات الاجتماعية عن ٢٠ شخصاً، وإيقاف كافة الأنشطة والفعاليات الترفيهية ودور السينما، والصالات والمراكز الرياضية، وذلك لمدة (١٠) أيام قابلة للتمديد.
- في ١٤ فبراير ٢٠٢١، تقرر تمديد العمل بالإجراءات الاحترازية السابقة مدة (٢٠) يوماً إضافياً، ليكون الإجمالي (٣٠) يوماً قابلة للتمديد حسب متطلبات الوضع الوبائي.
- في ٧ مارس ٢٠٢١، تقرر عدم تمديد العمل بالإجراءات الاحترازية الواردة في البيانين المشار إليهما سابقاً المتعلقة بإيقاف جميع الأنشطة والفعاليات الترفيهية، وإغلاق دور السينما والمراكز الرياضية، وتقديم خدمات الطلبات الداخلية في المطاعم والمقاهي وما في حكمها باستثناء استمرار إيقاف المناسبات والحفلات كافة، ويشمل ذلك حفلات الزواج،

واجتماعات الشركات وما في حكمها، وبقاء الحد الأقصى للتجمعات البشرية في المناسبات الاجتماعية عند ٢٠ شخصاً وذلك حتى إشعار آخر.

تراجعت حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد في المملكة العربية السعودية، بسبب الالتزام بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، وقد أعلنت وزارة الصحة السعودية، في ١٧ ديسمبر ٢٠٢٠ عن بدء حملة التطعيم ضد فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩).

3.12. منظومة الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية خلال جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩).

في ٢٥ ابريل ٢٠١٦ تم اطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠، احتوت رؤية المملكة ٢٠٣٠ على عدد من الأهداف الاستراتيجية، والمستهدفات، ومؤشرات قياس الأداء، والالتزامات الخاصة بعدد من المحاور، والتي يشترك في تحقيقها كل من القطاع العام والخاص وغير الربحي، وقد عمل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية على تأسيس نموذج حوكمة فعال ومتكامل بهدف ترجمة هذه الرؤية إلى برامج تنفيذية متعددة تحقق الأهداف الاستراتيجية والتوجهات العامة للرؤية، وتعتمد تلك البرامج على آليات عمل جديدة تناسب متطلبات كل الأهداف الوطنية المشتركة والمرتبطة بالرؤية وفقاً لمستهدفات محددة زمنياً، وتُطلق هذه البرامج تبعاً وفقاً للمتطلبات اللازمة وصولاً لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الرقمي، ٢٠١٨-٢٠٢٠)

أطلقت وزارة الصحة السعودية العديد من المبادرات الصحية المتعلقة ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ورؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مع إدراك أن النظام الصحي الجديد ضروري لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية بشكل كامل. وتقر هذه المبادرات أيضاً بأن النظام الجديد يجب أن يقوم على أساليب غير تقليدية للتمويل والإدارة والتقييم والتطوير. وبناءً على ذلك، وضعت وزارة الصحة استراتيجية للصحة الإلكترونية لإجراء إصلاح شامل وتوسيع خدمات الرعاية الصحية في المملكة من أجل تلبية المعايير العالمية التي تنوي رؤية ٢٠٣٠ تحقيقها. (Noor,2019)

تُعرف الصحة الإلكترونية بأنها: " مصطلح شامل يغطي مجموعة واسعة من خدمات الرعاية الصحية المقدمة من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT)، مثل السجلات الصحية الإلكترونية (EHRs) وأنظمة المعلومات الصحية والمراقبة عن بعد وخدمات الاستشارة (مثل الخدمات الصحية عن بُعد، والتطبيب عن بُعد، والرعاية عن بُعد)، وأدوات الإدارة الذاتية، وتحليلات البيانات الصحية ". (Barbabella et al.2017)

12.4. الرعاية الصحية عن بعد في المملكة العربية السعودية خلال جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩).

تواجه المستشفيات حالياً العديد من التحديات بسبب التغيرات والتحديات والأزمات المفاجئة التي تحدث في البيئة المحلية والعالمية. وقد تأثرت كافة قطاعات العالم بهذا المرض ومنها قطاع الصحة الذي شهد ضغوطاً كبيرة نتيجة تزايد أعداد الإصابات وحاجتها إلى الرعاية الصحية. لذلك فإن هذه العملية تتطلب إيجاد طرق إدارية جديدة للتعامل مع الآثار الجانبية لوباء كورونا.

يعد وجود أو تطوير نظام للمساعدة في تقديم الرعاية الصحية الإلكترونية ضرورة مهمة في ظل المنافسة المحلية والدولية وفي ظل الرغبة الكاملة في تقليل التكاليف الإدارية والتشغيلية، وكلها عوامل مهمة دفعت العديد من المستشفيات لتوفير الرعاية الإلكترونية. (Alruways,2020)

يُشير مصطلح الرعاية الصحية عن بعد إلى "استخدام المعلومات الإلكترونية وتقنيات الاتصال لدعم الرعاية الصحية عن بعد، مما يسمح لأخصائيي الرعاية الصحية والمرضى عن بعد بتبادل المعلومات ودعم الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية عن بعد" (Alghamdi et al.2019)

وضعت وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية مؤخرًا استراتيجية للتعامل مع المرض. تتضمن هذه الاستراتيجية استخدام تطبيقات الرعاية الصحية عن بعد الحالية لفحص الحالات المشتبه فيها، وتقديم رعاية بعيدة المدى، وتتبع مرضى كوفيد - ١٩.

شجعت وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية الناس على استخدام تطبيقات الهاتف المحمول بدلاً من زيارة عيادات الرعاية الأولية أثناء تفشي المرض. فقد لعبت هذه التطبيقات دور في تقديم خدمات الصحة الأولية للمساعدة للتخفيف من انتشار جائحة كوفيد - ١٩، سمحت تطبيقات الهاتف المحمول للرعاية الصحية عن بعد أيضًا بمراقبة تطور الحالة المزمنة وتقليل الزيارات غير الضرورية للمستشفيات خلال كوفيد - ١٩، خاصة للأطفال والأشخاص المعرضين للخطر. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت تطبيقات الرعاية الصحية عن بعد المرضى على تجنب عدوى المستشفيات الشائعة في المستشفيات. علاوة على ذلك، وُجد أن تقييم الأعراض من خلال تطبيقات الهاتف المحمول للرعاية الصحية عن بعد يعد أمرًا حيويًا في الكشف عن كوفيد - ١٩ ومراقبته. (Alghamdi, Alqahtani and Aldhahir 2020)

12.5. تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية المستخدمة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩) في المملكة العربية السعودية.

وفقاً للاستراتيجية الوطنية للصحة الإلكترونية اعتمدت وزارة الصحة في تقديم الخدمات الصحية والتطبيب عن بعد لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩) على ستة تطبيقات للهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية لتوفير معلومات الصحة للمواطنين والمقيمين، ولتعزيز وتسهيل خدمات الرعاية الصحية والتطبيب عن بعد، والحد من انتشار الفيروس بما يتناسب مع الظروف المستجدة.

12.5.1 سمات تطبيق توكلنا:

في إطار دعم الجهود الحكومية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، تم تطوير تطبيق توكلنا بالتعاون بين وزارة الصحة والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا"، مر التطبيق بمراحل تطوير عديدة منذ اطلاقه ساعياً لأن يكون المنصة الرقمية الموحدة لتقديم الخدمات الحكومية من مختلف الجهات لرفع جودة الحياة وتعزيز التحول الرقمي والاستفادة القصوى من البنية الرقمية، يخدم التطبيق مسارين مهمين، مسار احتواء الجائحة، ومسار الخدمات الحكومية، وصل عدد مستخدمي التطبيق إلى ١٧ مليون مستخدم نشط.

منصة التشغيل			اللغات المدعومة	الجهة المنشئة	تاريخ إطلاق التطبيق	الشعار
Mobile Site	IOS devices	Android devices				
√	√	√	العربية، الإنجليزية، الإندونيسية، الفلبينية، الأوردو، الهندية، البنغالية	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا"	٢٠٢٠/٠٥	

جدول 1: سمات تطبيق توكلنا

الهدف من التطبيق:

هدف تطبيق توكلنا في بدايته إلى المساهمة في إدارة عملية منح التصاريح إلكترونياً خلال فترة منع التجول، وذلك لمنسوبي القطاعات الحكومية، ومنسوبي القطاع الخاص، بالإضافة إلى الأفراد، بالتعاون مع وزارة الصحة وعدد من الجهات الحكومية خلال فترة المنع المفروضة، وخلال مرحلة العودة بحذر، ورفع إجراءات المنع، أطلق التطبيق عدّة خدمات جديدة مهمة تساهم في تحقيق العودة الآمنة وقد تم تطوير التطبيق وإضافة العديد من الخدمات والمميزات.

خصائص تطبيق توكلنا:

- إتاحة استخدام التطبيق مجاناً وبدون احتساب تكلفة البيانات لجميع المستخدمين وعبر كافة مقدمي خدمات الاتصالات المتنقلة.
- إدارة عملية منح التصاريح إلكترونياً خلال فترة منع التجول، وذلك لمنسوبي القطاعات الحكومية، ومنسوبي القطاع الخاص، بالإضافة إلى الأفراد، بالتعاون مع وزارة الصحة وعدد من الجهات الحكومية خلال فترة المنع المفروضة.
- توضيح الحالة الصحية لمستخدم التطبيق من خلال الأكواد الملونة بأعلى درجات الأمان والخصوصية.
- الإبلاغ عن الأفراد والتجمعات المخالفة للإجراءات الاحترازية المعمول بها، إلى جانب الإبلاغ عن حركة الدخول إلى الأحياء الممنوعة، والتي عزلت بناء على تقدير الجهات المعنية.
- تقديم بلاغ اشتباه بالإصابة.
- الربط الإلكتروني مع العديد من الجهات الحكومية مثل وزارة (الداخلية، الصحة، العدل، التعليم، الشؤون البلدية والقروية، الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والحج والعمرة).

خدمات تطبيق توكلنا:

يقدم التطبيق عدداً من الخدمات، ولم يعد مقتصرًا على تلك التصاريحات التي كان يقدمها خلال مراحلها الأولى أثناء فترة حظر التجول، تم تطوير خدمات التطبيق على مرحلتين، خدمات مرحلة فترة المنع وخدمات مرحلة العودة بحذر وهي:

الخدمات خلال فترة المنع:

- استعراض المخالفات:

تمكن هذه الخدمة استعراض مخالفات المستخدم المتعلقة بمنع التجول.

- الاستعلام عن مخالفات شخص آخر:

توفر الخدمة إمكانية الاستعلام عن مخالفات شخص آخر، وتسهل استعراض المخالفات للأشخاص الذين ليس لديهم اطلاع عن كيفية استعمال التطبيق مثل كبار السن وغيرهم.

- طلب تصاريح التموين داخل الحي:

خلال فترة المنع الكلي بشكل إلكتروني عن طريق التطبيق بحيث تتم معالجة الطلبات اليا.

- طلب تصاريح الخروج:

للحصول على التموين الضروري خلال فترة المنع عن طريق التطبيق.

- استعراض تصاريح العمل:

بشكل إلكتروني لتسهيل عملية انتقال موظفي الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص المستثناءة من المنع.

- الإجابة عن الأسئلة الصحية الدعم وزارة الصحة في متابعة تلك الحالات.

ويمكن التبليغ عن حالات الاشتباه وإيصال ذلك للجهات المعنية لمساعدة المستخدم على تلقي الخدمات الصحية.

- استعراض الكود الخاص بالمستخدم "QR" لرجل الأمن.

للإسهام في تسريع عملية التحقق والمرور للمواطنين والمقيمين.

- استعراض آخر المستجدات الصحة والطبية المتعلقة بانتشار الوباء وسبل الوقاية منه.

- إمكانية طلب تصريح إلحاق للسائق الخاص.

- عرض تصاريح المواعيد الطبية للمستخدم.

- تصريح رياضة المشي ساعة واحدة في اليوم (داخل الحي).

- تصريح طبي طارئ.

يمكن الاستفادة من طلب الخروج لحالة صحية طارئة تتطلب نقلها إلى منشأة طبية بشكل عاجل بحيث يسمح التصريح بخروج

فرد ومرافق واحد معه عند الحاجة.

- تصريح طالب.

يتيح للطلاب إمكانية الحضور إلى مقر اختبارات قياس في المدة التي تحددها هيئة تقويم التعليم والتدريب، كما يتيح التصريح

إمكانية إصدار تصريح مؤقت للسائق.

- بلاغ كسر منع التجول.

توفر هذه الخدمة للمستخدمين إمكانية البلاغ عن حالات كسر منع التجول.

- بلاغ عن حالة اشتباه.

تمكن المستخدم من تشخيص حالته الصحية أو الإبلاغ عن حالة اشتباه، وبعد تحديد المصاب يدخل المستخدم البيانات المطلوبة التي تتضمن رقم الجوال، والموقع، وبعد ذلك يجيب عن الأسئلة الخاصة بالأعراض، وبعد الانتهاء يضغط على أيقونة (تقديم بلاغ).

الخدمات خلال فترة العودة بحذر:

- خدمة العنوان الوطني.

خدمة تمكن المستخدم من إضافة وتحديث عنوانه الوطني المسجل لديه في البريد السعودي مع إمكانية طباعة إثباته.

- الجواز الصحي.

خدمة متاحة من خلال تطبيق توكلنا تؤكد أن الشخص قد أكمل جميع الجرعات الخاصة بلقاح فيروس كورونا (كوفيد-19) وأصبح "محصن" ضد الفايروس.

- المحفظة الرقمية.

خدمة تمكن من استعراض الوثائق الرسمية للمستخدم مثل الهوية الوطنية والإقامة رقمياً.

- الهوية الرقمية.

خدمة تمكن المستخدم من استعراض هويته الوطنية في التطبيق.

- خدمة عرض المخالفات العامة.

خدمة تمكن المستخدم من الاطلاع على مخالفاته في الأمن العام والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة السياحة ووزارة الإسكان ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

- تصاريح اعتمرنا.

خدمة تمكن المستخدم من استعراض جميع تصاريح اعتمرنا مثل تصاريح الصلاة في الحرم المكي والنبوي وتصاريح الطواف وتصاريح الصلاة في الروضة الشريفة وتصاريح زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- خدمة عرض مواعيد الأحوال المدنية والجوازات.

خدمة تمكن المستخدم من الاطلاع على مواعيد المحجوزة في الأحوال المدنية والجوازات.

- خدمة عرض المخالفات العامة.

خدمة تتيح للمستخدم استعراض مخالفات الأمن العام -مخالفات وزارة الشؤون البلدية والقروية -مخالفات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المسجلة على رقم هويته مع إمكانية استعراض تفاصيل كل مخالفة.

- خدمة مشاركة بطاقات الوضع الصحي.
- خدمة تتيح لأولياء الأمور مشاركة بطاقات الوضع الصحي لتابعيهم مع من يرغبون من مستخدمي توكنا.
- خدمة عرض مواعيد مراجعة الجهات العدلية.
- تتيح للمستخدم الاطلاع على مواعيد الجهات العدلية المرتبطة بهويته، واستعراض تفاصيل كل موعد.
- خدمة عرض تصاريح العمرة.
- خاصية تتيح الارتباط مع تطبيق اعتمرا لعرض تصاريح المعتمرين في تطبيق توكنا، وإلغاء التصريح تلقائيا في حال تغير حالة المعتمر الصحية الضمان أداء مناسك العمرة بكل طمأنينة وأمان.
- خدمة فحص كورونا.
- خدمة تتيح لمستخدمي توكنا حجز موعد لإجراء فحص جائحة كوفيد - ١٩ واستعراض نتائج الفحص من خلال التطبيق بكل يسر وسهولة.
- خدمة تنبيهات توكنا.
- خدمة تسمح للمستخدم استعراض التنبيهات الخاصة والعامة في تطبيق توكنا.
- خدمة لوحة البيانات.
- خدمة تتيح لمستخدمي توكنا استعراض بياناتهم الشخصية مثل رخص القيادة، وبيانات الجواز، وبيانات المركبات، والمخالفات المرورية.
- خدمة الحالة الدراسية للأبناء.
- خدمة تتيح لأولياء الأمور استعراض بيانات الحالة الدراسية لأبنائهم في تطبيق توكنا.
- خدمة الوضع الحذر
- تمكن المستخدم من معرفة الحالة الصحية للموجودين في الأماكن المزدحمة، عند تفعيل الخدمة يتم استخدام تقنية البلوتوث، التي ستوضح إذا ما كان هناك شخص مصاب أو مخالط أو مشتبه به، ولكي تعمل هذه الخدمة، فإنه يلزم المستخدم تفعيل الخدمة، وأن يكون تطبيق توكنا مفتوح في واجهة الهاتف.
- خدمة رعاية التابعين.
- تمكن المستخدم إرسال طلب رعاية إلى حساب التابع في تطبيق توكنا شرط أن يكون التابع دون ١٥ عاما بالنسبة للتابعين، وبعد الموافقة يمكن للولي استعراض موقع ومعلومات التابع الذي تكون الخدمة مفعلة لديه، كما يمكن إلغاء طلب المتابعة.
- خدمة "إنشاء التجمعات".
- خدمة تسهل على الجهات الحكومية، أو التجارية أو الأفراد إصدار "تصريح إنشاء تجمع" من خلال تطبيق توكنا،

بعد صدور التصريح يحصل منشئ التجمع على كود "QR" مخصص للزائرين من خلال الكود يمكن متابعة إحصائيات استخدامه من الزائرين بالإضافة إلى مشاركة وإرسال الكود أو التبليغ عن حالة اشتباه أو إلغاء أو تعديل التصريح إلى جانب أنها تتيح أيضا للزائر التحقق من إمكانية دخوله إلى مكان تجمع.

- خدمة " تسجيل الدخول اليدوي للتجمع".

خدمة تتم من خلال مسؤول التجمع" أو الأشخاص الذين خولهم لذلك، وتمكن تسجيل الدخول اليدوي من خلال مسح كود "QR" الموجود في بطاقة الوضع الصحي للزائر أو الطالب المصدرة من تطبيق توكلنا، أو من خلال إدخال رقم وهوية أو إقامة الزائر.

- خدمة تصريح الحج.

تصريح الحج يصدر عن وزارة الحج والعمرة، وهي الجهة المخولة إصدار التصاريح، بعد صدور التصريح سيظهر لمستخدم تطبيق توكلنا في الصفحة الرئيسية، ويمكن للحاج استعراض البيانات الخاصة بتصريحه وتفصيله من خلال قائمة التصاريح.

- استعراض الحالة الصحية.

لتحديد حالة المستخدم الصحية من خلال الألوان؛ فالأخضر يرمز إلى أن المستخدم لم تثبت إصابته، فيما اللون البني يخص المصابين، والبرتقالي للمخالطين الذين يجب عليه الالتزام بالعزل المنزلي، والأصفر للمخالطين الذين يسمح لهم بالذهاب إلى العمل مع الحرص على الإجراءات الاحترازية.

- تسجيل الزائرين.

تتيح هذه الخاصية للمستخدم الزائر تسجيل حساب جديد في تطبيق توكلنا، بالإضافة إلى تسجيل الدخول وإعادة تعيين كلمة المرور في حال نسيانها.

- إظهار نتائج قياس.

تسمح هذه الخاصية للمستخدم بمعرفة نتائج اختبارات القياس في تطبيق توكلنا. (توكلنا، ٢٠٢١)

12.5.2 سمات تطبيق تباعد:

أحد الحلول التقنية، لتتبع انتشار عدوى فيروس كورونا، والذي يتيح لمستخدميه معرفة ما إذا كانوا مخالطين لأشخاص ثبتت إصابتهم بفيروس كورونا؛ حيث يمكن المستخدم من الحصول على إشعارات مباشرة واستباقية حال اكتشاف أي إصابة مسجلة عبر التطبيق خلال الأيام الأربعة عشر الماضية، مع الحفاظ على سرية البيانات. (وزارة الصحة، ٢٠٢١)

وقد احتل تطبيق تباعد المرتبة الثالثة عالميا في توظيف التقنيات الحديثة لاحتواء الجائحة، تم الإبلاغ من خلاله عن أكثر من ٢٢٠٠٠ حالة إيجابية من قبل المرضى من خلال التطبيق منذ إنطلاقه في يونيو ٢٠٢٠. (وحدة التحول الرقمي، ٢٠٢٠)

منصة التشغيل			اللغات المدعومة	الجهة المنشئة	تاريخ إطلاق التطبيق	الشعار
Mobile Site	IOS devices	Android devices				

	√	√	العربية، الإنجليزية، الأوردو، الهندية، الإسبانية، الفلبينية، البنغالية، الفرنسية، الألمانية، الروسية، الإندونيسية، الكازاخستانية، الكورية، اليابانية، الماليزية، التركية، الصينية، البرتغالية، السنهالية، الأمهرية، البورمية، السواحلية	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا"	٢٠٢٠/٠٦	
--	---	---	--	---	---------	---

جدول 2: سمات تطبيق تباعد

الهدف من التطبيق:

يهدف التطبيق إلى تحقيق أهداف الصحة والسلامة من خلال التحكم في تفشي فيروس كورونا المستجد والحد من انتشاره من خلال إشراك الأفراد في السيطرة على تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد والحصول على الإشعارات ذات العلاقة التي يرسلها التطبيق وذلك وفق المعايير الصحية المعتمدة.

خدمات تطبيق تباعد:

يقدم التطبيق ٣ خدمات رئيسية للمستخدمين:

- إشعار الأشخاص حال مخالطتهم لآخرين ثبت إصابتهم بفيروس كورونا.
- يقدم المساعدة للأشخاص من خلال إرسال استماراتهم الصحية لوزارة الصحة لتقديم الدعم الطبي اللازم لهم وفق مستوى الحالة وتقديمها.
- يُتيح أيضًا للأشخاص الذين ثبتت إصابتهم بفيروس كورونا المشاركة الاختيارية لنتيجة فحوصاتهم مع الأشخاص الذين خالطوهم على مدار ١٤ يومًا الماضية.

خصائص تطبيق تباعد:

- عند تحميل التطبيق على الجوال الذكي، يُمكنه عبر تقنية البلوتوث اكتشاف الجوال الذكي الأخرى القريبة التي تعمل أيضًا على التطبيق نفسه.
- إذا أبلغ مستخدم التطبيق عن أنه مصاب بفيروس كورونا المستجد، وتم التأكد من ذلك بالربط بين التطبيق ووزارة الصحة، فإن مستخدم جميع الجوال الذكي الذين كانوا قريبين منه خلال الـ ١٤ يومًا السابقة، سيتلقون إشعارًا من التطبيق لأخذ الاحترازاات اللازمة.
- يساعد التطبيق على تحذير الأشخاص الذين قد يصابون نتيجة الاختلاط بأشخاص ثبتت إصابتهم.

- يستطيع التطبيق التعرف عن مدى قربيه من الجوال الذكية الأخرى التي تستخدم نفس التطبيق، مما يسمح للتطبيق بتكوين فكرة عن الجوال الذكية الأكثر قربًا وبالتالي إشعار مستخدميها الأكثر عرضة للخطر.
 - سيعرف مستخدمو التطبيق من خلال الإشعارات التي تصلهم أنهم ربما يكونون بالقرب من شخص مصاب بفيروس كورونا المستجد، وذلك لاتخاذ الاحتياطات اللازمة والإبلاغ عن أي حالة مخالطة من خلال التطبيق أيضًا.
 - التطبيق لا يحتاج الإنترنت في الغالب لأنه يعمل على البلوتوث ويحفظ البيانات على الجهاز.
 - لكنه يحتاج الانترنت عند فتح التطبيق لاستقبال التحديثات، الإشعارات، وعند إرسال البيانات والاستبيانات الصحية.
- (تباع، ٢٠٢١)

12. 5. 3 سمات تطبيق صحة:

اتخذت وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية عدة مبادرات لزيادة استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات لتوفير الرعاية الصحية في جميع مناطق المملكة العربية السعودية، بتوسيع خدمات التطبيق عن بعد من خلال تقديم تطبيق صحة، حيث يعد هذا البرنامج جزءًا من خطة عمل مدتها خمس سنوات من قبل حكومة المملكة العربية السعودية لتوسيع خدمات الرعاية الصحية ورعاية المرضى في المناطق النائية مع تقليل الأخطاء الطبية وتعزيز تقديم خدمات الصحة الإلكترونية وفقًا للمعايير الدولية. (Alshammari, Hassan, 2019)

تطبيق صحة يقدم حلول مبتكرة ومستدامة لتمكين الأفراد من تلقي الرعاية الصحية والوقائية من منازلهم للتمتع بمستوى صحة أفضل، من خلال استشارات طبية بالمحادثات النصية والصوتية والفيديو مقدمة من أطباء مختصين معتمدين من وزارة الصحة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي تمكنك من الحصول على المعلومات الطبية الآمنة بشكل آلي وتقديم نصائح صحية للحفاظ على صحتك، وهو أحد مبادرات الصحة الإلكترونية والتي تهدف استراتيجيا إلى تحسين كفاءة وفعالية قطاع الرعاية الصحية من خلال استخدام معطيات البيئة الرقمية الجديدة لتقديم الخدمات الصحية.

منصة التشغيل			اللغات المدعومة	الجهة المنشئة	تاريخ إطلاق التطبيق	الشعار
Mobile Site	IOS devices	Android devices				
	√	√	العربية، الإنجليزية	وزارة الصحة	٢٠١٧/١٢	

جدول 3: سمات تطبيق صحة

الهدف من التطبيق:

تمكين الأفراد من تلقي الرعاية الصحية والوقائية من منازلهم، عن طريق استشارات طبية بالمحادثات النصية والصوتية والفيديو مقدمة من أطباء مختصين معتمدين من وزارة الصحة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

خدمات تطبيق صحة:

- حجز الاستشارات الطبية.
- الفحص الطبي (صحة الذكي).
- جدولة المواعيد.

خصائص تطبيق صحة:

- يُتيح للمستخدم 3 استشارات في كل شهر مدة 10 دقائق مع الطبيب المختص (إما بالمحادثة أو مكالمة صوتية أو فيديو).
- الدعم الفني (الإبلاغ عن مشكلة، إرسال اقتراح).

12. 5. 4 سمات تطبيق موعد:

تطبيق موعد هو أحد المبادرات الرقمية العديدة التي أطلقتها وزارة الصحة، وهو نظام مواعيد لمساعدة المرضى على حجز أو إدارة مواعيدهم في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية إلكترونياً، فضلاً عن متابعة مواعيدهم، حجزها وتعديلها وإعادة جدولتها. (Alsyouf,2020)

منصة التشغيل			اللغات المدعومة	الجهة المنشئة	تاريخ إطلاق التطبيق	الشعار
Mobile Site	IOS devices	Android devices				
√	√	√	العربية، الإنجليزية	وزارة الصحة	٢٠١٨/٠٦	

جدول 4: سمات تطبيق موعد

الهدف من التطبيق:

تمكين المستفيد من حجز مواعيده في مراكز الرعاية الصحية الأولية، وإدارة هذه المواعيد بتعديلها، أو إلغائها، بالإضافة إلى إدارة مواعيده الأخرى في أي مستشفى يتم إحالته عليها.

خدمات تطبيق موعد:

- حجز المواعيد في مراكز الرعاية الصحية الأولية وإدارة هذه المواعيد بتعديلها أو إلغائها، وكذلك إدارة مواعيده الأخرى في أي مستشفى يتم إحالته إليه من خلال تطبيق إلكتروني على الهواتف الذكية.

خصائص تطبيق موعد:

- أهم الخصائص التي يقدمها تطبيق موعد للمستفيد هي:
- الاطلاع على مراكز الرعاية الصحية الأولية ومعرفة أقرب مركز صحي لعنوانه.

- استعراض وحجز المواعيد في مراكز الرعاية الصحية الأولية .
- إدارة هذه المواعيد بتعديلها أو إلغائها.
- التذكير بالموعد والتنبيه في حال توفر موعد أبكر.
- إدارة مواعيد الأخرى في أي مستشفى يتم إحالته إليه.
- حجز المواعيد للتابعين وإدارتها.

12.5.5 سمات تطبيق صحي:

تطبيق صحي هو منصة يتم تقديمها بإشراف وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية امتداداً لرسالتها في تطوير مستويات الرعاية الصحية المقدمة وخدماتها.

منصة التشغيل			اللغات المدعومة	الجهة المنشئة	تاريخ إطلاق التطبيق	الشعار
Mobile Site	IOS devices	Android devices				
	√	√	العربية، الإنجليزية	لين لخدمات الاعمال	٢٠٢٠/١٢	

جدول 5: سمات تطبيق صحي

الهدف من التطبيق:

تقديم الخدمات الصحية للأفراد في المملكة العربية السعودية. يتيح للمستخدم إمكانية الوصول إلى المعلومات الصحية والحصول على عدد من الخدمات الصحية المقدمة من الجهات المختلفة في القطاع الصحي في المملكة.

خدمات تطبيق صحي:

- حجز موعد لقاح كورونا (كوفيد - ١٩).
- البيانات الخاصة بالإجازات المرضية.
- حجز ومتابعة فحوصات كورونا (كوفيد - ١٩).
- البحث عن الدواء وأقرب الصيدليات الموفرة للدواء.
- تحديد فترة العزل.

خصائص (مميزات) تطبيق صحي:

- عرض الإجازة المرضية.
- عرض الوصفات الطبية الإلكترونية.

- حجز مواعيد في مراكز الرعاية الأولية.
- إضافة وتسجيل التابعين.
- تسجيل المؤشرات الحيوية.
- مكتبة المحتوى التوعوي التثقيفي.

12.5.6 سمات تطبيق تظمن:

أطلق المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث الصحية بوزارة الصحة تطبيق تظمن، كجزء من مبادراتها النوعية لمنع انتشار فايروس كورونا (كوفيد - ١٩)، وبحسب وزارة الصحة، فإن التطبيق يستهدف من يخضعون للعزل الذاتي أو في الحجر الصحي لتوفير الوقاية وتعزيز إجراءات التعافي على التوالي. يوفر التطبيق خدمات للحالات المحددة للمتابعة ونتائج الاختبارات المعملية وكذلك المستخدمين الذين كانوا على اتصال بالحالات المؤكدة، علاوة على ذلك، يحتاج جميع المواطنين العائدين من الخارج إلى ارتداء أساور مرتبطة بنفس التطبيق. (Jalabneh et al.2020)

منصة التشغيل			اللغات المدعومة	الجهة المنشئة	تاريخ إطلاق التطبيق	الشعار
Mobile Site	IOS devices	Android devices				
	√	√	العربية، الإنجليزية	وزارة الصحة	٢٠٢٠/٠٤	

جدول 6: سمات تطبيق تظمن

الهدف من التطبيق:

تقديم الحماية والرعاية الصحية للمواطنين والمقيمين المحليين على العزل المنزلي، أو الحجر الصحي، بما يضمن سلامتهم، ويعزز من إجراءات تعافهم .

خدمات تطبيق تظمن:

يتضمن التطبيق الخدمات الآتية:

- نتائج فحوصات كورونا (كوفيد - ١٩).
- أسورة تظمن.
- تحديث بيانات المخالطين.
- المتابعة اليومية للحالة الصحية.
- التواصل مع مركز الصحة (٩٣٧)، وطلب المساعدة .

خصائص تطبيق تظمن:

-نصائح وإرشادات حول فايروس كورونا (كوفيد - ١٩).

-مؤشر العد التنازلي للعزل الصحي.

-خدمات وعروض شركاء برنامج المسؤولية الوطنية لتطبيق تظمن.

13. معايير تقييم تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية خلال جائحة فايروس كوفيد - ١٩ في المملكة العربية السعودية.

يستعرض هذا الجزء معايير تقييم تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية خلال جائحة فايروس كوفيد - ١٩ في المملكة العربية السعودية، وعرض بيانات الاستبانة وتحليلها، والإجابة على تساؤلات الدراسة، مناقشة نتائجها، وعرض المقترحات.

سنتناول خلال هذا المحور تقييم تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية خلال جائحة فايروس كوفيد - ١٩ في المملكة العربية السعودية، فقد تنوعت المعايير وتصنيفاتها، وذلك بعد أن قامت الباحثة بمراجعة الأدبيات في مجال تقييم تطبيقات الهاتف المحمول ومواقع الويب، لاقتراح تصنيفاً آخر لمعايير تقييم تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية.

م	المؤلف	السنة	فئة الموضوع	المعايير	اسم مقياس التصنيف أو قائمة المراجعة مع وصفها
1	الجمعية الطبية الكندية (CMA)	2015	مبادئ الإرشادية للأطباء الذين يوصون المرضى بتطبيقات الصحة المتنقلة	-المصادقة. -سهولة الاستخدام. -موثوقية المعلومات. -الخصوصية والأمان. -تضارب المصالح. -تجزئ المعلومات. -التحقق من الصحة.	إرشادات من الجمعية الطبية الكندية، تتألف من سبعة مبادئ عامة يحتاج الأطباء إلى أخذها في الاعتبار عند تقييم مدى ملاءمة تطبيقات الصحة المحمولة لمرضاهم
2	Stoyanov SR, Hides L, Kavanagh DJ, Zelenko O, Tjondronegoro D, Mani M	2015	عام	-المشاركة. -الوظيفية. -الجماليات. -المعلومات. -جودة التطبيق من وجهة نظر المستخدم.	في هذه الدراسة تم تطوير مقياس موثوق ومتعدد الأبعاد لتجربة جودة تطبيقات الصحة المحمولة وتصنيفها وتقييمها MARS هي أداة بسيطة وموضوعية وموثوقة لتصنيف وتقييم جودة تطبيقات

<p>الصحة المحمولة. يمكن استخدامه أيضًا لتوفير قائمة مرجعية لتصميم وتطوير تطبيقات صحية جديدة عالية الجودة. تقيم هذه الأداة جودة التطبيق على 4 أبعاد. تم تصنيف جميع العناصر على مقياس مكون من 5 نقاط من 1 غير ملائم إلى 5 ممتاز.</p>					
<p>قائمة مراجعة الأمراض المزمنة للتطبيق (ACDC) تتضمن أداة تقييم ACDC معايير مماثلة مستخدمة في MARS، ولكنها تتضمن أيضًا تقييم التحذيرات من القيم غير الصحية، وإعداد ملف تعريف المستخدم والميزات المتاحة في وضع عدم الاتصال. تحتوي قائمة المراجعة الناتجة على 4 أبعاد.</p>	<p>-الارتباط. (التخصيص، التفاعل، المشاركة من خلال المكونات الإضافية مثل بلوتوث، الوعي الذاتي، السلوك الإيجابي) -الوظائف. -سهولة الاستعمال. -إدارة المعلومات.</p>	<p>الأمراض المزمنة</p>	<p>2016</p>	<p>Kevin Anderson, Oksana Burford, Lynne Emmerton</p>	<p>3</p>
<p>أداة تقييم تطبيقات الهواتف الذكية للرعاية الصحية (HSAET) تم تطويرها بواسطة 5 خبراء في مجال المعلوماتية الطبية وتم التحقق من صحتها بواسطة 200 مستخدم للتطبيق، ويستند HSAET على 7 تركيبات. تشتمل كل بنية على 2-5 عبارات (23 جملة إجمالية)،</p>	<p>-الدقة. (صحة المعلومات) -قابلية الفهم. -الموضوعية -الاتساق. -ملاءمة التصميم. -دقة الصياغة. -الأمان.</p>	<p>عام</p>	<p>2015</p>	<p>Meiling Jin Jeongeun Kim</p>	<p>4</p>

والتي يتم تسجيلها باستخدام مقياس ليكرت المكون من 4 نقاط (0، ليس على الإطلاق؛ 1، قليلاً؛ 2، مبلغ معقول؛ و 3، الكثير).					
أداة قياسية لقياس جودة الويب المتصورة. آداة دقيقة وسهلة الاستخدام. يمكن استخدامه لتقييم جودة الويب على المستوى الكلي تقيس الأداة المكونة من 25 عنصراً أربعة أبعاد لجودة الويب.	-الملاءمة الفنية. -المحتوى المحدد. -جودة المحتوى. -المظهر.	عام	2002	Adel M. Aladwani Prashant C. Palvia	5
قامت هذه الدراسة بتحليل 22 دراسة تقوم بإجراء تقييمات قابلية الاستخدام لتطبيقات الصحة المحمولة وكان نموذج الاستخدام المطبق في هذه الدراسة هو ISO / IEC 9126-1.	معايير الاستخدام بما في ذلك: -الجاذبية -قابلية التعلم -قابلية التشغيل -القابلية للفهم	عام	2015	Belén Cruz Zapata, José Luis Fernández- Alemán Ali Idri, Ambrosio Toval	6
في هذه الدراسة تم استخدام نموذجين لتقييم مدى ملاءمة نموذج تقييم قابلية استخدام تكنولوجيا المعلومات الصحية (Health-ITUEM) لتقييم قابلية استخدام تكنولوجيا الصحة المحمولة وتطوير هذا النموذج لدمج نظريات متعددة كإطار شامل لتقييم قابلية الاستخدام.	تقييم سهولة الاستخدام بما في ذلك: -المرونة/ التخصيص -سرعة الأداء. -الكفاءة. -قابلية التعلم. -الاكتمال. -التذكر. -احتياجات المعلومات. -منع الخطأ. -نتائج أخرى.	عام	2013	William Brown, Po-Yin Yen, Marlene Rojas, Rebecca Schnall	7

<p>قامت هذه الدراسة باستخدام أداتين مختلفتين لتقييم جودة تطبيق mHealth للإدارة الذاتية لأمراض القلب من قبل المرضى الذين يطلق عليهم اسم Heartkeeper. تقيس الأداة الأولى الامتثال لإرشادات Android التي تقدمها Google، بينما تقيس الأداة الثانية جودة تجربة المستخدمين (QoE).</p>	<p>إرشادات Android : -الأسلوب. -السلوك. -البنية. جودة التجربة QoE: -جودة المحتوى. -سهولة الاستعمال. -التوفر. -الأداء. -المظهر. -التعلم.</p>	<p>الإدارة الذاتية لأمراض القلب</p>	<p>2015</p>	<p>Borja Martínez-Pérez, Isabel de la Torre-Díez, Miguel López-Coronado</p>	<p>8</p>
<p>قامت هذه الدراسة بإجراء تحليل منهجي لتقييم جودة مواقع الويب والتطبيقات وإمكانية فهمها ومدى ملاءمتها وقابليتها للقراءة على تغذية الرضع لتطوير أداة تقييم الجودة بناءً على عناصر من أداة HRWEF (نموذج تقييم موقع الويب المتعلق بالصحة) المستخدمة لمواقع الويب والأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة.</p>	<p>-المؤلف. -التصميم. -التنقل. -المحتوى. -إمكانية الوصول. -الحماية. -التفاعل والاتصال. -قضايا البرمجيات.</p>	<p>تغذية الرضع</p>	<p>2015</p>	<p>Sarah Taki, Karen J Campbell, Catherine G Russell, Rosalind Elliott, Rachel Laws, Elizabeth Denney-Wilson</p>	<p>9</p>
<p>في هذه الدراسة، تم اقتراح مقياس تعاوني متعدد الأبعاد لقياس جودة تطبيقات الصحة المحمولة.</p>	<p>-الجوانب الطبية وصلاحية المحتوى. -الاتساق القانوني. -قضايا أخلاقية. -سهولة الاستخدام. -أمن تكنولوجيا المعلومات.</p>	<p>عام</p>	<p>2016</p>	<p>Mobin Yasini, Jérôme Beranger, Pierre Desmarais, Lucas Perez, Guillaume Marchand</p>	<p>10</p>

تم تطوير أداة تقييم الجودة لمساعدة الأطباء ومراجعي التطبيقات الطبية على تقييم جودة التطبيقات الطبية التي تستهدف المشكلات المتعلقة بالأدوية MRPs.	-الملاءمة. -الموثوقية. -سهولة الاستخدام. -الخصوصية.	المشكلات المتعلقة بالأدوية	2016	John Shiguang Loy, Eskinder Eshetu Ali , Kevin Yi-Lwern Yap	11
قامت هذه الدراسة بتقييم التطبيقات باستخدام أداة التحليل الواسع للأنظمة للتقنيات المتعلقة بالصحة المتنقلة (SWAT) بما يتماشى مع استبيان التقييم الرقمي NHS	-قابلية الاستخدام. -الوظائف. القيم الأخلاقية. -الأمن والخصوصية. -القيمة التي يتصورها المستخدم. -التصميم. -المحتوى.	تطبيقات كوفيد19	2020	Swathikan Chidambara, Simon Erridge ,James Kinross ,Sanjay Purkayastha	12
قدمت هذه الدراسة نموذج قابلية الاستخدام PACMAD الذي يعزز نماذج الاستخدام الحالية في سياق تطبيقات الهاتف المحمول.	-الفعالية. -الكفاءة. -الرضا. -قابلية التعلم. -التذكر. -الأخطاء. -الجمل المعرفي.	عام	2013	Rachel Harrison, Derek Flood , David Duce	13
قامت هذه الدراسة بتطوير نموذج تصميم أنظمة الإقناع (PSD)، لتوفير إطار عمل لتصميم وتقييم تقنيات الإقناع	يتم تنظيم هذه في أربعة مبادئ أو مناهج تصميم مقنعة للإقناع: (1) التقنيات التي تساعد المستخدم على تنفيذ السلوك المستهدف (يسمى دعم المهمة الأساسية). (2) التقنيات التي تحفز المستخدم من خلال التغذية الراجعة والتفاعل	عام	2009	Harri Oinas-Kukkonen, Marja Harjumaa	14

	مع التكنولوجيا (يسمى دعم الحوار). (3) التقنيات التي تعزز التأثير الاجتماعي (يسمى الدعم الاجتماعي)، (4) التقنيات التي تجعل النظام يبدو موثوقاً به للمستخدم (يطلق عليه دعم المصادقية)				
قامت هذه الدراسة بتطوير "إطار منظور المستهلك" يؤكد إطار العمل هذا على بعض الجوانب الرئيسية للهواتف المحمولة والتطبيقات المرتبطة بها والتي تحتاج إلى تقييم من قبل المستهلكين عند النظر في استخدامها.	تم تحديد مجالين رئيسيين فيما يتعلق بتطبيقات برامج الهاتف المحمول وتخزين البيانات: (1) قضايا البيانات-التخزين والخصوصية-الملكية-استخدام الشركات-الموقع-الاكتمال. (2) قضايا البرمجيات.-إمكانية الوصول-الفعالية السريرية-مصادقية-جودة المعلومات-استخدام المستهلك	عام	2013	Elizabeth A Cummings,Elizabeth M Borycki,Erin Roehrer	15
قامت هذه الدراسة بتقييم الخصائص والسمات التي تؤثر على الجودة في الاستخدام باستخدام منهجية تقييم جودة موقع الويب (QEM)	تقييم خصائص الجودة بما في ذلك:-سهولة الاستخدام.-الوظيفة.-الموثوقية.-الكفاءة.	عام	2001	Luis Olsina, Guillermo Lafuente , Gustavo Rossi2	16

تصف هذه الدراسة التطوير واختبار الموثوقية لإصدار المستخدم النهائي من MARS (uMARS). قامت هذه الدراسة بإنشاء أداة بسيطة وموثوقة (uMARS) يمكن استخدامها من قبل المستخدمين النهائيين لتقييم جودة تطبيقات الصحة المحمولة. وهي إصدار من معيار MARS الأصلي	-الارتباط. -الوظائف. -الجماليات. -المعلومات. -الجودة الذاتية.	عام	2016	Stoyan R Stoyanov, Leanne Hides, David J Kavanagh, Hollie Wilson	17
---	---	-----	------	---	----

جدول 4: مراجعة الأدبيات لمعايير تقييم تطبيقات الهاتف المحمول

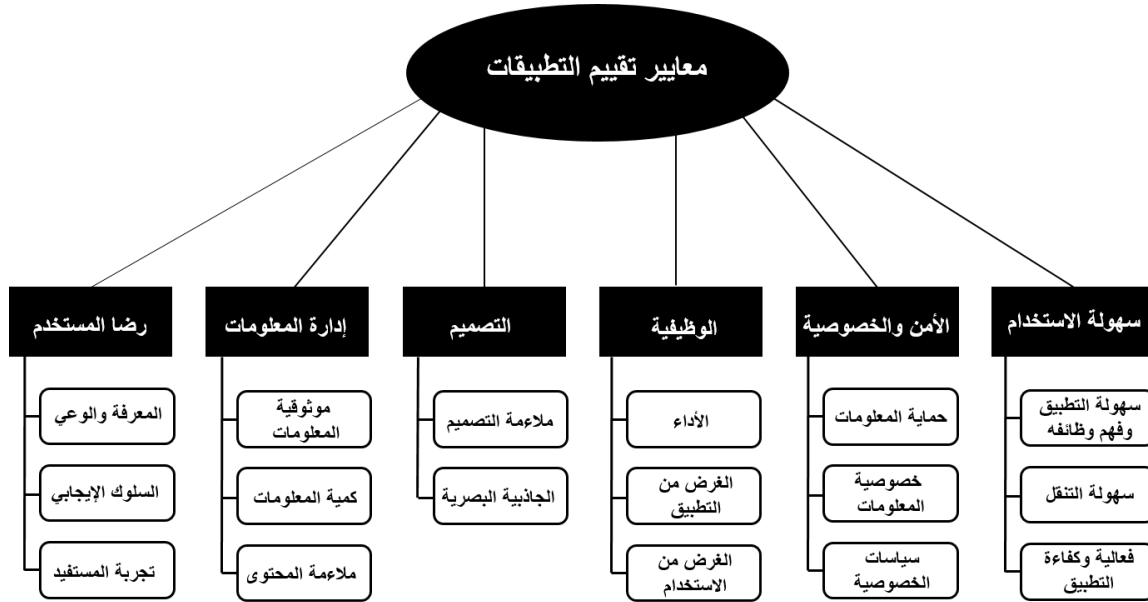
تم تحديد 17 دراسة منشورة تحتوي على معايير تقييم واضحة لتطبيقات الهاتف المحمول ومواقع الويب، ومن بين 93 معياراً رئيسياً تم استخلاصها من هذه المقالات، قامت الباحثين بتصنيف المعايير، لتوفير مجموعة معايير شاملة، وإعادة تنظيمها في 6 فئات رئيسية و17 فئة فرعية من المعايير، كونها المعايير الأكثر تكراراً وبما يتماشى مع أهداف الدراسة كالاتي:

المعيار	الفئات الفرعية
1. سهولة الاستخدام	1. سهولة التطبيق وفهم وظائفه 2. سهولة التنقل والتجول داخل صفحات التطبيق 3. فعالية وكفاءة التطبيق
2- الأمن والخصوصية	1. حماية المعلومات. 2. خصوصية المعلومات. 3. سياسات الخصوصية.
3- الوظيفية	1. الأداء. 2. الغرض من التطبيق. 3. الغرض من الاستخدام.
4- التصميم	1. ملاءمة التصميم 2. الجاذبية البصرية.
5- إدارة المعلومات (المعلومات / المحتوى)	1. موثوقية المعلومات 2. كمية المعلومات 3. ملاءمة المحتوى.

6- رضا المستخدم (القيمة التي يتصورها المستخدم)	1. المعرفة والوعي. 2. السلوك الإيجابي. 3. تجربة المستخدم.
--	---

جدول 5: المعايير المقترحة لتقييم تطبيقات الرعاية الصحية

فقد تم ذكر كل فئة من الفئات الرئيسية في العديد من الدراسات، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، تم العثور على سهولة الاستخدام في 7 دراسات (16،1،3،8،10،11،12)، كذلك الخصوصية في 7 دراسات (1،4،9،10،11،12،15) وباستخدام مصطلحات مختلفة، وتم العثور على الوظيفية في 5 دراسات (2،3،12،16،17)، والتصميم في 8 دراسات (2،4،5،6،8،9،12،17)، وإدارة المعلومات في 12 دراسة (14،2،3،4،5،7،8،9،12،1،15،17) بمصطلحات مختلفة، رضا المستخدم وجد في 5 دراسات (2،8،12،13،17) بمصطلحات مختلفة.



شكل 1: مخطط معايير تقييم تطبيقات الرعاية الصحية

المحور الأول: سهولة الاستخدام.

يركز معيار سهولة الاستخدام على مساعدة المستخدمين في الوصول إلى التطبيق وخدماته عندما يستخدمونه، وإذا ما كانت وظائفه وواجهته تجعله سهل الاستخدام، ومدى قدرة المستخدم على إتمام مهمته بسرعة ودقة، ومدى قدرة المستخدم على إكمال مهمة في سياق محدد.

(Harrison, Flood, and Duce, 2013)

المحور الثاني: الأمن والخصوصية.

يقيم هذا المعيار مدى قدرة المستخدمين على معرفة كيفية جمع معلوماتهم الشخصية ومشاركتها واستخدامها، وممارسة الاختيار والتحكم في استخدامها. (GSM Association, 2012)

المحور الثالث: الوظيفية.

يهتم هذا المعيار بمدى استجابته للتطبيق، ومدى سرعة بدء تشغيله، والدقة التي تعمل فيها وظائف التطبيق، وهل يحقق استخدامه أهداف التطبيق والغرض منه.

المحور الرابع: التصميم.

وهو أحد العناصر الرئيسية في عملية التقييم، ويقصد به: إظهار الموقع بأبهى صورة بحيث يجذب المستخدمين إليه، ومكوته أطول مدة وتكرار زيارته مرات أخرى، ومدى ملاءمة التصميم والصور المستخدمة فيه لنوع الخدمة التي يقدمها الموقع، ومدى جاذبية الموقع من حيث الابتكار في التصميم، والجمال في الصور والحركات، بحيث يجعل المستخدم سعيداً ومتحمساً لزيارة الموقع. (العزة، 2011)

المحور الخامس: إدارة المعلومات.

يقيس هذا المعيار مدى جودة المعلومات المتوفرة، كمية المعلومات المقدمة ومدى شموليتها، ومدى ثقة المستخدم بالمعلومات الواردة بالتطبيق. (Stoyanov et al, 2015)

المحور السادس: رضا المستخدم.

يستخدم هذا المعيار لتقييم الأثر الملحوظ للتطبيق على مدى معرفة المستخدم، ومواقفه، ونواياه تجاه التغيير ومدى احتمال حصول تغيير حقيقي في السلوك الصحي المستهدف. (Stoyanov et al, 2015).

14. النتائج:

- 1- تطبيق توكلنا هو التطبيق الوحيد الذي حقق أعلى معدل استخدام من قبل أفراد العينة، ثم جاءت التطبيقات – مرتبة من الأكثر استخداماً - كالتالي: تطبيق صحي، ثم تطبيق تباعد، فتطبيق موعد، ثم تطبيق صحة واخيراً تطبيق تظمن والذي يتضح أنه نادر الاستخدام لدرجة أنه يقترب من عدم الاستخدام المطلق.
- 2- أظهرت الدراسة أن جل التطبيقات سهلة الاستخدام، وقد أتفق غالبية أفراد العينة على سلاسة التنقل داخل التطبيق، ويلاحظ أن تطبيق توكلنا هو التطبيق الوحيد الذي وقع متوسط الحسابي ضمن خانة سهل جداً، كما أوضحت مؤشرات الدراسة أن كل التطبيقات عرضة للمشاكل التقنية.
- 3- اتضح انه تم استخدام التطبيقات المشمولة في الدراسة لأغراض معلن عنها وبأذن وموافقة من المستخدمين وأنها تحمي خصوصية مستخدميها كونها مرتبطة بجهات حكومية.

4- أثبتت الدراسة مدى فعالية التطبيقات في أداء وظائفها، حيث أن أعلى متوسط حسابي سجله تطبيق توكلنا في فعاليته في إصدار التصاريح الالكترونية للتجول خلال فترة الحجر الصحي، في حين حل تطبيق صحتي ثانياً، بفعاليته في حجز موعد لأخذ مسحة كوفيد - ١٩، وفي المرتبة الثالثة، حل تطبيق توكلنا، بفعالية كبيرة في اشتراطه كتطبيق الزامي لضمان التباعد الاجتماعي خلال الفترة المقبلة بعد اشتراطه لدخول المجمعات التجارية، ثم هو نفسه في المرتبة الرابعة من خلال فعاليته في التبليغ عن المخالفات والاشتباه في وجود حالات، المرتبة الخامسة نالها تطبيق صحتي عن دوره في حجز موعد لأخذ لقاح كوفيد - ١٩، تليه فعالية تطبيق صحة في تمكين جمهور المستخدمين في الحصول على استشارات الطبيب والحصول على وصفة طبية في قترات الغلق الكلي الذي يجعل من الذهاب للطبيب أمراً متعذراً، المرتبة الثامنة جاءت من نصيب تطبيق صحتي، نظراً لفعاليته الكبيرة في حجز موعد في احد المستشفيات خلال فترة الحجر الكلي، وحل تطبيق صحة في المرتبة الثامنة بخدمته للاستشارات الطبية التي عوضت بفعالية حسب منظور أفراد العينة امكانية الذهاب للطبيب خلال فترة الغلق الكلي، في المرتبة التاسعة حل تطبيق تظمن فعاليته في تتبع المصابين والمخالطين وضمان التزامهم بالحجر الصحي لمدة 14 يوماً، أخيراً حل تطبيق تباعد في المركز الأخير بخدمته التنبيه عبر تقنية البلوتوث لاقتربك أو مخالطتك لمصاب بكورونا.

5- توصلت الدراسة إلى أن التطبيقات صممت بشكل جذاب عموماً، وتم تنظيم محتويات التطبيقات بشكل جيد بما يكفي لتكون قابلة للوصول بشكل تسلسلي ومفهوماً منطقياً.

6- أن المحتوى الذي تقدمه التطبيقات، كاف وثرى بالمعلومات الهامة ويلبي الهدف الذي يستخدم لأجله كل تطبيق، وغالبية أفراد العينة تثق في محتوى التطبيقات الى حد بعيد.

7- كشفت الدراسة عن رضا غالبية أفراد العينة خلال تجربة استخدامهم لتطبيقات الرعاية الصحية المستخدمة خلال فترة جائحة كوفيد - ١٩، وقد أتضح مساهمتها بشكل فعال في رفع الوعي الذاتي حول الوضع الحالي للجائحة، كما شجعت على ممارسة الرعاية الذاتية الايجابية كنمط حياة أو إجراء سلوكي.

16. التوصيات:

1. إجراء دراسات استكشافية حول وظائف وميزات تطبيقات الرعاية الصحية المستخدمة خلال جائحة كوفيد - ١٩ في المملكة العربية السعودية، لقياس دورها ومساهمتها في الحد من الجائحة.
2. التثقيف والتوعية المستمرة بفوائد ومزايا وخدمات هذه التطبيقات وما يستجد بها من تطورات تقنية يمكن الاستفادة منها لتقديم خدمات الصحة العامة والرعاية الصحية لخلق الوعي بأهميتها ودورها.
3. إجراء بحوث مستقبلية حول تطوير وتحسين تطبيقات الهاتف المحمول بمجال الرعاية الصحية عن بعد والخدمات الصحية بالتعاون مع متخصصي تكنولوجيا المعلومات لتفعيل دورها بشكل فعال في الأوبئة الحالية والمستقبلية.
4. ضرورة إجراء دراسات مقارنة لتطبيقات الرعاية الصحية عن بعد بين البلدان النامية والمتقدمة، لفتح آفاق جديدة حول تطوير وتحسين جودة هذه التطبيقات.

5. تفعيل دور الدعم الفني في التطبيقات محل الدراسة، والحرص على التحديث المستمر للتطبيقات تفادياً للمشاكل التقنية.

17. المقترحات:

كان المحور الأخير من محاور الاستبانة عن المقترحات التي يوصي بها مجتمع الدراسة للمساهمة في تطوير تطبيقات الرعاية الصحية المستخدمة خلال جائحة كورونا من وجهة نظر مستخدميها، وقد تكررت المقترحات حول الاتي:

- 1- دمج التطبيقات الست وتصنيفها كفتتين حسب أهدافها والغرض منها كالتالي: دمج خصائص وخدمات تطبيقات (تباعده، توكلنا، تظمن) في تطبيق واحد ويكون خاص بتطبيق الإجراءات الاحترازية، ودمج خصائص وخدمات تطبيقات (صحة، صحي، موعد) في تطبيق واحد ويكون خاص بتقديم خدمات الرعاية الصحية لتقليل العبء على المستخدم النهائي، وتجنب الالتباس، وضمان التزام أفضل.
- 2- الاخذ بالاعتبار وجود فئة عمرية غير مؤهلة لاستخدام التطبيقات، مثل كبار السن او ذوي احتياجات الخاصة، وتوفير طرق بديلة لهم.
- 3- استخدام الموقع الجغرافي لمستخدمي تطبيق توكلنا عوضاً عن تسجيل الدخول في الأماكن العامة مثل المراكز التجارية والمطاعم وغيرها، نظراً لتسببه في زيادة التجمعات وبطيء عمليات الدخول للأماكن العامة.
- 4- عمل قاعدة بيانات موحدة تضم بيانات ومعلومات دقيقة ومحدثة تربط بين هذه التطبيقات، لتسهيل التنسيق بين التطبيقات خاصة في عملية تحديث البيانات الصحية للمستخدم.
- 5- تصميم واجهة فعالة والسماح بالمشاركة الالكترونية للمستخدم.

المراجع:

المراجع العربية:

منظمة الصحة العالمية. منشأ فيروس كورونا-سارس-2 (2021). تاريخ الاتاحة 24/3/2021 عبر الرابط

<https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus/origins-of-the-virus>

منظمة الصحة العالمية. فايروس كورونا. تاريخ الاتاحة 24/3/2021 عبر الرابط -

https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus#tab=tab_1

وزارة الصحة. أخبار الوزارة. (الصحة) تعلن عن أول إصابة بفيروس (كورونا) الجديد لمواطن قادم من إيران (2020).

تاريخ الاتاحة 24/3/2021 عبر الرابط

<https://www.moh.gov.sa/Ministry/MediaCenter/News/Pages/News-2020-03-02-002.aspx>

برنامج التحول الرقمي. الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الرقمي 2018-2020. تاريخ الإتاحة 24/3/2021 عبر الرابط
https://www.vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/NTP%20Arabic%20Public%20Document%202810_0.pdf

الحقوي، الشهري، حمد النيل (2020). التدابير الصحية في مواجهة جائحة كورونا (COVID-19) في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية: مجلد 36 عدد 2: العدد الخاص، فيروس كورونا المستجد كوفيد-19.

الصاوي، السيد. (2019). تطبيقات الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة في مراكز الوثائق والأرشيف: دراسة تحليلية. Journal of Information Studies&Technology. (2019). 1. تاريخ الإتاحة 2021/3/27 مسترجع من
<https://www.qscience.com/content/journals/10.5339/jist.2019.5?crawler=true>

النموري، هبة. (2017). تقييم تطبيقات الهواتف الذكية بالمكتبات الجامعية العربية: دراسة تحليلية. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات. الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات. مصر.

العزة، فراس (2011) معايير جودة المواقع الالكترونية وتصنيفها. بحث منشور في المجلة الأوروبية للبحوث العلمية. كندا. جامعة فيكتوريا. كلية البحوث العلمية.

خدمات توكلنا، توكلنا، تاريخ الإتاحة 24/3/2021 عبر الرابط [/https://ta.sdaia.gov.sa](https://ta.sdaia.gov.sa)

تطبيقات وزارة الصحة للأجهزة الذكية، وزارة الصحة، تاريخ الإتاحة 24/3/2021 عبر الرابط

<https://www.moh.gov.sa/Support/Pages/MobileApp.aspx>

استجابة منظومة التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية خلال جائحة كورونا، وحدة التحول الرقمي، تاريخ الإتاحة

18/3/2020 عبر الرابط [https://www.itu.int/en/ITU-D/Regional-](https://www.itu.int/en/ITU-D/Regional-Presence/ArabStates/Documents/events/2020/RDF/Presentations/Session1/KSA.pdf)

[Presence/ArabStates/Documents/events/2020/RDF/Presentations/Session1/KSA.pdf](https://www.itu.int/en/ITU-D/Regional-Presence/ArabStates/Documents/events/2020/RDF/Presentations/Session1/KSA.pdf)

مميزات تباعد، تباعد، تاريخ الإتاحة 17/3/2020 عبر الرابط [/ https://tabaud.sdaia.gov.sa/](https://tabaud.sdaia.gov.sa/)

المراجع الأجنبية:

Alanzi, T. (2021). A review of mobile applications available in the app and google play stores used during the COVID-19 outbreak. Journal of Multidisciplinary Healthcare, 14, 45.

He, W., Zhang, Z. J., & Li, W. (2021). Information technology solutions, challenges, and suggestions for tackling the COVID-19 pandemic. International Journal of Information Management, 57, 102287.

- Chidambaram, S., Erridge, S., Kinross, J., & Purkayastha, S. (2020). Observational study of UK mobile health apps for COVID-19. The Lancet Digital Health, Vol2,ISS8:388-e390.
- Iyengar, K., Upadhyaya, G. K., Vaishya, R., & Jain, V. (2020). COVID-19 and applications of smartphone technology in the current pandemic. Diabetes & Metabolic Syndrome: Clinical Research & Reviews, 14(5), 733-737.
- Alghamdi, S. M., Alqahtani, J. S., & Aldhahir, A. M. (2020). Current status of telehealth in Saudi Arabia during COVID-19. Journal of family & community medicine, 27(3), 208.
- Davalbhakta, S., Advani, S., Kumar, S., Agarwal, V., Bhoyar, S., Fedirko, E., & Agarwal, V. (2020). A systematic review of smartphone applications available for corona virus disease 2019 (COVID19) and the assessment of their quality using the mobile application rating scale (MARS). Journal of medical systems, 44(9), 1-15.
- Hassounah, M., Raheel, H., & Alhefzi, M. (2020). Digital response during the COVID-19 pandemic in Saudi Arabia. Journal of Medical Internet Research, 22(9), e19338.
- Alsyouf, A. (2020). Mobile Health for covid-19 Pandemic Surveillance in Developing Countries: the case of Saudi Arabia. Solid State Technology, 63(6), 2474-2485.
- Jalabneh, R., Zehra Syed, H., Pillai, S., Hoque Apu, E., Hussein, M. R., Kabir, R., ... & Azim Majumder, M. (2020). Use of mobile phone apps for contact tracing to control the COVID-19 pandemic: A literature review. SSRN. Retrieved on 24/3/2021 from https://papers.ssrn.com/sol3/Papers.cfm?abstract_id=3641961
- Alruways, N. H. F(2020). The effect of electronic management practices on improving the level of medical services in Saudi hospitals. Multi-Knowledge Electronic Comprehensive Journal For Education And Science Publications(MECSJ).Iss 36.
- Alghamdi, S. M., Alqahtani, J. S., & Aldhahir, A. M. (2020). Current status of telehealth in Saudi Arabia during COVID-19. Journal of family & community medicine, Vol 27,Iss 3: 208-211.

Alshammari, F. Hassan,S .(2019). Perceptions, preferences and experiences of telemedicine among users of Information and communication technology in Saudi Arabia. Journal of Health Informatics in Developing Countries, 13.(1)

Noor, A. (2019). The utilization of e-health in the Kingdom of Saudi Arabia. International Research Journal of Engineering and Technology,Vol 6,Iss 9:1229-1239.

Alghamdi, S. M., Janaudis-Ferreira, T., Alhasani, R., & Ahmed, S. (2019). Acceptance, adherence and dropout rates of individuals with COPD approached in telehealth interventions: a protocol for systematic review and meta-analysis. BMJ open,Vol 9,Iss 4.

Barbabella, F., Melchiorre, M. G., Quattrini, S., Papa, R., Lamura, G., Richardson, E., & van Ginneken, E. (2017). How can eHealth improve care for people with multimorbidity in Europe?. Copenhagen: World Health Organization, Regional Office for Europe.

Yasini, M., Beranger, J., Desmarais, P., Perez, L., & Marchand, G. (2016). mHealth Quality: A Process o Seal he Qualified Mobile Health Apps. Exploring Complexity in Health: An Interdisciplinary Systems Approach: Proceedings of MIE2016: 205-228.

Loy, J. S., Ali, E. E., & Yap, K. Y. L. (2016). Quality assessment of medical apps that target medication-related problems. Journal of managed care & specialty pharmacy,Vol 22,No10:1124-1140.

Anderson, K. Burford, OR. , And Emerton, L (2016). Application Chronic Disease Checklist: A protocol for assessing mobile device applications for chronic disease self-management. Search Protocols JMIR, Vol 5, No 4.

Stoyanov, S. R., Hides, L., Kavanagh, D. J., & Wilson, H. (2016). Development and validation of the user version of the Mobile Application Rating Scale (uMARS). JMIR mHealth and uHealth, 4(2), e72.

Canadian Medical Association (2015) , Guiding principles for physicians recommending mobile health applications to patients ,Ottawa, Canadian Medical Association.

- Stoyanov, SR, Hides, L, Kavanagh, DJ, Zelenko, or. , Tiondroneguro, D, and Mani, M (2015). Mobile App Rating Scale: A new tool for assessing the quality of health mobile apps. JMIR mHealth and uHealth, Vol 3, No1.
- Jin, M., & Kim, J. (2015). Development and evaluation of an evaluation tool for healthcare smartphone applications. Telemedicine and e-Health, Vol 21, No10:831-837.
- Martínez-Pérez, B., de la Torre-Díez, I., & López-Coronado, M. (2015). Experiences and results of applying tools for assessing the quality of a mHealth app named Heartkeeper. Journal of medical systems, Vol 39, No 11:1-6.
- Taki, S., Campbell, K. J., Russell, C. G., Elliott, R., Laws, R., & Denney-Wilson, E. (2015). Infant feeding websites and apps: a systematic assessment of quality and content. Interactive journal of medical research, Vol 4, No 3.
- Zapata, B. C., Fernández-Alemán, J. L., Idri, A., & Toval, A. (2015). Empirical studies on usability of mHealth apps: a systematic literature review. Journal of medical systems, Vol 39, No 2:1-19.
- Cummings, E., Borycki, E. M., & Roehrer, E. (2013). Issues and Considerations for Healthcare Consumers Using Mobile Applications. Studies in Health Technology and Informatics .Vol 31 : 227-231.
- Brown III, W., Yen, P. Y., Rojas, M., & Schnall, R. (2013). Assessment of the Health IT Usability Evaluation Model (Health-ITUEM) for evaluating mobile health (mHealth) technology. Journal of biomedical informatics, Vol 46, No 6:1080-1087.
- Harrison, R., Flood, D., & Duce, D. (2013). Usability of mobile applications: literature review and rationale for a new usability model. Journal of Interaction Science, Vol1, No1:1-16.
- GSM Association. Privacy Design Guidelines for Mobile Application Development (2012). Retrieved on 4/4/2021 from https://aiforimpacttoolkit.gsma.com/resources/GSMA-report_Mobile-Privacy-Design-Guidelines-for-Mobile-Application-Development.pdf
- Oinas-Kukkonen, H., & Harjumaa, M. (2009). Persuasive systems design: Key issues, process model, and system features. Communications of the Association for Information Systems, Vol 24(1): 28.

Aladwani, A. M., & Palvia, P. C. (2002). Developing and validating an instrument for measuring user-perceived web quality. Information & management, Vol 39, No 6:467-476.

Olsina, L., Lafuente, G., & Rossi, G. (2001). Specifying quality characteristics and attributes for websites. In Web Engineering (pp. 266-278). Springer, Berlin, Heidelberg.

الملاحق:

استبيان لتقييم تطبيقات الرعاية الصحية المستخدمة خلال فترة الجائحة الصحية كوفيد-2019 بالمملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تُمثل هذه الاستبانة جزءاً من دراسة كمتطلب لإكمال درجة الماجستير حول " توظيف تطبيقات الهاتف المحمول في مجال الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية للتعامل مع تداعيات فايروس كورونا (كوفيد- 19): دراسة تحليلية تقييمية"، يهدف هذا الاستبيان إلى تقييم تطبيقات الرعاية الصحية المستخدمة خلال فترة الجائحة الصحية العالمية كوفيد-19، وتقييم مساهمة أداء هذه التطبيقات وظيفياً في التحكم في الاصابات بفايروس كورونا المستجد، وتعد اجابتم على هذا الاستبيان، بمثابة مساهمة منكم في انجاح هذا البحث ووصوله لتحقيق أهدافه، كما نحيطكم علماً أن أجوبتكم ستظل سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكراً ومقدرة لكم تعاونكم

الباحثة: رباب يحيى العرياني

الايمل: rabab.yhea@gmail.com

المحور الأول: البيانات العامة

1. النوع: ذكر أنثى
2. العمر (السن): اقل من 25 سنة من 25 سنة إلى 45 سنة من 46 سنة إلى 66 سنة أكبر من 66 سنة
3. المنطقة: الوسطى الشمالية الجنوبية الشرقية الغربية
4. وضعية الإقامة: مواطن أو ابن مواطنة مقيم زائر
5. الحالة الاجتماعية: أعزب متزوج مطلق أو أرمل
6. المستوى التعليمي: ثانوي أو أقل جامعي دراسات عليا
7. هل تعاني من مرض مزمن واحد على الأقل؟ نعم لا

8. هل أصبت بفيروس كورونا؟ نعم لا
9. هل كنت من بين المخالطين لأحد المصابين أو لأحد المخالطين؟ نعم لا
10. ماهو نظام تشغيل هاتفك؟ أندرويد أي أو أس IOS
- أخرى:

المحور الثاني: سهولة الاستخدام (usability)

1. الرجاء تحديد درجة استخدامك لكل تطبيق من التطبيقات التالية:

التطبيق	لا استخدمه اطلاقا	استخدمه نادرا	استخدمه أحيانا	استخدمه غالبا	استخدمه بشكل مكثف
صحة					
صحتي					
موعد					
تقاعد					
توكلنا					
تضمن					

2. كيف تقيم سهولة استخدام التطبيقات التالية (في حال لم تكن تستخدم أحد التطبيقات يمكنك اختيار خانة محايد):

التطبيق	معتد جدا	معتد الى حد ما	محايد	سهل	سهل جدا
صحة					
صحتي					
موعد					
تقاعد					
توكلنا					
تضمن					

3. كيف تقيم المشاكل التقنية للتطبيقات التالية (في حال لم تكن تستخدم أحد التطبيقات يمكنك اختيار خانة محايد):

التطبيق	يتعطل دائما	كثير التعطل	محايد	يتعطل أحيانا	لا يتعطل نهائيا
صحة					
صحتي					
موعد					
تقاعد					
توكلنا					
تضمن					

4. كيف تقيم سرعة وسلاسة الانتقال من صفحة الى صفحة في التطبيقات التالية (في حال لم تكن تستخدم أحد التطبيقات يمكنك اختيار خانة محايد):

التطبيق	بطيئة جدا	بطيئة	محايد	سلسة	سلسة جدا
صحة					
صحتي					
موعد					
تباعدها					
توكلنا					
تضمن					

المحور الثالث: الخصوصية (privacy)

1. تضمن لي تطبيقات الرعاية الصحية أدناه حماية بياناتي واستخدامها فقط للأهداف التي تعلن عنها، هل توافقنا الرأي؟ (في حال لم تكن تستخدم أحد التطبيقات يمكنك اختيار خانة محايد):

التطبيق	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
صحة					
صحتي					
موعد					
تباعدها					
توكلنا					
تضمن					

2. بما أن تطبيقات الرعاية الصحية هي تطبيقات مرتبطة بجهات حكومية، فهي أكثر حرصا على حماية خصوصيتي أثناء الاستخدام، هل توافقنا الرأي، (في حال لم تكن تستخدم أحد التطبيقات يمكنك اختيار خانة محايد):

التطبيق	غير موافق تماما	غير موافق	لا أدري	موافق	موافق تماما
تطبيق صحة يحافظ على خصوصيتي عند الاستخدام					
تطبيق صحتي يحافظ على خصوصيتي عند الاستخدام					
تطبيق موعد يحافظ على خصوصيتي عند الاستخدام					
تطبيق تباعدها يحافظ على خصوصيتي عند الاستخدام					
تطبيق توكلنا يحافظ على خصوصيتي عند الاستخدام					
تطبيق تضمن يحافظ على خصوصيتي عند الاستخدام					

المحور الرابع: معيار الوظيفية (Functional)

3. كيف تقيم فعالية التطبيقات التالية في أداء المهام التي وجدت من أجلها (كل عبارة من العبارات ادناه تحتوي على وظيفة لتطبيق ونرجو تقييم فعاليتها) (في حال لم تكن تستخدم أحد التطبيقات يمكنك اختيار خانة محايد):

التطبيق	غير فعال تماما	غير فعال	محايد	فعال	فعال جدا
حجز موعد على تطبيق صحتي في أحد مراكز تأكد لإجراء مسحة كورونا					

				تنبيه تطبيق تباعد عبر تقنية البلوتوث لاقتربك أو مخالطتك لمصاب بكورونا
				حجز موعد عبر تطبيق موعد في أحد المستشفيات في فترة الحجر الكلي
				فعالية تطبيق تظمن في تتبع المصابين والمخالطين وضمان التزامهم بالحجر الصحي لمدة 14 يوما
				فعالية تطبيق صحي في حجز موعد لأخذ لقاح كورونا
				فعالية تطبيق توكلنا في التبليغ عن حالات الاشتباه أو المخالفات
				فعالية تطبيق توكلنا في اصدار تصاريح التنقل خلال فترة المنع الكلي للتنقل
				فعالية تطبيق توكلنا في ضمان التباعد الاجتماعي خلال الفترة المقبلة بعد اشتراطه لدخول المجمعات التجارية
				فعالية الاستشارات الطبية على تطبيق صحة في تعويض زيارة الطبيب خلال فترة المنع الكلي للتنقل
				فعالية التواصل المباشر مع الطبيب على تطبيق صحة والحصول على وصفة طبية في تعويض زيارة المشفى خلال فترة الحجر الكلي

المحور الخامس: التصميم (Design)

1. يتم تنظيم المحتويات بالتطبيق بشكل جيد بما يكفي لتكون قابلة للوصول بشكل تسلسلي ومفهومة منطقيا، (في حال لم تكن تستخدم أحد التطبيقات يمكنك اختيار خانة محايد):

التطبيق	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
صحة					
صحتي					
موعد					
تباعد					
توكلنا					
تظمن					

2. إلى أي مدى يبدو التطبيق جذابا؟ (في حال لم تكن تستخدم أحد التطبيقات يمكنك اختيار خانة محايد):

التطبيق	غير جذاب نهائيا	غير جذاب	محايد	جذاب	جذاب جدا
صحة					
صحتي					
موعد					
تباعد					
توكلنا					
تظمن					

المحور السادس: ادارة المعلومات (information management)

1. كيف تقيم وفرة الارشادات والنصائح والمعلومات الخاصة بفيروس كورونا على التطبيقات التالية؟ (في حال لم تكن تستخدم أحد التطبيقات يمكنك اختيار خانة محايد):

التطبيق	يفتقر جدا الى المعلومات	معلومات محدودة	محايد	ثري بالمعلومات	ثري جدا بالمعلومات
صحة					
صحتي					
موعد					
تباعدا					
توكلنا					
تظمن					

2. ما مدى ثقتك بالمعلومات المقدمة من التطبيقات التالية، (في حال لم تكن تستخدم أحد التطبيقات يمكنك اختيار خانة

محايد):

التطبيق	لا اثق في معلوماته نهائيا	نادرا ما اثق فيه	محايد	اثق فيه الى حد بعيد	موثوق جدا
صحة					
صحتي					
موعد					
تباعدا					
توكلنا					
تظمن					

3. هل محتوى التطبيقات يلبي هدف التطبيق؟ (في حال لم تكن تستخدم أحد التطبيقات يمكنك اختيار خانة محايد):

التطبيق	لا يلبي تماما	لا يلبي	محايد	يلبي	يلبي تماما
صحة					
صحتي					
موعد					
تباعدا					
توكلنا					
تظمن					

المحور السابع: رضا المستخدمين (User satisfaction)

1. نرجو تحديد درجة رضاك عن التطبيقات أدناه، (في حال لم تكن تستخدم أحد التطبيقات يمكنك اختيار خانة

محايد):

التطبيق	غير راض تماما	غير راض	محايد	راض	راض تماما
صحة					
صحتي					
موعد					
تباعدا					
توكلنا					
تظمن					

2. هل ساهمت التطبيقات على زيادة الوعي الذاتي حول الوضع الحالي للجائحة؟ (في حال لم تكن تستخدم أحد التطبيقات يمكنك اختيار خانة محايد):

التطبيق	لم تساهم اطلاقا	لم تساهم	محايد	ساهمت	ساهمت بقوة
صحة					
صحتي					
موعد					
تباعد					
توكلنا					
تظمن					

3. هل يشجع التطبيق المستخدمين على ممارسة الرعاية الذاتية الايجابية "نمط الحياة أو إجراء سلوكي" (في حال لم تكن تستخدم أحد التطبيقات يمكنك اختيار خانة محايد):

التطبيق	لا يشجع نهائيا	لا يشجع	محايد	يشجع	يشجع بقوة
صحة					
صحتي					
موعد					
تباعد					
توكلنا					
تظمن					

اقتراحاتكم لتطوير التطبيقات:

يرجى ترك اقتراحاتكم و اضافاتكم:

.....

.....

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الباحثة/ رباب يحيى العرياني، الدكتورة/ ريم علي الربيعي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)

عقد العمل محدد المدة

Fixed-term Employment Contract

إعداد الباحث/ تركي بن حامد الحازمي

ماجستير القانون والممارسة المهنية، كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: turki-r-t@hotmail.com

المخلص:

عقد العمل هو عبارة عن عقد مبرم بين صاحب العمل والعامل بموجبه يتعهد العامل بأن يعمل لدى صاحب العمل تحت إدارته وإشرافه مقابل أجر يتقاضاه العامل. وتتمثل أهمية البحث في ندرة ما كتب في موضوع عقد العمل محدد المدة في النظام السعودي مما يعد إضافة للمكتبة السعودية في هذا الشأن، كما تظهر أهميته في معرفة مفهوم عقد العمل محدد المدة، وأهم الفروقات بينه وبين عقد العمل غير محدد المدة، وكيفية تجديد عقد العمل محدد المدة وصوره، كما تتمثل أهميته في التفرقة بين التعويض النقدي والمعنوي، وأهم المعايير في التعويض النقدي. واتبع الباحث في البحث بالجانب النظري على المنهج الاستقرائي التحليلي الذي يقوم على استخلاص النتائج وذلك باستقراء نصوص نظام العمل ومن ثم تحليلها للوصول الى إجابات عن أسئلة البحث. وأشتمل البحث على مبحثين المبحث الأول: ماهية عقد العمل محدد المدة، والمبحث الثاني: انتهاء عقد العمل المحدد والآثار المترتبة عليه.

وتوصل البحث الى عدة نتائج أهمها أن عقد العمل محدد المدة يتميز بتحديد مدة زمنية له في عقد العمل صراحةً أو ضمناً. وأن عقد العمل محدد المدة لا يحتاج الى إشعار (إخطار) للطرف الاخر في انتهاء عقد العمل في حين ان عقد العمل غير محدد المدة لا بد ان يشعر الطرف الراغب بالإنتهاء الطرف الاخر حسب المادة (75) من نظام العمل.

الكلمات المفتاحية: عقد العمل، محدد المدة، الممارسة المهنية. النظام السعودي.

Fixed-term Employment Contract

Abstract:

An employment contract is a contract concluded between the employer and the worker according to which the worker undertakes to work for the employer under his management and supervision in return for a wage received by the worker. The importance of the research is the scarcity of what has been written on the subject of the fixed-term employment contract in the Saudi system, which is an addition to the Saudi library in this regard. Definite duration and its forms, and its importance lies in the differentiation between monetary and moral compensation, and the most important criteria in monetary compensation. In the research, the researcher followed the theoretical side of the inductive-analytical approach, which is based on drawing conclusions by extrapolating the texts of the work system and then analyzing them to reach answers to the research questions. The research included two topics: the first topic: the nature of a fixed-term work contract, and the second topic: the termination of the specified work contract and its implications.

The research reached several results, the most important of which is that the work contract has a fixed term, which is characterized by specifying a period of time for it in the work contract, explicitly or implicitly. And that the work contract for a fixed term does not need a notification (notification) to the other party of the termination of the work contract, while the work contract is of unlimited duration, the party wishing to terminate must notify the other party according to Article (75) of the Labor Law.

Keywords: Employment Contract, Fixed-term, Professional practice, Saudi system

1. المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى صحبه الكرام ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد فعقد العمل من العقود التي تثير إشكاليات لدى المجتمع من ناحية أنواعه وصوره المختلفة ومدى مخالفة بنود عقد العمل بنظام العمل وهو النظام العام الذي تلتزم به عقود العمل بالألا تخالف نظام العمل. فعقد العمل هو عبارة عن عقد مبرم بين صاحب العمل والعامل بموجبه يتعهد العامل بأن يعمل لدى صاحب العمل تحت إدارته وإشرافه مقابل أجر يتقاضاه العامل، ويتميز عقد العمل عن بقية العقود المشابهة أنه من عقود العمل الملزم للجانبين وهما العامل وصاحب العمل وكذلك أنه من عقود المعارضة أي كل طرف فيه يأخذ مقابل ما يعطي كما أنه من عقود الرضائية أي أنه ليس عقداً شكلياً وأنه من العقود الزمانية أي عقود المدة وكذلك يقوم الاعتبار الشخصي من جهة العامل وما يميز عقد العمل عن بقية العقود المشابهة في عنصرين الأجر والتبعية وهي إشراف وإدارة صاحب العمل على العامل الذي يعمل لديه، ولعقد العمل نوعين من العقود هما عقد العمل المحدد المدة وعقد العمل الغير محدد المدة وسوف تكون دراستنا في هذا البحث عن عقد العمل المحدد المدة وراح يقسم البحث كالتالي:-

المبحث الأول: ماهية عقد العمل محدد المدة.

المطلب الأول: مفهوم عقد العمل محدد المدة.

المطلب الثاني: صور عقد العمل محدد المدة.

المطلب الثالث: الحد الأقصى لمدة عقد العمل المحدد.

المطلب الرابع: أحكام تجديد عقد العمل محدد المدة.

المبحث الثاني: انتهاء عقد العمل المحدد والآثار المترتبة عليه.

المطلب الأول: الأسباب العادية لإنهاء عقد العمل المحدد.

المطلب الثاني: الأسباب غير العادية لإنهاء عقد العمل المحدد.

المطلب الثالث: الفسخ المشروع لعقد العمل المحدد.

المطلب الرابع: الفسخ غير المشروع لعقد العمل المحدد.

2.1. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في ندرة ما كتب في موضوع عقد العمل محدد المدة في النظام السعودي مما يعد إضافة للمكتبة السعودية في هذا الشأن، كما تظهر أهميته في معرفة مفهوم عقد العمل محدد المدة، وأهم الفروقات بينه وبين عقد العمل غير محدد المدة، وكيفية تجديد عقد العمل محدد المدة وصوره، كما تتمثل أهميته في التفرقة بين التعويض النقدي والمعنوي، وأهم المعايير في التعويض النقدي.

3.1. أسئلة البحث:

- ماهو تعريف عقد العمل محدد المدة؟
- ما أهم النقاط التي تميز عقد العمل محدد المدة وغير محدد المدة؟
- ماهي الاسباب العادية وغير العادية لإنهاء عقد العمل محدد المدة؟

- ماهي حالات الفسخ المشروع لعقد العمل محدد المدة؟
- ما الفرق بين التعويض المالي (النقدي) والتعويض المعنوي؟
- ماهي المعايير في التعويض النقدي للطرف المتضرر؟

4.1. منهج البحث:

اتبع الباحث في البحث بالجانب النظري على المنهج الاستقرائي التحليلي الذي يقوم على استخلاص النتائج وذلك بإستقراء نصوص نظام العمل ومن ثم تحليلها للوصول الى إجابات عن أسئلة البحث.

2. الإطار النظري:

المبحث الأول: ماهية عقد العمل محدد المدة

المطلب الأول: مفهوم عقد العمل محدد المدة

نجد أن نظام العمل لم ينص على تعريف محدد لعقد العمل المحدد المدة وإنما نص فقط على كيفية إنتهاءه وذلك في المادة (55) عمل ((ينتهي عقد العمل المحدد المدة بإنقضاء مدته))⁽¹⁾.

ويمكن تعريف عقد العمل المحدد المدة بأنه العقد الذي يكون فيه وقت إنتهائه محدد بمدة معينة أو تاريخ معين أو تنفيذ عمل معين أو قابلاً للتعيين⁽²⁾.

كما عرف بأنه العقد الذي يكون ميعاد إنتهائه محدداً بواقعة مستقبلية، محققة الوقوع لا يتعلق وقوعها بمحض إرادة طرفية وبعبارة أخرى هو العقد المضاف إلى أجل فاسخ وتعتبر الواقعة محققة الوقوع متى كان وقوعها محتملاً فيكون العقد محدد المدة إذا تحدد به زمن ينتهي فيه كالأول من محرم أو الآخر من ذي الحجة من عام محدد أو تحدد بعمل معين ينتهي العقد بالفراغ منه⁽³⁾.

ويرى الباحث أن التعريف المقارب لنظام العمل والمتبع لدى الهيئات العمالية لعقد العمل المحدد المدة بأنه العقد الذي يبرم بين العامل وصاحب العمل على تحديد موعداً لانتهائه كتابة بشكل واضح ودقيق.

ومن هذا التعريف نجد أنه يشترط لعقد العمل المحدد المدة أن يكون الاتفاق بين الطرفين على تحديد المدة المعقود عليها صراحةً وأن لا يكون هذا التحديد متروكاً لمجرد إرادة أحد الطرفين.

ويتعين في هذه الحالة أن يتم التراضي بين طرفي العقد على المدة المكتوبة في العقد، وإن لم يثبت أن صاحب العمل أطلع العامل على شروط العقد مسبقاً فيما يتعلق بنوع عقد العمل ومدته فيكون العقد مبرماً لمدة غير محددة⁽⁴⁾.

(1) نظام العمل السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم : م/51 وتاريخ 23/08/1426هـ، المادة (55)

(2) نزار عبد الرحمن الكيالي، الوسيط في شرح نظام العمل السعودي، الطبعة الأولى، الدار السعودية للنشر، 1973م، ص228 .

(3) ناصر صالح الرند، الإنهاء التعسفي لعقد العمل، سلسلة الرسائل العلمية، أكاديمية شرطة دبي 1431 هـ، 2010 م .

(4) توفيق حسن فرج، قانون العمل اللبناني، 1979 م، مكتبة مسكاوي، ص316 .

ولا يكفي لتكثيف عقد العمل أن يرجع إلى الوصف الذي أطلق عليه الطرفان المتعاقدان ثم اختلفا بشأنه، لأن العبرة في العقود هي للمقاصد والمعاني لا للأفاضل و المباني ومن ثم يعود للهيئات العمالية البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين في حالة عدم وجود نص واضح بعقد العمل يحدد فيه المدة.

وثمة أهمية عملية للتمييز بين عقد العمل المحدد المدة وعقد العمل غير المحدد المدة، وتبرز هذه الأهمية بصفة خاصة بالنسبة للقواعد التي ترد على إنهاء العقد وكذلك بالنسبة لمدى أحقية العامل لمكافأة نهاية الخدمة في حالة الاستقالة، ويتطلب الأمر معرفة أهم الفروق بين العقدين وهي كالتالي:-

1- المدة: قد يتفق الطرفان على مدة العقد بأن يحددا أجلاً تنتهي فيه العلاقات الناشئة عنه أو عملاً معيناً ينتهي بتنفيذه فيكون هذا عقد عمل محدد المدة (1)، وقد لا يتفق الطرفان على مدة معينة وإن حددا الأجر فيه على أساس الزمن فيكون العقد عقد غير محدد المدة الذي يريدان إبرامه وقد تثار صعوبات في تكثيفه لغموض عبارات العقد المتعلقة بمدته أو لعدم تضمن بنوده شيئاً عن المدة، وبديهي أن عضو الهيئة (القاضي) في شأن هذه الحالات لا يتقيد بالوصف الذي يعطيه المتعاقدان للعقد فيملك أن يعتبره غير محدد المدة ولو وصفاه الطرفان بأنه محدد المدة طالما أن ظروف الواقع تكشف عن تخلف هذا الوصف فيه (2)، ويتعين على القاضي تفسير تلك البنود الموجودة بعقد العمل وفقاً للقواعد العامة في تفسير العقود للكشف عما قصدته الإرادة المشتركة بين العامل وصاحب العمل وقت إبرام العقد بغية تحديد نوع العقد وأخذ طرفيه بنظامه القانوني فإذا بقي لديه شك يجب على القاضي (عضو الهيئة) الإذن بالتكثيف لأصلح للعامل في خصوص الدعوى تفسيراً للشك في مصلحته (3).

ولذلك يعتبر عقداً غير محدد المدة رغم ما يرد فيه من نص على أنه محدد المدة مثل: العقد المبرم لموسم الحج طالما أن مدة الموسم غير محددة بدقة أو تكون متروكة لمحض إرادة المتعاقدين (4)، والعقد الذي يحسب الأجر فيه بالقطعة طالما لا يوجد مقدماً تحديد دقيق لعدد القطع التي يلتزم العامل بإنتاجها، والعقد الذي يخول لكل من الطرفين أو لأحدهما الحق في إنهائه بالإرادة المنفردة.

لذا فإن العقد ذا المدة المحددة هو العقد الذي يحدد طرفاه لإنتهائه أجلاً معيناً قاصدين بحلولة إنقضاء العلاقات الناشئة بينهما عنه، فإذا أغفلا تحديد أجل للعقد كان ذلك منهما تعبيراً عن قصدتهما في عدم توقيت هذه العلاقات بمدة معينة في إبرام عقد غير محدد المدة وعلى هذا يفترض في عقد العمل كما في العقود المستمرة أنه غير محدد المدة وتقوم من ثم قرينة على ثبوت هذا الوصف له (5).

وهذا ما قضت به الدائرة الأولى بالهيئة العليا بالرياض لتسوية الخلافات العمالية في قرارها رقم 432/1/1355 وتاريخ 1432/10/28 هـ بأن الشركة قد أبرمت عقداً مع العامل محدد المدة بأربعة أشهر وحيث أن العقود المحددة تنتهي بإنتهائها مدتها وحيث ان العلاقة بين الطرفين قد انتهت، فإن الدائرة الأولى تقرر رد دعوى العامل بالمطالبة بالعودة للعمل وبالتعويض عن الفصل وتتفق مع الهيئة الابتدائية فيما حكمت به.

(1) محمود جمال الدين زكي، قانون العمل، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 1403 هـ، ص 360 .

(2) حسن كيره، أصول قانون العمل، مصدر سابق، ص 375 .

(3) محمود جمال الدين زكي، قانون العمل، مصدر سابق، ص 361 .

(4) حسن كيره، أصول قانون العمل (عقد العمل)، مصدر سابق، ص 736 .

(5) محمود جمال الدين زكي، قانون العمل، مصدر سابق، ص 362 .

2- الإشعار: ويسمى كذلك بالإخطار وهو إعلان إرادي من جانب الطرف الراغب في إنهاء العقد يعلن فيه للطرف الآخر عن عزمه إنهاء العقد قبل ثلاثين يوماً بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهرياً وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعمال الآخرين⁽¹⁾. وهذا ما نصت عليه المادة (75) من نظام العمل على أنه (إذا كان العقد غير محدد المدة جاز لأي طرفيه إنهاءه بناءً على سبب مشروع يجب بيانه بموجب إشعار يوجه إلى الطرف الآخر كتابة قبل الإنهاء بمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً إذا كان أجر العامل شهرياً ولا يقل عن خمسة عشر يوماً بالنسبة إلى غيره).

ونجد من هذا النص أن المنظم اشترط الإشعار (الإخطار) بالنسبة للعقود غير المحددة، والحكمة من ذلك من تطلب الإشعار كشرط شكلي لإنهاء عقد العمل غير المحدد المدة تكمن في حماية الطرف الموجه إليه من المفاجأة وذلك حتى يتمكن من ترتيب أوضاعه والبحث عن البديل، فإذا كان الإشعار موجهاً من العامل تمكن صاحب العمل من البحث عن عامل آخر يحل محل العامل الذي إختار إنهاء عمله بإرادته المنفردة وإن كان موجهاً من صاحب العمل تمكن العامل من البحث عن عمل آخر⁽²⁾.

أما بالنسبة للعقود المحدد المدة فلم يشترط المنظم الإشعار كما في العقود غير المحددة وذلك لأن الطرفين يعلمان مقدماً وقت إنهاء العقد ومن ثم لا يعترضاً لأي مفاجأة⁽³⁾ ويمكن للعامل قبل إنتهاء عقد العمل أن يبحث عن عمل آخر وكذلك صاحب العمل في البحث عن بديل يحل محل العامل، وقد بين سابقاً أن عقد العمل محدد المدة ينتهي بإنقضاء مدته أو بإنجاز العمل المتفق عليه، ولهذا فإن عنصر المفاجأة في إنتهاء العقد يكون منتفياً، ومن ثم فلا حاجة للإشعار وهذا فارق جوهري بين العقد محدد المدة والعقد غير محدد المدة.

وهذا ما قضت به الدائرة الثانية بالهيئة العليا بمحافظة جدة في قرارها رقم 433/2/754 وتاريخ 1433/07/9هـ بأن طلب العامل لشهر الإشعار (الإنذار) يختص بالعقود الغير محددة المدة، فعليه فإن الدائرة تتفق مع الهيئة الابتدائية في رد طلب العامل.

3 - من حيث أحد أطرافه وهو العامل: ويعرف العامل بأنه كل شخص طبيعي يعمل لمصلحة صاحب العمل وتحت

إدارته أو إشرافه مقابل أجر ولو كان بعيداً عن نظارته، وقد يكون العامل سعودي أو غير سعودي ومن هنا يتضح الفرق بين العقد المحدد المدة والعقد غير محدد المدة، فنجد أن المنظم اشترط للعقد المحدد المدة أن يكون العامل سعودي أو غير سعودي و لكن استثنى العامل غير السعودي من العمل على عقد غير محدد المدة كما نصت على ذلك المادة (37) من نظام العمل (يجب أن يكون عقد عمل غير سعودي مكتوباً ومحدد المدة وإذ خلا العقد من بيان مدته تعد رخصة العمل هي مدة العقد)، وهو ما يعني أن عقد العمل غير سعودي محدد المدة ولا يمكن أن يكون غير محدد المدة، حيث أنه إذا لا يوجد عقد عمل مكتوب ويعتبر العقد في هذه الحالة هو مدة رخصة العمل وهي تساوي مدة رخصة الإقامة للعامل الغير سعودي،

وكان هدف المنظم من تحديد أن يكون عقد غير سعودي محدد المدة هو إتاحة الفرصة أمام أصحاب العمل لإحلال

العمال السعوديين محلهم وإمكانية الاستغناء عنهم لما يمثلونه لصاحب العمل من خيرة⁽⁴⁾.

(1) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي الجديد في ميزان التحليل الفقهي، مصدر سابق، ص344 .

(2) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي الجديد في ميزان التحليل الفقهي، مصدر سابق، ص345 .

(3) حسام الدين كامل الأهواني، أسباب إنقضاء عقد العمل في ظل القانون رقم 12 لسنة 2003م، 2009م، ص74 .

(4) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي في الميزان الفقهي، مصدر سابق، ص342 .

ولهذا فإن عقد العامل غير السعودي محدد المدة يتيح استخدامهم لفترة مؤقتة لكي يتم الإحلال مكانه بالعامل السعودي والاستفادة من خبرة من العامل غير السعودي ودون أن يستمر العقد إلى ما بعد الحاجة له مراعاة لمصلحة العامل السعودي وهذا هو هدف المنظم من ذلك وهو ما نص عليه في المادة (3) من أنه ((العمل حق للمواطن لا يجوز لغيره ممارسته إلا بعد توافر الشروط المنصوص عليها في هذا النظام، والمواطنون متساوون في حق العمل)) ومن هنا يتضح الفرق بين عقد العمل محدد المدة وغير محدد المدة في أن عقد العمل غير محدد المدة لا يكون إلا للعامل السعودي طرفاً فيه أما في عقد العمل محدد المدة قد يكون فيه العامل السعودي وقد يكون عامل غير سعودي ولا يمكن أن يتحول عقد العامل غير السعودي إلى عقد غير محددة المدة في حين أن العامل السعودي يمكن أن يتحول عقده إلى غير محدد وفقاً لما نصت عليه الفقرة (2) من المادة (55) من نظام العمل.

4 - تعديل العقد: نجد أنه في الأصل يحق لصاحب العمل تعديل العقد غير محدد المدة ويستند إلى حقه في إنهاء هذا العقد في أي وقت بإرادته المنفردة سواء تعلق هذا التعديل بنوع العمل أو أي عنصر آخر في العقد، ولكن لا يجوز لصاحب العمل إجراء تعديل جوهري في عقد العمل محدد المدة قبل إنتهاء مدة العقد المبرم إلا في حالة المادة (60) من نظام العمل التي نصت على أنه ((لا يجوز تكليف العامل بعمل يختلف اختلافاً جوهرياً عن العمل المتفق عليه بغير موافقته الكتابية إلا في حالات الضرورة التي قد تقتضيها ظروف عارضة ولمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً في السنة)) أي يجوز تعديل عقد العمل محدد المدة في حالة الضرورة أو القوة القاهرة وبصفة مؤقتة، ونجد أن هذه المادة لم تفرق بين عقد العمل محدد المدة وغير محدد المدة وقد يكون التعديل بالعمل في مهنة أخرى لا تختلف جوهرياً في العمل المتفق عليه أو نقل العمال إلى فروع أخرى لسد العجز بصفة مؤقتة ونجد أن الأساس الذي يمكن لصاحب العمل أن يستند إليه في إجراء التعديل مع صاحب العمل في اتخاذ كل ما من شأنه حسن تنفيذ العقد، وعدم قيام العامل بتنفيذ التعديل من شأنه أن يضر عمل صاحب العمل والتي لا بد أن ينعكس أثرها على العامل بالتبعية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: صور عقد العمل محدد المدة

يتضح من تعريف عقد العمل المحدد المدة أنه توجد صورتين هما: صورة العقد المعين المدة وصورة العقد المبرم لإنجاز عمل معين.

أولاً: العقد المحدد بمدة معينة: يعتبر عقد العمل محدد المدة بفترة معينة من العقود الزمنية حيث يكون الزمن فيه عنصراً جوهرياً وأساساً يقوم عليه العقد وبدون ذلك لا يكون العقد محدد المدة لأن المقصود بهذا إشباع حاجات مستمرة⁽²⁾. وعليه قد يتفق الأطراف على تحديده بتاريخ معين أو بنهاية مدة معينة كشهر أو سنة كأن ينص في العقد على إنتهاءه في تاريخ 1435/12/30 هـ مثلاً.

(1) محمد عبد الغفار البسيوني، سلطة رب العمل في الأفراد بتعديل العمل، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 1415 هـ، 1995م، القاهرة، ص71، 72 .

(2) ناصر صالح الرند، الإنهاء التعسفي لعقد العمل، مصدر سابق، ص138 .

أما إذا كانت غير محددة المدة بدقة فإن العقد يعتبر غير محدد المدة، كما أن إنقضاء مدة العقد واستمرار الطرفين في العمل يعني اعتبار العقد من وجهة القانونية مجدداً لمدة غير محددة ما لم يتفق الطرفان على التجديد لمدة مماثلة أو يجدد تلقائياً بالنص عليه في العقد المبرم.

ثانياً: العقد المبرم لإنجاز عمل معين: لم يوضح المنظم بياناً تفصيلياً ينظم عقد العمل محدد المدة لإنجاز عمل معين إلا أن المادة (57) من نظام العمل نصت على أنه ((إذا كان العقد من أجل القيام بعمل معين، فإنه ينتهي بإنجاز العمل المتفق عليه)).

ويكون هذا العقد محدد المدة إذا أبرم لتنفيذ عمل معين كإنشاء مباني أو طرق أو تشييد بناء معمل طبي أو ما شابه ذلك وينقضي من هذه الأعمال بمجرد الانتهاء من الغرض المطلوب وهو إنشائها أو بنائها، وقد يكون عملاً موسمياً أو مؤقتاً كان يستخدم صاحب العمل عاملاً لحفر بئر أو حرث الأرض فإذا تم حفر البئر أو حرث الأرض انقضى عقد العمل من تلقاء نفسه بتمام العمل المتفق عليه⁽¹⁾.

ونجد أنه في هذه الصورة أن الزمن ليس عنصراً أساسياً أو جوهرياً في تكوين عقد العمل لإنجاز عمل معين وإنما عنصر عرضي غير مقصود لذاته بل هو ضروري لإنجاز النتيجة المقصودة التي لا بد لها من زمن يستغرق خلالها.

عقد العمل الموسمي: هو العمل الذي يراد إنجازه في موسم معين ينتهي بإنهاء الموسم كالعامل في موسم الحج في نقل الحجاج أو العمل على تغليف التمور في موسم جني الرطب، وقد عرف المنظم العمل الموسمي في باب التعريفات بالمادة الثانية ((بأنه العمل الذي يتم في مواسم دورية متعارف عليها)).

ولا يشترط تحديد مدة زمنية معينة لإنجاز العمل الموسمي ففترة إنتهاء الموسم تكون معروفة مقدماً للطرفين فالمدة تتحدد بالغرض من العمل وهو مواجهة متطلبات الموسم⁽²⁾.

وبناءً على ذلك فإن عقد العمل الذي يبرم في موسم معين ويتجدد في مواسم تالية فإنه يتجدد لمدة محددة طالما أنه يرتبط بعمل موسمي سواء كان صراحة أو ضمناً⁽³⁾.

عقد العمل المؤقت: هو العمل الذي يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط وتقتضي طبيعة إنجازه مدة محددة أو ينص على عمل بذاته وينتهي بإنتهائه ولا يتجاوز في الحالتين تسعين يوماً، وهذا التعريف منصوص عليه في نظام العمل في باب التعريفات من المادة (2)، كأن يعمل العامل في موسم التنزيلات السنوية مثلاً.

ويختلف العمل المؤقت عن العمل العرضي في أن العمل العرضي هو العمل الذي لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل في نشاطه المعتاد كأن يعمل العامل في طلاء محل بيع ملابس لا يدخل في نشاط صاحب العمل،

ويتفق العمل المؤقت والعرضي في أن النظام نص على مدة لا تتجاوز تسعين يوماً، ونجد أنه إذا استمر الطرفان في تنفيذ العقد المحدد لإنجاز عمل معين بعد انتهاء العمل المتفق عليه، اعتبر العقد قد تجدد تجديداً ضمناً المدة اللازمة للقيام بالعمل ذاته مرة أخرى وبهذا احتفظ له المنظم بصفته الأصلية كعقد عمل محدد المدة⁽⁴⁾.

(1) ناصر صالح الرند، الإنهاء التعسفي لعقد العمل، مصدر سابق، ص 142 .

(2) ناصر صالح الرند، الإنهاء التعسفي لعقد العمل، مصدر سابق، ص 143 .

(3) صلاح محمد دياب، الوسيط في شرح احكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، 2002م، ص 334

(4) صالح محمد البرادي، بحث تخرج / انتهاء عقد العمل والآثار المترتبة عليه، معهد الإدارة العامة الدورة (20) ، 1411هـ، ص 57 .

المطلب الثالث: الحد الأقصى لمدة عقد العمل المحدد المدة

نجد أن نظام العمل الجديد الصادر عام 1426 هـ حدد مدة قصوى لعقد العمل المحدد المدة وبعد انقضاء هذه المدة يصبح العقد غير محدد المدة وهذا خاص بالعمالين السعوديين، بعكس نظام العمل السابق الصادر عام 1395 هـ الذي خلا من مدة قصوى لعقد العمل المحدد المدة، وقد اوضحت الفقرة الثانية من المادة (55) أن عقد العمل يتحول الى عقد غير محدد المدة في حالتين هما:-

1. إذا تعدد التجديد مرتين متتاليتين.

2. إذا بلغت مدة العقد الأصلي مع مدة التجديد ثلاث سنوات.

فإذا تحققت إحدى الحالتين أيهما أقرب تحول العقد إلى عقد غير محدد المدة⁽¹⁾.

وقد وضع المنظم حد معين لعقد العمل محدد المدة منعاً لتأبيدها وتحريراً للعامل من الرق والاستبعاد⁽²⁾، كما هدف النظام من هذا التحديد من منع صاحب العمل تحديد مدة العقد بحياة العامل أو إنهاء العقد بإنهاء مدته بعد مضي العامل السعودي أكثر من ثلاث سنوات لدى صاحب العمل، لذا رأى المنظم تحويل عقد العمل السعودي إلى عقد غير محدد المدة بعد مضي المدة المحددة لعقد العمل المحدد المدة ولكن استثنى المنظم في هذه المادة على استبعاد العمال الغير السعوديون (الأجانب) من هذه المدة حيث أن عقد العامل الغير سعودي محدد المدة بغض النظر عن وجود عقد العمل أم لا حسب المادة (37) من نظام العمل، وهنا نجد أن المنظم لم يطلق حرية أطراف عقد العمل المحدد المدة في عدد مرات تجديده، حيث أن نص النظام حدد حداً أقصى لعدد مرات تجدد العقد المحدد المدة بإرادة طرفيه أو إذا بلغت المدة الإجمالية للعقد (مدة العقد الأصلي مع مدد التجديد ثلاث سنوات أيهما أقل واستمر الطرفان في تنفيذه يتحول العقد تلقائياً إلى عقد غير محدد المدة، لا يمكن إنجازه إلا بإتباع من نصت عليه المادة (80) من نظام العمل التي تخول لصاحب العمل فسخ عقد العمل⁽³⁾.

ويرجع تحديد ما إذا كان عقد العمل محدد المدة او غير محدد المدة إلى قاضي الموضوع (عضو الهيئة العمالية) للنظر

في العقود وما تحتويه من نصوص تبين نوع العقد المبرم⁽⁴⁾.

وقد قضت اللجنة العليا لتسوية الخلافات العمالية في قرارها رقم 424/1120 واتاريخ 1424/07/16 هـ بأن عقد العمل الاول كان مجدداً بسنة هجرية تبدأ من تاريخ 1419/09/14 هـ ثم تجدد بعقد آخر لمدة سنة اخرى من تاريخ 1420/09/14 هـ ثم جدد بقرار إداري من تاريخ 1422/09/14 هـ وحيث أن ذلك التجديد بموجب القرار الاداري الاول والثاني لم يصدر إلا بعد أن تحول العقد الى عقد غير محدد المدة، وحيث استمرار العامل في العمل يعد نهاية عقده يقلب عقد العمل الى عقد غير محدد المدة وبالتالي فإنه لا أثر لذلك التجديد طالما انه تحول الى عقد غير محدد المدة وتقرر اللجنة بأن عقد العمل أصبح غير محدد المدة.

(1) محمد براك الفوزان، التعليق على نظام العمل السعودي الجديد، الطبعة الثانية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ص158 .

(2) ناصر صالح الرند، الإنهاء التسعفي لعقد العمل، مصدر سابق، ص141 .

(3) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي الجديد في ميزان التحليل الفقهي شرح مفصل لأحكام نظام العمل السعودي، الطبعة الثالثة، دار الفضل للنشر والتوزيع، جدة، 1433 هـ، ص341 .

(4) نجد ان قانون العمل العماني حدد مدة عقد العمل في المادة (40) على مدة قصوى لعقد العمل المحدد المدة بسنتين وبعدها يتحول العقد إلى عقد غير محدد المدة

المطلب الرابع: أحكام تجديد عقد العمل محدد المدة

يمكن أن يحدد عقد العمل محدد المدة كما نصت عليه المادة (55) من نظام العمل ((أنه إذ تضمن العقد المحدد شرطاً يقضي بتجديده لمدة مماثلة أو لمدة محددة، فإن العقد يتجدد للمدة المتفق عليها)).

وهنا نجد أن المنظم اشترط وجود نص بعقد العمل محدد المدة أن يكون نص التجديد صراحةً لمدة مماثلة أو لأي مدة أخرى يرونها الأطراف وإن لم ينص العقد على مدة مماثلة يتحول العقد الى عقد غير محدد المدة حسب المادة (55) الفقرة (2) مع الاخذ بالاعتبار مانصت عليه المادة (37) من نظام العمل فيما يخص العامل غير السعودي.

وهذا ما قضت به الدائرة الثانية بالهيئة العليا بمحافظة جدة في قرارها رقم 434/2/931 وتاريخ 1434/08/2 هـ بأن عقد العمل المبرم بين الطرفين وجد انه خالي من أي اتفاق على تجديده لمدة مماثلة، وحيث ثبت استمرار العامل حتى 2012/03/31م بموجب كشف الحضور والانصراف، مما يعني استمرار العامل في عمله بعد انتهاء مدة عقده، وعليه تقرر الدائرة أن عقد العمل قد أصبح غير محدد المدة وفقاً للمادة (55) من نظام العمل وأنه لامشروعية في إنهاء خدمات العامل.

وتبدو أهمية تجديد عقد العمل المحدد المدة تجديداً أو ضمناً في أثره بعد استمرار الطرفين في العقد لمدة مماثلة، إذ يبدأ التساؤل عما إذا كان العقد المجدد يظل عقداً محدد المدة كما كان أم يتحول إلى عقد غير محدد المدة وواضح أن الأصل هو بقاء العقد المجدد بوصفه الأصلي لعقد محدد المدة⁽¹⁾ ولكن المنظم حدد ثلاث سنوات وبعدها يصبح العقد غير محدد المدة كما نصت عليه المادة (55) من الفقرة (2) من نظام العمل.

وقد يكون التجديد صريحاً وقد يكون ضمناً، فيكون صريحاً عندما يتفق طرفا العقد المحدد المدة على تجديده بعد إنقضاء مدته وهذا الاتفاق قد يتم مقدماً كما لو نصب في العقد على أن يتجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في التجديد قبل إنتهاء مدة العقد بوقت محدد، وقد يتم مؤخراً كما لو اتفق الطرفان على التجديد عند انقضاء مدة العقد⁽²⁾.

وكما يتم الاتفاق على التجديد صراحة فقد يتم أيضاً في صورة ضمنية إذا لم يوجد اتفاق صريح على التجديد إذا ما استمر الطرفان في تنفيذ العقد بعد انقضاء مدته أو بعد إتمام العمل ولكن في هذه الحالة يعتبر العقد مجدداً لمدة غير محددة وقد نصت المادة (55) الفقرة الأولى على ذلك من نظام العمل على أنه إذا استمر طرفا العقد في تنفيذ بعد إنقضاء مدته عدا العقد مجدداً لمدة غير محدد مع مراعاة ما نصت عليه المادة (37) من هذا النظام بالنسبة للعامل غير سعودي.

وعلى هذا الأساس لو أن صاحب العمل لم يعترض على استمرار العامل في تنفيذ العقد، فإن هذا السكوت يجب أن يحمل محمل قبوله للتجديد ولو لم يعرب عن هذا القبول صراحةً وعلى أية حاله فإن استظهار من مسألة القبول هذه يعتبر من المسائل الموضوعية التي يترك تقديرها لقاضي الموضوع (الهيئات العمالية) على ضوء ظروف كل حالة⁽³⁾.

وهدف المنظم من ذلك هو حماية العامل من احتمال تحايل صاحب العمل بعقد عقود محددة المدة وتجديدها كلما انتهت، وذلك حتى يتخلص صاحب العمل من الإجراءات الواجب إتباعها لإنهاء عقد العمل غير المحدد المدة كالإشعار ومشروعية الإنهاء.

(1) حسن كيره، أصول قانون العمل، عقد العمل، ص42 .

(2) عاطف فخري، الدليل الابجدي في شرح نظام العمل السعودي، الطبعة الأولى، 1402 هـ، 1982م، مطبوعات تهامة، ص206 .

(3) عاطف فخري، الدليل الابجدي في شرح نظام العمل السعودي، مصدر سابق، ص207 .

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن نص المادة (55) الفقرة الأولى يقتصر على حالة الاستمرار في تنفيذ العقد المحدد المدة أي في حالة التجديد الضمني، ولا يطبق في حالة الاتفاق الصريح على تجديد العقد المحدد المدة لمدة أخرى محددة أو لمدة مماثلة⁽¹⁾.

المبحث الثاني: انتهاء عقد العمل محدد المدة والآثار المترتبة عليه

المطلب الأول: الأسباب العادية لإنهاء عقد العمل محدد المدة

وتسمى أيضاً أسباباً طبيعية، وقد نصت المادة (74) من نظام العمل على بعض الأسباب التي يترتب على وقوع أي منها إنهاء عقد العمل محدد المدة وهي كالتالي:-

أولاً: إنقضاء مدة العمل المحدد:- تنص الفقرة الأولى من المادة (74) من نظام العمل ((على أنه إذا انتهت المدة المحددة في العقد)) وكذلك نصت الفقرة (1) من المادة (55) من نظام العمل على ((أنه ينتهي عقد العمل المحدد المدة بإنقضاء مدته)) ويسري حكم هذه المادة على جميع صور عقود العمل المحددة التي يكون وقت إنتهاؤها محدداً بواقعة مستقبلية، محققة الوقوع لا يتعلق وجودها بمحض إرادة الطرفين ويشمل في ذلك العقود الآتية:-

- عقود العمل التي تنتهي بتاريخ معين كالعقود التي تنتهي في أول محرم من سنة معينة مثلاً.

- عقود العمل التي تنتهي بإنهاء مدة معينة كالشهر أو موسم حج أو سنة أو أكثر.

- عقود العمل التي تنتهي بتنفيذ مشروع معين أو إنجاز العمل المتفق كتركيب آلات مصنع أو بناء سكني أو إنشاء

شبكة هاتفية⁽²⁾.

ومن هنا يتضح أن الأصل في إنهاء عقد العمل محدد المدة تكون بإنهاء غايته سواء أبرم لمدة زمنية معينة أو لإنجاز عمل معين⁽³⁾.

والانتهاء التلقائي لعقد العمل محدد المدة يتفق في طبيعته كون المدة أجلاً له ومضافة إلى انقضائه ولذلك يتحقق العلم بإنهاء العقد لطرفيه، نافيةً بذلك عنصر المفاجأة في الانتهاء مما لا حاجة معه لإشعار مسبق أو لأي إجراء آخر⁽⁴⁾، وكذلك لا يعتبر بلوغ العامل سن التقاعد سبباً في إنقضاء عقد العمل محدد المدة وذلك لأن النظام نص في الفقرة (4) من المادة (74) على أنه إذا كان عقد العمل محدد وكانت مدته تمتد إلى ما بعد بلوغ سن التقاعد ففي هذه الحالة ينتهي العقد بإنهاء مدته، وهو السبب الطبيعي في إنقضاء عقد العمل محدد المدة.

وهذا ما قضت به اللجنة العليا لتسوية الخلافات العمالية في قرارها رقم 424/900 وتاريخ 1424/06/4 هـ بأن العقد لمدة محددة وهي سنتان مما يعني أن لإحد طرفيه إنهاء العلاقة بعد مضي هذه المدة وصاحب العمل قرر هنا عدم التجديد للعامل لعدم حاجته ولا يحتاج لسبب مشروع لإتخاذ هذا الاجراء وحيث أن صاحب العمل قد أشعر العامل بعدم الرغبة في تجديد العقد في هذه الحال يعد منتهياً بنهايته وتقرر اللجنة رد طلب العامل بالعودة للعمل.

(1) نزار عبد الرحمن الكيالي، الوسيط في شرح نظام العمل السعودي، مصدر سابق، ص 235.

(2) نزار عبد الرحمن الكيالي، الوسيط في شرح نظام العمل السعودي، مصدر سابق، ص 263، 264.

(3) ناصر صالح الرند، الإنهاء التعسفي لعقد العمل، مصدر سابق، ص 145.

(4) ناصر صالح الرند، الإنهاء التعسفي لعقد العمل، مصدر سابق، ص 145.

ثانياً: اتفاق الطرفين على إنهاء العقد قبل إنتهاء مدته:-

ويسمى أيضا بالتقاييل (الإقالة بالفقه الإسلامي) وهو عبارة عن اتفاق الطرفين على إنهاء عقد العمل سواء كان عقد عمل محددة المدة أو غير محدد المدة قبل إنتهاء مدته بالنسبة لعقد العمل محدد المدة حتى لو كانت المدة أو العمل الذي أبرم العقد من أجله لم ينتهي بعد⁽¹⁾.

وقد نصت الفقرة (1) من المادة (74) على أن إتفاق الطرفين على إنهاء عقد العمل يعتبر سبباً في إنقضائه، وقد اشترط المنظم أن يكون اتفاق الطرفين مكتوبة مقروناً بموافقة العامل على ذلك كتابياً. وهدف المنظم من اشتراط موافقة العامل على ذلك كتابة حماية له وضماناً لحقوقه ولتكون سند إثبات له لدى صاحب العمل على وقوع الإنهاء بموافقة الطرفين.

وهذا الإتفاق على إنهاء عقد العمل محدد المدة يتعين وفقاً لنص الفقرة (1) من المادة (74) من نظام العمل أن يكون مكتوباً والكتابة هنا ليست سوى شرط لإثبات حصول موافقة العامل، فلا يشترط فيها أي شرط شكلي، وقد يكون اتفاقاً صريحاً وقد يكون اتفاقاً ضمنياً⁽²⁾ كإستلام العامل مكافأة نهاية الخدمة وتوقيع مخالصة نهائية عن العمل مثلاً. والتقاييل (إتفاق الطرفين) كتصرف قانوني، يخضع في إبرامه وإثباته للقواعد الخاصة بإبرام وإثبات عقد العمل، وهو ينتج أثره من وقت وقوعه، فيترتب عليه الحيلولة بين العقد وبين الاستمرار في إنتاج آثاره مستقبلاً دون أن يكون له أي تأثير على ما سبق وان رتبته العقد، في ذمة طرفيه من آثار⁽³⁾.

ثالثاً: فسخ عقد العمل من مقتضى القواعد العامة أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز لأحدهما أن ينقضه أو يعدله إلا بالإتفاق مع الطرف الآخر⁽⁴⁾. أو وفقاً للأسباب التي يقررها النظام في المادتين (80 – 81) من نظام العمل. وينتهي عقد العمل سواء محدد المدة أو غير محدد المدة بفسخه والفسخ سبب عام تخضع له جميع العقود ومنها عقد العمل وجزءه إخلال أحد الأطراف بالتزاماته التي يفرضها العقد المبرم بين الطرفين. ولأهمية الفسخ في شأن العقود المحدد المدة، إذ تنتهي به العقد قبل إنقضاء مدتها ودون مسؤولية على العاقد الفاسخ، طالما تحقق الخطأ أو الإخلال من جانب المتعاقد الآخر بالتزاماته. وسوف نشرح بالتفصيل في الفسخ من جانب صاحب العمل والعامل في مطلب مستقل.

المطلب الثاني: الأسباب غير العادية لإنهاء عقد العمل محدد المدة

وهي الأسباب العامة أو المشتركة التي يترتب على تحققها إنهاء عقد العمل أيأ كان نوعه سواء كان عقد عمل محدد المدة أو عقد عمل غير محدد المدة، وتعد استحالة التنفيذ في العقود الملزمة للجانبين سبباً من أسباب إنقضاء العقود وفقاً للقواعد العامة في النظرية العامة للعقد لأن التزام أحد المتعاقدين هو سبب التزام المتعاقد الآخر ومن ثم إذا استحال على أحد المتعاقدين تنفيذ التزامه لسبب أجنبي لا يد له فيه أو قوة قاهرة تمنع من الالتزام المقابل وينفسخ العقد من تلقاء نفسه وبقوة النظام⁽⁵⁾.

(1) عبد الرزاق حسن فرج، شرح قانون العمل، الطبعة الأولى، القاهرة، 1396هـ، 1976م، ص335 .

(2) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي الجديد في ميزان التحليل الفقهي، مصدر سابق، ص318 .

(3) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي الجديد في ميزان التحليل الفقهي، مصدر سابق، ص318 .

(4) أنور العمروسي، قضاء العمال، الطبعة الثانية، المنصورة، 1981، 1982م، ص503 .

(5) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي الجديد في ميزان التحليل الفقهي، مصدر سابق، ص319 .

وباعتبار أن عقد العمل يخضع لهذه الأحكام باعتباره من العقود الملزمة للجانبين، فينقضي عقد العمل في حالة وقوع قوة قاهرة أو سبب أجنبي يحول دون تنفيذ أحد الالتزامات الناشئة عن عقد العمل.

وتطبيقاً لهذه القاعدة إذا استحال على العامل أن يقوم بأداء عمله أو استحال على صاحب العمل أن يمكن العامل من القيام بعمله وكانت هذه الاستحالة لا يد لأحدهما فيها بمعنى أنها كانت بسبب أجنبي أو قوة قاهرة، فإن عقد العمل سواء كان محدد المدة أو غير محدد المدة يفسخ أو ينقضي فور تحقق هذه الاستحالة وبشرط أن تكون استحالة دائمة وليست مؤقتة لأن المؤقتة لا يترتب عليها سوى وقف العقد⁽¹⁾.

واستحالة التنفيذ تعد من الأسباب الغير العادية لانقضاء عقد العمل باعتبار تحققها يؤدي إلى إنقضاء عقد العمل سواء أكان عقداً محدداً أم غير محدد المدة، ويترتب على تلك الاستحالة إنقضاء عقد العمل محدد المدة فوراً، والتحقق من توافر الاستحالة التي تؤدي إلى إنقضاء العقد، تعد من المسائل القانونية، التي يتعين أن تقول فيها الهيئات العمالية كلمتها وتخضع في شأنها لرقابة الهيئات العليا⁽²⁾.

وقد تتحقق الاستحالة من جانب العامل وقد تتحقق من جانب صاحب العمل وسوف نقوم بشرح صور الاستحالة من جانب العامل وصاحب العمل كالتالي:-

- استحالة التنفيذ من جانب العامل:-

1 – الوفاة:- ينتهي عقد العمل بوفاة العامل أي كانت هذه الوفاة وهذا ما نصت عليه المادة (79) من نظام العمل ((وينتهي العقد بوفاة العامل بقوة النظام من وقت الوفاة قبل نهاية مدته بالنسبة للعقود المحددة المدة ودون مراعاة مهلة الأشعار في العقود غير المحدد المدة)).

والوفاة تعد من الأسباب العامة لإنهاء عقد العمل سواء أكان عقد العمل محدد المدة أو غير محدد المدة وتؤدي وفاة العامل إلى إنتهاء عقد العمل، وباعتباره أن الوفاة تعد من قبيل حالات الاستحالة المطلقة التي تمنع العامل من تنفيذ التزامه بأداء العمل وكون عقد العمل من العقود ذات الاعتبار الشخصي، والتي تعد شخصية العامل فيها محل اعتبار عند التعاقد، وذلك الالتزام الجوهرى يقع على عاتق العامل وهو تقديم عمله وهو التزام شخصي، كما أن صاحب العمل لا يمكنه مطالبة ورثة العامل بتنفيذ العقد وليس لهؤلاء الورثة أن يلزموا صاحب العمل بإحلالهم في العمل محل مورثهم⁽³⁾.

2 – عجز العامل: ينتهي عقد العمل بعجز العامل عند أداء عمله وهذا ما نصت عليه المادة (79) من نظام العمل ((ونجد أن المنظم لم يحدد المقصود بالعجز وهل المقصود به هو العجز الكلي أم الجزئي، ولكن يمكن أنه يفهم أن المقصود هو العجز الكلي بسبب ذكر المنظم عجز العامل عن أداء العمل وأن العجز الذي من شأنه أن يؤدي إلى إنقضاء العمل لا يمكن أن يكون إلا العجز الكلي، كما أن المنظم نص في المادة (29) على انه (إذا نتج عن العمل نقص في قدراته ولا معينه من العمل أداء عمل العامل بسبب العمل لديه توظيفه في العمل المناسب بالأجر لهذا العمل ولا يخل هذا ما يستحقه من تعويض عن إصابته) ويفهم من هذا النص أن العجز الجزئي لا يترتب عليه إنقضاء عقد العمل.

(1) السيد عيد نايل ، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الإجتماعية في المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض، ص222 .

(2) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي الجديد في ميزان التحليل الفقهي، مصدر سابق، ص319 .

(3) عبد الرزاق حسن فرج، شرح قانون العمل، مصدر سابق، ص342 .

ويقصد بالعجز الكلي: هو العجز عن أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة أو عدم القدرة على الكسب بوجه عام⁽¹⁾. كالأمراض العقلية والمزمنة التي لا يمكن الشفاء منها سواء كانت أثناء العمل أو خارجه واشترط المنظم في العجز أن يكون بموجب شهادة طبية معتمدة من الجهات الصحية المخولة كالمستشفيات الحكومية أو من الطبيب المخول الذي يعينه صاحب العمل كعيادة صاحب المنشأة أو المستشفيات المعتمدة حسب كرت التأمين الصحي المقدم من صاحب العمل للعامل. كما أن عجز العامل يخضع وفقاً جدول الأمراض المهنية المنصوص عليه في نظام التأمينات الاجتماعية وتحدد درجات العجز الدائم الكلي أو الجزئي وفق جدول دليل نسب العجز المنصوص عليه في نظام التأمينات الاجتماعية. ولا يخل إنقضاء عقد العمل لهذا السبب بحق العامل في الحصول على مستحقاته المنصوص عليها في نظام التأمينات الاجتماعية سواء في فرع الاخطار أو فرع المعاشات، وينقضي عقد العمل بعجز العامل كلياً عن أداء العمل أيا كان سبب العجز فسواء كان المرض أو الحادث وسواء كان للمرض أو الحادث علاقة بالعمل من عدمه، وذلك لأن العجز أيا كان سبب حدوثه يؤدي إلى استحالة تنفيذ العامل لعمله⁽²⁾.

3 - المرض الطويل: ينتهي عقد العمل إذا مرض العامل مرضاً ترتب عليه إنقطاعه عن العمل لمدة متصلة أو متفرقة لا تقل عن (120) يوماً خلال السنة الواحدة، وقد نصت المادة (117) من نظام العمل على ((للعامل الذي يثبت مرضه الحق في إجازة مرضية بأجر عن الثلاثين يوماً الأولى وبثلاثة أرباع الأجر عن الستين يوماً التالية، ودون أجر الثلاثين يوماً التي تلي ذلك خلال السنة الواحدة السنة التي تبدأ من تاريخ أول إجازة مرضية)).

ونجد أن المنظم وضع المقصود بالسنة الواحدة بعكس النظام السابق الذي لم يوضح مفهوم السنة الواحدة وتركها للإجتهادات ولا يترتب على توافر حالة المرض الطويل انقضاء عقد العمل بقوة النظام، بل يجب أن يبدي صاحب العمل رغبته في إنهاء العقد أو الإبقاء على العامل رغم مرضه الطويل⁽³⁾.

وفي حالة موافقة صاحب العمل على بقاء العامل رغم مرضه الطويل، وأن العمل في المنشأة يحتاج إليه، ومن ثم يبقى على العقد قائماً، وإذا ظهرت رغبة صاحب العمل في اعتبار العقد منتهياً فإنه ينقض من لحظة رغبته⁽⁴⁾. ولكن لا يجوز لصاحب العمل فصل العامل بسبب المرض إلا بعد استنفاد مدة الإجازة المرضية ولم يكن للعامل رصيد من الإجازات السنوية طبقاً لنص المادة (82) من نظام العمل والتي تنص على أنه ((لا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل بسبب المرض قبل استنفاده المدد المحدد للإجازة المنصوص عليها في هذا النظام، وللعامل الحق في أن يطلب وصل إجازته السنوية بالمرض)).

4 - ترك العامل العمل نتيجة لقوة قاهرة خارجه عن إرادته: وفقاً لنص المادة (87) من نظام العمل ((تستحق المكافأة كاملة في حالة ترك العامل نتيجة لقوة قاهرة خارجه عن إرادته)) ومعنى ذلك أنه في هذه الحالة ينقضي عقد العمل سواء كان محدد المدة أو غير محدد المدة لعدم قدرة العامل على أداء العمل.

(1) عبد الودود يحيى، شرح قانون العمل، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ص 286.

(2) السيد عيد نايل، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، ص 224.

(3) عبد الرزاق حسن فرج، شرح قانون العمل، مصدر سابق، ص 344.

(4) السيد عيد نايل، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، ص 226.

والقوة القاهرة هي كل حادث قهري لا يمكن تفاديه ولا يد للعامل فيه كإبعاد العامل غير السعودي إلى خارج المملكة أو سحب رخصة العمل منه أو صدور قرار وزري بمنع الرجال بالعمل في بعض الأنشطة وقصرها على النساء فقط. وقد صدر قرار وزاري رقم 2473/1/1ع وتاريخ 1433/8/28هـ بتأنيث محلات الملابس الداخلية والعبايات وقصرها على النساء دون الرجال.

5 – استقالة العاملة بسبب الزواج أو الوضع:

يجوز للعاملة أن تنتهي عقد العمل بسبب زواجها أو الوضع حسب المادة (87) من نظام العمل التي تنص على أنه ((تستحق العاملة إذا أنهت العقد خلال ستة أشهر من تاريخ عقد زواجها أو ثلاثة أشهر من تاريخ وضعها)). ومعنى ذلك أنه في هاتين الحالتين ينقضي عقد العمل سواء كان محدد المدة أو غير محدد المدة، وهدف المنظم من ذلك هو مراعاة لمصلحة الأسرة ورعاية أطفالها والتفرغ لشؤونها المنزلية⁽¹⁾. وللعاملة الخيار بين الإنهاء أو البقاء في العمل، وإذا استقالت كان لها الحق في مكافأة نهاية الخدمة كاملة بموجب المادة (87) من نظام العمل، فزواج العاملة أو وضعها لا يؤدي إلى انقضاء عقد عملها إلا إذا رغبت في إنهاء العقد.

استحالة التنفيذ من قبل صاحب العمل:

أولاً: وفاة صاحب العمل: الأصل أن شخصية صاحب العمل لا تكون محل اعتبار في عقد العمل⁽²⁾ ولهذا نصت المادة (79) من نظام العمل أنه ((لا ينقضي عقد العمل بوفاة صاحب العمل، ما لم تكن شخصيته قد روعيت في إبرام العقد))، وأنه لا يترتب على وفاة صاحب العمل انقضاء عقد العمل، بل يستمر العامل مرتبطاً بالعقد مع ورثته⁽³⁾، وهذا ما نصت عليه المادة (18) من نظام العمل على أنه (إذا انتقلت ملكية المنشأة لمالك جديد، أو طرأ تغيير على شكلها النظامي بالدمج أو التجزئة، أو غير ذلك، تبقى عقود العمل في الحالتين وتعد الخدمة مستمرة).

والأصل أن عقد العمل لا ينتهي بوفاة صاحب العمل، بل ينتقل إلى ورثته بانتقال ملكية المنشأة لهم أو لغيرهم بالبيع، وفي هذه الحالة يسأل الورثة عن الالتزامات التي رتبها العقد في ذمة مورثهم قبل الوفاة، ولكن في حدود ما آل إليهم من التركة وذلك وفقاً للقواعد العامة في مسئولية الوارث عن التزامات مورثه، وتعتبر ديون العامل أو ورثته ديوناً ممتازة من الدرجة الأولى ويدفع صاحب العمل لمبلغ مؤجل يعادل أجر شهر واحد قبل سداد أي مصروف آخر بما فيها المصروفات القضائية ومصروفات الإفلاس أو التصفية حسب المادة (19) من نظام العمل.

ولكن إذا كانت شخصية صاحب العمل محل اعتبار فإن العقد سواء كان محدد المدة أو غير محدد المدة ينتهي بوفاته، كعقد العمل المبرم بين المحامي وموظفي مكتبه وكذلك بين الطبيب ومساعديه من الأطباء والممرضين⁽⁴⁾.

ثانياً: التصفية والإفلاس والإغلاق النهائي المرخص فيه:

طبقاً للقواعد العامة ينقضي عقد العمل بقوة النظام إذا كان سبب إغلاق المنشأة قوة القاهرة أو سبب أجنبي لا يد لصاحب العمل فيه كزلزال أو حريق فالقوة القاهرة تؤدي إلى الاستحالة النهائية لتنفيذ العقد من جانب صاحب العمل،

(1) عبد الرزاق حسن فرج، شرح قانون العمل، مصدر سابق، ص 356.

(2) حسام الدين كامل الأهواني، أسباب انقضاء عقد العمل، مصدر سابق، ص 12.

(3) عبد الرزاق حسن فرج، شرح قانون العمل، مصدر سابق، ص 347.

(4) عبد الودود يحيى، شرح قانون العمل، مصدر سابق، ص 285.

ويسري ذلك على عقود العمل سواء كانت محددة المدة أو غير محددة ودون مسئولية على صاحب العمل لأن القوة القاهرة أو السبب الأجنبي تفترض عدم نسبة أي خطأ إلى صاحب العمل⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن أبسط قواعد المنطق تقتضي انقضاء عقد العمل في حالات التصفية والإفلاس والإغلاق، والواقع أن هذه الحالات جميعاً يجمعها في النهاية وبالضرورة إغلاق المنشأة، ونجد أن المنظم لم ينص على هذه الحالات كأسباب في إنقضاء عقد العمل مثل النظام السابق الذي نص في المادة (89) من نظام العمل السابق ((أنه لا يعتبر العقد ساري في هذه الحالات وهي التصفية والإفلاس والإغلاق النهائي المرخص به)) أما في النظام الجديد لم يذكر إلا حالة القوة القاهرة من ضمن أسباب إنقضاء عقد العمل، وإذا كانت استحالة التنفيذ لا ترجع إلى سبب أجنبي لا يد لصاحب العمل فيه فلن يترتب عليه إنتهاء العقد بقوة النظام، وإنما يكون إنتهاء عقد العمل في هذه الحالة إنهاء لها من جانب صاحب العمل فيتحمل نتائج هذا الإنهاء، فإذا كان العقد محدد المدة التزم بالتعويض عن إنهاء العقد قبل إنتهاء مدته⁽²⁾.

فالتصفية: يقصد بها تصفية الشركات المدنية والتجارية تصفية نهائية بتحويل موجوداتها إلى نقود بطريقة مجزأة. وحتى ينقضي عقد العمل يجب أن تكون التصفية جبرية لا إرادية بمعنى أن تكون بناءً على قرار إداري أو حكم قضائي أو لسبب أجنبي لا يد لصاحب العمل فيه، ويجب أن تؤدي التصفية الجبرية إلى استحالة تنفيذ عقد العمل بصورة مطلقة⁽³⁾.

ويقصد بالإفلاس: حالة صاحب العمل الذي أشهر إفلاسه بحكم قضائي قطعي لعجزه عن تأدية ديونه التي استغرقت جميع أمواله، ولا يترتب على شهر الإفلاس حتماً انقضاء عقد العمل، فقد تقرر المحكمة الاستمرار في تسيير أعمال المؤسسة أو الشركة تحت وكيل التفليسة ومن ثم تظل عقود العمل سارية ولكن إفلاس صاحب العمل قد يؤدي إلى تصفية أمواله وتوقف نشاط المؤسسة أو الشركة كلياً أو جزئياً الأمر الذي يترتب عليه إغلاق المؤسسة أو الشركة نهائياً، أو الاستغناء عن عدد من عمالها ففي هذه الحالة يعتبر ذلك إنهاء لعقد العمل لا إنقضاء له بسبب استحالة التنفيذ، لأن سبب الإفلاس يرجع إلى نشاط صاحب العمل نفسه ومن ثم يستحق العامل في هذه الحالة تعويض عن المدة المتبقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة⁽⁴⁾.

وعلى ذلك لا ينقضي عقد العمل إلا إذا قررت المحكمة إغلاق المؤسسة أو الشركة المعلن إفلاسها.

ويقصد بالإغلاق النهائي: هو الذي ينهي عقد العمل بسبب قوة القاهرة أو سبب أجنبي لا يد لصاحب العمل فيه، ومن شأن هذا الإغلاق خلق استحالة نهائية في تنفيذ العقد من جانب العمل فينقضي عقد العمل بقوة النظام وكتدمير المحل أو المنشأة بفعل زلزال أو حريق لا يرجع إلى خطأ من صاحب العمل أو حظر الدولة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة أو الشركة⁽⁵⁾ أو تم الإغلاق بتصريح من الجهات الحكومية المختصة في الدولة أو بأمر صادر منها فإن عقد العمل ينقضي بحكم النظام الذي نص على أن القوة القاهرة من أسباب الانقضاء.

(1) حسام الدين كامل الأهواني، أسباب انقضاء عقد العمل، مصدر سابق، ص 24 .

(2) عبد الودود يحيى، شرح قانون العمل، مصدر سابق، ص 290 .

(3) السيد عيد نايل، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية، مصدر سابق، ص 228 .

(4) عبد الودود يحيى، شرح قانون العمل، مصدر سابق، ص 291 .

(5) السيد عيد نايل، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية، مصدر سابق، ص 229 .

أما إذا كان الإغلاق غير راجع إلى سبب أجنبي وكان راجعاً إلى أسباب لصاحب العمل يد فيها، أي لم تتوفر بشأته شروط القوة القاهرة كأن يغلق صاحب العمل منشأته بنية اعتزاله التجارة أو أن يقرر إغلاق منشأته مختاراً أو حل منشأته بسبب سوء أوضاعها المالية مما يقلل من أرباحها فإنه لا يؤدي إلى إنقضاء عقد العمل ومن ثم فإن إنهاء العقد في حالة مثل هذا الإغلاق يعد إنهاء غير مشروع واقع بالإرادة المنفردة لصاحب العمل مما يستوجب تعويض العامل، حيث يعتبر تطبيق مبدأ استحقاق العامل للأجر حين يبدي استعداده لأداء العمل ولا يمنعه من ذلك سوى سبب راجع إلى صاحب العمل⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الفسخ المشروع لعقد العمل محدد المدة

إن نظام العمل أعطى لصاحب العمل والعامل حق إنهاء عقد العمل بإرادتهم المنفردة إنهاءً مشروعاً بفسخ العقد المبرم بينهم، ويعد الفسخ في العقود الملزمة للجانبين، جزاء على إخلال أحد الأطراف بالتزاماته، والأصل أن يتم الفسخ بحكم من القضاء إلا إذا تم الاتفاق على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حكم قضائي في حالة الإخلال بالتزامات الناشئة. ويحدث كثيراً في مجال علاقات العمل، فقد تتعرض مصالح أصحاب العمل ومصالح العمل للخطر إذا ما التزموا باحترام عقد العمل وبالإستمرار في تنفيذه إلى حين صدور حكم بفسخه⁽²⁾.

ولذلك لا يلجأ طرفي عقد العمل إلى القضاء لإصدار حكم بفسخ العقد بل يمكن أن يكون الفسخ بالإرادة المنفردة من صاحب العمل أو العامل، وإذا وجد الطرف الآخر أن الفسخ أو الإنهاء غير مشروع فإنه يلجأ إلى القضاء مطالباً بالتعويض وهنا تأتي رقابة القضاء (الهيئات العمالية) للتحقق من مشروعية الفسخ.

وأعطى نظام العمل حق لكل من طرفي عقد العمل في فسخ العقد بالإرادة المنفردة وحدد الحالات التي يجوز فيها ذلك، فبينت المادة (80) منه الحالات التي يجوز لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة أو إشعار أو تعويض، كما وضحت المادة (81) منه الحالات التي يجوز للعامل أن يترك العمل قبل نهاية مدة العقد وبدون إشعار مع احتفاظه بحقوقه النظامية (مكافأة نهاية الخدمة والتعويض) واعتبار أن الفسخ صادر من صاحب العمل.

أولاً: فسخ العقد من جانب صاحب العمل: حدد نظام العمل في المادة (80) العمل الحالات التي يجوز لصاحب العمل

فسخ العقد دون مكافأة أو إشعار العامل أو تعويضه بشرط أن يتيح للعامل الفرصة لكي يبدي معارضته للفسخ وهي كالتالي:-

1 - إذا وقع من العامل اعتداء على صاحب العمل أو المدير المسؤول أو أحد رؤسائه أثناء العمل أو بسببه: يعتبر اعتداء العامل على صاحب العمل أو أحد رؤسائه خطأً جسيماً ويشكل إخلالاً بواجب الالتزام بالتعليمات للعامل تجاه صاحب العمل⁽³⁾، ونجد أن نظام العمل لم يشترط أن يكون الاعتداء جسيماً، فيكفي أن يكون الاعتداء ذا صلة بالعمل، ومن ثم اعتبر المنظم أن أي اعتداء يقع من العامل على صاحب العمل ولو كان في غير مكان العمل يعد من قبيل الأخطاء التي تبرر الفسخ (الفصل) دون مكافأة أو تعويض إذا وقع هذا الاعتداء بسبب العمل، وعلى ذلك فالاعتداء الذي يقع في غير أوقات العمل ولم يكن متعلقاً بالعمل لا يصلح مبرراً للفسخ⁽⁴⁾،

(1) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي الجديد في ميزان التحليل الفقهي، مصدر سابق، ص 322، 323.

(2) السيد عيد نايل، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية، مصدر سابق، ص 230.

(3) السيد عيد نايل، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية، مصدر سابق، ص 231.

(4) منير فريد الدكمي، نظام العمل الجديد في ميزان التحليل الفقهي، مصدر سابق، ص 277.

فيعتبر اعتداء على صاحب العمل تقديم بلاغات كيدية ضده أو وصفه بأنه مختلس ومزور أو التلطف عليه بإفراط نابية تمسه أو تمس أحد رؤسائه، بل أن السخرية والتهكم على صاحب العمل يعد اعتداء عليه يبرر فصل العامل وفسخ التعاقد معه (1). ولا يعتبر اعتداء مبرراً للفسخ المشادة الكلامية أو توجيه النصيحة من العامل لصاحب العمل مهما اشتدت لهجة هذه النصيحة وكذلك لا يعتبر اعتداء مبرراً للفسخ إذا كان العامل معذوراً فيما صدر منه كما لو كان المبتدئ بالتعدي هو صاحب العمل أو أحد رؤسائه.

وتقدر الهيئات العمالية في كل حالة على حدة حسب الظروف المحيطة التي تعد اعتداء، وقد يكون هذا الاعتداء معنوياً أو مادياً بالفعل أو القول (2).

ومن الصعوبة أن نضع معياراً محدداً لما يعد اعتداء يبرر الفسخ وما لا يعد كذلك، وكله يرجع إلى قاضي الموضوع (عضو الهيئة) ليقول فيه كلمته ويقدر ما إذا كان الفعل الذي ارتكبه العامل يشكل اعتداء أم لا، مستعيناً في ذلك بظروف الواقعة وطبيعة العلاقة بين العامل وصاحب العمل وقت وقوع الاعتداء (3).

2 – عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجوهرية: نصت الفقرة الثانية من المادة (80) من نظام العمل على جواز فسخ عقد العمل إذا لم يؤد العامل التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل أو لم يطع الأوامر المشروعة أو لم يراع عمداً التعليمات المعلن عنها في مكان ظاهر من قبل صاحب العمل الخاصة بسلامة العمل والعمال رغم إنذاره كتابياً.

ويتضح من هذا النص أنه يجوز لصاحب العمل أن يفصل العامل إذا أحل بأي التزام من الالتزامات الجوهرية التي ترد على عاتق العامل بصرف النظر عن مصدر هذا الالتزام سواء كان مصدر هذا الالتزام عقد العمل أو لائحة تنظيم العمل و اللائحة الداخلية لصاحب العمل.

وتقدر الهيئات العمالية في كل حالة على حدة ما إذا كان الالتزام جوهرياً من عدمه. والعبرة بجوهرية الالتزام وليس بجسامته الإخلال به، ومن أمثلة الإخلال بالالتزامات الجوهرية عدم انتظام العامل في أداء العمل وتأخره المستمر والحصول على سمسة على مبيعات صاحب العمل أو قيام العامل بنشاط منافس لصاحب العمل وإهمال المحافظة على الأدوات والآلات التي في عهده (4).

وكذلك اشترط المنظم حالة مخالفة التعليمات المتعلقة بسلامة العمل والعمال وجعلها مخالفة لالتزام جوهرية تخول صاحب العمل الحق في فسخ العقد ولكن بشروط:-

- أ – أن يكون العامل قد تعمد مخالفة تلك التعليمات.
- ب – يجب أن تكون التعليمات مكتوبة ومعلقة في مكان ظاهر.
- ج – أن يتم إنذار العامل قبل فسخ العقد من قبل صاحب العمل.

(1) عبد الودود يحيى، شرح قانون العمل، مصدر سابق، ص 313.

(2) السيد عيد نايل، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية، مصدر سابق، ص 231.

(3) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي الجديد في ميزان التحليل الفقهي، مصدر سابق، ص 278.

(4) السيد عيد نايل، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية، مصدر سابق، ص 232.

فإذا توافر في المخالفة هذه الشروط كان من حق صاحب العمل فصل العامل دون مكافأة أو تعويض، حتى ولو يترتب على هذا الخطأ إصابته بأي ضرر وهو ما يميز عقوبة الفصل كجزاء تأديبي عن الجزاء المدني المتمثل في التعويض والذي يدور وجوداً وعدمًا مع الضرر (1).

ثالثاً: إذا ثبت إتباع العامل سلوكاً سيئاً أو ارتكب عملاً مخالفاً بالشرف والأمانة: يحق لصاحب العمل فسخ عقد العمل إذا ثبت أن العامل اتبع سلوكاً منحرفاً عن السلوك المألوف للشخص العادي، ولكن يجب أن يكون سوء السلوك على قدر الجسامه بحيث يبرر الفصل كوجود العامل في حالة سكر أو تعاطي المخدرات أثناء العمل.

ويحق كذلك لصاحب العمل في فسخ عقد العمل إذا ارتكب العامل عملاً مخالفاً بالشرف والأمانة ولو كان ذلك قد تم خارج المنشأة كارتكاب العامل لجرائم السرقة والتزوير وخيانة الأمانة (2).

ولصعوبة إثبات ذلك على العامل فإن الهيئات العمالية تطلب أن يثبت ذلك بموجب حكم قضائي نهائي، وقد استقر فقهاً وقضاءً اعتبار جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة وإخفاء الأشياء المسروقة وشهادة الزور من قبيل الجرائم الماسة بالشرف والأمانة، أما جرائم هتك العرض والاعتصاب والفعل الفاضح العلني والتحريض على الفجور والسكر أو إدخال المواد المسكرة بيئة العمل أو وجود العامل في حالة سكر أو حضوره لمكان العمل متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة فهذه كلها من الجرائم الماسة بالأداب العامة (3).

وهذا ما قضت به الدائرة الثانية بالهيئة العليا بمحافظة جدة في قرارها رقم 432/2/487 وتاريخ 1432/4/17 هـ بأن مهنة العامل سائق نقل وانه مسئول عن أرواح الركاب وممتلكات الشركة، وحيث أنه ثبت بالتحليل وجود هذه المادة (منبهات الامفتامين) في تحليله، وتقرر الدائرة الثانية في رد دعوى العامل لمشروعية إنهاء خدماته من قبل الشركة.

رابعاً: ارتكاب العامل فعل أو تقصير متعمد بقصد الأضرار بصاحب العمل:

وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة (80) من نظام العمل على أنه ((إذا وقع من العامل عمداً أي فعل أو تقصير يقصد به إلحاق خسارة مادية بصاحب العمل على شرط أن يبلغ صاحب العمل الجهات المختصة بالحادث خلال أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه)).

ويشترط المنظم حتى يمكن لصاحب العمل فسخ عقد العمل أن يكون الفعل أو التقصير معتمداً وكذلك أن يترتب على هذا الفعل خسارة مادية لصاحب العمل، أما إذا كان الفعل مجرد إهمال أو خطأ أو كان الضرر ضرراً أدبي الذي سببه العامل لصاحب العمل فإنه لا يصلح كمبرر للفسخ وإنهاء العقد.

كما اشترط المنظم على صاحب العمل أن يبلغ الجهات المختصة بالحادث خلال أربع وعشرين يوماً من وقت علمه بوقوعه، ولم يحدد المنظم الجهات المختصة

ولكن يمكن أن تكون الجهة إما الشرطة أو الدفاع المدني حسب ظروف كل حالة (4).

(1) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي الجديد في ميزان التحليل الفقهي، مصدر سابق، ص 281 .

(2) السيد عيد نايل، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية، مصدر سابق، ص 233 .

(3) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي الجديد في ميزان التحليل الفقهي، مصدر سابق، ص 282 .

(4) السيد عيد نايل، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية، مصدر سابق، ص 234 .

والحكمة من إلزام صاحب العمل بتبليغ الجهات المختصة خلال المدة المحددة تكمن في تمكين هذه الجهات من التحقق من إرتكاب العامل لهذا الخطأ إلى جانب التثبت من حقيقة الأضرار التي ترتبت عليه وما إذا كان قد ثبت لها وصف الأضرار المادية أم لا (1).

خامساً: إذا ثبت أن العامل لجأ إلى التزوير ليحصل على العمل:

والمقصود بذلك هو لجوء العامل إلى انتحال شخصية غير شخصيته أو تقديم شهادة مزورة بأن له خبرة في العمل أو أنه حاصل على شهادة في تخصص معين، ثم يتضح بعد ذلك عدم صحة هذه الشهادات.

وهذه الصور جميعها تعد من قبيل الطرق الاحتمالية التي تدفع صاحب العمل إلى التعاقد، ومن ثم فهي من تطبيقات التدليس الذي يعيب الرضا، فيجعل العقد قابلاً للإبطال لمصلحة الطرف صاحب الإرادة المعيبة وهو صاحب العمل.

ويكون الإثبات في ذلك هو صدور مثلاً من وزارة التعليم العالي بعدم صحة الشهادة المقدمة من العامل أو صدور من الشركة السابقة للعامل بأن شهادة الخدمة التي قدمها العامل مزورة ولم يعمل لدى الشركة.

سادساً: إذا كان العامل معيناً تحت الإختبار: وهو عقد معلق على شرط فاسخ مناطه اعتبار نتيجة الإختبار غير مرضية، بحيث إذا تحقق هذا الشرط خلال مدة الإختبار (التجربة) التي لا تزيد عن تسعين يوماً حسب المادة (53) من نظام العمل، جاز لصاحب العمل فسخ العقد، بشرط أن لا يكون متعسفاً في استعمال حق الفسخ، أي يتيح للعامل الفرصة أن يبدي معارضته للفسخ أو أن يثبت أنه نجح في فترة التجربة من حيث كفاءته واستعداده للعمل وكذلك سلوكه ومعاملته لرؤسائه (2).

واشترط المنظم في عقد العمل تحت الإختبار (التجربة) أن يكون مكتوباً في عقد العمل المبرم بين العامل وصاحب

العمل وكذلك تحديد مدة الإختبار (التجربة) بحيث لا تتجاوز المدة المنصوص في النظام، علماً بأن المدة لا تدخل في حسابها إجازة عيدي الفطر والأضحى والإجازة المرضية.

ويحق لكل من صاحب العمل والعامل الحق في إنهاء العقد خلال هذه الفترة ما لم يتضمن العقد نصاً يعطي الحق في

الإنهاء لإحدهما، فإذا كان عقد العمل تحت الإختبار (التجربة) قد اشترط لمصلحة صاحب العمل فإن له الحق في فسخ عقد العمل دون قيد أو شرط.

وهذا ما قضت به اللجنة العليا لتسوية الخلافات العمالية رقم 424/901 وتاريخ 1424/6/4هـ بأن العقد الموقع بين

العامل وصاحب العمل نص في مادته الرابعة النص التالي (في حال اخفاق الطرف الثاني في اجتياز مدة التجربة والتي مدتها ثلاثة أشهر فسيتم فسخ العقد دون سابق إنذار أو تعويض أو استحقاق مكافأة نهاية الخدمة) وبما أن العامل بدأ العمل لدى المؤسسة بتاريخ 1423/5/7هـ وحيث أنه أنهى خدمته ابتداء من تاريخ 1423/8/1هـ وعليه فإن صاحب العمل قد أنهى خدمة العامل أثناء التجربة المنصوص عليها في عقد العمل، ويعد سبب مشروعاً للفسخ وتقرر اللجنة رد طلب العمل بالعودة الى العمل.

سابعاً: الغياب بدون سبب مشروع: فقد نصت الفقرة (7) من المادة نظام العمل على أنه ((إذا تغيب العامل دون سبب

مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متتالية على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية)).

(1) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي الجديد في ميزان التحليل الفقهي، مصدر سابق، ص 284.

(2) أنور العمروسي، قضاء العمال، مصدر سابق، ص 507.

ويتضح من النص أنه يجب على صاحب العمل حتى يستطيع فسخ عقد العمل أن يكون غياب العامل غير مشروع وكذلك أن يتجاوز الحد الأقصى لعدد أيام الغياب سواء متصل أو متقطع كما يشترط أن يوجه صاحب العمل إنذاراً كتابياً للعامل بعد تغيبه نصف المدة المنصوص عليها في المادة.

ولا يعتبر غياب العامل بسبب كالمريض أو التوقيف من الجهات المختصة سبب مشروع للانتهاء.

ويقصد بالسنة الواحدة في حالة الغياب المتقطع هو السنة التي تبدأ من أول غياب مثلاً / بداية الغياب في 21 مارس لعام 2013 م إلى 21 مارس لعام 2014م، فإذا تجاوزت المدة قبل إنتهاء السنة يفصل العامل من العمل ولا يدخل في حساب مدة الغياب المتتالية سوى أيام العمل الفعلية والراحة الاسبوعية إذا تخللها الغياب، مثلاً غياب العامل لمدة إحدى عشر يوماً متصلة ويتخللها بداية الغياب او نهاية الغياب راحة أسبوعية، يعتبر في الأصل أن العامل قد تغيب عشرة أيام فقط وفي هذه الحالة لا يستطيع صاحب العمل فصل العامل من عمله لأن النظام تطلب أكثر من عشرة أيام متتالية، أما إذا تخلل يوم الراحة الاسبوعية منتصف ايام الغياب فإنه يحسب من ضمنها ويعتبر العامل غايب لهذه اليوم.

فإذا وجه صاحب العمل الإنذار بعد غياب العامل الحد الأقصى لمدة الغياب أو قام صاحب العمل بفصل العامل حسب

الغياب ولم يقوم بإنذاره كتابياً ففي هذه الحالة يعتبر فصل صاحب العمل للعامل نظامياً ولكن لا يرقى الى حرمانه من مستحقاته لتخلف شرط شكلي من شروط الفسخ وهو شرط الإنذار الكتابي.

وهذا ما قضت به الدائرة الثانية بالهيئة العليا بمحافظة جدة في قرارها رقم 431/2/83 وتاريخ 1431/02/15هـ بأن اقرار العامل بالغياب وانه باذن ولم يقدم ما يثبت ذلك، وعليه تقرر الدائرة أن الفصل يعتبر بسبب مشروع إلا انه لا يرقى لنص المادة (80) من نظام العمل لان صاحب العمل لم يقم بإنذار العامل واعطاءه فرصة للدفاع عن نفسه ويستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة.

ثامناً: إستغلال العامل مركزه الوظيفي بطريقة غير مشروعة:

قد نصت الفقرة الثامنة من المادة (80) من نظام العمل على أنه ((إذا ثبت أنه استغل العامل مركزه الوظيفي بطريقة غير مشروعة للحصول على نتائج ومكاسب شخصية)).

ويتضح من هذا النص أن استغلال العامل لمنصبه في الشركة أو المؤسسة لغرض تحقيق مصالح أو مكاسب خاصة به بطريقة غير مشروعة، ويحق للعامل قانوناً أن يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية ولو كان عن طريق استعماله لما يخوله له عمله لدى صاحب العمل من مميزات أو علاقات، متى كان استعماله لمركزه الوظيفي قد تم بطريقة مشروعة وغير مخالفة للنظام أو العقد أو الآداب العامة⁽¹⁾.

وقد قضت الدائرة الثانية بالهيئة العليا بمحافظة جدة في قرارها رقم 434/2/922 وتاريخ 1434/08/2هـ بأن العامل قام بطلب اغنام له من نفس المورد الذي يورد اغنام للجمعية التي يعمل لديها وقراره بأنه لم ينتبه للفاتورة التي تم فيها اضافة اغنام الجمعية الى اغنامه، وعليه تقرر الدائرة بأن العامل استغل مركزه الوظيفي بطلب اغنام مع طلب الجمعية وبالتالي مشروعياً إنهاء خدمة العامل بناءً على الفقرة (8) من المادة (80) من نظام العمل.

(1) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي الجديد في ميزان التحليل الفقهي، مصدر سابق، ص 293 .

تاسعاً: إقضاء أسرار العمل: فقد نصت الفقرة التاسعة من المادة (80) من نظام العمل على أنه ((إذا ثبت أن العامل أفشى الأسرار الصناعية أو التجارية الخاصة بالعمل الذي يعمل فيه)).

ويتضح من هذا النص إلزام العامل بالمحافظة على كافة الأسرار التي اطلع عليها فيما يتعلق بعمله، ويعتبر التزام العامل بعدم إقضاء أسرار صاحب العمل من الالتزامات الجوهرية التي يترتب على الإخلال بها فصل العامل دون مكافأة أو تعويض، فلا يجوز للعامل أن يبوح لعميل عن السعر الحقيقي للسلعة أو يخبره بأن عميلاً آخر اشترى بسعر أدنى، كما يعتبر إخلالاً بهذا الالتزام اتفاق العامل مع عملاء صاحب العمل على أن يوجه لهم نفس العمل خارج المصنع بأثمان أقل، ويعتبر إقضاء لأسرار المحل ويحق لصاحب العمل فصل العامل وفسخ التعاقد معه⁽¹⁾.

ثانياً: الفسخ المشروع من جانب العامل: حدد نظام العمل حق العامل في فسخ العقد في المادة (81) التي تجيز للعامل أن يترك العمل قبل نهاية مدته ودون إشعار مع احتفاظه بحقوقه النظامية كلما سواء كان عقد العمل محدد المدة أو غير محدد المدة في سبع حالات:-

الحالة الأولى: عدم قيام صاحب العمل بالتزاماته: فقد نصت الفقرة الأولى من المادة (81) من نظام العمل ((إذا لم يقم صاحب العمل بالوفاء بالتزاماته العقدية أو النظامية الجوهرية إزاء العامل)).

يتضح من هذا النص أنه يجوز للعامل فسخ عقد العمل محدد المدة إذا لم ينفذ صاحب العمل أي التزام من الالتزامات التي يلقيها عليه النظام أو اللائحة التنفيذية أو عقد العمل كالتزام صاحب العمل بدفع الأجر أو التزام صاحب العمل بمنح العامل إجازته السنوية أو الأسبوعية مثلاً.

الحالة الثانية: إدخال الغش على العامل وقت التعاقد: فقد نصت الفقرة الثانية من المادة (81) من نظام العمل على أنه ((إذا ثبت أن صاحب العمل أو من يمثله قد أدخل عليه الغش وقت التعاقد فيما يتعلق بشروط العمل وظروفه)).

ويتضح من هذا النص أنه وفقاً للقواعد العامة في التدليس كأحد عيوب الإرادة التي تجعل العقد قابلاً للإبطال لمصلحة العامل.

وهذه الحالة ليست في الحقيقة فسخاً لعقد العمل هي حالة إبطال للعقد بسبب التدليس الذي شاب رضاء العامل بحيث وقع في غلط جوهري فيما يتعلق بشروط العقد، أما إذا كان صاحب العمل قد أدخل الغش على العامل ولكنه لم يكن السبب في وقوع العامل في الغلط كان ذلك سبباً للفسخ⁽²⁾.

الحالة الثالثة: إذا كلف صاحب العمل العامل بعمل يختلف اختلافاً جوهرياً عن العمل المتفق عليه: يلتزم العامل بتنفيذ العمل المتفق عليه في العقد، وعليه لا يجوز لصاحب العمل تكليف العامل إلا في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة (60) وهي حالة الضرورة والقوة القاهرة وحالة عدم الاختلاف الجوهري بحيث لا تتجاوز مدة التكليف ثلاثين يوماً في السنة.

أما في غير هذه الأحوال الاستثنائية فلا يلتزم العامل سوى بالعمل المتفق عليه في العقد، ويحق للعامل رفض القيام بالعمل الجديد فإن أصر صاحب العمل على موقفه،

(1) عبد الودود يحيى، شرح قانون العمل، مصدر سابق، ص 310.

(2) السيد عيد نايل، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية، مصدر سابق، ص 238.

جاز للعامل فسخ التعاقد دون إشعار مع احتفاظه بسائر حقوقه النظامية وأهمها مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن المدة المتبقية من العقد واعتبار أن صاحب العمل هو الذي يبادر بإنهاء العقد إنهاءً تعسفياً.

الحالة الرابعة: اعتداء صاحب العمل أو من يمثله على العامل أو أحد أفراد أسرته: فقد نصت الفقرة الرابعة من المادة (81) نظام العمل على أنه ((إذا وقع من صاحب العمل أو من أحد أسرته، أو من المدير المسؤول اعتداء يتسم بالعنف أو سلوك مخل بالآداب نحو العامل أو أحد أفراد أسرته)).

ويقصد بالاعتداء كل قول أو فعل يمس كرامة العامل أو دينه أو شرفه حتى ولو لم يكن مكوناً لأركان جريمة جنائية معاقب عليها في المملكة، كما لا يلتزم أن يقع الفعل في مقر العمل.

ويقصد بالفعل المخل بالأخلاق أو الآداب كل فعل شاذ عن سلوك الرجل المعتاد ويخالف الشرع والنظام⁽¹⁾.

وتختص الهيئات العمالية بتقدير وجود الاعتداء من عدمه حسب الظروف الواقعية في كل حالة على حده.

الحالة الخامسة: وجود خطر جسيم يهدد سلامة العامل أو صحته:

يحق للعامل ترك العمل وفقاً لنص الفقرة السادسة من المادة (81) من نظام العمل على أنه ((إذا كان في مقر العمل خطر جسيم يهدد سلامة العامل أو صحته، بشرط أن يكون صاحب العمل قد علم بوجوده، ولم يتخذ من الإجراءات ما يدل على إزالته)). واشترط المنظم وجود خطر جسيم وأن يكون صاحب العمل على علم به ولم يتم بإزالة هذا الخطر كتنصيص صاحب العمل في صيانة الآلات حتى صارت مصدر خطر على العمل أو أن يصبح بناء المصنع آيل للسقوط.

الحالة السادسة: الإنهاء بسبب القسوة أو الجور أو الإهانة:-

يحق للعامل ترك العمل وفسخ عقد العمل المبرم مع صاحب العمل وبموجب الفقرة الخامسة من المادة (81) من نظام العمل على أنه ((إذا اتسمت معاملة صاحب العمل أو المدير المسؤول بمظاهرة القسوة أو الإهانة)).

ويقصد في هذه الصورة حالة تعمد صاحب العمل مضايقة العامل وإذلاله وإحراجه حتى يجعل من المستحيل عليه البقاء في العمل كتكليف العامل بعمل تافه ومن قبيل المعاملة الجائرة عدم المساواة بين العامل ومن يتساوون معه دون مبرر⁽²⁾.

ونجد أن نظام العمل السابق لم يذكر هذه الحالة من الحالات التي يجيز للعامل ترك العمل وأضافها في النظام الجديد من ضمن الحالات.

الحالة السابعة: إجبار العامل على الاستقالة: يجوز للعامل ترك العمل وفقاً لفقرة السابعة من المادة (81) من نظام العمل على أنه ((إذا كان صاحب العمل أو من يمثله قد دفع بتصرفاته وعلى الأخص بمعاملته الجائرة أو بمخالفته شروط التعاقد إلى أن يكون العامل في الظاهر هو الذي أنهى العقد)).

وهدف المنظم من ذكر هذا النص هو حماية العامل باعتباره الطرف الضعيف في العلاقة العمالية، وقد يتعمد صاحب العمل بالضغط على العامل عن طريق المعاملة السيئة حتى يدفعه إلى طلب إنهاء العقد فيظهر العامل هنا أنه هو الذي يبادر بإنهاء العقد، كأن يقوم صاحب العمل بنقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو أن يأمر العامل بالعمل تحت أمره مرؤوس له أو أن يواجه اللوم له أمام مرؤوسيه قاصداً إرغام العامل على ترك العمل.

(1) السيد عيد نايل، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية، مصدر سابق، ص 237 .

(2) حسام الدين كامل الأهواني، أسباب انقضاء عقد العمل، مصدر سابق، ص 141 .

ويرجع تقدير ما إذا كان إنهاء العقد بسبب معاملة صاحب العمل الجائرة أو بسبب مخالفته لشروط العقد للهيئات العمالية للنظر في الوصف القانوني لسبب الإنهاء وتحديد الطرف المتسبب في إنهاء العقد.⁽¹⁾

المطلب الرابع: الفسخ غير المشروع لعقد العمل محدد المدة

ينتهي عقد العمل المحدد المدة بمقتضى المادة (55) من نظام العمل بإنقضاء مدته أو بإنجاز العمل المتفق عليه، ولكن إذا لجأ صاحب العمل إلى فسخ العقد قبل إنتهاء المدة بغير سبب مشروع وبدون أن يرتكب العامل أيًا من الأخطاء المبينة في المادة (80) من نظام العمل.

أو إذ لجأ العامل بمحض إرادته إلى ترك العمل قبل إنقضاء مدة العقد في غير الحالات المنصوص عليها في (81) من نظام العمل، فإن هذا الإنهاء يعتبر إنهاء غير مشروع.

والفسخ غير المشروع يشكل إخلالاً خطيراً بالالتزامات التعاقدية المترتبة على عقد العمل المحدد المدة، مما يترتب عليه إلزام الطرف الفاسخ بأن يدفع للطرف الآخر تعويضاً عن الضرر الناجم عن هذا الفسخ.⁽²⁾

لاشك أنه إذا فسخ العقد لسبب غير مشروع فإن الطرف الذي أنهى العقد يكون مسؤولاً عن هذا الفسخ لأنه تعسف في استعمال حقه في الفسخ أو بمعنى أدق أخطأ في ممارسته حقه في الفسخ بتجاوزه الحدود التي رسمها القانون فإن مسؤوليته هنا غير ناشئة عن استعماله حق الفسخ فهذا الحق مقرر له أصلاً وإنما مسؤوليته نجمت من الخطأ الذي ارتكبه في ممارسة هذا الحق وبالتالي فإنه يكون قد أساء استعمال الحق أو تعسف في استعماله، فإذا كان هذا الحق قد أعطاه القانون للإنسان فإن هذا الأخير يتعين عليه أن يكون بصيراً على نفسه مدركاً لكل العواقب مراعيّاً الله عز وجل في كل تصرف يأتيه إذ لا ضرر ولا ضرار في الإسلام، فإذا انحرف عن ذلك فإنه يكون قد أساء استعمال الحق، كما أن معيار التعسف في استعمال الحق هو معيار موضوعي فقد كان ولا يزال فقهاء الشريعة الغراء يقيّدون استعمال الحق بالمصالح المشروعة، ويتوقى الضرر الجسيم الذي قد يصيب الغير فالأصل أن من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسؤولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر ولكن يكون استعمال الحق غير مشروع عندما لا يقصد به سوى الإضرار بالغير أو كانت المصالح التي يرمي إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب مطلقاً مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها أو إذا كانت المصالح التي يرمي إلى تحقيقها غير مشروعة أصلاً.

وقد أنط المنظم بالهيئات العمالية أن تقدر مدى التعسف في قرار الفصل كي تقوم بتقدير التعويض المناسب لجبر الضرر المترتب على هذا الفسخ المتمم بالتعسف في استعمال الحق، والأصل أن عبء إثبات التعسف في استعمال الحق يكون على عاتق من يدعيه غير أن المشرع في نظام العمل جعل عبء إثبات السبب المشروع للفصل يقع على صاحب العمل، فإذا لجأ صاحب العمل إلى الفسخ وجب عليه إثبات السبب الذي من أجله لجأ إلى هذا القرار ثم يكون للعامل أيضاً ان يثبت أن الفصل كان مقروناً بالتعسف وللإضرار به أو على الأقل أن الضرر الذي أصابه من جراء ذلك راجحاً بشكل ظاهر وملحوظ على المصلحة التي أرادها صاحب العمل أو أن ذلك القرار القاضي بالفسخ إنما كان لتحقيق مصلحة غير مشروعة لصالح صاحب العمل وهي جميعها وقائع مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات ولاشك أن الهيئات العمالية يكون لها سلطة تقديرية كاملة في الأدلة التي يسوقها طرفا الخصومة.

(1) منير فريد الدكمي، نظام العمل السعودي في ميزان التحليل الفقهي، مصدر سابق، ص 331 .

(2) نزار عبد الرحمن الكيالي، الوسيط في شرح نظام العمل السعودي، مصدر سابق، ص 390، 391 .

ومما لا جدال فيه أن نص المادة (77) ينطبق على عقود العمل المحددة المدة وغير المحدد المدة على حد سواء لوروده تطبيقاً بالنسبة لعقد العمل المحدد المدة فإن الأصل أن هذا العقد ينتهي بإتمام العمل المتفق عليه أو بانتهاء مدة العقد حسب ما هو وارد وواضح بين المتعاقدين في بيانات العقد غير أنه إذا لجأ صاحب العمل إلى فصل العامل قبل انتهاء المدة المتفق عليها حسب نصوص العقد ودون أن يكون العامل قد ارتكب شيئاً مما أوردته المادة (80) من هذا النظام فإن هذا الإنهاء للعقد وهذا الفصل يعتبر غير مشروع. ونفس الحال إذا لجأ العامل إلى ترك العمل قبل انقضاء مدة العقد وفي غير الحالات المبينة في المادة (81) من هذا النظام، ويسمى فقهاء القانون مثل هذا الفسخ بالفسخ المبتسر. ومتى كان الأمر كذلك واتضح أن إنهاء العقد المحدد المدة كان بسبب غير مشروع فإنه يتعين على الطرف الثاني الذي قام بهذا الإجراء (الفسخ المبتسر) بأن يدفع للطرف الآخر التعويض المناسب عن هذا الفسخ وتقدر اللجنة المختصة هذا التعويض على أساس جميع ما لحق الطرف المضرور من أضرار مادية وأدبية حالة واحتمالية حسب المادة (77) من نظام العمل، وليس خافياً أن الغالب الأعم في مثل حالات الفصل هذه يكون من قبل صاحب العمل وعندئذ يكون العامل وهو الطرف المضرور قد حرم بلا شك من الأجور التي كان سوف يتقاضاها لو بقي في عمله حتى نهاية العقد بالإضافة إلى ما أصابه من أضرار أدبية تمس سمعته واعتباره وقد لا يجد عملاً مماثلاً في الحال وما إلى غير ذلك وهي أمور احتمالية.

وقد يجد هذا العمل المماثل في وقت قصير وكل هذه الاعتبارات لا بد وأن تراعيها الهيئات العمالية عند نظر التعويض وإذا كان صاحب العمل هو المضرور إذا كان الإنهاء من جانب العامل – وهي حالات نادرة جداً – فإن الضرر في نظرنا يكون أقل من الضرر الذي يلحق بالعامل وهو الطرف الضعيف إذا ما أيسر على صاحب العمل أن يحصل على عامل آخر بنفس المستوى وبذات الشروط وهي أمور كلها لا بد وأن تكون في الهيئات العمالية لنظر التعويض. ويقصد بالتعويض: هو ذلك الجزاء الذي يفرضه القانون على كل من تسبب في الإضرار بالغير لجبر الضرر الذي لحقه سواء كان الضرر مادياً أو معنوياً.

وتبين من هذا التعريف انعقاد التزام قانوني في ذمة مرتكب الضرر بتأدية تعويض للمتضرر، قد يكون تعويضاً عينياً بإزالة الضرر عن المضرور بإعادة الحال على ما كانت عليه قبل وقوع الضرر، وقد يكون تعويضاً نقدياً بدفع مبلغ من المال متفق عليه أو مفروض قانوناً لجبر الضرر.

وقد قضت الدائرة الثانية بالهيئة العليا بمحافظة جدة في قرارها رقم 434/2/573 وتاريخ 1434/05/27هـ بأن طلب العاملة بزيادة مبلغ التعويض ليصل إلى (750000) ريالاً بسبب الأضرار الناتجة عن فصلها بغير سبب مشروع، وبما أن التعويض أمر تقديري وجوازي تقدره الهيئات العمالية، فإن الدائرة ترى أن المبلغ المحكوم به في الهيئة الابتدائية (93600) ريالاً كافي ومنصف للعاملة وترد طلبها في الزيادة.

أولاً: التعويض العيني: يكاد الفقه القانوني يجمع على أن حق الطرف المضرور من إنهاء العقد إنهاءً تعسفياً، يقتصر على المطالبة بالتعويض عن النقدي دون التعويض العيني لما فيه من المساس بالحرية الشخصية وإجبار الطرف المنهي للعقد بالإستمرار في تنفيذ العقد رغماً عن إرادته، فضلاً عن إشاعة روح التحدي والاستفزاز في مكان العمل لوجود شخصين أنهى أحدهما إرادة صريحة في عدم التعاون مع الآخر، وما في ذلك من إهدار لكرامة صاحب العمل وضياع هيئته أمام العمال وتقدير قيامه بتوجيه العامل في عمله مما يهدر حسن سير العمل في المشروع.

ونجد أن نظام العمل أعطي الهيئات العمالية سلطة تقديرية في إعادة العامل إلى عمله من عدمه حسب ما ذكرت ذلك المادة (78) التي تنص علي ((يجوز للعامل الذي يفصل من عمله بغير سبب مشروع أن يطلب اعادته الى العمل وينظر في هذه الطلبات وفق احكام هذا النظام ولائحة المرافعات امام هيئات تسوية الخلافات العمالية))

ويقتصر حق الطرف المضرور من الإنهاء الفسخ غير المشروع لعقد العمل على التعويض النقدي فلا يستطيع أن يجبر الطرف الآخر على الاستمرار في العقد حتى انقضاء كل مدته المحددة له، لأن هذا يتنافى مع الحرية الشخصية لكل طرف والزامه بالتعامل مع شخص آخر لا يرغب فيه وما يقضى إليه ذلك من إشاعة روح العداة والتربص والتحدي في مكان العمل نتيجة الاستمرار في علاقة عمل غير مرغوب في طرفها الآخر.

ويؤخذ في الاعتبار كذلك سعي العامل وجهده في الحصول على عمل جديد فإن تقاعس في البحث عن عمل جديد فلن يكون الضرر نتيجة طبيعية لإنهاء العقد إذ كان بمقدور العامل أن يتوقى هذا الضرر ببذل قليل من الجهد في البحث عن عمل، فإن لم يكن هناك تقصير من العامل في البحث عن فرصة عمل فلا لوم عليه ويستحق تعويضاً يعادل أجر ما بقي من مدة عقده، ولكن يلتزم صاحب العمل بإثبات أن العامل تقاعس أو قصر في البحث عن عمل جديد إذ يفترض من حيث الأصل أن العامل لم يقصر أو يتواني ولهذا يستحق تعويضاً عن كل المدة الباقية ما لم يثبت صاحب العمل أن العامل قد كسب من عمل آخر مثل ما كان يكسبه من عمله لديه، ويؤخذ في تقدير ذلك الأمر مدى خبرة العامل لأن العامل ذا الخبرة يسهل عليه أن يجد عملاً جديداً بخلاف العامل محدود الخبرة كما يؤخذ في الاعتبار سن العامل وظروفه.

ونجد أن الهيئات العمالية استقرت على عدم إرجاع العامل إلى العمل في المؤسسات الصغيرة لأنها تكون علاقة العامل بصاحب العمل مباشرة أما في المؤسسات الكبيرة والشركات فإنها تعيد العامل إلى عمله بشرط أن عقد العمل محدد المدة لم ينتهي أثناء التقاضي، فإذا انتهت المدة، فلا معيار لإعادة العامل إلى العمل بسبب إنتهاء عقد العمل فلا ضير من الحكم بالتعويض العيني في حالة أن تكون الشركة أو المؤسسة كبيرة، كما أن التعويض العيني يعتبر بمثابة تهديد وردع للمتعسف يجعله يفكر ملياً قبل إقدامه على هذا الفسخ، فإذا كان ذلك فليس هناك ثمة مانع من إجبار صاحب العمل المتعسف من إعادة العامل إلى عمله أو إجبار العامل المتعسف إلى العودة للعمل.

وتختص الهيئات العمالية بسلطة تقديرية في إعادة العامل إلى العمل أو إجبار صاحب العمل على عودة العامل للعمل مع مراعاة ظروف كل قضية على حده.

ثانياً: التعويض المالي (النقدي):

تقدم أن عقد العمل محدد المدة ينتهي بانقضاء مدته، ويلتزم الطرفان بالإلتزامات المترتبة عليهما طوال سريان مدة العقد، إذ لا ينتهي العقد قبل إنقضاء المدة المحدودة له، ولا يجوز لأي طرف فيه أن ينهيه بإرادته المنفردة مفعلاً بقيام مبرر وإلا اعتبر مخالفاً بالتزاماته العقدية مما يترتب مسؤولية.

فإذا كان العامل هو الذي أخل بالتزامه وأنهى العقد قبل أوانه بأن ترك العمل بإرادته المنفردة دون أن يتفق مع صاحب العمل وبدون مبرر مشروع يبرر عمله هذا فإنه يعتبر مسؤولاً لأنه أخل بالتزامه الأساسي وهو القيام بالعمل المطلوب منه

بمقتضى العقد فإنه يحق عليه الجزاء وهو التعويض لصاحب العمل كما أصابه من ضرر جراء الفسخ غير المشروع من جانب العامل⁽¹⁾.

وإذا كان صاحب العمل هو الذي أنهى العقد قبل أوانه بأن فصل العامل قبل أن تنتهي مدة العقد بإرادته المنفردة وبدون سبب مشروع يبرر ذلك فإنه يعتبر مسئولاً ويحق عليه الجزاء وهو التعويض للعامل لما أصابه من ضرر جراء الفسخ غير المشروع من جانب صاحب العمل.

وهذا ما قضت به الدائرة الثانية بالهيئة العليا بمحافظة جدة في قرارها رقم 432/2/804 وتاريخ 1432/9/13 هـ بأن يعوض العامل بما يعادل أجر عام كامل حيث ان العامل غير سعودي وعقده محدد المدة ولم تقدم الشركة سبباً مشروعاً لهذا الفسخ، لذا تقرر الدائرة الثانية زيادة التعويض بمبلغ (18000) ثمانية عشر ألف ريالاً.

والحكم بتعويض العامل يراعي فيه حجم الضرر الذي أصاب الطرف الآخر فإن كان صاحب العمل هو الذي أنهى العقد بإنهاء غير مشروع، فيقدر الضرر بما ضاع على العامل من أجر كان يستحقه خلال الفترة الباقية من العقد وينقص من هذا التعويض بمقدار ما يحصل عليه العامل فور التحاقه بعمل جديد، ويحق للمضروب كذلك المطالبة بتعويض عن الضرر الأدبي إن وجد، فقد يؤدي إنهاء العقد بإنهاء غير مشروع إلى المساس بسمعة العامل وكرامته مثلاً. مثل: إتهام العامل بالإختلاس ثم تقوم المحكمة بتبرئته من التهمة⁽²⁾.

ولو فرضنا ان نظام العمل حدد قيمة التعويض النقدي بحد اقصى ثلاثة رواتب في حالة الفسخ غير المشروع فإنه يختلف من عقد الى آخر، فيمكن أن يكون عقد عمل مدته خمس سنوات وقام صاحب العمل بفصل العامل في السنة الاولى للعقد فلا يتصور ان يتم تعويضه بحد اقصى ثلاثة رواتب كتعويض للعامل جراء هذا الضرر برغم المدة الطويلة المتبقية للعقد⁽³⁾. وهنا لا بد أن نشير بالإعجاب بنظام العمل الذي لم يحدد قيمة التعويض النقدي في حالة فسخ العقد قبل انتهاء مدته وأعطى للهيئات العمالية سلطة تقديرية، وقد استقر في الهيئات العمالية على تحديد مبلغ التعويض بالنسبة الى العامل بالنظر الى المدة المتبقية من العقد وراتب العامل ومدة الخدمة وسن العامل ومقدار ما كان يتقاضاه من أجر والاعباء العائلية الملقاه على عاتقه ومدى نقص دخله من عمله الجديد عن دخله من عمله السابق ومدى التعسف في قرار الفسخ ومدى تأثير هذا القرار في سمعة العامل وغير ذلك من الظروف والملابسات وفقاً للعدالة والعرف الجاري.

وهذا ما قضت به الدائرة الثانية بالهيئة العليا بمحافظة جدة في قرارها رقم 433/2/1084 وتاريخ 1433/11/13 هـ بأنها تتفق مع الهيئة الابتدائية في تعويض العامل بمبلغ (33567.6) ريال لقاء المتبقي عن مدة العقد، وعليه تقرر الدائرة أن هذا التعويض كافي لجبر الضرر عن العامل، وترد طلب العامل في زيادة التعويض.

ويلزم العقد محدد المدة طرفيه إلى نهاية مدته فلا يجوز لأحدهما أن يستقل بإنهائه وإلا عد ناقضاً للعقد ملتزماً بالتعويض عن الأضرار التي أصابت المتعاقد الآخر، فإذا قام صاحب العمل بإنهاء عقد العمل المحدد المدة قبل انقضاء مدته وهو ما يعرف بالإنهاء المبني للعقد، فإن العامل يستحق هنا تعويضاً يوازي مجموع أجره خلال الفترة الباقية في عقده،

(1) انظر عبد الرسول عبد الرضا، الوجيز في قانون العمل الكويتي، جامعة الكويت (كلية الشريعة والقانون)، الكويت، 1987، ص214.

(2) صلاح محمد دياب، الوسيط في شرح أحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، مصدر سابق، ص336.

(3) قانون العمل الاتحادي لدولة الامارات العربية المتحدة، المادة (115) حدد قيمة التعويض النقدي في حالة الفسخ الغير المشروع للعقد المحدد المدة، وكذلك القانون الاردني حدد قيمة التعويض النقدي في فسخ العقد محدد المدة.

فقد أنشأ العقد محدد المدة حقا في الأجر المتفق عليه فيه طوال مدة العقد، وإنهاء العقد قبل انقضاء مدته يعني حرمان العامل عما كان سيستحقه خلال بقية المدة، وكذلك يثبت لصاحب العمل الحق في التعويض إذا أنهى العامل عقد العمل محدد المدة قبل نهاية مدته ويشمل التعويض ماتعرض له المتضرر من أضرار كما لو تعطل العمل في المنشأة نتيجة ترك العامل لعمله وإنهاء عقده قبل انقضاء مدته.

وهذا مايسمى بالتعويض عن تفويت المنفعة التي انعقد سبب وجودها فهي المال الذي يحكم به على من تسبب في عدم إدراك انسان مصلحة او فائدة مشروعة له تؤكد حصولها⁽¹⁾، والتفويت يترتب عيه ضرر وقواعد الشريعة تقضي بالتعويض عن الضرر، ويحق للطرف المتضرر طلب التعويض عن تفويت المنفعة بالإضافة الى الاضرار الحاصلة له سواء كانت المنفعة للعامل رواتب المدة المتبقية التي كان سوف يستلمها لولا الفسخ الصادر من صاحب العمل، والعكس كذلك المنفعة الفائتة على صاحب العمل في ترك العامل العمل في مزرعته دون فسخ العقد وادى تركه للعمل تلف نصيب صاحب العمل وفوت نفعها في المحصول، والقاعدة الشرعية أنه (لا ضرر ولا ضرار) وكذلك القاعدة الشرعية أن (الضرر يزال).

وقد قضت الدائرة الثانية بالهيئة العليا بمحافظة جدة بقرارها رقم 433/2/325 وتاريخ 1433/04/13هـ بأن اعتراض الشركة على الزمها بدفع التعويض وحيث أن الثابت أن عقد العمل محدد المدة وأن استناد الشركة في إنهاء خدمة العامل على سعودة الوظيفة، لذا تقرر الدائرة الثانية عدم مشروعية إنهاء خدمات العامل وتنفق مع الهيئة الابتدائية في الزام الشركة بدفع رواتب المدة المتبقية من العقد كتعويض للعامل عن الاضرار.

ولابد أن تشير إلى أن التعويض عن الفسخ غير المشروع يختلف عن الشرط الجزائي، حيث أن الشرط الجزائي يرد في عقد العمل كجزاء عن الفسخ الصادر سواء من صاحب العمل أو العامل ويلتزم الطرف الفاسخ بدفع الشرط الجزائي للطرف المفسوخ، ويرجع تقدير مبلغ الشرط الجزائي للهيئات العمالية في تعديل مقدار هذا الشرط سواء بالزيادة او النقصان حسب ظروف كل قضية.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وأحمده وأشكره على أن يسر لي كتابة هذا البحث واتمامه بهذا الشكل المتواضع ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

بعد أن تم البحث في موضوع (عقد العمل محدد المدة) ، تكون خلاصة البحث في عرضنا تعريف عقد العمل محدد المدة وبيننا صورته واهم مايميزه عن عقد العمل غير محدد المدة ووضحنا أسباب فسخ العقد سواء مشروعة او غير مشروعة ومايترتب عليها من آثار قانونية سواء كانت بإعادة العامل الى عمله او التعويض عن هذا الفسخ اذا كان الفسخ غير مشروعاً من قبل صاحب العمل، أما اذا كان الفسخ غير مشروعاً من جانب العامل فيستحق صاحب العمل التعويض عن ما اصابه من ضرر جراء ما اقدم عليه العامل.

وأبرز الايجابيات في النظام هو تحديد مدة قصوى لعقد العمل محدد المدة بالنسبة للسعوديين وبعدها يتحول العقد الى غير محدد المدة،

¹ نصر محمد الجوفان – التعويض عن تفويت منفعة انعقد سبب وجودها – مقال في تاريخ 1427/04/23هـ.

وهدف المنظم من ذلك هو وضع أمان وظيفي للعمال السعوديين وكذلك حماية العامل من احتمال تحايل صاحب العمل بعقد عقود محددة المدة وتجديدها كلما انتهت حتى يتخلص صاحب العمل من الإجراءات الواجب إتباعها لإنهاء عقد العمل غير المحدد المدة كالإشعار ومشروعية الإنهاء.

كما أن ابرز المواد التي تحتاج الى تعديل في النظام هو وضع المادة (77) من نظام العمل الخاصة بالتعويض عن الفسخ غير المشروع للعقود المحددة وغير المحددة، وكان الافضل وضع كل نوع من العقود على حده لإن المعايير في التعويض تختلف عن البعض، وأود أن أدون في خاتمته أهم النتائج التي توصلت اليها وفقاً كالتالي:

- 1- أن عقد العمل محدد المدة يتميز بتحديد مدة زمنية له في عقد العمل صراحةً او ضمناً.
- 2- أن عقد العمل محدد المدة لا يحتاج الى إشعار (اخطار) للطرف الاخر في انتهاء عقد العمل في حين ان عقد العمل غير محدد المدة لا بد ان يشعر الطرف الراغب بالانتهاء الطرف الاخر حسب المادة (75) من نظام العمل.
- 3- التقاعد ليس سبباً لانتهاء عقد العمل محدد المدة ويعتبر العقد مستمراً حتى تاريخ انتهاءه في حين ان عقد العمل غير محدد المدة يعتبر التقاعد سبباً في انتهائه.
- 4- أن التعويض عن فسخ العقد قبل انتهاء مدته يرجع لتقدير عضو الهيئة الابتدائية ويؤخذ في الاعتبار المدة المتبقية من العقد والاضرار الحالية والمستقبلية للطرف المضرور ويخضع مبلغ التعويض لرقابة الهيئات العليا.
- 5- استقالة العاملة خلال ستة شهور بعد زواجها او استقالته بعد ثلاثة شهور من تاريخ الوضع يعتبر سبب مشروع لانتهاء عقد العمل مع احتفاظها بمكافأة نهاية الخدمة كاملة.
- 6- ان عقد العمل الخاص بالعامل غير السعودي هو عقد عمل محدد المدة دائماً.

التوصيات:

- 1- أوصي المنظم على النص في أحكامه بعدم إعادة العامل إلى عمله (التعويض المعنوي) في العقود المحدد المدة، باعتبار أن الاصل في التعويض هو التعويض النقدي، وفي جميع الأحوال التي يثبت فيها عدم مشروعية القرار الصادر من صاحب العمل لا يمكن اجباره على استمرار العامل بعد انتهاء مدة العقد سواء انتهت المدة قبل رفع الدعوى أو أثناء التقاضي لدى الهيئات العمالية.
- 2- ضرورة أن تتضمن نصوص نظام العمل على المعايير في التعويض النقدي في حالة فسخ عقد العمل المحدد قبل إنتهاء مدته حيث أن المعايير المعتمدة في الهيئات العمالية المدة المتبقية من العقد ونوع العمل ومدة الخدمة وسن العامل ومقدار ماكان يتقاضاه من أجر والاعباء العائلية الملقاه على عاتقه ومدى نقص دخله من عمله الجديد عن دخله من عمله السابق ومدى التعسف في قرار الفسخ ومدى تأثير هذا القرار في سمعة العامل وغير ذلك من الظروف والملابسات ووفقاً للشريعة الاسلامية والعدالة والعرف الجاري.
- 3- أوصي المنظم بأن يكون التقاعد سبباً لانتهاء جميع العقود سواء محددة المدة أو غير المحددة مع احتفاظ العامل بحقوقه النظامية كاملة، لأن بلوغه سن التقاعد ليس بإختياره وتعتبر خارج عن إرادته.

وفي الختام اسأل الله العلي القدير أن اكون قد وفقت في بحث عقد العمل محدد المدة ، والله من وراء القصد.

المراجع:

- 1- فخري، عاطف (1402هـ). الدليل الأبجدي في شرح قانون العمل السعودي، ط1، دار نهامة، جدة.
- 2- كيره، حسن (1979م). أصول قانون العمل، منشأة المعارف، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية.
- 3- الدكمي، منير فريد (1433هـ). نظام العمل السعودي الجديد في ميزان التحليل الفقهي شرح مفصل لأحكام نظام العمل السعودي – الطبعة الثالثة – دار الفضل للنشر والتوزيع – جدة.
- 4- زكي، محمود جمال الدين (1403هـ) قانون العمل، الطبعة الثالث، مطبعة جامعة القاهرة، مصر.
- 5- الكيالي، نزار (1393هـ). الوسيط في شرح نظام العمل السعودي، ط1، الدار السعودية للنشر، جدة.
- 6- الرند، ناصر (2010م). الانهاء التعسفي لعقد العمل، سلسلة الرسائل العلمية، أكاديمية شرطة دبي.
- 7- فرج، توفيق (1979م). قانون العمل اللبناني – مكتبة مسكاوي.
- 8- دياب، صلاح (2002م). الوسيط في شرح احكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية.
- 9- البرادي، صالح (1411هـ). بحث تخرج / انتهاء عقد العمل والآثار المترتبة عليه، معهد الإدارة العامة الدورة (20).
- 10- الفوزان، براك (د.ت). التعليق على نظام العمل السعودي الجديد، الطبعة الثانية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض.
- 11- الاهداني، حسام الدين (د.ت). أسباب إنقضاء عقد العمل في ظل القانون رقم 12 لسنة 2003م – 2009م.
- 12- البسيوني، محمد (1995م). سلطة رب العمل في الانفراد بتعديل العمل، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية – القاهرة.
- 13- فرج، عبد الرزاق حسن (1976م). شرح قانون العمل، الطبعة الأولى، القاهرة.
- 14- العمروسي، أنور (1981-1982م). قضاء العمال، الطبعة الثانية، المنصورة.
- 15- يحي، عبد الوود – شرح قانون العمل – مكتبة القاهرة الحديثة – القاهرة.
- 16- عبد الرضا، عبد الرسول (1987م). الوجيز في قانون العمل الكويتي – جامعة الكويت (كلية الشريعة والقانون) للنشر – الكويت.
- 17- نايل، السيد عيد (د.ت). الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض.

الانظمة والمصادر:

- 1- نظام العمل السعودي – الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/51) وتاريخ 1426/08/22هـ
- 2- نماذج من القرارات الصادرة من الهيئات العليا لتسوية الخلافات العمالية.

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الباحث/ تركي بن حامد الحازمي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)

حديث كلمتان

Hadith Two Words

إعداد الدكتورة/ منيرة بنت سعد بن محمد الصالح

دكتوراه في الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: mun.saad123@gmail.com

الملخص:

ان صدق الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد و السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي و حديث النبي صلى الله عليه و سلم و كلامه وحي من الله تعالى (يقول سبحانه "و ما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى " سورة النجم الآية 3-4) و قد تطرقنا في بحثنا هذا الى حديث النبي صلى الله عليه و سلم "كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ" و هدف البحث الى معرفة التفسير اللغوي والذكر الوارد لحديث المصطفى " كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ، و معرفة تخريج الحديث و سمات اسناده، و التعريف برجال الاسناد في الحديث الشريف، و الوقوف على التفسير اللغوي و شرح و بيان الحديث، و معرفة فوائده و احكام الحديث.

و قد خلصنا الى ان الحديث صحيح؛ و أخرجه العديد من رواة الحديث ك ابن أبي شيبة، والإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وابن ماجه، والترمذي، والبزار، والنسائي، وأبو يعلى الموصلي، وابن حبان، والطبراني، والالكائي، والبيهقي، والبخاري، و رجال الإسناد هم محمد بن فضيل، و عمارة بن القعقاع، و ابو زرعة، و ابو هريرة، و لقد اوتي حبيبنا محمد صلى الله عليه و سلم بلاغة في الحديث عامه و في حديثنا هذا في ذكره و اختياره لكلمات (كلمتان، حبيبتان، اللسان، الميزان، الرحمن)، و في هذا الحديث يُرشدُ النَّبِيُّ أُمَّتَهُ إِلَى فَضْلِ ذِكْرِ مَنْ أَعْظَمَ الْأَذْكَارِ الَّتِي قَدْ يَلْفَظُ بِهَا الْمُؤْمِنُ وَ هُمَا جَمَلَتَانِ خَفِيفَتَا الذِّكْرِ وَ الْقَوْلِ وَ يَثْقُلَا مِيزَانَ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ هُمَا مَحْبُوبَتَانِ إِلَى اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَ هُمَا (سبحان الله و بحمده، سبحان الله العظيم)

الكلمات المفتاحية: حديث كلمتان، حديث، الأذكار

Hadith Two Words

Abstract:

The truest speech is the word of God, and the best guidance is the guidance of Muhammad, and the Prophetic Sunnah is the second source of Islamic legislation, and the hadith of the Prophet, may God bless him and grant him peace, and his words are a revelation from God Almighty (God says, "And he does not speak from desire, it is nothing but a revelation that is revealed." Surah An-Najm, verse 3-4) And we have touched upon in this research the hadith of the Prophet, may God bless him and grant him peace, "Two words that are light on the tongue, heavy in the balance: Hallelujah and praise, Hallelujah great "

And research aimed to find out the interpretation of linguistic and mentioned given to modern Mustafa "Two words are light on the tongue, heavy in the balance, Habibtan Rahman: Hallelujah and praise, Hallelujah great, and knowledge of the graduation of modern and attributes for awarding, and the definition of men attribution in the hadith, and Standing on the linguistic interpretation, explaining and clarifying the hadith, and knowing the benefits and rulings of the hadith.

And we concluded that the hadith is correct; It was taken out by many hadith narrators such as Ibn Abi Shaybah, Imam Ahmad, Al-Bukhari, Muslim, Ibn Majah, Al-Tirmidhi, Al-Bazzar, Al-Nasa'i, Abu Ya'la Al-Mawsili, Ibn Hibban, Al-Tabarani, Al-Laki'i, Al-Bayhaqi, Al-Baghawi, and the men of chain of transmission are Muhammad Bin Fadil. And Umarah bin al-Qaqa', Abu Zara', and Abu Huraira, and our beloved Muhammad, may God bless him and grant him peace, was given eloquence in the hadith in general and in our hadith in this mention and his choice of words (two words, two beloved, the tongue, the balance, the Rahman), and in this The hadith guides the Prophet to his nation on the merits of one of the greatest remembrances that a believer can utter.

Keywords: Two-Word Hadith, Hadith, dhikr

1. مقدمة:

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وأنَّ محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فإن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، فهي تلي كتاب الله تعالى في المكانة والتشريع ولا غنى عنها لمعرفة دين الله ومقاصده في كتابه الكريم، فهي إما موافقة لما جاء فيه أو مبينة له، أو موجبة لما سكت عنه.

يُجمع و يتفق العلماء والفقهاء من أهل السنة والجماعة على تعريفٍ و تفسيرٍ جامعٍ اصطلاحياً للحديث النبوي على أنه كل ما ورد و ذكر عن النبي -عليه الصلاة والسلام- من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ -والتقرير من الإقرار أي الموافقة و القبول كل قولٍ أو فعلٍ حدث أمام النبي الكريم ولم يُنكره أو يرفضه أو بُلغ به أي لم يحدث أمامه ولم يُنكره أو يرفضه على فاعله أو قائله بل سكت عنه أي أقره- أو صفاتٍ خُلِقَتْ -وصف و صفات النبي الكريم الجسمانية و الشكلية وسلوكه- أو صفاتٍ خُلِقَتْ -أخلاق النبي الكريم قبل وبعد الإسلام، وهذا البحث يتطرق الى الحديث النبوي.

و في بداية البحث عن الحديث النبوي لا بُدَّ من الإيماءة و الإشارة إلى ان اصدق الكلام كلام الله، و خير الهدى هدى محمد و أنَّ الحديث النبوي أو السُّنة النبوية كما يُطلقُ عليها بعض العلماء و كما هو معروف عند أهل السُّنة والجماعة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، فالحديث النبوي حُجة و دليل ديني على المسلمين انطلاقاً و تأكيداً من قوله تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ} و هذا يعني أنَّ كل ما يصدر عن النبي -عليه الصلاة والسلام- أو يوافق عليه من الأمور و الحالات التشريعية أو التنفيذية ما هو إلا وحْيٌ من عند الله تعالى، فهي بذلك مُلزِمةٌ و واجبةٌ للمسلمين اتباعاً و احتكاماً و اعتماداً بعد القرآن الكريم إذ تدخل ضمن و تحت لواء طاعة النبي الكريم الواجبة.

و قد بدأت عملية كتابة وتدوين و جمع الأحاديث النبوية في عهد النبي -عليه الصلاة والسلام- إذ قام عددٌ من الصحابة الذين يجيدون القراءة و الكتابة آنذاك بتدوين و تسجيل ما سمعوه من أحاديث نبوية كتابياً كما فعل عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- و عند التعمق و التدقيق في البحث عن الحديث النبوي و جمعه يُلاحظ أنَّ المنطلق و البداية الحقيقية للجمع كانت في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز من خلال و بواسطة الإمام الحافظ الزهري فيعد هو أوَّل من دوّن و سجل الحديث النبوي دون تبويبٍ ثم توالى عملية التدوين و التسجيل فيمن بعده في أكثر من موضعٍ ففي المدينة المنورة ظهر الإمام مالك بن أنس و ابن أبي عروبة وغيرهم، وفي مكة المكرمة ظهر ابن إسحاق و عبد الملك بن جريج، وفي الكوفة ظهر سفيان الثوري، وحماد في البصرة، أما في بلاد الشام فكان الأوزاعي، وفي القرن الثالث الهجري ازدهرت و نمت عملية تدوين الأحاديث النبوية و تبويبها و تصنيفها بحسب سندها إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- ببروز و ظهور عددٍ من العلماء الأجلاء كالإمام أحمد بمسنده وغيرهم، ثم كانت النقلة و الطفرة النوعية الكبرى في جمع الأحاديث النبوية بظهور الصَّحاح -صحيح البخاري و مسلم- اللذين اعتمدا على ما حُفظ من الأحاديث في صدور العلماء و المشايخ و ما دوّن في كتب من سبقهما من العلماء

و بعدَ ذكر الله له معنيين رئيسيين؛ الأول: وهو المعنى العام، ويشمل كل أنواع العبادات من صلاة، وصيام، وقراءة للقرآن، وغير ذلك من العبادات والقربات، لأنها كلها إنما تقام من أجل ذكر الله. المعنى الثاني: هو المعنى الخاص ويراد به إجراء ذكر الله تعالى على اللسان، وقد وردت فيه ألفاظ عديدة في القرآن الكريم، وفي السنة النبوية المطهرة.

وقد اخترت من هذه الأذكار، الذكر الوارد في حديث الرسول والذي يرويه الصحابي الجليل أبو هريرة: " كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ "

1.1. أهداف البحث:

يهدف البحث الى

- 1- التفسير اللغوي لحديث المصطفي " كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ
- 2- معرفة تخريج الحديث وسمات اسناده
- 3- التعريف برجال الاسناد في الحديث الشريف

2.1. أهمية البحث:

- 1- الوقوف على التفسير اللغوي وشرح وبيان الحديث السابق ذكره
- 2- معرفة فوائد واحكام الحديث
- 3- وايضا تعود اهمية البحث في البحث والاطلاع والفهم الصحيح لحديث النبي صلى الله عليه وسلم وهو امر واجب على مسلم ومسلمه حتى يتسنى له اتباع السنة المحمدية.

2. دراسات سابقة:

- 1- قامت الدكتورة **حسنا بكرى النجار** في دراستها بعنوان (كتابة الحديث النبوي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بين النهي والإذن) بالتطرق الى انه كثر الكاتبون من الرجال والنساء بعد الاسلام لكتابه ما يوحى الى الرسول الكريم وكل ما يتعلق بشؤون الدولة وانه من الممكن التوفيق بين أحاديث النهي عن الكتابة الاذن بها عن طريق منهج الاصوليين في دفع التعارض وايضا عن طريق الجمع بينهما بحمل كل منهما على حال غير حال الاخرى
- 2- اعد **عبد الرحمن بن عبد العزيز محمد الزهراني عام (2020)** دراسة بعنوان (أهمية حفظ الحديث النبوي في تعزيز المفاهيم الشرعية في مقررات التربية الاسلامية لدى طلاب المرحلة المتوسطة من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين) الى معرفة اهمية وتعزيز المفاهيم الشرعية لدى طلاب المرحلة المتوسطة وذلك باستخدام المنهج الوصفي المسحي واستخدام استبانة اداة وتم الوصول الى ان حفظ الحديث النبوي يسهم في تعزيز المفاهيم الشرعية في مقررات التربية الاسلامية بدرجة عالية جدا.
- 3- دراسة **محمد إقبال حبيتر (2009 م)** قد هدفت الدراسة إلى التعرف على " أثر الحديث النبوي الشريف في تحصيل طالبات معهد إعداد المعلمات في قواعد اللغة العربية"، واستخدمت الباحثة المنهج التجريبي في معهد إعداد المعلمات، وأظهرت نتائج الدراسة تفوق تحصيل المجموعة التجريبية التي درست قواعد اللغة العربية باستعمال الأحاديث النبوية الشريفة على تحصيل المجموعة الضابطة التي درست قواعد اللغة العربية باستعمال الطريقة التقليدية، حيث وجد أن تدريس قواعد اللغة العربية بأسلوب الحديث النبوي يحد أسلوبا جديدا ويؤثر تأتي ار إيجابيا في تدريس مادة قواعد اللغة العربية.

4- دراسة أميمة بدر الدين (2010 م) بعنوان "بلاغة القسم في الحديث النبوي الشريف" حيث تناولت استعمال النبي صلى الله عليه وسلم للقسم باسم الله أو بصفه من صفاته وقد ورد على لسان النبي (والذي نفس محمد بيده، والذي نفسي بيده، وقوله: لا ومقلب القلوب إذا اجتهد في الدعاء، كما أشار رواة الحديث).

3. الإطار النظري:

أولاً: تخريج الحديث:

الحديث صحيح؛ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، والإمام أحمد في مسنده، والبخاري في الدعوات باب فضل التسبيح وفي الأيمان والنذور باب إذا قال: والله لا أتكلم اليوم... وفي التوحيد باب قوله تعالى: ﴿وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾⁽¹⁾، ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة باب فضل التهليل والتسبيح، وابن ماجه في سننه، والترمذي في سننه، والبخاري في مسنده، والنسائي في السنن الكبرى وفي عمل اليوم والليلة، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، وابن حبان في صحيحه، والطبراني في الدعاء، والالكائي في شرح أصول الاعتقاد، والبيهقي في الأسماء والصفات، والبخاري في شرح السنة. جميعهم من طريق محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه أبو نعيم في الحلية من طريق العباس بن يزيد بن فضيل عن عمارة به⁽²⁾. ولا يخلو متن الحديث من تقديم وتأخير في بعض ألفاظه عند محدث وآخر، واللفظ المثبت هو من المتفق عليه عند الشيخان.

ثانياً: التعريف برجال الإسناد⁽³⁾:

محمد بن فضيل: قال الحافظ ابن حجر في (التقريب): "محمد بن فضيل بن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي - الضبي مولا هم، أبو عبد الرحمن الكوفي، صدوق عارف، رمي بالتشيع، من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين - أي بعد المائة،" اهـ⁽⁴⁾. ورمز لكونه من رجال الجماعة. وقال في مقدمة الفتح: "محمد بن فضيل بن غزوان، الكوفي، أبو عبد الرحمن الضبي، من شيوخ أحمد، وله تصانيف، وثقه العجلي وابن معين. وقال أحمد: كان شيعياً حسن الحديث. وقال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم. وقال النسائي: لا بأس به. وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً، كثير الحديث، شيعياً، وبعضهم لا يحتج به.

1 (سورة الأنبياء، الآية: 47.

2 (ينظر: مصنف ابن أبي شيبة 53/6 (29413) و 167/7 (35026). مسند الإمام أحمد ط الرسالة 86/12 (7167). صحيح البخاري 86/8 (6406) و 139/8 (6682) و 162/9 (7563). صحيح مسلم 4/2072 (2694). سنن ابن ماجه ت الأرئووط 4/715 (3806). سنن الترمذي ت بشار 5/389 (3467). مسند البزار 17/165 (9783). السنن الكبرى للنسائي 9/305 (10597). مسند أبي يعلى 10/483 (6096). عمل اليوم والليلة للنسائي ص 480 (829). صحيح ابن حبان 3/113 (831). الدعاء للطبراني ص 482 (1692). شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة 6/1242 (2203). حلية الأولياء وطبقات الأصفياء 10/400-401. الأسماء والصفات للبيهقي 2/459 (1043). شرح السنة للبخاري 5/42 (1264).

3 (سلف بيان أن جميع أئمة الحديث خرجوه من طريق واحد، فأعني برجال الإسناد محمد بن فضيل ومن فوقه وليس رجال إسناد راو معين.

4 (تقريب التهذيب (502) ترجمة رقم (6227).

قلت: إنما توقف فيه من توقف لتشييعه وقد قال أحمد بن علي الأبار حدثنا أبو هاشم سمعت بن فضيل يقول: رحم الله عثمان ولا رحم الله من لا يترحم عليه. قال: ورأيت عليه آثار أهل السنة والجماعة رحمه الله. احتج به الجماعة⁽¹⁾.

عمارة بن الققاع: قال الحافظ في (التقريب): "عمارة بن الققاع بن شبرمة - بضم المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة -، الضبي - بالمعجمة والموحدة -، الكوفي، ثقة أرسل عن ابن مسعود، وهو من السادسة⁽²⁾. ورمز لكونه من رجال الجماعة. ونقل في (التهذيب) توثيقه عن ابن معين، والنسائي، وابن سعد، ويعقوب بن سفيان⁽³⁾.

أبو زرعة: قال الحافظ ابن حجر في (تقريب التهذيب): "أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي، قيل: اسمه هرم، وقيل: عمرو، وقيل: عبد الله، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: جرير، ثقة، من الثالثة⁽⁴⁾. ورمز لكونه من رجال الجماعة. ونقل في (تهذيب التهذيب) توثيقه عن ابن معين وابن خراش⁽⁵⁾.

أبو هريرة صحابي الحديث: أبو هريرة الدوسي صاحب رسول الله ﷺ وأكثرهم حديثاً عنه وهو دوسي من دوس بن عدنان بن عبد الله بن زهران بن كعب بن الحارث بن كعب بن مالك بن نصر بن الأزد. واختلف في اسمه اختلافاً كثيراً فقيل: عبد الله بن عامر، وقيل: بربر بن عسرة. قال الهيثم بن عدي: كان اسمه في الجاهلية: عبد شمس، وفي الإسلام: عبد الله⁽⁶⁾. وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح أن له عند البخاري أربعمائة وستة وأربعين حديثاً⁽⁷⁾. وترجم له الحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية) في اثنتي عشرة صفحة، وذكر الكثير من مناقبه ﷺ وقال: وروى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ الكثير الطيب، وكان من حفاظ الصحابة، وروى عن أبي بكر، وعمر، وأبي بن كعب، وأسامة بن زيد، ونضرة بن أبي نضرة، والفضل بن العباس، وكعب الأحبار، وعائشة أم المؤمنين، وحدث عنه خلانق من أهل العلم.

وقال: قال البخاري: روى عنه نحو من ثمانمائة رجل أو أكثر من أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم، وقال: وقد كان أبو هريرة من الصدق والحفظ والديانة والعبادة والزهادة والعمل الصالح على جانب عظيم⁽⁸⁾.

ثالثاً: سمات الإسناد:

1. رجال الإسناد الأربعة خرّج حديثهم أصحاب الكتب السنة.
2. رجال الإسناد كوفيون إلا الصحابي فإنه مدني.
3. الصحابي والتابعي في الإسناد كل منهما اشتهر بكنيته، وكل منهما اختلف في اسمه.

(1) هدي الساري (441).

(2) تقريب التهذيب (409) ترجمة رقم (4859).

(3) ينظر: تهذيب التهذيب (423/7) ترجمة رقم (690).

(4) تقريب التهذيب (641) ترجمة رقم (8103).

(5) ينظر: تهذيب التهذيب (99/12) ترجمة رقم (450).

(6) ينظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة ط العلمية (313/6) ترجمة رقم (6326).

(7) ينظر: هدي الساري (476).

(8) ينظر: البداية والنهاية ط إحياء التراث (122-111/8).

4. الصحابي في هذا الإسناد - وهو أبو هريرة رضي الله عنه - من أكثر الصحابة حديثاً على الإطلاق، قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في (الإصابة): وقد أجمع أهل الحديث على أنه أكثر الصحابة حديثاً⁽¹⁾، وقال النووي في (التقريب): وأكثرهم حديثاً أبو هريرة ثم ابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعائشة⁽²⁾. وقد بين السيوطي في شرحه (تدريب الراوي) عدد ما لكل واحد منهم من الحديث فذكر عدد ما لأبي هريرة رضي الله عنه، وهو يوافق العدد الذي تقدم ذكره نقلاً عن (الخلاصة) للخزرجي، وذكر أن الذي رواه ابن عمر رضي الله عنهما: ألفا حديث وستمائة وثلاثون حديثاً، والذي رواه أنس رضي الله عنه: ألفا حديث ومائتان وستة وثمانون حديثاً⁽¹⁾، والذي رواه ابن عباس رضي الله عنهما: ألف وستمائة وستون حديثاً، والذي رواه جابر: ألف وخمسمائة وأربعون حديثاً. والذي رواه عائشة رضي الله عنها: ألفان ومائتا حديث وعشرة أحاديث، ثم قال السيوطي: وليس في الصحابة من يزيد حديثه على ألف غير هؤلاء إلا أبا سعيد فإنه روى ألفاً ومائة وسبعين حديثاً⁽³⁾.
5. هذا الحديث من أمثلة الفرد المطلق⁽⁴⁾، فقد تفرد في روايته أبو هريرة رضي الله عنه، وتفرد في روايته عن أبي هريرة أبو زرعة، وتفرد به عن أبي زرعة عمارة بن القعقاع، وتفرد به عن عمارة محمد بن فضيل، ثم كثر رواه عن محمد بن فضيل، وذكر الحافظ ابن حجر في شرحه لهذا الحديث أنه لم ير هذا الحديث إلا من طريق محمد بن فضيل بهذا الإسناد، ولما ذكر تخريج الترمذي له وقوله عقبه: حسن صحيح غريب، قال: قلت: وجه الغرابة فيه ما ذكرته من تفرد محمد بن فضيل وشيخه وشيخه وصحابيه⁽⁵⁾.
6. حديث أبي هريرة رضي الله عنه هذا هو آخر حديث أورده البخاري في (الجامع الصحيح)، فهو خاتمة صحيحه، وقد تبعه بعض المصنفين في الحديث: في جعله خاتمة كتبهم، ومن هؤلاء الحافظ المنذري ختم به كتابه (الترغيب والترهيب)، ومنهم ابن حجر العسقلاني ختم به كتابه (بلوغ المرام من أدلة الأحكام).

رابعاً: التفسير اللغوي:

الرحمن: اسم الرحمن هو من الأسماء الخاصة بالله سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾⁽⁶⁾، قال الزجاج: "الرَّحْمَنُ يَخْتَصُّ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ فِي غَيْرِهِ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ الرَّحْمَنُ الَّذِي رَحِمَ كَافَّةً خَلْقَهُ بِأَن خَلَقَهُمْ وَأَوْسَعَ عَلَيْهِمْ فِي رِزْقِهِمْ" اهـ⁽⁷⁾.

(1) الإصابة في تمييز الصحابة (352/7).

(2) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث (93).

(3) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (677-675/2).

(4) مثله الحديث الذي جعله البخاري - رحمه الله - فاتحة كتابه وهو حديث: (إنما الأعمال بالنيات)، فإنه فرد مطلق أيضاً، تفرد بروايته عن عمر علقمة بن وقاص الليثي، وتفرد به عن علقمة محمد بن إبراهيم التيمي، وتفرد به عن محمد بن إبراهيم يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم اشتهر عن يحيى بن سعيد. وحديث: "كلمتان خفيفتان... " الذي نحن بصده جعله البخاري - رحمه الله - خاتمة صحيحه، ففاتحة صحيح البخاري فرد مطلق وخاتمة فرد مطلق.

(5) ينظر: فتح الباري (540/13).

(6) سورة الإسراء، الآية: 110.

(7) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (28).

وقال الشيخ السعدي - رحمه الله -: " (الرحمن) يدل على الذات وحدها وعلى الرحمة وحدها دلالة تضمن، وعلى الأمرين دلالة مطابقة، ويدل على الحياة الكاملة والعلم المحيط والقدرة التامة ونحوها دلالة التزام⁽¹⁾، لأنه لا توجد الرحمة من دون حياة الراحم وقدرته الموصلة لرحمته، للمرحوم وعلمه به وبحاجته" اهـ⁽²⁾.

يتضمن اسم الرحمن صفة الرحمة لله عز وجل، الرحمن الرفيق بمن أحب أن يرحمه، والبعيد الشديد على من أحب أن يعنف عليه، المتصف بالرحمة العظيمة التي لا يماثلها رحمة أحد من خلقه، فرحمته وسعت كل شيء، وبرحمته وجدت المخلوقات، وبرحمته اندفعت عنها كل نقمة.

ولقد ورد اسم الله عز وجل "الرحمن" في خمسة وأربعين آية في القرآن الكريم، وكثيراً ما يرتبط اسم الرحمن بإسم الرحيم فهما من أسماء الله الحسنى والذان يدلان على أن الله ذو الرحمة الشاملة الواسعة لكل الخلق، قال تعالى: ﴿وَالْهُكْمُ إِلَهُ وَاجِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾⁽³⁾

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله -: "الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم فكان الأول للوصف والثاني للفعل فالأول دال أن الرحمة صفته والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾⁽⁴⁾ ﴿إِنَّهُمْ بِرُؤُوفٍ رَحِيمٍ﴾⁽⁵⁾ ولم يجيء قط رحمن بهم فعلم أن الرحمن هو الموصوف بالرحمة ورحيم هو الراحم برحمته" اهـ⁽⁶⁾.

سبحان: السَّبْحُ في اللغة: التباعد؛ وهو مأخوذ من سَبَحَ بالنهر فهو يسبح سباحاً وسباحة إذا عم في الماء وجرى فيه، وسَبَّحَ الفَرَسُ: جَرِيه؛ يقال: جواد سبوح، أي أنه من سرعته يبعد عن سائر الخيل ويسبقها!. وَالنُّجُومُ تَسْبُحُ فِي الْفَلَكَ سَبْحًا إِذَا جَرَتْ فِي دَوْرَانِهَا. وَالسَّبْحُ: الْفَرَاغُ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا﴾⁽⁷⁾ أي: فَرَاغًا طَوِيلًا، وقيل: الجبنة والذهاب⁽⁸⁾.

1 (خلاصة م قاله الشيخ السعدي - رحمه الله - في دلالات السماء والصفات أن الله ﷻ قد أثبت لنفسه الأسماء الحسنى والصفات العليا ودلالة الأسماء على الذات والصفات تكون بالمطابقة، والتضمن، والالتزام فإن الدلالة نوعان: لفظية، ومعنوية عقلية، فإن أعطيت اللفظ جميع ما دخل فيه من المعاني فهي دلالة مطابقة لأن اللفظ طابق المعنى من غير زيادة ولا نقصان، وإن أعطيت بعض المعنى فتسمى دلالة تضمن، لأن المعنى المذكور بعض اللفظ وداخل في ضمنه، وأما الدلالة المعنوية العقلية فهي خاصة بالعقل والفكر الصحيح لأن اللفظ بمجرد لا يدل عليها وإنما ينظر العبد ويتأمل في المعاني اللازمة لذلك اللفظ الذي لا يتم معناها بدونه وما يشترط له من الشروط، وهذا يجري في جميع الأسماء الحسنى كل واحد منها يدل على الذات وتلك الصفة دلالة مطابقة ويدل على الذات وحدها أو على الصفة وحدها دلالة تضمن. ويدل على الصفة الأخرى اللازمة لتلك المعاني دلالة التزام. ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (201).

2 (المرجع السابق.

3 (سورة البقرة، الآية: 163.

4 (سورة الأحزاب، الآية: 43.

5 (سورة التوبة، الآية: 117.

6 (بدائع الفوائد (24/1).

7 (سورة المزمل، الآية: 7.

8 (ينظر مادة (س ب ح): الصحاح للفارابي(372/1). لسان العرب (470/2).

والتسبيح لله عند العرب: التنزيه له من إضافة ما ليس من صفاته إليه، والتبرئة له من ذلك، قال ابن فارس: «التسبيح: تنزيه الله جلَّ تَنَازُهُ مِنْ كُلِّ سُوءٍ. وَالتَّنْزِيهِ: التَّبْعِيذُ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ: سُبْحَانَ مَنْ كَذَا، أَيَّ مَا أَبْعَدَهُ»⁽¹⁾.

قال الأعشى:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ... سُبْحَانَ مَنْ عَقَمَهُ الْفَاخِرُ⁽²⁾

تبعيد له من الفخر؛ يريد البراءة منه ومن فخره⁽³⁾.

وعن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن تفسير "سبحان الله" قال: «هُوَ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ كُلِّ سُوءٍ»⁽⁴⁾

والتسبيح لا ينصرف إلا لله تعالى وقد ورد في القرآن الكريم عبارات مختلفة؛ فورد في صيغة الماضي كما في قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾⁽⁵⁾ وورد بصيغة المضارع كما في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ...﴾⁽⁶⁾

وورد بصيغته المصدرية كما في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾⁽⁷⁾، وورد أيضاً بصيغة الأمر كما في قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾⁽⁸⁾

قال الشيخ محمد متولي الشعراوي - رحمه الله -: «السبحانية لله أزلاً، وسبَّحَ ويسبِّحُ الخلق وكل الوجود بعد أن خلقه الله سبحانه، سماوات وأرض وما فيهما ومن فيهما، وما بقي إلا أنت أيها الإنسان فسبِّحْ باسم ربك الأعلى»⁽⁹⁾.

وبجمده: الحمد من أنواع الشكر، وفي الحديث: «الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَا يَحْمَدُهُ»⁽¹⁾ والحمد والشكر بينهما عموم وخصوص، وقيل الحمد أعم من الشكر، فالحمد ما كان على مقابلة وغير مقابلة أما الشكر فلا يكون إلا عن مقابلة،

1) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (125/3)

2) ديوانه: 106، من قصيدته المشهورة، التي قالها في هجاء علقمة بن علاثة، في خبر منافرة علقمة بن علاثة وعامر بن الطفيل ينظر: الأغاني (56-50/15).

3) ينظر: معاني القرآن للأخفش (64/1). تفسير الطبري تحقيق شاکر (474/1).

4) أخرجه الشاشي في مسنده، والطبراني في الدعاء، والحاكم في مستدرکه وصححه على شرط الشيخين ولم يعلق عليه الذهبي، والخطيب البغدادي في الكفاية، وفي إسناده عبد الرحمن بن حماد الطلحي والإسناد ضعيف بسبب هذا وغيره؛ قاله الهيثمي في المجمع وعزا الحديث للبخاري. ينظر: مسند الشاشي (71/1). الدعاء للطبراني (498). المستدرک على الصحيحين (680/1) برقم (1848). الكفاية في علم الرواية (226). مجمع الزوائد (95/10) برقم (16880).

5) سورة الحديد، الآية: 1.

6) سورة الجمعة، سورة التغابن. الآية: 1.

7) سورة الإسراء، الآية: 1.

8) سورة الأعلى، الآية: 1.

9) ينظر: تفسير الشعراوي (6077/10).

فالحمد يكون بمعنى الثناء على الغير بما فيه من خصال الحمد، كما يكون على نعمه. يقال: حمدت فلانا على ما أسدى إلي من النعمة، وحمدته على علمه وشجاعته، والشكر لا يكون إلا على النعمة، فالحمد أعم من الشكر، إذ لا يقال: شكرته على علمه، فكل حامد شاکر، وليس كل شاکر حامدا⁽²⁾.

قال الزمخشري: " حمد الشُّكْرُ لا يكون إلا على نعمة وهو مقابلتها قولاً وعملاً ونيةً وذلك أن يثني على المُنعم بلسانه ويدنب نفسه في الطاعة له ويعتقد أنه ولي النعمة وقد جمعها الشاعر في قوله: أفادتكم النعماء مني ثلاثة... يدي ولساني والضمير المحجبا... وهو من قولهم: شكرت الإبل: إذا أصابت مرعى فغزرت عليه وفرس شكور إذا عُلف فسمن. وأما الحمد فهو المدح والوصف بالجميل وهو شعبة واحدة من شعب الشُّكْر وإنما كان رأسه لأن فيه إظهار النعم والنداء عليها والإشارة بها" اهـ⁽³⁾.

ومعنى "وبحمده" في الحديث أي: وبِحَمْدِهِ سَبَّحَتْ⁽⁴⁾.

العظيم: العظیم في أسماء الله ﷻ هو الجامع لكل صفات العظمة والكبرياء والمجد والبهاء الذي تحبه القلوب، وتعظمه الأرواح، والله تعالى عظیم له كل وصف ومعنى يوجب التعظیم فلا يقدر مخلوق أن يثني عليه كما ينبغي له ولا يحصي ثناء عليه.

قال الزجاج: "العظیم المُعظم في صفة الله تعالى يُفيد عظم الشَّانِ وَالسُّلْطَانِ وَلَيْسَ المرَاد بِهِ وَصفه بِعظم الأجزاء لِأن ذلك من صفات المخلوقين تعالى الله عن ذلك علواً" اهـ⁽⁵⁾.

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي - رحمه الله -: " معاني التعظيم الثابتة لله وحده نوعان: أحدهما: أنه موصوف بكل صفة كمال، وله من ذلك الكمال أكمله، وأعظمه وأوسع، فله العلم المحيط، والقدرة النافذة، والكبرياء، والعظمة. النوع الثاني: من معاني عظمته تعالى أنه لا يستحق أحد من الخلق أن يعظم كما يعظم الله فيستحق جل جلاله من عباده أن يعظموه بقلوبهم، وألسنتهم، وجوارحهم وذلك ببذل الجهد في معرفته، ومحبته، والذل له" اهـ (باختصار)⁽⁶⁾.

وفي مسند الإمام أحمد بإسناد حسن من حديث أبي هريرة ؓ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَعْني قَالَ اللهُ تَعَالَى -: " الْكِبْرِيَاءُ رَدَائِي، وَالْعِظْمَةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَارَ عَنِي وَإِحْدًا مِنْهُمَا أَدْخَلْتُهُ جَهَنَّمَ"⁽⁷⁾

1 (أخرج عبد الرزاق في الجامع، ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان، والبيهقي في شرح السنة. ينظر: جامع معمر بن راشد - ملحق بمصنف عبد الرزاق الصنعاني - (424/10). شعب الإيمان (230/6). شرح السنة (50/5).

2 (ينظر: غريب الحديث للخطابي (346/1). الصحاح للفيثاني (466/2). شرح السنة للبيهقي (51/5). النهاية في غريب الحديث والأثر (437/1).

3 (الفائق في غريب الحديث (314/1).

4 (النهاية في غريب الحديث والأثر (177/1).

5 (تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (46).

6 (تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (217-218).

7 (مسند الإمام أحمد (473/14) رقم (8894).

ومن تعظيم الله ﷻ أن يتقى حق تقاته فيطاع فلا يعصى، ويذكر فلا ينسى، ويشكر فلا يكفر، ومن تعظيمه تعظيم ما حرّمه وشرعه من زمان ومكان وأعمال، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾⁽¹⁾، و قال عزّ من قائل: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾⁽²⁾ ومن تعظيمه أن لا يعترض على شيء مما خلقه أو شرعه.

خامساً: الشرح والبيان:

في هذا الحديث يُرشدُ النبي ﷺ أمته إلى فضلِ ذِكْرِ مِنْ أعظم الأذكارِ التي قد يلفظُ بها المؤمنُ، وهو: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»، وقد قرن الله بين تسيبته وبين الأمر بذكره في قوله ﷺ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾⁽³⁾. والتسيب شأته عظيم وثوابه كذلك، قال ﷺ: «أَيُعِزُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَكْسِبَ، كُلَّ يَوْمٍ أَلْفَ حَسَنَةٍ؟» فَسَأَلَهُ سَائِلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: كَيْفَ يَكْسِبُ أَحَدُنَا أَلْفَ حَسَنَةٍ؟ قَالَ: «يُسَبِّحُ مِائَةَ تَسْبِيحَةٍ، فَيَكْتَبُ لَهُ أَلْفُ حَسَنَةٍ، أَوْ يُحِطُّ عَنْهُ أَلْفُ خَطِيئَةٍ»⁽⁴⁾. وعند الترمذي من حديث جابر ﷺ عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ، غُرِسَتْ لَهُ نَخْلَةٌ فِي الْجَنَّةِ»⁽⁵⁾.

قوله ﷺ (كلمتان): أي جملتان، فهو من باب إطلاق "كلمة" على "الكلام"، وهي خبر مقدم مبتدؤه قوله في آخر الحديث: "سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم". وقوله "كلمتان" فيه ترغيب وتخفيف⁽⁶⁾.

قوله ﷺ (خفيفتان على اللسان): بتقديمها في هذه الرواية⁽⁷⁾ على قوله: "حبيبتان إلى الرحمن"، وقوله: "خفيفتان" فيه إشارة إلى قلة كلامهما وأحرفهما ورشاقتهما⁽⁸⁾.

قوله ﷺ (تقيلتان في الميزان): قال العيني: "الثقل فيه على حقيقته لأن الأعمال تتجسم عند الميزان والميزان هو الذي يوزن به في القيامة أعمال العباد" اهـ⁽⁹⁾. ويشهد له قول النبي ﷺ: «لَمْ يَمُوتِ الْمُؤْمِنِينَ جَوْبِيْرِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: "لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتُ مُنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ»⁽¹⁰⁾.

وفي قوله: "تقيلتان في الميزان" الحديث اثبات للميزان، وقد استفاضت النصوص من الكتاب والسنة على ثبوت الميزان، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا

1 (سورة الحج، الآية: 32.

2 (سورة الحج، الآية: 30.

3 (سورة الأحزاب، الآيتين: 41، 42.

4 (أخرجه مسلم في الذكر والدعاء، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، (2073/4) برقم (2698).

5 (أخرجه الترمذي في سننه وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب. والحاكم في مستدركه وصححه على شرط مسلم. ينظر: سنن الترمذي (388/5) [3464]. المستدرک على الصحيحين (680/1)[1847].

6 (هدي الساري - مقدمة فتح الباري - (473/1).

7 (وهي رواية البخاري في الدعوات، وفي الأيمان والنذور، ورواية مسلم. ينظر: صحيح البخاري (86/8)ح6406 و (139/8)ح6682. صحيح مسلم (2072/4)ح2694.

8 (ينظر: فتح الباري (540/13).

9 (عمدة القاري شرح صحيح البخاري (26/23).

10 (أخرجه مسلم في الذكر والدعاء، باب التسبيح أول النهار وعند النوم، (2090/4) برقم (2726).

حَاسِبِينَ⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥٦﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾⁽²⁾، ومن السنة النبوية المطهرة الحديث الذي بين أيدينا، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - يقول: قال رسول الله ﷺ: " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَسْتَخْلِصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُنْشَرُ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ سَجَلًا، كُلُّ سَجَلٍ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: أَنْتَ كَرُمٌ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَطَلَمْتُكَ كَتَبْتِي الْحَافِظُونَ؟ قَالَ: لَا، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَلَيْكَ عُدْرٌ، أَوْ حَسَنَةٌ؟ فَيُبْهَتُ الرَّجُلُ، فَيَقُولُ: لَا، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَى، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً وَاحِدَةً، لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ، فَتُخْرَجُ لَهُ بَطَاقَةٌ، فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: أَحْضِرُوهُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا هَذِهِ الْبَطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السَّجَلَاتِ؟ فَيَقَالُ: إِنَّكَ لَا تُظَلِّمُ "، قَالَ: " فَتُوضَعُ السَّجَلَاتُ فِي كِفَّةٍ "، قَالَ: " فَطَاشَتِ السَّجَلَاتُ، وَثَقُلَتِ الْبَطَاقَةُ، وَلَا يَنْقَلُ شَيْءٌ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " ⁽³⁾.

وقد قيل في الموزون ثلاثة أقوال:

الأول: أنه الأعمال نفسها، هي التي توزن فتجسم أفعال العباد وتوضع في الميزان، ويدل عليه الحديث الذي بين أيدينا.

الثاني: أن صحائف العمال هي التي توزن، يدل له حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - المتقدم عند الإمام أحمد.

الثالث: أن الموزون هو العامل نفسه: ويدل على ذلك ما رواه الإمام أحمد - رحمه الله - أن عبد الله ابن مسعود ﷺ كان يجتني سواكا من الأراك، وكان دقيق الساقين، فجعلت الريح تكفؤه، فضحك القوم منه، فقال رسول ﷺ: " مِمَّ تَضْحَكُونَ؟ " قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقِيهِ، فَقَالَ: " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ،

لَهُمَا أَنْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ " ⁽⁴⁾. وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: " إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلَ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَزِرُنْ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَقَالَ: أَفْرُؤُوا، ﴿فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ ⁽⁵⁾ " ⁽⁶⁾.

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله -: " عند التأمل نجد أن أكثر النصوص تدل على أن الذي يوزن هو العمل، ويخص بعض الناس، فتوزن صحائف أعماله، أو يوزن هو نفسه. وأما ما ورد في حديث ابن مسعود وحديث صاحب البطاقة؛ فقد يكون هذا أمراً يخص الله به من يشاء من عباده " اهـ ⁽⁷⁾.

مسألة: قوله (ثقيلتان في الميزان): هو من نصوص الوعد التي يعول عليها المرجئة معرضين عن نصوص الوعيد، ويقابلهم الخوارج والمعتزلة الذين يغلبون نصوص الوعيد ويغفلون عن نصوص الوعد،

1 (سورة الأنبياء، الآية: 47.

2 (سورة الأعراف، الآيتين: 8، 9.

3 (أخرجه الإمام أحمد في مسنده إسناده قوي. ينظر: مسند الإمام أحمد ط الرسالة (571/11).

4 (أخرجه الإمام أحمد في مسنده (98/7)[3991] وإسناده حسن.

5 (سورة الكهف، الآية: 105.

6 (أخرجه البخاري في تفسير القرآن، باب {أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ} [الكهف: 105] الآية، (93/6) برقم (4729).

7 (شرح العقيدة الواسطية ط6 (143/2).

ومذهب أهل السنة والجماعة وسط بين الطرفين المتناقضين، طرف الإفراط وطرف التقريط، فهم يأخذون بنصوص الوعد والوعيد معاً، فيجمعون بين الخوف والرجاء، ولا يقولون كما تقول المرجئة: ((إنه لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة))، ولا يقولون كما تقول الخوارج والمعتزلة بخروج مرتكب الكبيرة من الإيمان في الدنيا وخلوده في النار في الآخرة، وإنما يرون أن العاصي مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فليس عندهم من أهل الإيمان المطلق (الكامل) ولا يمنعون مطلق الاسم، بل هو مؤمن ناقص الإيمان، هذا حكمه عندهم في الدنيا، أما في الآخرة فكل ذنب دون الشرك فأمر صاحبه إلى الله، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة من أول وهلة، وإن شاء عذبه في النار عقوبة لجريمته ثم يخرجها منها ويدخله الجنة، فمآله إلى الجنة ولا بد، ولهذا يجمع الله بين الترغيب والترهيب في كتابه العزيز فيقول ﷺ: ﴿ نَبِيَّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ ﴿(1)، ويقول ﷺ: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾(2)، ويقول ﷺ: ﴿ اَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾(3) يرشد بذلك عباده إلى أن يخافوه ويرجوه، فلا يأمنون مكر الله لرجائهم المجرى عن الخوف، ولا يقتطون من رحمته لخوفهم المجرى عن الرجاء، بل كما قال تعالى عن أوليائه: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ﴾(4).

وقوله ﷺ: "خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان" قال الحافظ ابن حجر: "وصفهما بالخفة والثقل لبيان قلة العمل وكثرة الثواب" اهـ (5).

قوله ﷺ (حبيبتان إلى الرحمن): أي محبوبتان، ويدل عليه ما جاء في صحيح مسلم عن سمرة بن حندب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: " أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ. لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّنٍ بَدَأَتْ "(6). وهما كذلك محبوبتان لرسول الله ﷺ لقوله: «لَأَنَّ أَقْوَلَ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ»(7).

قال الكرمانى: "المراد هاهنا محبوبة قائلها ومحبة الله للعبد إرادة إيصال الخير له والتكريم"(8).

وفي قوله "حبيبتان" حث على ذكرهما لمحبة الرحمن إياهما كما أن في قوله خفيفتان حث بالنسبة إلى ما يتعلق بالعمل وجاء الترتيب بهذا الحديث على أسلوب عظيم وهو أن حب الرب سابق وذكر العبد وخفة الذكر على لسانه لاحق،

1 (سورة الحجر، الأيتين: 49، 50.

2 (سورة الأنعام، الآية: 165.

3 (سورة المائدة، الآية: 98.

4 (سورة الأنبياء، الآية: 90.

5 (فتح الباري (540/13).

6 (أخرجه مسلم في الأدب، باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة، (3/1685) برقم (2137).

7 (أخرجه مسلم في الذكر والدعاء، باب فضل التهليل والتسبيح، (4/2072) برقم (2695). من حديث أبي هريرة ﷺ.

8 (الكواكب الدراري (185/22). ونقله عنه الحافظ ابن حجر في الفتح، ونقله الشيخ شعيب الأرنؤوط عن الحافظ ابن حجر في تعليقه على

المسند، واعترض عليه الدكتور خالد بن عبد الرحمن الشايع فقال: "هذا النقل في معنى محبة الله للعبد تأويل غير صحيح لصفة المحبة، إذ

الواجب إثبات صفة المحبة لله تعالى- على ما يليق بجلاله سبحانه، من غير تكليف ولا تمثيل ولا تشبيه ولا تعطيل، كما يقال في سائر

الصفات، "وصفة المحبة قد دل عليها الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة" اهـ. استدراك وتعقيب على الشيخ شعيب الأرنؤوط (86).

قال وبعد ذلك ثواب هاتين الكلمتين إلى يوم القيامة وهاتان الكلمتان معناهما جاء في ختام دعاء أهل الجنة لقوله تعالى: ﴿ دَعُواهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَأَجْرٌ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾⁽¹⁾.

وخصص لفظ الرحمن من بين سائر الأسماء الحسنى لأن المقصود من الحديث بيان سعة رحمة الله تعالى على عباده حيث يجازي على العمل القليل بالثواب الجزيل⁽²⁾.

قوله ﷺ (سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم): هو الخبر المخبر عنه في بداية الحديث "كلمتان خفيفتان..."، وسبحان مصدر لازم للنصب بإضمار الفعل وهو علم على التسبيح والتقدير: سبّحت الله سبحانه، والمعنى: المعنى: أنزه الله عن كل ما لا يليق به، (وبحمده) الواو للحال والتقدير: أسبح الله متلبساً بحمدي له من أجل توفيقه وقيل عاطفة والتقدير أسبح الله وأتلبس بحمده⁽³⁾.

الله له صفات الجلال أو ما يسميها البعض صفات عدمية مثل: "لا شريك له" وسائر صفات التنزيه، وله ﷺ صفات الكمال وهي صفات وجودية مثل: العلم والقدرة ونحوهما. وفي قوله ﷺ في الحديث (سبحان الله وبحمده) فالتسبيح إشارة إلى الأولى والتحميد إلى الثانية فكأنه قال أنزهه عن جميع النقائص وأحمده بجميع الكمالات، ووجه تكرير سبحان الله الإشعار بتنزيهه على الإطلاق ثم أن التسبيح ليس إلا ملتبساً بالحمد ليعلم ثبوت الكمال له نفياً وإثباتاً جميعاً⁽⁴⁾.

وبالرغم من الأجر العظيم الذي يرغب به الحديث في فضل هذا الذكر اليسير، لا بد أن يكون مقروناً بإخلاص النبوة وصلاح العمل، نقل ابن بطال - رحمه الله - في شرحه: " هذه الفضائل وما شاكلها إنما هي لأهل الشرف في الدين والكمال والطهارة من الجرائم العظام، ولا يظن أن من فعل هذا وأصرّ على ما شاء من شهواته وانتهك دين الله وحرماته أنه يلحق بالسابقين المطهرين، وينال منزلتهم في ذلك بحكاية أحرف ليس معها تقى ولا إخلاص، ولا عمل، ما أظلمه لنفسه من يتأول دين الله على هواه" اهـ⁽⁵⁾.

سادساً: البلاغة:

قوله ﷺ في بداية الحديث: "كلمتان" هي خبر مقدّم وما بعدها صفة والمبتدأ هو قوله ﷺ في آخر الحديث: "سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم" وهو مؤخر، وفي تقديم الخبر تشويق السامع إلى المبتدأ وكلما طال الكلام في وصف الخبر حسن تقديمه لأن كثرة الأوصاف الجميلة تزيد السامع شوقاً⁽⁶⁾.

قوله ﷺ: "خفيفتان" قال الطيبي: "الخفة مستعارة للسهولة، شبه سهولة جريان الكلمتين على اللسان بما يخف على الحامل من بعض الأمتعة، فلا يتعبه كالشيء الثقيل، فذكر المشبه به وأراد المشبه " اهـ⁽⁷⁾.

1 (سورة يونس، الآية: 10.

2 (ينظر: الكواكب الدراري (185/22). فتح الباري (540/13). عمدة القاري (26/23).

3 (ينظر: فتح الباري (541/13).

4 (ينظر: الكواكب الدراري (186/22). فتح الباري (541/13). عمدة القاري (26/23). منحة الباري (444/10).

5 (شرح صحيح البخاري لابن بطال (134/10).

6 (فتح الباري (540/13).

7 (شرح المشكاة للطيبي (1821-1820/6).

وفي هذا الأسلوب تحريض على المواظبة على هذا الذكر وملازمته لأن جميع التكاليف شاقة على النفس وهذا سهل، ومع ذلك يتقل في الميزان كما تنقل الأفعال الشاقة فلا ينبغي التفريط فيه (1).

لفظتي "خفيفتان"، "ثقيلتان": فيه صفة المقابلة بين الخفة والثقل والمقصود أنه عمل يسير وله ثواب كثير (2).

قوله ﷺ: "اللسان، الميزان، الرحمن": فيه سجع، هو من السجع المحمود والفرق بينه وبينه المذموم أن المذموم ما يأتي بتكلف واستكراه، والمحمود ما جاء بانسجام واتفق من غير قصد لهذاته، وقد وردت عن النبي ﷺ عدة أحاديث مسجوعة؛ منها قوله ﷺ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَعَزُّ جُنْدُهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَعَلَبَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، فَلَا شَيْءَ بَعْدَهُ» (3)، وأما السجع المذموم فهو سجع الكهان (4)، لقوله ﷺ لحمل بن النابغة الهذلي: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ» (5) قال الراوي في نهاية الحديث: "من أجل سجعه الذي سجع"، فإنه ﷺ لم يعبه لمجرد السجع دون ما تضمنه سجعه من الباطل ورد حكم الشرع.

سابعاً: فوائد وأحكام الحديث:

1. فيه بيان لفضل هذا الذكر خاصة وهو: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ» وبيان أنه محبوب لله ﷻ لقوله ﷺ: "حبيبتان إلى الرحمن"، ولأنهما ثقيلتان في ميزان الأعمال، ولاشتمالهما على التسبيح لله عز وجل، وتحميده.
2. الحث على المواظبة على هذا الذكر والتحريض على ملازمته.
3. الجمع بين تنزيه الله تعالى والثناء عليه في الدعاء.
4. بيان الرسول ﷺ لأمنته الأسباب التي تقربهم إلى الله وتثقل موازينهم في الدار الآخرة.
5. بيان فضل الذكر عموماً وأن الذاكر لله سبحانه ينال أجوراً عظيمة على أعمال يسيرة، وقد ورد في فضل الذكر ما لم يرد في فضل غيره من الأعمال، وقد سُئِلَ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عن أفضل الأعمال بعد الفرائض فقال: "يُخْتَلَفُ باختلاف الناس فيما يقدرُونَ عَلَيْهِ وَمَا يُنَاسِبُ أوقاتهم فَلَا يُمكن فِيهِ جَوَابٌ جَامِعٌ مفصل لكل أحد لَكِن مِمَّا هُوَ كَالِإِجْمَاعِ بَيْنِ

(1) ينظر: المرجع السابق.

(2) الكواكب الدراري (185/22).

(3) متفق عليه من حديث أبي هريرة ﷺ. ينظر: صحيح البخاري، ح4114، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، 111/5. صحيح مسلم، ح2724، كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب التعوذ من شر ما عمل، 2089/4.

(4) كان الكهان في الجاهلية يعتمدون على السجع في كلامهم، وقد اختلط المر على بعض قريش أول نزول القرآن فقرنوه بسجع الكهنة.

(5) جزء من حديث أخرجه مسلم في القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب دية الجنين، (1309/3) برقم (1681). ولفظ الحديث بتمامه: عن أبي هريرة ﷺ قال: أَقْتَلْتُ امْرَأَتَانِ مِنْ هُدَيْلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَفَتَلَّتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَأَخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَيْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَّثَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، فَقَالَ حَمَلُ بِنْتِ النَّبِيعَةِ الْهُدَيْلِيِّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أُعْرِمُ مَنْ لَا شَرْبَ وَلَا أَكْلَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَّ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ»، مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ.

- الْعَمَاءُ بِاللهِ وَأَمْرُهُ أَنْ مُلَازِمَةٌ ذَكَرَ اللهُ دَائِمًا هُوَ أَفْضَلُ مَا شَغَلَ الْعَبْدَ بِهِ نَفْسٍ فِي الْجُمْلَةِ وَعَلَى ذَلِكَ دَلَّ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ سَبَقَ الْمَفْرُودُونَ⁽¹⁾ "اهـ (2).
6. إطلاق الكلمة مراداً بها الكلام.
7. إيراد الحكم المرغوب في فعله بلفظ الخبر لأن المقصود من سياق هذا الحديث الأمر بملازمة الذكر المذكور.
8. الإشارة بخفة هاتين الكلمتين على اللسان إلى أن التكاليف شاقة على النفس، ومن أجل ذلك قال رضي الله عنه: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ»⁽³⁾. وقد جاء عن بعض السلف التعليل لثقل الحسنه وخفة السيئة فقال: لأن الحسنه حضرت مرارتها وغابت حلاوتها فلذلك ثقلت، فلا يحملنك ثقلها على تركها، والسيئة حضرت حلاوتها وغابت مرارتها فلذلك خفت، فلا تحملنك خفتها على ارتكابها⁽⁴⁾.
9. بيان أن الله يحب بعض الكلام وبعض العمل أكثر من غيره، لقوله: "حبيبتان إلى الرحمن"، وأن الذكر يتفاضل، فبعضه أفضل من بعض.
10. إثبات صفة المحبة لله تعالى، وهي صفة من صفاته الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، فالله يُحِبُّ وَيُحَبُّ، قال تعالى: «يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ»⁽⁵⁾، وهي محبة حقيقية على الوجه اللائق به صلى الله عليه وسلم.
11. إرشاد الدعاة إلى أسلوب الترغيب في العمل ببيان خفته، حتى ينشط الإنسان عليه، لقوله: "خفيفتان على اللسان"، ومن ذلك أن الله تعالى لما أوجب الصيام قال: «أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ»⁽⁶⁾ ليبين أنها أيام قليلة، ولهذا ينبغي للإنسان إذا خاطب الناس وحثهم على عمل صالح أن يبين لهم خفته وسهولته، وعدم تكلفته على الإنسان.
12. بيان أنه ينبغي على الإنسان إذا حث الناس على عمل صالح أن يبين له بعض فوائده وما يحصل للعامل إذا عمل به، لكي يرغب فيه وينشط.
13. إثبات الميزان وأنه حق، توزن به الأعمال يوم القيامة، وقد ذكره الله في أكثر من موضع في كتابه الكريم، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَنْتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ»⁽⁷⁾، فتوضع أعمال الإنسان في ميزان حقيقي له كفتان⁽⁸⁾، الحسنات في كفة والسيئات في كفة، فالذي يوزن هو العمل،

1 (أخرجه مسلم في الذكر والدعاء والتوبة، باب الحث على ذكر الله تعالى (4/2062) برقم (2676)، ونص الحديث: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، يَسِيرُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فَمَرَّ عَلَى جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ جُمْدَانُ، فَقَالَ: «سِيرُوا هَذَا جُمْدَانُ سَبَقَ الْمُفْرَدُونَ» قَالُوا: وَمَا الْمُفْرَدُونَ؟ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «الذَّاكِرُونَ اللهُ كَثِيرًا، وَالذَّاكِرَاتُ».

2 (الزهد والورع والعبادة (92). مجموع الفتاوى (10/660).

3 (أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها، (4/2174) برقم (2822).

4 (ينظر: فتح الباري (13/541).

5 (سورة المائدة، الآية: 54.

6 (سورة البقرة، الآية: 184.

7 (سورة النبأ، الآية: 47.

8 (قال الكرمانى: " وفي كيفية الميزان أقوال والأصح أنه جسم محسوس ذو لسان وكفين والله تعالى يجعل الأعمال كالأعيان بوزنه أو بوزن صفح الأعمال " اهـ. الكواكب الدراري (22/185).

- فإن رجحت كفة الحسنات فأما من ثقلت موازينه ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾⁽¹⁾ وإن رجحت سيئاته ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ﴿فَأَمَّهُ هَٰوِيَةٌ ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾﴾⁽²⁾.
14. بيان سعة رحمة الله بعباده، حيث يجزي على العمل القليل بالثواب الجزيل.
15. جواز السجع إذا وقع بغير كلفة.
16. الإشارة إلى امتثال قوله تعالى: ﴿... وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ...﴾⁽³⁾.

4. الخاتمة:

علم الحديث من أجل العلوم وأرفها وأعظمها عند الله قد ار، فيه يعرف الم ارد من كلام الله عز وجل، وبه يطلع العبد على أحوان نبيه - صلى الله عليه وسلم - ومائله وأحكام الإسلام ولدابه وأخلاقه، و قد تطرقنا في بحثنا هذا الى معرفة شرح و بيان حديث النبي (كَلِمَاتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ) و تخرجه و اسناده و المعنى اللغوي له و بلاغته

1.4. أهم النتائج:

- 1- الحديث صحيح؛ أخرجه العديد من كاتبي الحديث ك ابن أبي شيبة، والإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وابن ماجه، والترمذي، والبخاري، والنسائي، وأبو يعلى الموصلي، وابن حبان، والطبراني، والالكائي، والبيهقي، والبخاري، والبغوي.
- 2- رجال الإسناد هم محمد بن فضيل، و عمارة بن القعقاع، و ابو زرعة، و ابو هريرة
- 3- في هذا الحديث يُرشدُ النَّبِيُّ أُمَّتَهُ إِلَى فَضْلِ ذِكْرِ مَنْ أَعْظَمَ الْأَذْكَارِ الَّتِي قَدْ يَلْفِظُ بِهَا الْمُؤْمِنُ وَهِيَ جَمَلَتَانِ خَفِيفَتَا الذِّكْرِ وَالْقَوْلِ وَيَثْقُلَا مِيزَانَ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهِيَ مَحْبُوبَتَانِ إِلَى اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَهِيَ (سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ)
- 4- لو اوتي حبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم بلاغة في الحديث عامه وفي حديثنا هذا ذكره واختياره لكلمات (كلمتان، حبيبتان، اللسان، الميزان، الرحمن)
- 5- هناك الكثير من الفضل في الذكر: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ» فهما "حبيبتان إلى الرحمن"، ولأنهما ثقيلتان في ميزان الأعمال، وذلك لاشتمالهما على التسبيح لله عز وجل، وتحميده.

2.4. توصيات ومقترحات:

- 1- اجراء العديد من الدراسات حول اثر وفضل حفظ الأحاديث النبوية الشريفة على مختلف الطلاب بمختلف المراحل التعليمية
- 2- القيام بعمل حلقات تليفزيونية او على مواقع التواصل الاجتماعي بشرح مختلف أحاديث النبي لكي تصل الى مختلف افراد الشعب
- 3- حث طلاب العلم بدراسة أحاديث النبي بحيث يتم فرد المجال امام كل حديث على حدة.

(1) سورة الفارعة، الآيات: 6، 7.

(2) سورة الفارعة، الآيات: 8-11.

(3) سورة طه، الآية: 130. سورة غافر، الآية: 55. سورة ق، الآية: 39. سورة الطور، الآية: 48.

5. المصادر:

- القرآن الكريم
- الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، شرح السنة، ط2، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- محمد زهير الشاويش (دمشق: المكتب الإسلامي، 1403هـ)
- الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي، المسند، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1410هـ)
- إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، تفسير أسماء الله الحسنى، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق (دار الثقافة العربية)
- إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (بيروت: دار العلم للملايين، 1407هـ)
- إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1408هـ)
- أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، معاني القرآن للأخفش، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1411هـ)
- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني (المدينة المنورة: المكتبة العلمية)
- أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله (المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 2009م)
- أبو بكر بن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الحديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت (الرياض: مكتبة الرشد، 1409 هـ)
- أبو يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلي، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد (دمشق: دار المأمون للتراث، 1404 هـ)
- أحمد بن الحسين الخُسر وجردي أبو بكر البيهقي، السنن الكبرى، ط3، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424 هـ)
- أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسر وجردي، الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي (جدة: مكتبة السوادي، 1413هـ)
- أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، عمل اليوم والليلة، ط2، تحقيق: د. فارة ق حماده (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1406هـ)
- أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (مصر: دار السعادة، 1394هـ)
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)
- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد

- عبد الموجود وعلی محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ)
- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة (سوريا: دار الرشيد، 1406هـ)
 - أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ)
 - أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون (دار الفكر، 1399هـ)
 - أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الرنؤوط وآخرون (مؤسسة الرسالة، 1421هـ)
 - تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ)
 - تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني.
 - سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الدعاء، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ)
 - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي (دار طيبة)
 - عبد الرحمن بن ناصر آل السعدي، تفسير أسماء الله الحسنى، تحقيق: عبيد بن علي العبيد (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية العدد 112، 1421هـ)
 - عز الدين ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ)
 - علي بن أبي بكر نور الدين الهيتمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي (القاهرة: مكتبة القدسي، 1414هـ)
 - محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد بن زهير (دار طوق النجاة، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)
 - محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، (بيروت: دار الكتاب العربي)
 - محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تفسير آي القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاکر (مؤسسة الرسالة، 1420هـ)
 - محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ)
 - محمد بن صالح بن محمد العثيمين، شرح العقيدة الواسطية، (دار ابن الجوزي، 1421هـ)
 - محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ)

- محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م)
- محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط3 (بيروت: دار صادر، 1414هـ)
- محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الرنؤوط وآخرون (دار الرسالة، 1430هـ)
- محيي الدين يحيى بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: محمد عثمان الخشت (بيروت: دار الكتاب العربي، 1405هـ)
- مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي)
- هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ط8، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي (دار طيبة، 1423هـ)

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الدكتورة/ منيرة بنت سعد بن محمد الصالح، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)

مدى تقبل الأسرة لمدمن المخدرات المتعافي

(دراسة حالة لعينة من أسر المتعافين في وحدة الرعاية الممتدة بمستشفى الأمل بجدة)

The extent of the family acceptance of a recovering drug addict (A case study of a sample of the families of the recovered in the extended care unit at Al-Amal Hospital in Jeddah)

إعداد الباحث/ عبد الله حسن محمد الشبيخي

ماجستير في التوجيه والإصلاح الأسري، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: abo-dai@hotmail.com

مستخلص:

تهدف الدراسة الراهنة الى معرفة مدى تقبل الأسرة لمدمن المخدرات المتعافي، واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة، وتم تحديد مجتمع الدراسة بجميع أسر المتعافين بوحدة الرعاية الممتدة بمستشفى الأمل بجدة والبالغ عددهم خمس وعشرون أسرة، وعلى ضوء ذلك تم تصميم دليل للمقابلة المهنية بتطوير مجموعة من الأسئلة على شكل مقابلات فردية وجماعية لأفراد الأسرة الواحدة داخل المنشأة، حيث تم إجراء الدراسة الميدانية وجمع بياناتها بتاريخ 1438/2/13 هـ الى 1438/3/22 هـ، من خلال المجال المكاني للدراسة لتجيب على تساؤلاتها التي تدور حول أنماط تقبل الأسرة ومدى تأثير الانتكاسات والدخول المتكرر وفعالية الدور العلاجي وتأثير نوع المادة المخدرة على عملية التقبل.

وقد جاءت نتائج البحث لتبين وجود علاقات مختلفة ذات دلالات إحصائية في أغلبها بين متغيرات الدراسة، فشعورهم بالخجل من ماضيه جاء بنسب موافقة عالية بينما رفضهم لشعورهم بالنقص لوجوده بينهم جاءت بنسب متدنية، وأن ثقة الأسرة تتأثر وخوفهم من الانتكاسة يزيد كلما عاد إلى سلوكياته السابقة وذلك بموافقة جميع الأسر، ويروا أن المادة المخدرة التي كان يتعاطاها المتعافي غير مقبولة في بيئة المتعافي وأنت بنسب منخفضة وأن هناك علاقة قوية بين نوعية المادة المخدرة وبين رفض أو تقبل الأسرة للمتعافي وكانت بنسب متفاوتة باستثناء المتعافين من مادة الهيروين والأمفيتامين حيث جاءت النسب عالية.

وقد نتجت الدراسة بتوصيات عدة من أهمها ضرورة التوسع في إنشاء العديد من مراكز الدعم الذاتي في المحافظات والاهتمام بالبرامج الإرشادية والوقائية للأسرة، والاهتمام بفئة المتعافين وأسرهم وذلك بزيادة المخصصات المالية لدعمهم ولتطوير قدراتهم والبرامج الإرشادية والعلاجية المقدمة لهم حتى يعودوا إلى بيئتهم أفراد صالحين يساعدوا في تنمية مجتمعهم.

الكلمات المفتاحية: مدى تقبل، الأسرة، مدمن المخدرات، المتعافين، جدة

The extent of the family acceptance of a recovering drug addict (A case study of a sample of the families of the recovered in the extended care unit at Al-Amal Hospital in Jeddah)

Abstract:

The current study aimed to investigate the extent of families' acceptance for recovered persons. The researcher used a case study method, and specified the study population to include all families of recovered persons at the extended care unit at Al Amal Hospital in Jeddah, which included a total of 25 families. The researcher designed an interview protocol for the interview phase of the study and developed a set of questions in the form of individual and group interviews to members of the same family within the facility.

The field study and data collection procedures took place during the period of time starting on 13/2/1438 AH until 22/3/1438 AH, which included data concerning the acceptance patterns of the family, the impact of setbacks, the effectiveness of the therapeutic role, and the impact of the type of narcotic substance on the families' acceptance process.

The results from this study revealed different statistically significant relationships in most of the variables of the study. For instance, high percentage of the families felt ashamed of the recovered persons' past, while refusing to their sense of inferiority because of the recovered person's presence among them was of a lower percentage.

In addition, all participants agreed that the family confidence gets influenced when the recovered person returns to have drugs again and they feel very sad for that behavior and their feelings of fear of setback will increase whenever he returns to his previous negative behavior. Participant sample thinks that the drug material, which the recovered person used to have, is not acceptable among the recovered person's environment. Finally, there was a strong relationship between the type of the drug and families' rejection for recovered persons, this relationship was of varying percentages with the exception of those who have recovered from heroin and amphetamine, which was of a high percentage. In light of these findings, the study provided a number of recommendations such as the necessity of expanding the establishment of self-support centers in the provinces, increasing the interest in the guiding programs, and putting more efforts in taking care of the addicted persons and their families by increasing their financial allowances which will help the families to take care of them,

and to embrace them and develop their abilities and their treatment, so that they may become good individuals and able to contribute to the development of their community.

Keywords: Acceptance, Family, Drug Addict, Recovering, Jeddah

1. مقدمة:

المخدرات من أخطر المشاكل الصحية والاجتماعية والنفسية التي تواجه العالم أجمع، ومشكلة الإدمان على المخدرات من المسائل التي شغلت حيزاً من اهتمام المختصين في العالم، حيث وضعت لها كل التدابير التنظيمية بمختلف المستويات المحلية والدولية، لمكافحتها، خاصة ان شبكات ترويج المخدرات وتهريبها تحتل المرتبة الأولى في الجرائم المنظمة حسب الإحصائيات الرسمية المهمة بهذه الظاهرة، وهو ما أكدته العديد من المؤتمرات والندوات العالمية التي تناولتها باهتمام.

"ووفقاً لآخر البيانات المتاحة أفاد تقرير المخدرات العالمي لعام 2015 م، بأنه لم يحدث سوى القليل من التغيير من الوضع الراهن المتعلق بإنتاج المخدرات وتعاطيها وما يترتب عليها من آثار صحية . وما زالت الآثار الصحية لتعاطي المخدرات تشكل هاجساً عالمياً، إذ لا تزال فرص الحصول على العلاج للمدمنين غير متاحة للغالبية العظمى من متعاطي المخدرات، بالإضافة إلى ذلك نجد هناك ازدياداً في زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الأفيون في العالم إلى معدلات قياسية للمواد الأفيونية، وهذا مما يثير الرأي العام بشأن التحدي الذي تشكله الجماعات الإجرامية المنظمة التي تتطور بتطور التكنولوجيا ومرونة إنفاذ القانون، وأفاد أيضاً ان تعاطي المخدرات واثاره الصحية (وُقدّر أنّ ما مجموعه ٢٤٦ مليون شخص، أو ١ من كل ٢٠ شخص في سن ١٥ إلى ٦٤ عاماً، تعاطوا مخدراً غير مشروع في عام 2013م، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٣ ملايين شخص عن السنة السابقة، ولكن معدل تعاطي المخدرات غير المشروعة بقي ثابتاً في الواقع بسبب ازدياد عدد سكان العالم". (تقرير المخدرات العالمي https://www.unodc.org/documents/wdr2015/WDR15_ExSum_A.pdf)

إن نظام الحكم في المملكة العربية السعودية أصله الشريعة الإسلامية من الكتاب والسنة النبوية التي منحت لكل فرد حقوقه وحرمت عليه تعاطي المخدرات لأنها تؤدي إلى اذهاق الأرواح وتلف للعقل وما ينتج عنها من آثار سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، قال تعالى: ((الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ)) سورة الأعراف الآية(147).

فأباحث الطيبات وحرمت الخبائث، والمخدرات من الخبائث وأعظمها ضرراً، فتحرّمها جاء في قوله تعالى:

((أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (90) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ)) سورة المائدة الآية (90-91).

وقال صلى الله عليه وسلم "ما أسكر كثيرة فقليله حرام" رواه البخاري.

لذلك جاءت هذه الدراسة لبيان مدى تقبل الأسرة للمدمن المتعافي واستكشاف الأساليب الأسرية الحالية، وتطرق

الدراسة أيضاً إلى ما هو الواجب عمله من قبل الأسرة للمحافظة عليه من العود إلى إدمان المخدرات مرة أخرى.

1.1. مشكلة الدراسة:

بداية عملية تقبل الأسرة لمدمن المخدرات في العائلة لا تتم بسهولة فهم بدورهم يعيشون معاناة لا تقل بأي شكل من الأشكال عن المعاناة التي يعيشها المدمنون أنفسهم. فأهالي المدمنون لديهم دور قوى في عملية التعافي من مرض الإدمان بل هم أيضا في حاجة إلى جلسات مطولة من العلاج والتوضيح في ما يخص مرض الإدمان، لأنهم هم ببساطة قد تأثروا كثيرا بذلك المرض، ومعاناة الأسرة الحقيقية تكون منذ بداية اكتشافهم للمرض وصولا إلى عملية المخاض ألا وهو التعافي. جرت العادة وفي أغلب الأحيان عندما يكتشف الأهل ان ابنهم يتعاطى المخدرات يكون قد مضى على تعاطي الابن للمخدرات فترة لا تقل عن السنتين في أحسن الأحوال، فيعيشون في مرحلة ما قبل الصدمة واكتشافهم لسلوكياته الادمانية وما يطرأ على شخصيته من تغيير يجعل الأسرة تنتقل الى مرحلة الإنكار كحيل دفاعية ناتجة عن الصراع الذي تعيشه الأسرة بين القبول والرفض ثم مرحلة التسليم للواقع وبداية الدخول في معترك العلاج في مصحات العلاج من الإدمان. ومن هنا تأتي مشكلة الدراسة التي تتمثل في معرفة مدى تقبل المدمن المتعافي من إدمان المخدرات من قبل أسرته خلال فترة تلقيه العلاج التأهيلي بوحدة الرعاية الممتدة في مستشفى الأمل بجدة، على اختلاف الأسرة والعلاء وتنوع شخصياتهم ومراحلهم العمرية ومدة الاستخدام وطريقتهم في التعاطي، وما يترتب على ذلك من اكتشاف درجة عمليه التقبل ووعيهم بضرورة مشاركة ابنهم وعلاجه بالمصحة ومدى قدرة العميل وإصراره على الاستمرار في عملية العلاج والتأهيل.

2.1. أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

يكتسب هذا البحث أهميته كونه من الأبحاث النادرة التي أولت اهتمامها بالأسرة السعودية التي حل بها الإدمان أحد زواياها وكان ابنها مدمن على تعاطي المخدرات ومدى قدرتها على تقبل ابنها المتعافي، وعلى حد معرفة الباحث لا توجد هناك دراسات علمية قد أجريت على تلك الأسر سواء على مستوى المملكة العربية السعودية أو الخليج العربي. وتأتي أيضا الأهمية العلمية لهذه الدراسة في محاوله لإثراء المكتبة العربية في هذا الميدان، وخاصة في مجال الأسرة السعودية بشكل عام وبأسرة المتعافين من إدمان المخدرات بشكل خاص، وللعاملين في المجال الاجتماعي والأسري والعلاجي بمستشفيات ومراكز علاج الإدمان بالمملكة العربية السعودية.

الأهمية العملية:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تعمل على تحديد مدى تقبل الأسرة لمدمن المخدرات من أبنائها المتعافين الملتحقين بوحدة الرعاية الممتدة بمستشفى الأمل بجدة، على اعتبار أن الأسرة هي اللبنة الأولى للتربية وخط الدفاع الأول والجانب الرئيسي من جوانب رعاية الفرد واحتوائه من الوقوع في عالم الجريمة والانحراف واكتسابه للسلوكيات الانحرافية التي تتنافى مع معايير وثقافة الأسرة والمجتمع.

3.1. أهداف الدراسة:

1. التعرف على أنماط تقبل الأسرة للمتعافي أثناء مرحلة التعافي.
2. معرفة تأثير الانتكاسات والدخول المتكرر خلال فترة العلاج السابقة على درجة تقبل الأسرة لهم في مرحلة التعافي.

3. التعرف على فعالية الدور العلاجي في مساعدة الأسرة على تقبل المتعافي.
4. مدى تأثير استخدام نوع المادة المخدرة على درجة تقبل الأسرة للمتعافي.

4.1. تساؤلات الدراسة:

1. ماهي أنماط تقبل الأسرة للمتعافي أثناء مرحلة التعافي؟
2. هل هناك تأثير للانتكاسات والدخول المتكرر خلال فترة العلاج السابقة على تقبل الأسرة لهم في مرحلة التعافي؟
3. ماهي فعالية الدور العلاجي في مساعدة الأسرة على تقبل المتعافي؟
4. ما مدى تأثير استخدام نوع المادة المخدرة على درجة تقبل الأسر للمتعافي؟

5.1. مفاهيم الدراسة:

المدمن: " هو الشخص الذي تناول أحد أنواع المخدر، حتى أصبح جسمه يعتمد بصورة أساسية على مؤثر كيميائي طبيعي أو صناعي من خارج جسده أو على فكرة أو على عقيدة أو على وصفة طبية كيميائية، حتى أصبحت خلاياه لا تستغني عما اعتمد عليه (أبو الخير، 2013: 26).

والمتعافي: " هو الشخص الذي سبق أن أدمن على استخدام المخدرات ثم خضع لبرنامج علاجي مختص وتمائل للشفاء " (الغريب، 2008: 6).

التقبل: جاء في معجم المعاني الجامع معنى كلمة **تَقَبَّلَ**: وهو فعل... **تَقَبَّلَ**.. **يَتَقَبَّلُ**.. **تَقَبُّلاً**... فهو **مُتَقَبِّلٌ**، والمفعول **مُتَقَبَّلٌ**، أما المقصود في هذه الدراسة هو (**التَقَبُّلُ**) وهو إسم ويعني لغَةً: **تَقَبُّلُ** أمرٍ: أي قَبُولُهُ أو التَّسَلُّيمُ بِهِ أو الرِّضَا بِهِ.
(http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ -تقبل/)

التقبل أو القبول الإجتماعي:

" هو الإقرار والاعتراف من جانب المجتمع بقيمة الفرد مع إحترام مظهره وفكره وسلوكه ومشاعره وتقديرها، إذا كانت أفعال الفرد وسلوكياته تتم في الإطار المقبول من المجتمع ووفقاً للعادات المترسخة فيه. وعكس القبول الرفض ويكون المجتمع مستنكراً للشخص إذا كانت أفعاله وسلوكياته غير سوية ولا تتماشى مع نوااميس المجتمع او الجماعة. (موقع فيدو،

(<https://www.fedo.net>)

تقبل الأسرة: "هي وقوف الأسرة مع ابنها المدمن بعد تلقي العلاج من مراكز الرعاية والتأهيل ومتابعته حتى يتم التأكد من عدم انتكاسته، من خلال دعم المدمن بكل ما هو إيجابي في نفسه وسلوكه ومواجهة ما يظهر من مشكلات تؤثر على إرادته مما قد يتسبب في انتكاسته مرة أخرى". (يعقوب، 2012: 11).

المخدرات: "هي جمع كلمة مخدر ويعرف لغوياً: فيقال **الْحَدْرُ** يغشى الأعضاء اليد والرجل والجسد أي أصابها الكسل والفتور، والخادر هو الفاتر الكسلان ويقال امرأةٌ مخدرة أي إذا لازمت الخدر. (ابن منظور، 1994: 796).

2. أدبيات الدراسة

أولاً: مشكلة المخدرات والإدمان

مشكلة المخدرات في المملكة العربية السعودية

موقع المملكة العربية السعودية لا يساعد على زراعة المخدرات باستثناء القات في بعض الأجزاء من المنطقة الجنوبية المحاذية لليمن، وأسهم ذلك بدرجة كبيرة في عدم انتشار المخدرات في المملكة قبل عام (1970) حيث لم تسجل الإحصائيات في ذلك العام سوى (56) حالة تعاطي فقط، إلا أنه نتيجة لتضافر عوامل وظروف زاد انتشارها بالمملكة، بشكل يدعو إلى أخذ الحيطة والحذر، والتحرك بسرعة للحد من تزايد عدد المدمنين في المملكة. ومما يلاحظ أن مجتمع المملكة مثل مجتمعات دول الخليج الأخرى شابة وفتية، تعتبر خصبة لترويج وتسويق المخدرات، فتم استهداف الشباب وهو عماد التنمية الاقتصادية، ولذلك وقفت حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين بالمرصاد لكل من تسول له نفسه ترويج أو الاتجار بالمخدرات أو تعاطي المخدرات واستخدمت كل وسائلها المتاحة لمكافحة المخدرات والحد من تفاقمها.

حكم تعاطي المخدرات في الشريعة الإسلامية

قال تعالى: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي النَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَجْلُلُ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (سورة الاعراف آية 157) وأجمع الفقهاء على تحريم المخدرات وزراعتها وصناعتها والإتجار فيها وان كسبها حرام.

وروى عن ابن عمر رضى الله عنه، أن الرسول صلى الله عليه وسلم "كل مسكر خمر، وكل خمر حرام"

أنواع المخدرات:

هناك تصنيفات كثيرة للمخدرات؛ ويرجع ذلك إلى تزايدها المستمر وأصبح من الصعب تصنيفها تصنيفاً واحداً ومتفق عليه، ولكن كافة المخدرات لا تخرج عن كونها مثبطات، ومنشطات، ومنبهات، ومهلوسات، ومسكرات، ومستنشقات سواء أكانت طبيعية أو صناعية.

ويقوم الباحث باختيار نوع المخدر ليسهل على القارئ الكريم معرفته وهو كالتالي:

(1) المخدرات الطبيعية: وهي نباتات تستعمل مباشرة عن طريق الفم مثل:

- نبات الخشخاش: تركيز المواد الفعالة في الثمرة.
- نبات القنب الهندي: تركيز المواد الفعالة في القمم المزهرة.
- نبات القات: تركيز المواد الفعالة في الأوراق.
- نبات الكوكا: تركيز المواد الفعالة في الأوراق.
- نبات جوزة الطيب: تركيز المواد الفعالة في البذور.
- وفي المملكة تستخدم كطقوس للقهوة أو توضع في الطبخ.
- نبات الشوفان: تركيز المواد الفعالة في بذور فطر الارجون.

- نبات صبار المسكال: تركيز المواد الفعالة في البذور.
- (2) المخدرات التخليقية أو التصنيعية: وتنتج في مصانع مواد كيميائية متعددة لا تحتوي على مواد طبيعية كالمنشطات (الامفيتامين والميثامفيتامين) والمثبطات (الباربيتيورات) والمهلوسات كعقار (الهلوسة).
- (3) المخدرات النصف تخليقيه أو النصف تصنيعية: وهي مواد مستحضرة من مواد طبيعية مدمجة مع مواد كيميائية كالهيروين، الذي يتكون من تفاعل المورفين المستخلص من نبات الخشخاش مع المادة الكيميائية (استيل الكلوريد).
(صحيفة الفرات، <http://furat.alwehda.gov.sy/node/152901>).

المخدرات وأضرارها على الفرد والأسرة والمجتمع:

أضرارها على الفرد: المخدرات والإدمان ظاهرة خطيرة ولها آثارها الاجتماعية والصحية والنفسية على المدمن وأسرتة ومجتمعه؛ ويمكن حصرها في الآتي:

- **أولاً: تأثير على الصحة:** التعاطي والإدمان يحطم الجسم؛ ويفقد المدمن شهيته، ويجد صعوبة في التنفس، ويصاب بأمراض الكبد، والجهاز الدوري، والقلب والشرابين وغيرها.
- **ثانياً: تحطم الشخصية والإرادة النفسية:** المدمن يرتبط بالمخدر لأنه اعتاد عليه حتى وصل إلى الإدمان؛ فأصبح مسلوب الإرادة، لا يستطيع الابتعاد عن المخدر، ويلجأ إلى كل الأساليب من سرقة وكذب وغيرها للحصول على المخدر لأنه اعتاد عليه.
- **ثالثاً: التجرد من الأخلاق والقيم:** المدمن يتغير تغييراً كبيراً؛ ولا يراعي حرمة الأخلاق، ولا يهتم بالقيم والمثل الدينية والأخلاقية والاجتماعية ولا يعيرها أي اهتمام.
- **رابعاً: انتشار الأمراض الجنسية:** المدمن يتحول إلى شخص غير سوي، مصاب بالاضطراب، بعيداً عن الطريق القويم، تصرفاته غير طبيعية ويتصف بالشذوذ، وغالباً ما يتحول انسان شاذ جنسياً بهدف الحصول على المال؛ كما انه يصاب بالأمراض الجنسية. كما أننا نجد الإناث غالباً ما تصبح داعرة من أجل المال.

أضرارها على الأسرة:

1- تفكك وتشتت الأسرة:

الإدمان يؤدي إلى نشوء المشاكل الأسرية وعندما يكون أحد أفراد الأسرة مدمناً يظهر اختلافاً بين المدمن وباقي أفراد أسرته، وتبدأ العلاقة الأسرية بينهم بالتفكك ويؤثر ذلك على الحياة الزوجية، وينعدم الأمان في الأسرة مع المدمن لأنه يفعل كل ما في وسعه للحصول على المال للمتعاطي المخدر، خاصة إذا كان الزوج مدمناً، تبدأ الأسرة بالتفكك، لأن الزوج المدمن يعجز عن تلبية متطلبات أسرته، وعندما يضيق الحال بالزوجة غالباً ما تطلب الطلاق، أو تفكر بطرد المدمن من المنزل، أو بسجنه. القوي، 2014: 134).

2- ضعف الدخل المادي للأسرة:

الإدمان غالباً ما يؤدي بالمدمن إلى قلة انتباهه تركيزه في عمله، خاصة إذا أصيب بمرض يمنعه من العمل، وهو ما يدفع بصاحب العمل إلى فصله،

ولتوفير حاجته من المخدرات ينفق كل ما يملك من الأموال وربما يبيع مجوهرات وذهب زوجته وأثاث البيت، ويدخل الأسرة في ضائقة مالية لا تستطيع توفير متطلبات الحياة الضرورية، وتعاني أغلب أسر المدمنين من تراكم الديون عليها.

3- التأثير على التناسل:

إدمان أحد الزوجين أو الإثنين يلقي بإثاره على الأبناء، وعادة ما ينجبون أطفالاً مصابون بأمراض وعاهات جسمية أو عقلية كالتخلف العقلي والصرع والبكم والصم وفقدان البصر، وربما يكون الابن في المستقبل مدمناً للمخدرات نتيجة إدمان أحد والديه، وإدمان الأم يؤدي حدوث مشاكل للجنين كارتفاع الحرارة ورجفان الجسم، وأحياناً يكون مصيره الموت.

4- مدمن المخدرات قدوة سيئة:

مدمن المخدرات قدوة سيئة للآخرين، فهو فاشل وضعيف الإرادة ومحتال، ولا يحترم القيم، وهدفه اتباع نزواته وغرائزه، لا يهتم بأسرته وغير قادر على رعايتها مما يؤثر ذلك على المحيطين به من أسرته سواء كانوا إخوة أو أبناء، وبذلك ربما يساعد في نقل الإدمان للآخرين، وأسرة المدمن تعيش في رعب وخوف دائم من جراء إدمان الأب خاصة، وربما يؤدي هذه الإدمان إلى دفع الزوجة والأبناء للانحراف (الحسيني، 2010: 97).

5- ضعف القدرة الجنسية:

المدمن يعتقد بأن الإدمان يزيد قدرته الجنسية، وإذا كان بعضها قد يفعل ذلك في مرات التعاطي الأولى فقط، وفجأة بعد فترة يتضح له أنه يؤدي إلى ضعف القدرة الجنسية ويخفف الرغبة في ممارسة الجنس، لأن المخدر ينهك الجسم ويتلفه ويستنزف قواه.

أضرارها على المجتمع:

- ارتفاع معدل الجريمة: معظم الجرائم من قتل وسرقة واغتصاب وغيرها تحدث نتيجة للإدمان وأحياناً يستعمل المدمن العنف لارتكاب الأعمال الإجرامية وتوفير المخدرات ولا يبالي من ذلك.
- ارتفاع نسبة الحوادث والكوارث: المدمن يتسبب في حدوث الحوادث والكوارث نتيجة وقوعه تحت تأثير المخدر.
- زيادة نسب الأطفال غير الشرعيين: إدمان المخدرات على العقل وبالتالي على تصرفاته وربما يصاب بالشذوذ الجنسي، لأنه يقوم بأفعال مخلة بالأداب والأخلاق، كالإغتصاب مما ينتج عن ذلك أفراداً مشردين لا هوية لهم.
- تأثير الجانب الاقتصادي: المخدرات تلحق الضرر بالقوى الإنتاجية البشرية فيتدنى الإنتاج لغياب العمال عن عمله، وتتضرر وسائل الإنتاج من الاستخدام الخاطئ وغير ذلك من الخسائر الاقتصادية.
- تأثير الجانب السياسي: المجتمع يتعرض لبعض الأضرار السياسية من الإدمان؛ لأن انتشار المخدرات وآثارها المختلفة تؤدي إلى جرائم القتل والسرقة والاحتيال وغيرها ويؤثر ذلك بشكل كبير قدرة وقيمة السياسية للدولة. (البداينة، 2012: 73).

مفهوم الإدمان: هو الاستخدام القهري لمادة مخدرة طبيعية كانت أم صناعية وينتج عن ذلك أضرار على الفرد والمجتمع. (أبو الخير، 2013: 23)

خصائص الإدمان:

عرفت منظمة الصحة العالمية الإدمان "بأنه الحالة النفسية أو العضوية التي تنتج عن تفاعل العقار في جسم الكائن الحي" ومن خصائصه:

- 1- الرغبة الملحة على تعاطي المخدر.
- 2- الرغبة المستمرة لزيادة الجرعة.
- 3- اعتماد جسمه ونفسه على العقار والخضوع له.
- 4- ظهور أعراض الإدمان جسدية ونفسية وعدم القدرة على الامتناع عنه.
- 5- تغير حياته الاجتماعية بصورة مفاجأة. (الغامدي، 2015: 85)

الفرق بين التعاطي والإدمان:

التعاطي عبارته عن سلوك يظهر على الفرد يغير حالته الطبيعية أما الإدمان هو مرض يصيب العقل وينتج عنه تغيرات كبيرة تؤثر على وظائف المخ وتركيبته. ويمكن تعريفه بأنه من الأمراض المزمنة، ينتج نتيجة لتعاطي المخدرات المكثف

حقائق هامة في الإدمان:

1- أكثر أفراد المجتمع تعرضاً للإدمان هم فئة الشباب خاصة في فترة المراهقة والشباب عامة يقعون في تعاطي المخدرات في سن مبكرة، تتراوح ما بين سن ١٣ وتصل إلى سن ٢٢ من العمر. ويتعاطون المخدرات نتيجة لوقوعهم في دائرة من لعوامل دافعة ومهيأة للتعاطي، مما يترتب على ذلك آثار صحية تتجلى في اعتمادهم أجسادهم على المخدر، ويكون في حالة رغبة دائمة لزيادة الجرعات التي يتعاطاها من المخدرات.

٢- تعاطي المخدرات في وقت مبكر من العمر يزيد من ادمانها بشكل أكبر في المستقبل. خاصة وان المخدرات تؤثر في تركيبية المخ، مما يؤدي ذلك إلى الإصابة بالإدمان ويترتب على ذلك مشاكل صحية خطيرة. كذلك ان عدم تعاطي المخدرات في وقت مبكر يقلل مستقبلاً من خطر الاقدام على تعاطي المخدرات وادمانها.

3- ان تعاطي المخدرات تزيد بصورة كبيرة خلال فترات التحول والانتقال، مثل: تغيير المدارس والانتقال أو الطلاق.

٤- أن الوقاية المبكرة من تعاطي المخدرات أفضل استراتيجية للحد من تعاطي المخدرات.

ويتضح لنا مما سبق بأنه كلما زاد النظر للمخدرات بأنها مادة ضارة قل تعاطيها

أسباب تعاطي المخدرات: ان تطوير أي برنامج للوقاية من المخدرات لابد من فهم أسباب وعوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات.

1. وجود المخدر: بدون توفر المخدر لن نجد مدمنين، وتعمل جميع الدول على تجفيف عرض المخدرات في بلادها، لأنه السبب الرئيسي في التعاطي، وتساهم القوانين الرادعة في الحد من انتشار المخدر، مما يؤدي ذلك إلى تقليل عدد المدمنين، ومن ناحية أخرى كلما كانت القوانين لا تتسم بالصرامة، يؤدي ذلك إلى انتشار تعاطي المخدرات، وفي المملكة العربية السعودية قوانين المخدرات صارمة للغاية.

2. الشخصية: هي الدافع الرئيسي في عملية التعاطي ولن يتم الإدمان إلا إذا كانت شخصية المدمن تعاني من مشاكل ان عدم بناء شخصية الفرد وتهينتها لمواجهة حل مشكلاته بطريقة مرضية مما يدفعه للبحث عن المخدرات لتعويض ما فقد في شخصيته، ويتمثل ذلك في الرغبة في التخلص من التوتر والقلق والضيق، وتحقيق الاستقلالية والإحساس بسيطرته على ذاته، وإحساس بالنشوة، تغلبه على الدونية والانتماء إلى جماعة غير جماعته.

3. الأسرة: تشكل الأسرة شخصية أبناءها، والخلل في دورها يؤدي إلى التعاطي خاصة إذا توفرت ظروف أخرى داعمة مثل الخلافات الأسرية والتفكك الأسري والطلاق وغياب الوالدين أو وفاتهما بالإضافة إلى الاضطراب الأسري، أو تعاطي الوالدين وانعدام الضبط الأسري والرقابة والمتابعة الأسرية، تعاطي أحد أفراد الأسرة للمخدرات، وجهل الوالدين بالتربية وأسباب التعاطي وعدم توعية الأبناء بأضرار المخدرات.
4. أصدقاء السوء: هم من أهم المؤثرين على المراهق جماعة الرفاق لأنهم يشكلون بيئة اجتماعية مؤثرة على شخصية الفرد من خلال تعلم طباع وسلوكيات مختلفة، وأيضاً تبادل الأفكار سلباً أو إيجاباً.
5. وقت الفراغ: أظهرت الدراسات بأن وقت الفراغ للشباب المتورطين في تعاطي المخدرات من الأسباب الرئيسية في تعرفهم على المخدرات، وساعدهم في ذلك قلة أماكن التنزه، مما يدفعهم ذلك إلى اللجوء للاستراحات التي توفر لهم ما يريدون.

علامات الإدمان:

من علامات المدمن ظهور علامات الحفن في الذراعين والرقبة على شكل نقط سوداء أو زرقاء قائمة، كما يعاني المدمن من استخدام المستنشقات من آلام في الصدر وإصابة الجهاز التنفسي والتهاب الحلق والسعال الحاد وتغيير نبراته الصوتية، وتظهر عليه علامات حرق في الأصابع وكف اليد. ويشعر برعشة في الأطراف العليا من الجسم خاصة الأصابع واللسان والشفتين.

أنصاف المدمنين:

هناك أربعة أنصاف من متعاطي المخدرات وهم:

- **المتعاطي المجرب:** وهو من يدفعه الفضول إلى تجربة المخدرة لمرة واحدة لإشباع فضوله، غير أن التجربة ربما تفتح المجال للإدمان كون المجرب قد عرف مفعول المادة المخدرة وأين يحصل عليها.
- **المتعاطي العرضي:** وهو يتعاطى المخدرات متى توفرت له دون عناء، ويتعاطى في هذه الحالة بشكل عفوي مثلاً في مناسبات خاصة، كتعاطي الكحول في فترات مختلفة تقليدياً للأصدقاء أو في بعض المناسبات، وهم يمثلون المتعاطين المعرضين للانزلاق في الإدمان مع تكرار التعاطي، وضعف الشخصية.
- **المتعاطي المنتظم:** هو الذي يتعاطى المخدرات بصورة منتظمة سواء كان متقارباً أو متباعداً، ويشعر بالتعاسة والكآبة إذا لم يتحصل على المخدر، مما يجعله يبذل جهوداً للحصول عليه.
- **المتعاطي القهري:** في هذه الحالة المدمن يتعاطى المخدرات بفترات متقاربة جداً وأحياناً عدة مرات في اليوم، ويسيطر المخدر على حياته تماماً فيصرف كل ما لديه من مال ووقت وتفكير وطاقة للحصول على المخدر وبما يلجأ إلى السرقة والإجرام لأنه لا يستطيع السيطرة على نفسه من أجل الحصول على المخدر وتعاطيه. (الغامدي، 2015: 111).

ثانياً: الوقاية من المخدرات وعلاجها:

الوقاية من المخدرات:

تتضمن الوقاية الأولية ثلاث أسس لابد من توضيحها حتى تحقق الوقاية الأولية أهدافها بكفاءة عالية، ويمكن ترجمة هذه الأسس إلى تساؤلات رئيسية لطرحها، وذلك على النحو التالي:

- إلي من توجه جهود الوقاية الأولية؟

- ماهي الكيفية التي توجه من خلالها جهود التوعية ؟

- كيف يمكن العناية بالحالات تحت الإكلينيكية ؟

الإجابة على السؤال الأول، إذا ركزت الوقاية الأولية على التوعية ضد أخطار المخدرات، فإلى من توجه هذه التوعية؟ يشير الباحثين المهتمين بمجال مكافحة المخدرات إلى أن هذه التوعية توجه إلى أكثر الجماعات الاجتماعية تعرضاً لاحتمال التعاطي،

كالجماعات الهشة أو المستهدفة ويمكن التعرف عليها عن طريق البحوث والدراسات الميدانية أو التي حددت مجموعة من العوامل للكشف عن هذه الجماعات، مثل وجود تنازع للتعاطي أو للإدمان في الأسرة، والانهيال الأسري الذي يحدث نتيجة للطلاق أو الهجر بين الوالدين، أو وقوع خلافات اسرية مستمرة لمدة طويلة، مما يؤدي إلى غياب الانضباط والرقابة الأسرية على الأبناء، وكذلك ضعف الوازع الديني، ومصاحبة رفاق السوء من المتعاطين والمدمنين.

والمستوى الثاني من الوقاية فيطلق عليها الوقاية من الدرجة الثانية أو الوقاية الثانوية وهي التدخل العلاجي المبكر الذي يمكن من خلاله وقف التمادي في التعاطي حتى لا يصل المدمن لمرحلة الاعتماد وما يترتب عليها من آثارها كارثية، والمستوى الثاني يكون مناسباً مع الشخص الذي أقدم على التعاطي ولكنه في مراحله الأولى، لأن المستوى الثاني يحتوي على برامج الوقاية الثانوية لوقف المدمن عن الاستمرار في التعاطي.

أما برامج الوقاية من الدرجة الثالثة فتهدف أساساً لوقاية المدمن من التدهور الصحي والنفسي والاجتماعي، أي وقاية المدمن من المضاعفات الطبية والنفسية والاجتماعية المترتبة على استمراره في الإدمان (الشريف، 2015: 22-24).

علاج الإدمان:

يجب على المريض دخول مستشفيات الأمل بالمملكة العربية السعودية مباشرة أو مراكز علاج الإدمان الخاصة، وتتميز مستشفيات الأمل بالمملكة عن المراكز الأخرى بخبرتها الطويلة وعلاج التكامل الشمولي (الطبي والنفسي والاجتماعي والتأهيلي) وبمراحل علاجية مختلفة:

1- مرحلة التقييم المبدئي للحالة (الفرز).

2- مرحلة إزالة السموم.

3- مرحلة تعديل السلوك.

4- مرحلة التأهيل النفسي والاجتماعي.

هناك قاعدة مهمة في علاج الإدمان (لا يوجد علاج واحد مناسب لجميع المرضى).

الانتكاسة:

من أكثر المفاهيم استخداماً في مجال علاج الإدمان، مفهوم الانتكاسة وهو

" العودة إلى تعاطي المخدرات بعد محاولة التوقف عنها "

ويعرف المتعافين الذين مازالوا يمارسون بعض السلوكيات الإدمانية رغم توقعهم عن استخدامها (بالمبتكسين) ويدل ذلك على أن التعافي من الإدمان ليس التعافي من الجانب العضوي فقط، بل السلوكي أيضاً.

الرعاية الممتدة (اللاحقة):

تعرف دراسة يعقوب الرعاية اللاحقة بأنها، الإجراءات والعمليات والخطط والبرامج الاجتماعية والعلاجية والتأهيلية الموجهة لفئة المتعافين من تعاطي المخدرات بهدف مساعدتهم للتكيف مع البيئة الطبيعية والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع ليساهموا من جديد في الحياة المختلفة في المجتمع، وبصورة تقيهم من خطر الوقوع في براثن الانتكاسة. (يعقوب، 2012: 10)

منازل منتصف الطريق:

نشأت فكرة منازل منتصف الطريق في بداية ستينيات القرن الماضي، وبدأ هذا المشروع في الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر عام 1975م في مدينة سيلفر سبيرينغ بولاية ميريلاند، ومنازل منتصف الطريق يسمى وفقا للمسميات العلمية بالمجتمعات العلاجية، وهذا يعني اجتماع أناس مشتركين في نفس المشكلة النفسية في مكان واحد، وقد نجحت هذه الفكرة مع المدمنين أكثر من غيرهم لأنهم الأقرب للأسوياء في حال عدم التعاطي سواء كان تعاطي مخدرات أو خمور، وكانت هذه الفكرة ناجحة في اميركا ثم انتقلت إلى أوروبا، وفي بداية التسعينيات تبنت المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية هذه الفكرة، وعددها بالمملكة العربية السعودية لا تتعدى ثلاث منازل بالرياض وجدة والدمام. تقوم على الدعم المالي من خلال التبرعات الخيرية والقطاع الخاص ثم تبنته وزارة الصحة في مدينتي الدمام والرياض فقط. (الشهراني، 2013: 22).

الأسرة وتحديات الإدمان.

والأسرة تتميز عن المنظمات الأخرى ويمكن تلخيص أسباب احتفاظ الأسرة بدورها الرئيسي في التنشئة الاجتماعية

للطفل فيما يلي:

- تعتبر المؤسسة الأولى التي ينشأ فيها الطفل وتساهم في تشكل طبيعته الاجتماعية وأفكاره وبناء شخصيته.
- تعتبر حجر الزاوية في بنائه الاجتماعي بصلاحتها تصبح بقية النظم الاجتماعية في المجتمع.
- كما أنها المؤسسة الأولى التي تزود الطفل بالقيم الثقافية للمجتمع.

التربية الأسرية:

أساليب التربية الأسرية التي يجب على الأسرة مراعاتها ما يلي:

- ضرورة التربية السليمة لجميع المراحل العمرية وفق السنة النبوية مع ضرورة وجود القدوة الصالحة.
- العمل على غرس القيم والمعتقدات والعادات السوية داخل الأسرة، مع ضرورة المرونة والوسطية في واعتماد أسلوب الحوار في التعامل مع الأبناء.
- ضرورة تقوية العلاقة وتأسيس الحوار الإيجابي بين الآباء والأبناء لاحتوائهم، والإجابة عن أسئلتهم، وتفادي عقاب الخاطئ منهم، حتى لا ينضموا إلى رفاق السوء لاحتضانهم ويجدوا ما فقدوه في أسرته.
- يجب ملاحظة سلوك المراهق ومراقبته، وهل من النمط الطبيعي أم أن هناك تغيير غير في علاقاته أو صحته أو هندامه.. الخ.
- عدم الخوف من المتعاطي أو المدمن فهو إنسان وقع في مأزق لا يستطيع الخروج منه لوحده. والأفضل تعامله كشخص في أمس الحاجة إلى المساعدة. (اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالمملكة العربية السعودية، 2016).

3. النظريات المفسرة للإدمان والدراسات السابقة

1.3. النظريات المفسرة للإدمان:

ظلت ظاهرة تعاطي المخدرات بتداعياتها وانعكاساتها النفسية والاجتماعية والعقلية محط اهتمام العلماء الذين كرسوا جهودهم في ايجاد تفسيرات توضح الظاهرة وتسهل الإلمام بها، وقدموا من خلال دراساتهم اتجاهات ونظريات مختلفة في تفسيرها، بعضها ينتمي إلى الطب النفسي والعقلي وبعضها الآخر ينتمي إلى علم النفس، وبالذات مدرسة التحليل النفسي، وبعضها ينتمي إلى مدارس علم الاجتماع حيث تقوم على التفسير الاجتماعي الذي يعتمد على فكرة التعليم والتعلم من خلال المواقف الاجتماعية المختلفة.

النظرية البيولوجية:

كانت النظريات البيولوجية من أولى النظريات التي حاولت تفسير تعاطي المخدرات من وجهة نظر وراثية، على اعتبار أن الإدمان صفة تورث وأن أولئك الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات يورثون أبناؤهم جينات لها نفس الصلة وبالتالي فإنهم سيعانون من الإدمان ومن تلك الظروف التي كان عليها أبائهم، وتفسر هذه النظرية تعاطي المخدرات بأنه سلوك ينتقل من المدمن إلى ابنائه، فالحساسية وسرعة التأثر واتجاه بعض الناس نحو الإدمان، هي التي شجعت وحثت العلماء للبحث عن العوامل التي تسبب الإقبال واللهفة العالية تجاه المواد المخدرة.

النظريات السايكولوجية:

ناقشت العديد من النظريات السايكولوجية حالة إدمان المخدرات وفسرها العلماء من زوايا مختلفة تحت الجانب النفسي، ومن هذه النظريات النظرية السايكولوجية (النفسية) ويفسر اصحابها الإدمان على تعاطي المخدرات بأنه سلوك يرتبط باضطراب في الشخصية دون أن يكون هذا الاضطراب مصحوباً بأية أعراض مرضية أو عقلية ويبدأ الإدمان بهذه الصورة عند المبالغة في تعاطي المخدر حتى يعطل فعل مراكز الكف في الجهاز العصبي المركزي، عندها يقوم الفرد بتصرفات وعمل أشياء غير مقبولة تتعارض مع قيم وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه، وتتسم بالغرابة والشذوذ.

أما النظرية السلوكية فهي تختلف عن سابقتها حيث ترى أن الإدمان ليس ناتجاً عن مشاعر الحرمان والدوافع اللاشعورية من الكراهية والعدوان، وإنما تفسره من خلال قدرته على خفض التوتر والقلق الذي يعاني منه الشخص في حياته اليومية، وهناك تفسير آخر هو نوع من التعديل لمبدأ خفض التوتر، يتلخص في أن من يتعاطون المخدر إنما تنقصهم الثقة بالنفس ويشعرون بعدم الأمن (البريثن، 2002: 116).

النظرية الاجتماعية:

يفسر علماء الاجتماع ظاهرة الإدمان على أساس أنها رغبة الإنسان الكامنة في التفوق على الآخرين والسيطرة عليهم، وتدفعه هاتان الرغبتان للاتجاه لأي طريق يحققهما فهم يرون أن تعاطي المخدر ما هو إلا نوع من الحيل الاجتماعية التي تمثل سلوكاً لا شعورياً ضمن سلسلة من الخطوات غير السوية المعقدة التي يحق من خلالها المتعاطي رغبته وبذلك تفسر ظاهرة الإدمان من الناحية الاجتماعية ليس على أساس كونها مرضاً أو علة نفسية بل على أساس أنها حيلة أو خدعة اجتماعية، ويصنف علماء الاجتماع المدمنين وفق هذه النظرية من خلال الحيل والخدع الاجتماعية المستخدمة إلى ثلاثة أنواع:

الأول: المدمن المتحدي: وهو الذي يضع نفسه في موقف يسمح للآخرين بالسخط عليه وعلى تصرفاته وهو يتلذذ بهذا العقاب، وعندما يتعاطى فإنه يشعر بأنه يتحداهم، وهدفه من هذا السلوك العدواني هو دفع من حوله إلى الغضب الشديد منه،

وإظهار قلة حيلتهم وإخفاقهم في كف سلوك التعاطي عنه، وهو بذلك السلوك يقوم بنوع من العدوانية والانتقام، وهذا في حد ذاته يعتبره مكسباً له.

الثاني: المدمن الذي يستجدي العطف: وهو الشخص الذي يشعر بأنه لا يحصل على الرعاية والاهتمام من المحيطين به، فيقوم بتدمير صحته وذلك بتعاطيه المخدر، حتى يكسب عطف الآخرين وعنايتهم والاهتمام به.

الثالث: المدمن المتفاني: وهو الشخص الذي يلجأ للتعاطي حتى يفتقر من قيمته الاجتماعية ومقدرته الجسدية لكيلا يشعر شريكته بنقص موجود بها، ظناً من أنه بهذا الأسلوب يرضي الطرف الآخر.

2.3. الدراسات السابقة:

دراسة الغريب (2008) بعنوان (القبول الاجتماعي للمدمن المتعافي) " دراسة ميدانية لعينة من أفراد المجتمع بمدينة الرياض. وتوصلت الدراسة إلى الآتي: أن أكثر من نصف العينة يرون أن من واجب المجتمع تقبل المدمنين بعد تعافيتهم. المدمن بحاجة ماسة لرعاية المجتمع، وأنه مريض يحتاج العلاج. وبشكل عام توصلت الدراسة إلى أن آراء عينة الدراسة نحو المدمن المتعافي كانت تميل للإيجابية، أن أكثر من نصف العينة يرون أنه يمكن للمدمن المتعافي تحمل مسؤوليات الزواج، كما أوضحت الدراسة أن هناك علاقة بين كل من متغير العمر ومتغير الحالة الاجتماعية، ومتغير الوضع الوظيفي، وبين متغير القبول الاجتماعي للارتباط بعلاقة جوار مع المدمن المتعافي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين متغير العمر ومتغير الحالة الاجتماعية ومتغير الوضع الوظيفي ومتغير الدخل الشهري، ومتغير القبول الاجتماعي للارتباط بعلاقة صداقة بالمدمن المتعافي.

دراسة: Cathleen A. Lewandowski and Twyla J. Hill " تأثير الدعم الاجتماعي العاطفي والمادي على

استكمال علاج الإدمان لدى النساء" (2009)

ملخص الدراسة: أتت النتائج لتدعم فرضية الدراسة. الدعم الاجتماعي يمكن أن يكون ذو آثار إيجابية أو سلبية على استكمال العلاج، وهذا يتوقف على نوع ومصدر الدعم المقدم.

دراسة الشهراني (2011) بعنوان (دور منازل منتصف الطريق بمستشفيات الأمل في تأهيل مرضى الإدمان)

وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: غالبية المشرفين سعوديين جامعيين أو أعلى وأغلبهم أخصائي وخبرتهم أعلى من خمس سنوات والأغلب حصل على دورات تدريبية، أغلبية النزلاء في العقد الرابع من العمر، ومعظمهم سعوديون عزاب وشهادتهم المتوسط والأسرة تتكفل بمصروفهم الشخصي والأغلب يتعاطون الحشيش والعائدون منهم متعاطي الهيروين. يجب الاهتمام بمستوى البيئة الداخلية في المنزل وتوفير الإمكانات المادية والاهتمام بمستوى التأهيل العلمي والعملية لتطوير دور منزل منتصف الطريق.

والتدخل الفوري في مواقف الأزمات التي تؤدي إلى الإخلال بتوازن النزول.

دراسة المزغني (2012) بعنوان (دور الأسرة في مواجهة عوامل الانتكاسة لدى الأبناء المتعافين).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن عوامل الانتكاسة هي ذات العوامل التي أنت سببها في الانزلاق نحو الإدمان، أن المدمن لا يستطيع التخلص من آفة المخدرات دون مساندته من أفراد أسرته بالدرجة الأولى، ومن كافة مكونات المجتمع.

دراسة يعقوب (2012) بعنوان (برامج الرعاية اللاحقة للمتعافين في مواجهة الانتكاسة).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: إن تطوير برامج الرعاية اللاحقة تعد ضرورة اقتصادية كونها تزيد من الابتعاد عن تعاطي المخدرات وسرعة الاندماج بالمجتمع كقوة اقتصادية يمكن استثمارها والاستفادة منها، يحتاج المدمن إلى اكتساب مجموعة متنوعة من المهارات والسلوكيات الجديدة التي تساعده على تعزيز وتأكيد وضمان عملية التعافي وتأكيدا لضرورة مشاركة الأسرة في العملية العلاجية ورسم الخطط العلاجية وتأثيرها على عملية القبول الاسري الاجتماعي للمتعاقي.

دراسة علي بن عوض الطلحي (2013) بعنوان (بناء نموذج منظم للعلاقات بين أساليب التنشئة الأسرية والتفكير غير العقلاني والحوار الأسري والتوافق النفسي والاجتماعي)

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أهمية معاملة الوالدين وفق أساليب التنشئة الإيجابية (الديموقراطية والتقبل) والعمل على التقليل من ممارستهم لأساليب التنشئة السلبية (النبد والإهمال والحماية الزائدة والتسلط) عن طريق برامج توعوية لأولياء الأمور وإيجابياتها وسلبياتها، ومن أهم المخاطر السلبية في التنشئة الاجتماعية هي الانحراف وقد يكون أكثر عرضة من غيره لتعاطي المخدرات لا سمح الله كأسلوب بديل للتكيف.

دراسة محمد أحمد المشاقبة (2013) بعنوان فاعلية برنامج إرشادي في تطوير المهارات الاجتماعية وخفض سلوك الإدمان لدى المدمنين على المخدرات

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود فروق في سلوك الإدمان والمهارات الاجتماعية لصالح المجموعة التجريبية التي تلقت تدريباً على البرنامج حيث انخفض سلوك الإدمان وتحسنت المهارات الاجتماعية للمجموعة التجريبية.

دراسة الكردي والسعيد (2014) بعنوان (السمات النفسية والاجتماعية لمتعاطي المخدرات)

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة السمات النفسية والاجتماعية والفروق بينها لدى متعاطي المخدرات بسجن الملز وكانت العينة بسيطة (136) سجين واستخدم في هذا البحث المنهج الاجرائي وكانت أهم توصياتها: تنمية الميل للعفو والتسامح وإزالة المشاعر السلبية اتجاه الآخرين، وضع برنامج علاجي يقي السجن من العودة إلى تعاطي المخدرات أو الجريمة واشراك الأسرة فيه، تعزيز الثقة بالنفس للسجين وسمة الشعور بالمسؤولية والميل الاجتماعي.

دراسة العتيبي (2015) بعنوان (دور الرعاية اللاحقة في تأهيل مدمني المخدرات دراسة ميدانية)

وتوصلت الدراسة مجموعة من النتائج: برامج الرعاية اللاحقة دور مكمل للأسرة في تعزيز السلوك الايجابي للمتعاقي اتجاه أسرته والمجتمع. اعادة ثقة المتعاقي بنفسه، تعزيز السلوك الايجابي. تنمية المهارات الاجتماعية للمتعاقي لكي يواجه الأسرة والبنية الاجتماعية المحيطة به.

التعليق على الدراسات السابقة:

سوف يتم استعراض اوجه الاتفاق في المقام الأول بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، ثم يلي ذلك استعراض أوجه الاختلاف بينهما في النقاط التالية:

أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية:

1 - تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تسليط الضوء على ظاهرة التعامل مع المدمنين على المخدرات سواء كان ذلك في طبيعة قبولهم اجتماعياً بعد تعافهم من مشكلة الإدمان.

2 – وتتفق أيضاً في أن التقبل الأسري جزء من عملية الدعم الاجتماعي والعاطفي للذين يتلقون العلاج بمصحات الادمان.

3 - وتتفق أيضاً في تناولها للسمات النفسية والاجتماعية لمتعاطي المخدرات ومدى انعكاسها على الأسرة.

4 – تناولت جميعها المتعافي واهتمت بالجانب الأسري وطبيعة العلاقات الأسرية وكيفية التعامل معه ومساعدة في عملية التأهيل.

5 – اتفقت مع هذه الدراسات في أهمية الجانب التوعوي لأسر المتعافين وأهمية التنشئة الاجتماعية للأبناء ومدى انعكاسها على عملية التقبل.

6 - اتفقت في تناولها لبرامج الرعاية اللاحقة (الممتدة) وأهميتها وأنها جزء مكمل للجانب العلاجي الدوائي والسلوكي.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية:

الدراسة الأولى:

تختلف الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في ان هذه الدراسة تهتم بمدى تقبل الأسرة للمدمن المتعافي من حيث العديد من المحاور المهمة في حياة المتعافي سواء المرضية والعلاجية والأسرية والنفسية، وتمتاز هذه الدراسة بالدقة والموضوعية فهي أقرب الى مجتمع الدراسة وتعكس الواقع الحقيقي لمشكلة الدراسة.

الدراسة الثانية:

وتختلف معها في أنها طبقت على المتعافين الذكور الذين يراجعون وحدة الرعاية الممتدة بالمملكة العربية السعودية وقياس لعملية التقبل أجدها أدق كعملية قياس لأوجه الدعم النفسي والاجتماعي والعاطفي الي يحتاجه المتعافي، وأيضاً تختلف عنها في أنها طبقت على من هم في مرحلة العلاج التأهيلي وليس الدوائي.

الدراسة الثالثة:

تختلف الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في انها اهتمت بالمحضر الأول للمتعافي وهي الأسرة وليس بالبيئة البديلة، أنها تعطي بعداً أقوى في عملية تأهيل ورعاية الابن المتعافي حتى يعود الى بيئته الاجتماعية مواطن صالح في المجتمع.

الدراسة الرابعة:

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في عملية التقبل للأسرة فأجدها مقننه أكثر وتعطي دلالات أعمق في وضع التفسيرات مختلفة لتعامل الأسرة ومواجهتها لمثيرات الانتكاسة.

الدراسة الخامسة:

اختلفت معها في أن الدراسة الحالية اهتمت بالجانب الأسري ومدى مشاركته للبرنامج العلاجي في وحدة الرعاية اللاحقة

(الممتدة)

الدراسة السادسة:

وكان موطن الاختلاف بينهما شمول هذه الدراسة واهتمامها بالجانب الأسري وقياسها لأوجه الدعم الاجتماعي على

الأبناء بصفة عامة وعلى المتعافي بصفة خاصة.

الدراسة السابعة:

اهتمامها بالمتعافي يعطي دلالات بحثية جيدة أكثر من الاهتمام بالمتعافي وأسباب البحوث في مثل هذا الموضوع وتعطي هذا البحث خاصية التفرد في تناول مثل هذا الموضوع النادر وخاصة الأسرية منها نظراً لخصوصية الموضوع وحساسيته بالنسبة للأسرة السعودية المحافظة.

الدراسة الثامنة:

اختلفت عن هذه الدراسة في تناولها للجانب الأسري للمتعافي بوحدة الرعاية اللاحقة (الممتدة) والتي تقع تحت مظلة وزارة الصحة، فهي بذلك تعطي نتائج أفضل من بعض مراكز الرعاية اللاحقة الناشئة والتي تفتقر للمهنية.

4. الإجراءات المنهجية للدراسة

طريقة وإجراءات الدراسة

تمهيد

تعد إجراءات الدراسة عنصراً مهماً في توجيه الدراسة وفقاً للأسس العلمية والمنهجية، وعلى طريقها يستطيع الباحث تحديد أفضل الوسائل والامكانيات المتاحة لحل مشكلة الدراسة المطروحة وتحقيق الأهداف المأمولة من الدراسة. وفي هذا الفصل يوضح الباحث الإجراءات التي اتبعها، من حيث المنهج البحثي المستخدم والمجتمع الأصلي للدراسة في البحث، وحدود الدراسة والعينة التي أجريت عليها الدراسة وطريقة اختيارها وبيان خصائص أفراد الدراسة، وأداة الدراسة، وايضاً التطرق إلى صدق وثبات أداة الدراسة ثم الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة للإجابة على أسئلتها وتحقيق الهدف منها.

1.4. منهج الدراسة:

استخدم الباحث منهج دراسة الحالة لرصد مشكلة الدراسة بدقة وتحليلها بشكل واقعي ومعاصر حيث يعتبر منهج دراسة الحالة والذي يعرفها (نوري، 2014: 77) وهي الطريقة لدراسة وحدة معينة مثل مجتمع محلي أو اسره او قبيلة او منشأة صناعية او خدمية دراسة تفصيلية عميقة بغية استجلاء جميع جوانبها والخروج بتعميمات تنطبق على الحالات المماثلة لها. والمنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة يحاول وصف وتحليل الواقع الحقيقي من خلال اجراء المقابلات الشخصية للأسر ومعرفة مدى تقبلهم لأبنائهم المتعافين المراجعين لوحدة الرعاية الممتدة بمستشفى الأمل بجدة.

2.4. مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أسر المتعافين من إدمان المخدرات بوحدة الرعاية اللاحقة في مستشفى الأمل بجدة، والبالغ عددهم (25) ومرجعيتها مديرية الشؤون الصحية بمحافظة جدة التابعة لوزارة الصحة السعودية. ومفردات الدراسة (18) أسرة بما نسبته 72% من حجم مجتمع العينة الكلية وذلك بهدف دراسة حالتهم ومتابعتهم واجراء مقابلات شخصية معهم واخذ موافقتهم بالتنسيق مع اسرهم، وتم استبعاد (4) اسر لتعذر استمرارها في المشاركة البحثية، واصبحت مفردات الدراسة (14) أسرة.

3.4. حدود الدراسة:

الحدود الزمنية:

تم إجراء هذه الدراسة بتاريخ 1438/2/13هـ إلى 1438/3/22هـ.

الحدود المكانية (الجغرافية):

تم إجراء هذه الدراسة في مستشفى الأمل بجدة التابعة لمديرية الشؤون الصحية بمحافظة جدة في المملكة العربية السعودية.

الحدود البشرية:

تم إجراء هذه الدراسة على كافة مجتمع الدراسة، شاملة لجميع أسر المتعافين من إدمان المخدرات.

الحدود الموضوعية:

اقتصرت موضوع الدراسة الحالية على معرفة مدى تقبل الأسرة لمدمن المخدرات المتعافي ممن يراجعوا بشكل مستمر لوحدة الرعاية اللاحقة بمستشفى الأمل بمحافظة جدة.

4.4. أدوات جمع البيانات:

المصادر الأولية: تم استخدام مقياس (دليل تصوري للمقابلة) وتصميمه من قبل الباحث معد لهذا الغرض بإشراف المشرف على الدراسة وعرضه على بعض المحكمين*¹ لإجازته وبعد مراجعته النهائية من المشرف وأن بالإمكان تطبيقه على مجتمع الدراسة.

المصادر الثانوية:

الرجوع إلى الكتب العلمية والدراسات السابقة العربية والاجنبية بالإضافة إلى المقالات العلمية المحكمة والدوريات والمعلومات على اختلاف أنواعها المعتمدة من المصادر الرسمية.

5.4. أداة الدراسة:

توصل الباحث إلى تصميم دليل تصوري للمقابلة (مقياس) يخص المتعافين ويقاس مدى تقبل الأسرة للمدمن المتعافي من قبل أسر المتعافين وكذلك لمعرفة طبيعة انماط هذا التقبل وطبيعة الانتكاسات والدور العلاجي ونوع المادة المخدرة وأثر ذلك على ابنها المتعافي من الإدمان.

ويتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية وبيانها كالتالي:

الجزء الأول: البيانات الأولية للأسرة والفرد.

أ- بيانات الأسرة (المنطقة الإدارية، المدينة، صلة القرابة، الفئة العمرية، عدد أفراد الأسرة، مستواها العلمي)

ب- بيانات العميل (الفئة العمرية، ترتيبه في الأسرة، نوع المادة المخدرة، طريقة الاستخدام، عدد مرات التنويم، هل سبق

له التوقف، أطول فترة للتوقف، مدة التوقف الأخيرة).

3- الدكتور خالد العوفي
4- الدكتور عبد الكريم أبو الخير

1(*) -1 الدكتور تركي أبو العلا
2- الدكتور ناصر الزهراني

الجزء الثاني:

مدى تقبل الأسرة من حيث أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: انماط التقبل، ويتكون من عشرة عبارات، تعكس وجهة نظر الأسرة

المحور الثاني:

تأثير الانتكاسات والدخول المتكرر ويتكون من عشرة عبارات، تعكس وجهة نظرهم الشخصية وصيغت بعض العبارات بما يحاكي وقاع المشكلة من خلال استشعار الجانب الوجداني لهم في العبارة رقم (33) أحزن والعبارة (26) ثقني وعبارات النفي اتضحت كما في العبارة (35) لا اتق.

المحور الثالث: الدور العلاجي وأثره، وتكونت من عشرة عبارات.

المحور الرابع: تأثير استخدام نوع المادة المخدرة، وتكونت من عشرة عبارات.

الجزء الثالث:

الاسئلة المفتوحة والتي اتسمت بالشفافية والوضوح لمعرفة وجهة نظر الأسرة من خلال المقابلة والاسترسال في الحديث ومغزى ذلك البحث عن متغيرات لم يوضحها المقياس مع اعطاء فرصة للتعبير عن الرأي والمشاعر.

6.4. صدق وثبات اداة الدراسة

اعتمد الباحث للتحقق من صدق الاداء على عدة طرق وهي كالآتي:

1- صدق الاتساق الداخلي

2- ثبات المقياس

اولاً: صدق الاتساق الداخلي وتم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معامل الارتباط بين درجة المحور والدرجة الكلية للاستبانة، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (1) معامل ارتباط بيرسون بين محاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة:

مستوى الدلالة الإحصائي	معامل ارتباط بيرسون	المحور
0.000	**0.887	1/ مدى تقبل الأسرة للمدمن المتعافي من حيث أنماط تقبل الأسرة
0.000	**0.829	2/ مدى تقبل الأسرة للمدمن المتعافي من حيث تأثير الانتكاسات والدخول المتكرر
0.001	**0.750	3/ مدى تقبل الأسرة للمدمن المتعافي من حيث الدور العلاجي وأثره
0.003	**0.725	4/ مدى تقبل الأسرة للمدمن المتعافي من حيث تأثير استخدام نوع المادة المخدرة

ثانياً: ثبات المقياس وتم التحقق من ثبات المقياس عن طريق معامل كرونباخ-ألفا:

جدول رقم (2) معاملات الثبات للمقياس

المحور	عدد العبارات	كرونباخ-ألفا
1/ مدى تقبل الأسرة للمدمن المتعافي من حيث أنماط تقبل الأسرة	10	0.739

0.801	10	2/ مدى تقبل الأسرة للمدمن المتعافي من حيث تأثير الانتكاسات والدخول المتكرر
0.792	10	3/ مدى تقبل الأسرة للمدمن المتعافي من حيث الدور العلاجي وأثره
0.700	10	4/ مدى تقبل الأسرة للمدمن المتعافي من حيث تأثير استخدام نوع المادة المخدرة
0.899	40	الأداة ككل

جدول رقم (3) أوزان الإجابات حسب مقياس ليكرت الثلاثي

المتوسط المرجح	الوزن	الإجابة
1.66-1	1	لا موافق
2.33-1.67	2	موافق إلى حد ما
3-2.34	3	أوافق

7.4. أساليب المعالجة الإحصائية:

تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية بغرض التحقق من أهداف الدراسة والإجابة عن التساؤلات التي طرحها الباحث والتي تتمثل في:

1. الإحصاء الوصفي المتمثل في النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف متغيرات الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة.
3. معامل كرونباخ-ألfa لإيجاد معامل الثبات لأداة الدراسة.
4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس مدى تقبل الأسرة للمتعافي حسب المحاور المحددة.
6. الاستعانة ببرنامج (Microsoft Excel) لعمل الأشكال البيانية.

5. تحليل بيانات الدراسة

- التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

1.5. المعلومات الأولية للمتعافي والأسرة

أ/ معلومات الأسرة

جدول (4) توزيع الأسر وفق المعلومات الأولية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
المنطقة الإدارية	الرياض	1	7.1%
	مكة المكرمة	12	85.7%

النسبة	التكرار	الفئات	المتغير
7.1%	1	المدينة المنورة	المدينة
57.1%	8	جدة	
7.1%	1	الطائف	
14.3%	2	مكة	
7.1%	1	الرياض	
7.1%	1	عشيرة	
7.1%	1	خيبر	
42.9%	6	أب	
14.3%	2	أم	
21.4%	3	أخ	
14.3%	2	أخت	
7.1%	1	أخرى	
7.1%	1	من 25 – 34 عام	الفئات العمرية
28.6%	4	من 35 – 44 عام	
28.6%	4	من 45 – 54 عام	
35.7%	5	من 55 عام فأكثر	
14.3%	2	5 أفراد	عدد أفراد الأسرة
28.6%	4	6 أفراد	
7.1%	1	7 أفراد	
14.3%	2	9 أفراد	
35.7%	5	10 أفراد فأكثر	
7.1%	1	أمي	المستوى التعليمي
21.4%	3	ابتدائي	
7.1%	1	متوسط	
35.7%	5	ثانوي	
21.4%	3	جامعي	
7.1%	1	دراسات عليا (هندسة)	
100.0%	14	المجموع	

ب/ معلومات المتعافي

جدول (5) توزيع المتعافين وفق المعلومات الأولية:

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الفئات العمرية	من 18 – 24 عام	2	%14.3
	من 25 – 34 عام	5	%35.7
	من 35 – 44 عام	5	%35.7
	من 45 – 54 عام	2	%14.3
الترتيب في الأسرة	الأول	6	%42.9
	الثاني	1	%7.1
	الثالث	2	%14.3
	الرابع	2	%14.3
	الخامس فأكثر	3	%21.4
نوع المادة المخدرة	الحبوب المنشطة	5	%35.7
	الحشيش	4	%28.6
	الكحول	1	%7.1
	الهيروين	4	%28.6
طريقة الاستخدام	البلع	5	%35.7
	شرب	1	%7.1
	حقن	4	%28.6
	التدخين	4	%28.6
عدد مرات التنويم	مرة واحدة	4	%28.6
	مرتان	1	%7.1
	ثلاث مرات	1	%7.1
	أربع مرات	1	%7.1
	خمس مرات	1	%7.1
	ست مرات فأكثر	6	%42.9
مدة تعاطي المخدرات	من 1 – 5 سنوات	3	%21.4
	من 6 – 10 سنوات	2	%14.3
	من 11 – 15 سنة	3	%21.4
	من 16 – 20 سنة	2	%14.3
	أكثر من 20 سنة	4	%28.6

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
هل سبق للمتعاقي التوقف عن استخدام المخدرات	نعم	9	64.3%
	لا	5	35.7%
أطول فترة للتوقف	أقل من سنة	6	42.9%
	سنة واحدة	1	7.1%
	سنتان	6	42.9%
	ثلاث سنوات	1	7.1%
مدة التوقف الأخيرة	من 3 – 6 أشهر	5	35.7%
	من 6 أشهر – سنة	3	21.4%
	من سنة إلى سنتين	5	35.7%
	سنتين إلى ثلاث سنوات	1	7.1%
المجموع		14	100.0%

2.5. التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة:

المتغير الأول: أنماط تقبل الأسرة للمتعاقي أثناء مرحلة التعافي:

جدول رقم (6) الجدول الاحصائي لعبارات المحور الأول: مدى تقبل الأسرة للمدمن المتعاقي من حيث أنماط تقبل الأسرة

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط	لا أوافق		أوافق		العبارة		
				%	ت	%	ت	%	ت	
1	أوافق	0.726	2.71	14.3	2	0	0	85.7	12	أشعر بالخجل من معرفة الأقارب بماضي المتعاقي
2	أوافق	0.745	2.64	14.3	2	7.1	1	78.6	11	أتعامل مع المتعاقي في المنزل بحذر
3	أوافق	0.929	2.36	28.6	4	7.1	1	64.3	9	أرى أن المتعاقي لا يثق بنا كثيراً
4	أوافق إلى حد ما	0.802	2.21	21.4	3	35.7	5	42.9	6	اعتقد ان المتعاقي سبباً للمشكلات التي مازالت تعاني منها الأسرة
4	أوافق إلى حد ما	0.802	2.21	21.4	3	35.7	5	42.9	6	عند اندماج المتعاقي مع أفراد المجتمع اتابع سلوكه
4	أوافق إلى حد ما	0.893	2.21	28.6	4	21.4	3	50.0	7	حرمان المتعاقي من المال له دور كبير في ضمان عدم انتكاسته مرة أخرى

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط	لا أوافق		إلى حد ما		أوافق		العبرة
				ت	%	ت	%	ت	%	
7	أوافق إلى حد ما	0.917	2.07	35.7	5	21.4	3	42.9	6	أرى معاملة سيئة من قبل أفراد الأسرة للمتعاقي
8	أوافق إلى حد ما	0.961	2.00	42.9	6	14.3	2	42.9	6	أرى أن عزل المتعاقي عن باقي أفراد الأسرة يساعد في تعافيه
9	أوافق إلى حد ما	0.699	1.79	35.7	5	50.0	7	14.3	2	أقضي معه وقتاً أطول من الوقت الذي أقضيه مع بقية أفراد أسرتي
10	لا أوافق	0.852	1.57	64.3	9	14.3	2	21.4	3	أرى أن أفراد أسرتي يشعرون بالخلج بسبب وجود المدمن معهم
	أوافق إلى حد ما		2.18							المحور الأول ككل

المتغير الثاني: تأثير الانتكاسات والدخول المتكرر خلال فترة العلاج السابقة على تقبل الأسرة لهم في مرحلة التعافي:

جدول رقم (7) الجدول الاحصائي لعبارات المحور الثاني: مدى تقبل الأسرة للمدمن المتعاقي من حيث تأثير الانتكاسات والدخول المتكرر

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط	لا أوافق		إلى حد ما		أوافق		العبرة
				ت	%	ت	%	ت	%	
1	أوافق	0.0	3.0	0.0	0	0.0	0	100	14	ثقتي بالمدمن المتعاقي تتأثر كلما عاد للتعاقي مرة أخرى
1	أوافق	0.00	3.0	0.0	0	0.0	0	100	14	أحزن عندما يعود المتعاقي للتعاقي
3	أوافق	0.267	2.93	0.0	0	7.1	1	92.9	13	تكرار المريض للانتكاسة ودخوله للمستشفى مرة أخرى يصيبني بالإحباط
3	أوافق	0.267	2.93	0.0	0	7.3	1	92.9	13	وجود متعاطين في الأسرة يؤثر على أداء الأسرة لدورها الاجتماعي
5	أوافق	0.535	2.86	7.1	1	0.0	0	92.9	13	عندما يعود المتعاقي للتعاقي أتخذ ما أراه مناسباً دون استشارة ذوي الاختصاص

الترتيب	المستوى	الإحتراف المعياري	المتوسط	لا أوافق		إلى حد ما		أوافق		العبرة
				%	ت	%	ت	%	ت	
6	أوافق	0.579	2.79	7.1	1	7.1	1	85.7	12	تتأثر الأسرة كثيراً من عودة المتعافي إلى التعاطي مرة أخرى
7	أوافق	0.611	2.71	7.1	1	14.3	2	78.6	11	يصعب على التعامل مع المتعافي إذا عاد إلى تعاطي المخدرات
8	أوافق إلى حد ما	0.825	2.29	21.4	3	28.6	4	50.0	7	أرى أن الأسرة لها دور في انتكاسات المريض المتكررة
9	لا أوافق	0.842	1.64	57.1	8	21.4	3	21.4	3	على المتعافي أن يتحمل نتيجة أخطائه السابقة
10	لا أوافق	0.579	1.21	85.7	12	7.1	1	7.1	1	لا أثق في العلاج الذي يقدمه مستشفى الأمل
	أوافق		2.54							المحور الثاني ككل

المتغير الثالث: فعالية الدور العلاجي في مساعدة الأسرة على تقبل المتعافي:

جدول رقم (8): الجدول الاحصائي لعبارات المحور الثالث: مدى تقبل الأسرة للمدمن المتعافي من حيث الدور العلاجي وأثره

الترتيب	المستوى	الإحتراف المعياري	المتوسط	لا أوافق		إلى حد ما		أوافق		العبرة
				%	ت	%	ت	%	ت	
1	أوافق	0.0	3.0	0.0	0	0.0	0	100	14	أشعر بالخوف من الانتكاسة كلما عاد إلى سلوكياته السلبية السابقة
2	أوافق	0.363	2.86	0.0	0	14.3	2	85.7	12	أثق في قدرات المتعافي عند استمراره في العلاج
2	أوافق	0.363	2.86	0.0	0	14.3	2	85.7	12	أحرص على تذليل كافة الصعوبات التي تواجه المتعافي
4	أوافق	0.426	2.79	0.0	0	21.4	3	78.6	11	أحاول أن أساند المتعافي حتى لا يتعاطي مرة أخرى
4	أوافق	0.426	2.79	0.0	0	21.4	3	78.6	11	هناك مسئولية مشتركة بين الأسرة والمستشفى في تعافي مريض الإدمان
6	أوافق	0.611	2.71	7.1	1	14.3	2	78.6	11	حضور المتعافي بانتظام إلى وحدة

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط	لا أوافق		إلى حد ما		أوافق		العبرة
				ت	%	ت	%	ت	%	
										الرعاية الممتدة دليل على رغبته في العلاج
7	أوافق إلى حد ما	0.914	2.29	4	28.6	2	14.3	8	57.1	أشعر بالحرج عندما أحضر للمستشفى لمتابعة علاج المتعافي
8	أوافق إلى حد ما	0.726	1.71	6	42.9	6	42.9	2	14.3	أشارك الفريق العلاجي بوحدة الرعاية الممتدة علاج المتعافي
9	لا أوافق	0.756	1.57	8	57.1	4	28.6	2	14.3	هناك تواصل مستمر بين الأسرة والفريق العلاجي بوحدة الرعاية الممتدة
10	لا أوافق	0.611	1.29	11	78.6	2	14.3	1	7.1	طول مدة العلاج التأهيلي في مرحلة الرعاية الممتدة ليس له جدوى
	أوافق		2.39							المحور الثالث ككل

د/ المتغير الرابع: تأثير استخدام نوع المادة المخدرة على درجة تقبل الأسر للمتعافي:

جدول رقم (9): الجدول الاحصائي لعبارات المحور الرابع: مدى تقبل الأسرة للمدمن المتعافي من حيث تأثير استخدام نوع المادة المخدرة

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط	لا أوافق		إلى حد ما		أوافق		العبرة
				ت	%	ت	%	ت	%	
1	أوافق	0.0	3.0	0	0.0	0	0.0	14	100	تحملت الأسرة أعباءً اجتماعية من المادة المتعاطاه
2	أوافق	0.267	2.93	0	0.0	1	7.1	13	92.9	الأسرة عانت نفسياً من المادة المتعاطاه
3	أوافق	0.633	2.64	1	7.1	3	21.4	10	71.4	دعم الأسرة المادي والمعنوي للمتعافي له دور في تعافيه مهما كانت نوعية المادة المخدرة

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط	لا أو أقل		إلى حد ما		أوافق		العبرة	
4	أوافق	0.756	2.57	14.3	2	14.3	2	71.4	10	أخشى على المتعافي أن تكون وفاته بسبب تعاطيه للمخدرات	
4	أوافق	0.756	2.57	14.3	2	14.3	2	71.4	10	توافر المادة المخدرة في البيئة المحيطة بالأسرة يؤثر على متابعتهم له	
4	أوافق	0.756	2.57	14.3	2	14.3	2	71.4	10	المادة المخدرة التي كان يتعاطاها المتعافي لا يمكن للأسرة تقبلها	
7	أوافق	0.929	2.36	28.6	4	7.1	1	64.3	9	المخدر أثر على وضع الأسرة المالي	
8	أوافق إلى حد ما	0.949	2.14	35.7	5	14.3	2	50.0	7	أسعى إلى معرفة المادة المخدرة المتعاطاه وكل ما يحيط بها لكي أستطيع التعامل معه	
9	أوافق إلى حد ما	0.949	1.86	50.0	7	14.3	2	35.7	5	وصمة الإدمان تلاحق المتعافي داخل الأسرة	
10	أوافق إلى حد ما	0.802	1.79	62.9	6	35.7	5	21.4	3	المادة المخدرة المتعاطاه مقبولة في بيئة المتعافي	
			2.44								المحور الرابع ككل

3.5. تحليل الاسئلة المفتوحة:

وبإجراء المقابلات مع أسر المتعافين، وبسؤالهم عن وجهة نظرهم عن الأسباب التي ساهمت في عدم تقبلهم للمتعافي، فنجد أن وجهات النظر اختلف نوعاً ما، فنجد أن أكثر الأسباب التي أشار إليها أسر المتعافين تتمثل في السلوكيات والتصرفات اللإرادية التي تبدر من المتعافي بين الحين والآخر، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن التعاطي التي مازالت تظهر على العديد من المتعافين، والعصبية وعدم تقبل النصيح، وأحياناً عدم ثقة المتعافي بالأسرة، والتهديد بالرجوع إلى التعاطي مرة أخرى إذا واجه ضغوطات وانتقادات من الأسرة. وهذا مرتبطاً بنوع المادة المخدرة التي استحوذت عليها العينة (بالحبوب المنشطة) وعلاقتها بالتصرفات اللارادية (والهيريون) وعلاقتها بالآثار الناجمة عن التعاطي وخاصة باليدين والرجلين وتأثيرها على جدية المتعافي واحساسه بالألم العضوي والنفسي جراء هذه الاعراض.

وهذا يحكى واقع هذه الأسر وتباينها بين الصدمة العاطفية المخيبة للآمال وبين لامبالاتها وعدم قدرتها على السيطرة عليه وهذا يجرد الأسرة من الاهتمام ويزعزع درجة القبول لديها حتى تصل إلى اخراجه من حسابات الأسرة وانه عضو ليس

موجود بالأسرة ويدفعوا به إلى مساعدة نفسه ومواجهة نتائج مشكلة الصحية والامنية والنفسية وإذا قام بتعديل ذاته وبدأ بالإحساس بالمشكلة نحن هنا للمساعدة المؤقتة وتحتاج هذه العملية إلى شهور وقد تصل إلى سنوات.

4.5. البيانات الأولية للمتعاقي وعلاقتها بمحاور الدراسة وتحليلها:

جدول (10): العلاقة بين نوع المادة المخدرة والعبارة (عندما يعود المتعاقي للتعاقي أأخذ ما أراه مناسباً دون استشارة ذوي الاختصاص)

		b12		Total		
		لا أوافق	أوافق			
المادة المخدرة	المنشطة الحبوب	Count	0	5	5	
		% of Total	0.0%	35.7%	35.7%	
	الحشيش	Count	0	4	4	
		% of Total	0.0%	28.6%	28.6%	
	الكحول	Count	1	0	1	
		% of Total	7.1%	0.0%	7.1%	
	الهيروين	Count	0	4	4	
		% of Total	0.0%	28.6%	28.6%	
	Total		Count	1	13	14
			% of Total	7.1%	92.9%	100.0%

جدول (11): العلاقة بين نوع المادة المخدرة والعبارة (تكرار المريض للانتكاسة ودخوله للمستشفى مرة أخرى يصيبني بالإحباط)

		b13		Total		
		إلى حد ما	أوافق			
المادة المخدرة	المنشطة الحبوب	Count	0	5	5	
		% of Total	0.0%	35.7%	35.7%	
	الحشيش	Count	0	4	4	
		% of Total	0.0%	28.6%	28.6%	
	الكحول	Count	1	0	1	
		% of Total	7.1%	0.0%	7.1%	
	الهيروين	Count	0	4	4	
		% of Total	0.0%	28.6%	28.6%	
	Total		Count	1	13	14

	% of Total	7.1%	92.9%	100.0%
--	------------	------	-------	--------

جدول (12): العلاقة بين نوع المادة المخدرة والعبارة (تتأثر الأسرة كثيرا من عودة المتعافي الى التعاطي مرة أخرى)

		b16			Total		
		لا أوافق	إلى حد ما	أوافق			
المادة المخدرة	الحبوب	Count	0	0	5	5	
		% of Total	0.0%	0.0%	35.7%	35.7%	
	المنشطة	Count	1	0	3	4	
		% of Total	7.1%	0.0%	21.4%	28.6%	
	الحشيش	Count	0	1	0	1	
		% of Total	0.0%	7.1%	0.0%	7.1%	
	الكحول	Count	0	0	4	4	
		% of Total	0.0%	0.0%	28.6%	28.6%	
	الهيروين	Count	1	1	12	14	
		% of Total	7.1%	7.1%	85.7%	100.0%	
	Total		Count	1	1	12	14
			% of Total	7.1%	7.1%	85.7%	100.0%

جدول (13): العلاقة بين عمر المتعافي والعبارة (أشارك الفريق العلاجي بوحدة الرعاية الممتدة علاج المتعافي)

		c22			Total		
		لا أوافق	إلى حد ما	أوافق			
عمر المتعافي	من 18 - 24 عام	Count	0	0	2	2	
		% of Total	0.0%	0.0%	14.3%	14.3%	
	من 25 - 34 عام	Count	2	3	0	5	
		% of Total	14.3%	21.4%	0.0%	35.7%	
	من 35 - 44 عام	Count	2	3	0	5	
		% of Total	14.3%	21.4%	0.0%	35.7%	
	من 45 - 54 عام	Count	2	0	0	2	
		% of Total	14.3%	0.0%	0.0%	14.3%	
	Total		Count	6	6	2	14
			% of Total	42.9%	42.9%	14.3%	100.0%

جدول (14): العلاقة بين عمر المتعافي والعبارة (هناك تواصل مستمر بين الأسرة والفريق العلاجي بوحدة الرعاية الممتدة)

			c28			Total	
			لا أوافق	إلى حد ما	أوافق		
عمر المتعافي	عام 18 - 24 من	Count	0	0	2	2	
		% of Total	0.0%	0.0%	14.3%	14.3%	
	عام 25 - 34 من	Count	4	1	0	5	
		% of Total	28.6%	7.1%	0.0%	35.7%	
	عام 35 - 44 من	Count	2	3	0	5	
		% of Total	14.3%	21.4%	0.0%	35.7%	
	عام 45 - 54 من	Count	2	0	0	2	
		% of Total	14.3%	0.0%	0.0%	14.3%	
	Total		Count	8	4	2	14
			% of Total	57.1%	28.6%	14.3%	100.0%

جدول (15): العلاقة بين مدة التعاطي والعبارة (أحاول أن أساند المتعافي حتى لا يتعاطى مرة أخرى)

			c21		Total	
			إلى حد ما	أوافق		
مدة التعاطي	سنوات 1 - 5 من	Count	0	3	3	
		% of Total	0.0%	21.4%	21.4%	
	سنوات 6 - 10 من	Count	2	0	2	
		% of Total	14.3%	0.0%	14.3%	
	سنة 11 - 15 من	Count	0	3	3	
		% of Total	0.0%	21.4%	21.4%	
	سنة 16 - 20 من	Count	1	1	2	
		% of Total	7.1%	7.1%	14.3%	
	فأكثر سنة 20	Count	0	4	4	
		% of Total	0.0%	28.6%	28.6%	
	Total		Count	3	11	14
			% of Total	21.4%	78.6%	100.0%

جدول (16): العلاقة بين نوع المادة المخدرة والعبارة (أخشى على المتعافي أن تكون وفاته بسبب تعاطيه للمخدرات)

		d35			Total	
		لا أوافق	إلى حد ما	أوافق		
المادة المخدرة	الحبوب	Count	0	0	5	
		% of Total	0.0%	0.0%	35.7%	
	المنشطة	Count	2	1	1	
		% of Total	14.3%	7.1%	7.1%	
	الحشيش	Count	0	1	0	
		% of Total	0.0%	7.1%	0.0%	
	الكحول	Count	0	0	4	
		% of Total	0.0%	0.0%	28.6%	
	الهيروين	Count	2	2	10	
		% of Total	14.3%	14.3%	71.4%	
	Total		Count	2	2	10
			% of Total	14.3%	14.3%	71.4%

6. نتائج الدراسة وتوصياتها

1.1. نتائج الدراسة:

1/ فيما يخص مفردات الدراسة والأسرة، فوجد أنها تتكون من عدد (14) أسرة لديها أبناء متعافين بمستشفى الأمل بجدة بوحدة الرعاية الممتدة ومن خلال النتائج تم التوصل إلى أن غالبية الأسر يتبعون لمنطقة مكة المكرمة – مدينة جدة، وأن غالبية المرافقين هم آباء المتعافين، ومعظمهم مستواهم التعليمي (ثانوي).

2/ فيما يخص المتعافين، فقد تم التوصل إلى أن غالبية المتعافين في الفئتين العمريتين (25 – 34 عام) و(35 – 44 عام)، وغالبية من المتعافين ترتيبهم (الأول) داخل الأسرة.

3/ معظم المتعافين كانوا يتعاطون (الحبوب المنشطة) ويتم تعاطيها عن طريق (البلع). معظم المتعافين سبق وأن تم تنويمهم بمستشفى الأمل وبمستشفيات أخرى بعدد (ست مرات فأكثر)، وأن غالبية كانوا يتعاطون المخدرات لمدة (أكثر من 20 سنة)، كما قد سبق لهم التوقف عن تعاطي المخدرات.

4/ بالنسبة لأنماط تقبل الأسرة للمتعافي أثناء مرحلة التعافي، فوجد أن أكثر الأنماط التي وافق عليها أفراد العينة هي: (أشعر بالخلج من معرفة الأقارب بماضي المتعافي) والتي جاءت بنسبة موافقة بلغت (90.3%) وكذلك العبارة (أتعامل مع المتعافي في المنزل بحدس) بنسبة موافقة بلغت (88%). بينما أكثر العبارات التي رفضها أفراد العينة هي (أرى أن أفراد أسرتي يشعرون بالخلج بسبب وجود المدمن معهم) بنسبة بلغت (52%) فقط والتي تشير إلى عدم الموافقة.

5/ بالنسبة لتأثير الانتكاسات والدخول المتكرر خلال فترة العلاج السابقة على تقبل الأسرة لهم في مرحلة التعافي، فتتمثل في العبارات التي حازت على أكبر موافقة من العينة وهي: (ثقتي بالمدمن المتعافي تتأثر كلما عاد للتعاطي مرة أخرى).

6/ بالنسبة لفعالية الدور العلاجي في مساعدة الأسرة على تقبل المتعافي، فنجد أن أكثر العبارات التي حازت على موافقة العينة عليها تتمثل في: العبارة (أشعر بالخوف من الانتكاسة كلما عاد إلى سلوكياته السلبية السابقة) والتي حازت على موافقة كاملة العينة بنسبة بلغت (100%)، وكذلك العبارة (أثق في قدرات المتعافي عند استمراره في العلاج) بنسبة موافقة بلغت (95.3%) والتي تشير إلى الموافقة العالية عليها.

7/ بالنسبة لمدى تأثير استخدام نوع المادة المخدرة على درجة تقبل الأسر للمتعافي، فنجد أن أكثر العبارات التي حازت على موافقة العينة عليها تتمثل في العبارة (تحملت الأسرة أعباءً اجتماعية من المادة المتعاطاة) والتي وافقت عليها كامل العينة بنسبة بلغت (100%).

8/ هناك علاقة قوية من خلال جداول العلاقات بين نوعية المادة المخدرة وبين رفض أو تقبل الأسرة للمتعافي.

2.6. التوصيات:

1.2.6. التوصيات التي تنطلق من النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- 1- التركيز على إنشاء العديد من مراكز الدعم الذاتي للمتعافي في معظم المحافظات ليسهل على الأسرة متابعة أبنائهم ومشاركة الفريق المعالج الجانب العلاجي للمتعافي.
- 2- تحتاج الأسرة السعودية إلى فتح قنوات التواصل مع الأجهزة الرسمية ذات العلاقة بالإدمان والتعافي وزيادة وعيهم بمشاكل الإدمان.
- 3- تكثيف الجهود الرسمية والغير رسمية لإنقاذ معظم الأسر التي تعيش في بؤر الإدمان أو مراكز تجارة المخدرات أو إيجاد بدائل لهم.
- 4- إعداد منشورات ومعارض متعلقة بالإدمان وعلاجه وأهمية الدعم الأسري لهم.
- 5- وضع برامج إرشادية أسريه علاجية توجه لأسر المتعافين بالمستشفى فيما يخص طريقة التعامل وكيفية تقبلهم ومتابعة مدى انعكاسه على المتعافي وأسرته.
- 6- يتضح لدينا ان الأسرة السعودية أسرة محافظة ومدنية تؤثر وتتأثر بالمجتمع ومؤسساته.
- 7- الدعم المادي لأسر المتعافين يعينهم على استمرارية دعم أبنائهم ويعطي مؤشر ايجابي لمدى اهتمام الدولة بالمتعافي ويعطي دفعة معنوية ايجابية للأسر.

2.2.6. التوصيات العامة:

- 1- ضرورة أن تتضمن فصول أو كتب عن الإدمان في المدارس لتعجيل مفهومه ولنقل حدة تأثير أفراد الأسرة على وصم المتعافي بالمدمن.
- 2- يوصى الباحث زيادة الاهتمام بفئة المدمنين وأنهم يحملون مرضاً مزمناً يحتاج إلى الدعم المعنوي من أجهزة الدولة والمادي بزيادة المخصصات المالية لمستشفيات الأمل بالمملكة.
- 3- تطوير وتحسين برامج الرعاية اللاحقة الملحقه بمستشفيات الأمل بالمملكة واعطائهم حقهم في التأهيل والرعاية كما ينبغي أسوة بمراكز التأهيل الأخرى في المملكة والعالمية.

4- إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات العلمية حول جانب تقبل الأسرة للأبناء بشكل عام وذوي الفئات الخاصة المدمنين بشكل خاص.

5- يوصى الباحث بإجراء دراسات مشابهة للدراسة الحالية بعد ثلاث سنوات كحد أدنى لقياس مدى تحسن مستوى تقبل الأسرة للمتعافي ومدى انعكاسها على التعافي.

7. قائمة المراجع

1.7. المراجع العربية:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- صحيح البخاري.
- 3- الأسمرى، عبد السلام (2016). التنبؤ بالتعافي من الاعتماد على المخدرات من خلال سمات الشخصية والمتغيرات الديموغرافية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 4- أبو أسعد، احمد عبد اللطيف (2014): الارشاد الزوجي والاسري، دار الشروق، عمان، ط2.
- 5- أبو الخير، عبد الكريم قاسم (2013): معركة الإدمان التشخيص وخطوات العملية العلاجية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، ط1.
- 6- البداينة، ذياب موسى (2012): الشباب والانترنت والمخدرات، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.
- 7- ابن منظور، لسان العرب (1994) دار المعارف للنشر والتوزيع.
- 8- البريثن، عبد العزيز عبد الله (2002). الخدمه الاجتماعية في مجال علاج الإدمان. مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض.
- 9- جليغم، هيف ماجد (2014) المشكلات الاجتماعية لأسر النزلاء لقضايا المخدرات. رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية. الرياض.
- 10- الحسيني، سيد فؤاد (2010): أثر المخدرات في تدمير المجتمعات، مركز وذكر للنشر والتوزيع. الكويت. السالمية.
- 11- الحوري، أحمد حمزة (2007). تطوير سياسة وقائية لمواجهة المخدرات. ملتقى بعنوان "المخدرات والعولمة"، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 12- الخراشي، عبد الرحمن (2010). تصور مقترح لبناء استراتيجيات برامج رعاية لاحقة للمتعافين من الإدمان، دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية.
- 13- سعيد، عبد الحكيم، رضوان (2011): بعض ملامح تعاطي المخدرات – المجلة العلمية لكلية التربية بجامعة أسيوط – جمهورية مصر العربية، م27، 2011.
- 14- الشريف، عبدالاله (2015): المخدرات. الأضرار والبرامج والأنظمة والاستراتيجيات، المديرية العامة لمكافحة المخدرات، الرياض، ط4.

- 15- الشريف، عبدالاله (2015): الوقاية من المخدرات في المجتمع العربي خبرات وتجارب، برنامج حماية الدولي، دبي، ط1.
- 16- الشهراني، صالح بن سعد (2013-): دور منازل منتصف الطريق بمستشفيات الأمل في تأهيل مرضى الإدمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض
- 17- صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي برئاسة مجلس الوزراء، القاهرة. ط 9.
- 18- الطلحي، علي (2013). بناء نموذج منظم للعلاقات بين أساليب التنشئة الأسرية والتفكير غير العقلاني والحوار الأسري والتوافق النفسي والاجتماعي، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 19- الطويسي، وآخرون (2013). اتجاهات الشباب نحو المخدرات دراسة ميدانية في محافظة معان (بحث منشور). مجلة مركز العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الأردنية: عمان.
- 20- العتيبي، عبد الله عبد المعين (2015). دور الرعاية اللاحقة في تأهيل مدمني المخدرات. رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

2.7. المراجع الأجنبية:

- 39 - Assessment Psychoactive Drugs. 2005 Jun; 37(2):129-33.
- 40- Roberto Learner (1997), The Social and Health Impact of Drug Consumption among Youth, The Perverse Case in World Drug Report 1997, United Nations, Oxford University Press.
- 41 - Rohner E. C. and Rohner R. P (1980): Perceived parental acceptance –rejection and Children’s reported behavioral dispositions, A comparative intercultural study of American and Mexican children, Journal of Cross – cultural psychology, Vol (11) PP: 213.

3.7. مواقع الانترنت:

- 42-<http://furat.alwehda.gov.sy/node/152901>.
- 43- <http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/تقبل/>
- 44-<https://www.feedo.net/Society/SocialInfluences/ManAndSociety/SocialStatus.htm>
- 45- https://www.unodc.org/documents/wdr2015/WDR15_ExSum_A.pdf

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الباحث/ عبد الله حسن محمد الشخي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)

التواصل الأسري وأثره على التحصيل الدراسي للأبناء
(دراسة مسحية على عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة جدة)

Family communication and its impact on children's academic achievement

(Survey study on a sample of secondary school students in Jeddah)

إعداد الباحث/ ضيف الله سعيد هواش العامري

ماجستير في مجال الإصلاح الأسري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: def1000000@hotmail.com

المخلص:

إن التواصل الأسري يعتبر من أهم الوسائل التي تساهم في تنشئة الطفل التنشئة السليمة، وتكون لديه المخزون المعرفي في الجانب الثقافي والديني والاجتماعي وغيرها، ولأن الأسرة هي الوسيط بين الفرد والمجتمع، فإنها تجعل منه فردا قادرا على التفاعل مع المجتمع، وتعلمه الأساليب الصحيحة في الحوار وبناء العلاقات الجيدة. ومن هذا المنطلق حدد الباحث مشكلة الدراسة في محاولة تسليط الضوء على أثر التواصل الأسري في التحصيل الدراسي للأبناء، ويرى أن إشكالية الدراسة تتبلور السؤال الرئيسي التالي: كيف يؤثر التواصل الأسري داخل الأسرة على التحصيل الدراسي للأبناء؟

تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي، ويتكون مجتمع الدراسة الحالية للباحث من طلاب مدرسة أوس بن حبيب الثانوية بشرق جدة للفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1442هـ، والبالغ عددهم 314 طالبا. وتكونت عينة من 80 طالبا من طلاب الصف الثالث ثانوي في مدرسة أوس بن حبيب الثانوية خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1442هـ، والذين تتراوح أعمارهم بين 17-19 عاما.

تمثلت اداة البحث بالاستمارة حيث تم فيها إعداد مجموعة من الأسئلة المرتبطة بموضوع الدراسة، بحيث تجيب في مجموعها على تساؤلات الدراسة، وقد بلغ عدد الأسئلة 43 سؤالا موزعة على أربعة محاور.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أبرزها: العمل على توفير الجو الأسري المستقر للأبناء لضمان زيادة تحصيلهم الدراسي، الحرص على الزيارة المستمرة للمدرسة من قبل ولي الأمر لمتابعة الطالب.

الكلمات المفتاحية: التواصل الأسري، التحصيل الدراسي، الأبناء، محافظة جدة

Family communication and its impact on children's academic achievement

(Survey study on a sample of secondary school students in Jeddah)

Abstract:

Family communication is considered one of the most important means that contribute to the upbringing of the child with a sound upbringing, and he has a stock of knowledge in the cultural, religious, social and other aspects. good relationships. From this point of view, the researcher identified the problem of the study in an attempt to shed light on the impact of family communication on the children's academic achievement. He believes that the problem of the study crystallizes the following main question: How does family communication within the family affect the children's academic achievement?

In this study, the descriptive approach was used, and the current study community of the researcher consists of 314 students of Aws bin Habib Secondary School in eastern Jeddah for the second semester of the academic year 1442 AH. A sample of 80 third-grade secondary students at Aws Bin Habib Secondary School during the second semester of the academic year 1442 AH, whose ages ranged between 17-19 years, consisted of.

The research tool was represented by the form, in which a set of questions related to the subject of the study was prepared, so that they answer the questions of the study, and the number of questions reached 43 questions distributed over four axes.

The study reached a set of recommendations, most notably: working to provide a stable family atmosphere for the children to ensure an increase in their academic achievement, ensuring the continuous visit to the school by the guardian to follow up on the student.

Keywords: Family Communication, Academic Achievement, Children, Jeddah Governorate

1. المقدمة:

الأسرة هي البيت الأول الذي ينشأ ويتربى فيه الفرد، يكتسب منه الخبرات والمهارات والعادات والتقاليد الأولى منذ نعومة أظفاره حتى تنتهي حياته، فمنذ البداية يتركز التعليم على الوالدين بشكل أكبر حيث يتعلم الطفل السلوك من الأب والأم، حيث كل ما يضعه الأهل في شخصية الطفل هو المحرك الأساسي في تنمية مهاراته وأفكاره وميوله في الدراسة، ومن الممكن أن يؤثر ذلك عليه بشكل إيجابي أو سلبي.

يمكن للأسرة أن تشارك في العملية التعليمية مع أطفالها في عدة مجالات، ومن أهم هذه المجالات: التعلم الموجه للعائلة، والشراكة بين الأسر والمدرسة. حيث يركز المجال الأول على تحفيز العائلة للأبناء، وتوفير البيئة التعليمية المناسبة داخل المنزل. كما تتضمن أيضاً بعض الأنشطة التعليمية التي يقوم بها الوالدين مع أبنائهم. أما المجال الآخر فيتضمن التواصل المستمر بين العائلة والمدرسة لتحسين المستوى التعليمي لأبنائهم.

وفي الآونة الأخيرة ازداد الاهتمام بالتحصيل الدراسي من قبل الأسر، حيث يعتبرونه هو الذي يحدد مستقبل أبنائهم لذلك تجد الوالدين يبذلون قصارى جهدهم لتوفير الراحة التامة لهم لتهيئة بيئة دراسية مناسبة في المنزل، ويصرفون جهداً كبيراً مادياً ومعنوياً تجاههم، ثم يدخلون أبنائهم أفضل المدارس ويرسلونهم إلى أفضل المدرسين الخصوصيين كل ذلك من أجل رفع مستواهم التعليمي وحصولهم على أعلى الدرجات.

ونجد هذا واضحاً من خلال الأهالي فهم يقومون بزيارات دورية لمدراس أبنائهم لمتابعتهم والحرص على عدم وجود مشكلات تواجههم أثناء سير العملية التعليمية سواء في المنزل أو البيت، وبالرغم من وجود أسر تهتم كثيراً بأبنائهم هناك في المقابل أسراً لا تهتم بأبنائهم إطلاقاً سواء في الجانب التعليمي أو جوانب حياته اليومية، وهذا هو موضوع بحثنا، حيث أن التحصيل الدراسي له تأثير كبير على حياة الطالب الذي لا يجد الاهتمام والمتابعة والطالب الذي تتوفر له كل احتياجاته المعنوية قبل المادية.

ومن خلال عمل الباحث كمعلم في المرحلة الثانوية فقد لاحظ أن هناك تفاوت وتباين بين الطلاب في تحصيلهم الدراسي بشكل عام، حيث أنه يعتقد أن التواصل الأسري بمختلف أشكاله وأساليبه يلعب دوراً فاعلاً وبارزاً في التحصيل الدراسي لدى الأبناء، فقد أظهرت العديد من الدراسات أن التواصل الأسري الجيد والفعال يعكس إيجابياً على المستوى الدراسي للأبناء، كما أن التواصل الأسري الغير فعال والتفكك داخل الأسرة يعكس بشكل سلبي على مستوى الأبناء الدراسي.

1.1 مشكلة الدراسة:

تعد الأسرة المؤسسة الأولى التي ينشأ فيها الفرد، فمن خلال تفاعلاته فيها تتحدد توجهاته ويبنى كيانه، وتكمن أهميتها في كونها المصدر الرئيسي لخبرات الطفل ومعلوماته في السنوات الأولى، كما أنها تعتبر ركيزة أساسية في تكوين شخصيته، وتؤدي دوراً بالغ الأهمية في توجيه مستقبل الأبناء نحو الدراسة والمهنة المناسبة ويترتب على ذلك نتائج إيجابية أو سلبية في حياة الطفل الحاضرة والمستقبلية من خلال تكوين اتجاهات إيجابية نحو مهنة المستقبل، وتوفير الفرص المساعدة على دعم الاتجاه وتكوينه بالتعاون مع المدرسة، بحيث يصبح الابن قادراً على توجيه ذاته.

كما أن الأسرة تعتبر من أهم الجماعات التي يتكون منها المجتمع، حيث أنها منذ نشأتها وإلى وقتنا الراهن قد مرت بالعديد من التطورات سواء في العلاقات أو الحجم أو الأهداف أو الوظائف والأدوار، كما أنها تعتبر أكثر مؤسسة تربوية مؤثرة في البناء الاجتماعي والفكري والأخلاقي لدى الأبناء.

لذلك فإن التواصل الأسري يعتبر من أهم الوسائل التي تساهم في تنشئة الطفل التنشئة السليمة، وتكون لديه المخزون المعرفي في الجانب الثقافي والديني والاجتماعي وغيرها، ولأن الأسرة هي الوسيط بين الفرد والمجتمع، فإنها تجعل منه فردا قادرا على التفاعل مع المجتمع، وتعلمه الأساليب الصحيحة في الحوار وبناء العلاقات الجيدة.

إلا أن ذلك لا يعني تجاهل دور المدرسة في تربية الأطفال، إذ أن الأسرة والمدرسة تعتبران أهم المؤسسات في إعداد الأطفال وتربيتهم، حيث أن وعي الطالب يتشكل في المدرسة من خلال التعلم والتربية والتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة.

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة الكثير من التغيرات في أفكار ومفاهيم المجتمعات بشكل عام وفي المجتمع السعودي بشكل خاص، فقد شهد العالم ثورة تكنولوجية حديثة أدى إلى تأثر الوظائف الجوهرية للأسرة.

وقد حدد الباحث مشكلة الدراسة في محاولة تسليط الضوء على أثر التواصل الأسري في التحصيل الدراسي للأبناء، ويرى أن إشكالية الدراسة تتبلور في السؤال التالي:

كيف يؤثر التواصل الأسري داخل الأسرة على التحصيل الدراسي للأبناء؟

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر التواصل الأسري على التحصيل الدراسي للأبناء، وذلك من خلال الجوانب التالية:

- 1- التعرف على العلاقة بين التواصل الأسري والتحصيل الدراسي للأبناء لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية.
- 2- التعرف بأهمية التواصل الأسري.
- 3- الكشف عن أثر ضعف التواصل بين الأسرة على الأبناء.
- 4- وضع تصور لدور المرشد الأسري في تحقيق التواصل الأسري.

4.1. تساؤلات الدراسة:

- 1- ما طبيعة العلاقة بين التواصل الأسري والتحصيل الدراسي للطلاب؟
- 2- ماهي الآثار المترتبة من ضعف التواصل الأسري على تحصيل الأبناء الدراسي؟
- 3- ما هو مستوى التحصيل الدراسي لدى عينة الدراسة؟

5.1. أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تستمد هذه الدراسة أهميتها من طبيعة وأهمية فئة سن المراهقة التي تتناولها بالبحث، وهي فئة طلاب المرحلة الثانوية، وذلك لأن هذه الفئة وهذه المرحلة العمرية تعد من أكثر مراحل العمر إثارة للباحثين في مجال علم النفس وعلم

الاجتماع، حيث أن مثل هذا النوع من الدراسات تعمل على تحفيزهم وفتح الطريق أمامهم لإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات.

الأهمية التطبيقية: تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة ونتائجها من خلال ما يلي:

- 1- تقوم هذه الدراسة بتعريف وتوعية الأسرة بالعلاقة الهامة بين التواصل الأسري والتحصيل الدراسي لدى الأبناء.
- 2- تزويد التربويين والأخصائيين الاجتماعيين بمعلومات حول أساليب وطرق التواصل الأسري التي يتبعها الوالدان داخل الأسرة مع أبنائهم لمساعدتهم في تعديل الاضطرابات والسلوكيات الخاطئة.
- 3- العمل على تمكين التربويين والقائمين على العملية التربوية من استحداث برامج تدريبية تربوية تهتم بالتحصيل الدراسي لدى الطلاب.

6.1. مفاهيم الدراسة:

1- التواصل الأسري: Family communication: هو الطريقة التي يتم من خلالها تبادل المعلومات الشفوية وغير الشفوية بين أفراد الأسرة، وكذلك هو القدرة على الانتباه لما يفكر به الآخرون، وبعبارة أخرى فإن التواصل ليس فقط التحدث، ولكن أيضا الاستماع لما يقوله الآخرون. (نبيه إسماعيل، 2001، ص132).

ويعرف إجرائيا بأنه الطريقة التي يتواصل بها أفراد الأسرة فيما بينهم، وكذلك التفاعل المتبادل بين الوالدين وأبنائهم من خلال الاتصال وتبادل الواجبات والحقوق، والذي تمثله الدرجة التي يحصل عليها الطالب (الابن) في مقياس التواصل الأسري.

2- التحصيل الدراسي: Academic achievement هو ما يكتسبه الطالب من قيم ومهارات ومعارف من خلال

المروور بالخبرات والمواقف التعليمية لموضوع معين (الشعيلي والبلوشي، 2004، ص54-90).

ويعرف إجرائيا بأنه المستوى الذي يحققه الطالب في دراسته، والذي يقاس من خلال مؤشر الأداء الدراسي، ويتم التعرف عليه من خلال الدرجة التي يحصل عليها الطالب في مقياس التحصيل الدراسي لهذه الدراسة.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.1.2. الإطار النظري:

1- التواصل الأسري

مفهوم الأسرة: الأسرة في اللغة مشتقة من الأسر، بمعنى القيد، يقال أسره أسرا؛ أي أسره وقيده، وقد يكون هذا الأسر اختياريا يرتضيه الإنسان لنفسه ويسعى إليه لأنه يعيش بدونه مهددا، ومن هذا الأسر الاختياري اشتقت الأسرة، لذلك فإن المفهوم اللغوي للأسرة يشير إلى المسؤولية، لأن الأسر والقيد المقصود هنا يفهم منه العبء الملقى على الإنسان. (منصور، الشربيني، 1998، ص16).

وقد عرفها (الحسن، 1988، ص188) بأنها عبارة عن منظمة اجتماعية مكونة من أفراد يرتبطون مع بعضهم البعض بروابط أخلاقية واجتماعية وروحية ودموية، وهو ما يميزها عن العائلة الحيوانية.

الأسرة في الإسلام: لا شك أن الشريعة الإسلامية اعتنت بالأسرة عناية عظيمة، واهتمت بطريقة تكوينها ومن ثم رعايتها اهتماما بالغاً، وذلك من خلال وضع التشريعات الدقيقة التي تضبط شؤونها، فقد ذكر الله سبحانه في كتابه الكريم آيات عديدة تنظم الشأن الأسري، قال تعالى (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) (الروم:21)، كما ورد في السنة النبوية المطهرة الكثير من الأحاديث الدالة على عظم شأن الأسرة، فقد روى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي)، وهذا برهان بين ودليل واضح على عظم شأن الأسرة في شريعتنا السمحة.

أنواع الأسرة:

- 1) الأسرة النووية:** كما يطلق عليها الأسرة البسيطة أو الأسرة الأولية، وهي الأسرة التي تتكون من الأب والأم والأبناء الغير متزوجين، وهي الوحدة الأساسية لنظام القرابة ومظهر من مظاهر كافة المجتمعات الإنسانية، والتي تتسم بالترابط والتضامن الاقتصادي والاجتماعي (أبو مغلي وآخرون، 2002، ص 182) ويتميز هذا النوع من الأسر بالاستقلالية من حيث السكن ومن حيث الوضع الاقتصادي، وتنتشر الأسرة النووية في المدينة والحضر.
- 2) الأسرة الممتدة:** ذكر (أبو مغلي وآخرون، 2002، ص 182) أن هذا النوع من الأسر يشمل الكثير من الأفراد، ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

أ- **الأسرة المركبة:** وهي عبارة عن عدة أسر تعيش في محيط واحد، والتي تضم الأب والأم والأبناء المتزوجين والغير متزوجين والجد والجدة والأحفاد، والتي تعتبر من سمات المجتمعات الصغيرة بشكل عام، حيث أننا لا نجدها في المجتمعات الأخرى .

ب- **أسر الرجل المتزوج:** وتتكون هذه الأسر من الرجل وزوجاته وأطفالهم، حيث أن هناك أكثر من زوجة في محيط الأسرة.

وظائف الأسرة وأدوارها:

1- الوظيفة الدينية والأخلاقية: الأسرة هي التي تلقن الطفل المبادئ الدينية، حيث أنها تبدأ بتلقينهم الأفكار الدينية شيئا فشيئا منذ سن مبكرة، هذه الأفكار التي يكتسبها الطفل من أبويه وأسرته ومحيطه حتى تصبح جزءاً منه ومن شخصيته، فالاتجاه الديني نظام نفسي يتكون بتفاعل نزعات الطفل الفكرية الكاملة في أعماق البيئة المحيطة به وهي الأسرة، أما من الناحية الأخلاقية، فالأخلاق أسلوب تعامل مع الناس في مواقف الحياة العملية، وهي القوة الحسية والحب المستتير وفرصة الحياة للطفل وفقاً للقيم الأخلاقية. (سلامة، 1983، ص 38).

2- الوظيفة البيولوجية: وظيفة الأسرة البيولوجية تكون من خلال الإنجاب وما يسبق الإنجاب من العلاقات الجنسية الضرورية لاستمرار الكائن البشري وحفظه من الانقراض،

وتختلف الوظيفة البيولوجية باختلاف المجتمع واختلاف ثقافته، كما أن الأسرة تعلم فردا المشي والجري واللعب والكلام، وتعمل على تدريب أعضائه بشكل مناسب في الأوقات المناسبة.

3- الوظيفة النفسية: يحتاج الإنسان بطبعه إلى الحب والتقدير والشعور بالأمان، ولا يستطيع الحصول عليها إلا عن طريق الأسرة، التي من خلالها يشعر الفرد بالأمان ويحصل فيها على الدفء العاطفي والحب والحنان، إلا أن العلاقات النفسية المتبادلة بشكل سلبي وسيئ تؤدي إلى حدوث اختلال في الجو الأسري، لذلك فإنه ينبغي أن يسود الاستقرار الوسط الأسري بدرجة كبيرة.

4- الوظيفة الاقتصادية: أصبحت الأسرة في الوقت المعاصر أسرة استهلاكية معتمدة في تلبية احتياجاتها على المؤسسات الحكومية وغيرها، فبعد أن كان يعمل أفراد الأسرة في الماضي جميعهم تحت سقف واحد، سواء في العمل الزراعي أو الحرفي البسيط المحيط بهم، فقد أصبحوا في وقتنا المعاصر وبسبب الثورة الصناعية الحديثة يسعون إلى البحث عن الوظائف خارج محيط أسرهم، وانتشروا في أماكن متعددة، حيث استطاع الفرد منهم أن يحقق استقلاله الاقتصادي، ولم تعد الأسرة مكانه الوحيد الذي يلبي احتياجاته المادية.

5- الوظيفة الاجتماعية: تتمحور الوظيفة الاجتماعية للأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد فيها، والتي يتركز تأثيرها بشكل واضح في الخمس سنوات الأولى من حياة الفرد، حيث يتم خلال هذه الفترة إكساب الطفل وتعويدته على النظم والحدود الاجتماعية، كما أنها تعرف الفرد بدوره داخل الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية مصغرة، وبالتالي فإنها تجعل منه فردا مندمجا ومتكيفا مع المجتمع بشكل جيد، وتتحدد بذلك مكانته الاجتماعية.

6- الوظيفة التربوية: وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي يجب على الأسرة القيام بها على الوجه المطلوب، وذلك من خلال رعايتهم وتلقينهم للقيم والعادات الخاصة بالمجتمع، وخاصة في مرحلة الطفولة التي تتسم بطول فترتها في البشر مقارنة بالكائنات الحية الأخرى، كما أن لكل من أفراد الأسرة دوره التربوي بداخلها، إلا أن دور الوالدين التربوي يعتبر الدور الأعظم داخل الأسرة، ومن أبرز هذه الأدوار ما يلي:

أ) الدور التربوي للأب:

- الاستماع الجيد للأبناء وتوفير الحنان لهم في نفس الوقت الذي يمارس فيه سلطته الأبوية المتزنة، وذلك لينشأ الأبناء تنشئة سليمة.
- أن يقدم لأبنائه الصورة المحترمة بوصفه القدوة لهم، التي تمكنهم من إرساء شخصيتهم.
- التدخل بطريقة واضحة ومباشرة ومختصرة عند الضرورة وبشكل صارم، مع الأخذ بالاعتبار سن الولد ومرحلته العمرية.

ب) دور الأم التربوي:

- توفير المودة والحب والحنان للأبناء.
- السهر على صحة وسلامة أبنائها.
- الجمع بين ممارسة السلطة المتزنة والديمقراطية في التعامل مع الأبناء.

التواصل الأسري: التواصل في اللغة: هو الإخبار والإبلاغ، ويعني نقل خبر معين من شخص إلى آخر وإطلاعه عليه، أي إقامة علاقة مع شخص ما، كما أنه يشير إلى فعل التوصيل، أي تبليغ شيء ما إلى شخص ما.

وبحسب ابن منظور فإن الفعل اتصل يعني وصل الشيء وصلا، والوصل ضد الهجران، والتواصل هو الوصلة، أي ما اتصل بالشيء ووصله إليه بمعنى أبلغه إياه.

أهمية التواصل:

- يقوم التواصل الجيد بمساعدة الأطفال على تنمية ثقتهم بأنفسهم، وعلى بناء العلاقات الجيدة مع الآخرين، كما أنه يجعل من الحياة مع هؤلاء الأطفال حياة سعيدة لجميع أفراد الأسرة، وتكمن أهمية التواصل فيما يلي:
- يستطيع الفرد من خلال التواصل إشباع الحاجات الأساسية النفسية والبيولوجية لديه.
- كما أنه يستطيع أن يحقق مشاعر الانتماء لمجتمع ما من خلال التواصل.
- تمكن عملية التواصل من أن يحقق الفرد ذاته، وذلك عن طريق تعبيره عن ذاته واحتياجاته ومشاعره مع الآخرين.
- نجاح الفرد في التواصل يؤدي به إلى الانسجام في علاقاته الاجتماعية مع الآخرين وتخفيف التوتر.
- يعمل التواصل على نقل قيم واتجاهات الجماعات، مما يعطي شعورا بالانتماء بين أبناء البلد الواحد.

عناصر التواصل: للتواصل عدة عناصر تتفاعل فيما بينها وتشكل نسقه العام وهي:

- المرسل
- المستقبل
- الرسالة
- قناة الاتصال
- التغذية الراجعة
- التأثير

مميزات التواصل:

- أن التواصل يمكن أن يتم بالمشافهة أو الكتابة أو بالسلوك وبالرموز الغير لغوية التي تحمل معانٍ معينة.
- أن عملية التواصل لها مرسل ومستقبل وهدف، ويتمثل المقصد في التأثير على المستقبل.
- أن عملية التواصل تتضمن محتوى يؤدي إلى التأثير والتأثير، وبالتالي التفاهم بين المرسل والمستقبل، والذي يعمل على زيادة التقارب بينهما وحصول الفائدة.
- أن لعملية التواصل أبعادا نفعية، قد تكون قريبة أو بعيدة المدى على المرسل، وقد تكون كذلك على المستقبل. (تعوينات، 2009، ص 18).

خصائص عملية التواصل:

- التواصل عملية اجتماعية
- التواصل عملية مستمرة
- التواصل عملية دائرية
- التواصل عملية معقدة
- التواصل عملية لا تعاد
- من غير الممكن إلغاء نتائج التواصل

أهداف التواصل:

1- أهداف التواصل كما يراها المرسل:

- العمل على إكساب المستقبل الخبرات المعرفية التي لم تكن لديه من قبل وزيادة معلوماته.
- دعم الاتجاهات الموجودة لدى المستقبل، والتي لم يكن متأكدًا من أهميتها وصحتها.
- محاولة خلق المفاهيم والأفكار والآراء الجديدة التي تهتم المستقبل.
- العمل على تغيير الاتجاهات التي تتعارض مع أهداف وميول المستقبل.

2- أهداف التواصل لدى المستقبل:

- محاولة فهم الأحداث والظواهر المحيطة، لأن المستقبل يستطيع من خلال التواصل أن يحصل على المعلومات التي تتيح له إضافة المعرفة والحقائق الجديدة.
- أن يعرف المستقبل من خلال عملية التواصل المعلومات التي قام المرسل بإرسالها، والتي تساعده على اتخاذ قراراته اليومية، وتمكنه من التصرف بشكل صحيح في شؤون حياته.
- تمكن عملية التواصل والاستقبال المستقبل من الاستمتاع بوقته والهروب من مشاكله الحياتية، وبشكل خاص عندما تحتوي رسائل التواصل على جوانب ترفيهية مسلية تعطيه الفرصة للراحة وتبعده عن أمور الحياة الصعبة.

مفهوم التواصل الأسري:

يعرف التواصل الأسري بأنه أكثر من مجرد تبادل كلمات داخل الأسرة وبين أفرادها، فله المكونات الخاصة، مثل لغة الجسد وتعابير الوجه ونبرة الصوت، وهو الحالة التي يتم من خلالها تبادل المعلومات اللفظية والغير لفظية، وكذلك فيه الاستماع الذي لا يقل أهمية عن التواصل، وذلك لكونه يسمح بفهم وجهة نظر أفراد الأسرة. (Thames and Thomason:2013).

أشكال التواصل الأسري: ومن أهم اشكال التواصل الأسري:

- 1- **تواصل الأب مع الأبناء:** والذي يعني تبادل مشاعر الود والاحترام والرعاية والحماية والاهتمام، ويعتبر تواصل الأب مع أبنائه من أهم الركائز التي تقوم عليها التنشئة الاجتماعية وبناء شخصية الأبناء، وإذا ما تفاهم الأب مع أبنائه بالأسلوب الجيد الذي يحمل الحب والاحترام المتبادل، والتشجيع في الجوانب الجيدة.
 - 2- **تواصل الأم مع الأبناء:** وحيث ان الأم والأب هما كبيرا الأسرة ورأس العائلة، فإنه يجب عليهما أن يحرصا على طريقة توجيه عملية التواصل مع الأبناء، فالوالدان يعلمان أبناءهما القيم والأخلاق والأنماط السلوكية الصحيحة وكل ما هو مرغوب، ويبعدانهم عن كل ما هو غير مرغوب، والتي تكتسب عن طريق التكرار أو التقليد أو الممارسة أو السلطة الوالدية. (شريف 2006، ص 32).
 - 3- **تواصل الإخوة بين بعضهم البعض:** تنتم العلاقة بين الإخوة بالتضامن والقوة، حيث يحظى الابن الأكبر عادة بمكانة أكبر من إخوته، وذلك لأنه يمثل أباه، فيعطي الأوامر لإخوته الأصغر منه، وعليهم إبداء الطاعة والاحترام، ويعزز أفراد الأسرة الآخرون مكانة الأخ الأكبر في الأسرة (شريف، 2006، ص 206).
- الاتصال الجيد داخل الأسرة:** إن سعادة الأسرة تعتمد بشكل كبير على وجود تواصل صحيح بين أفرادها، وتظهر مهارة التواصل في السلوك اللفظي والسلوك الغير لفظي والإصغاء، فالتواصل يعني نقل الرسالة من شخص إلى آخر داخل الأسرة. (مقداوي، 2010، ص 205).

أهمية الحوار الأسري:

تتمحور أهمية الحوار الأسري في النقاط التالية:

- الحوار الأسري يعمل على تنشئة الأبناء التنشئة السليمة البعيدة عن الانحرافات السلوكية والخلقية.
- يخلق الحوار الأسري بين الآباء والأبناء روح التعاون والتفاعل، مما يساعد الآباء في الدخول إلى العالم الخاص لأبنائهم والتعرف على احتياجاتهم.
- تنمية العلاقات الودية داخل الأسرة، ويبعد أفرادها عن القطيعة والتفوق.
- الحوار الأسري ينمي لدى الأبناء الاعتزاز بالنفس ويجعل منهم أفرادا واثقين من أنفسهم.
- يتعلم أفراد الأسرة من خلال الحوار الأسري طرق التعامل مع الآخرين واحترام الرأي الآخر المختلف.

الآثار المترتبة على غياب التواصل الأسري:

- 1- إن انعدام التواصل بين الآباء والأبناء يؤدي إلى التفكك في العلاقات الأسرية.
- 2- تنعدم الثقة بين أفراد الأسرة التي تنعدم فيها عملية التواصل.
- 3- عدم استماع وإصغاء الآباء لأبنائهم يجعل الأبناء يبحثون عن البديل في الخارج، مما يجعل منهم فريسة سهلة لأصحاب السوء.
- 4- إن غياب التواصل الأسري يجعل الأسرة مشحونة ومتوترة بشكل دائم.

- 5- انعدام التواصل بين الأبناء وأبائهم يؤدي إلى العقوق في المستقبل وإلى قطع الأرحام.
- 6- إن إقامة الحوار بين الآباء والأبناء بغياب التواصل بينهم، يجعلهم يفوتون فرصة متابعة أبنائهم ومساعدتهم في بناء حياتهم.

2- **التحصيل الدراسي:** يعتبر التحصيل الدراسي مظهرا من مظاهر نجاح العملية التعليمية ونتيجة من نتائجها، كما أنه في الوقت ذاته يعد هدفا من أهدافها، فمن ناحية الفرد فإن التحصيل يعتبر هدفا من أهدافه الرئيسية التي يتوقف عليها نجاحه في دراسته، وحصوله على شهادته التي ينتظرها، إضافة إلى شعوره بالسعادة نتيجة إشباعه لحاجاته النفسية والاجتماعية التي منها حاجته للنجاح وتحقيق الذات (عوض، 1995، ص 85).

تعريف التحصيل الدراسي: ذكر (الفرايدي، 2005، ص 194) أن الفعل "حصل" في اللغة يعني بقي وثبت، وأن "التحصيل" هو تمييز ما يحصل.

أما في الاصطلاح فقد عرف "إبراهيم الكناني" التحصيل الدراسي بأنه كل ما يقوم به الطالب في الموضوعات المدرسية المختلفة، والذي يمكن إخضاعه للقياس عن طريق درجات اختبار أو عن طريق تقديرات المعلمين أو الطريقتين معا. (الطاهر، 1991، ص 47).

أهمية التحصيل الدراسي:

- 1- يساعد الفرد على التكيف الاجتماعي من خلال القدرة على تحقيق المشاريع الشخصية في الحياة، وذلك لأن التحصيل يعتبر الزاد يواجه الفرد به الحياة ومتطلباتها.
- 2- التحصيل الدراسي يسمح للمتعلمين بالقيام بدور إيجابي في المجتمع، وذلك من خلال توجيه سلوكياتهم نحو الأفضل.
- 3- التعرف على القدرات والمواهب والميول لدى الطلاب، وذلك من أجل تشجيعهم على العمل وتنمية المواهب والمهارات.
- 4- يمكن التحصيل الدراسي المعلمين من معرفة الجوانب التي يجب التأكيد عليها في التدريس.
- 5- يعمل على إكساب التلاميذ القدرة على تحقيق مشاريعهم الشخصية في الحياة. (أبو جادو، 2007، ص 150).

أهداف التحصيل الدراسي:

- 1- حصول التلاميذ على المعلومات والمعارف والمهارات والاتجاهات التي تبين مدى استيعابهم لم تم تعلمه في المواد الدراسية المقررة عليهم.
- 2- الكشف عن مستويات الطلاب التعليمية المختلفة، وذلك من أجل تصنيفهم وفقا لمستوياتهم، حتى تتم مساعدة كل واحد منهم على التكيف مع وسطه المدرسي.
- 3- يهدف التحصيل الدراسي إلى قياس مقدار ما تعلمه الطالب، وذلك من أجل اتخاذ القرارات المناسبة التي تعود عليهم بالفائدة.
- 4- العمل على تكييف الأنشطة التعليمية المقررة بحسب المعطيات المتجمعة، وذلك من أجل استغلال القدرات المختلفة للطلاب.

5- السعي إلى تحقيق أحد الغايات الكبرى، وهي تحديد صور الأداء الفعلية الحقيقية للطلاب، والتي يتحدد من خلالها مستقبلهم الدراسي والمهني. (برو محمد، 2010، ص 215).

العوامل المؤثرة على التحصيل الدراسي:

- 1- **العوامل الذاتية:** وهي العوامل المتعلقة بالفرد نفسه والتي تؤثر بدورها على تحصيله الدراسي، والتي تشمل:
 - **الجانب العقلي:** والتي تتمثل في قدرات الطالب العقلية، ويعتبر الذكاء من أكثر المتغيرات ارتباطاً بالتحصيل الدراسي، وقد حصل على قسط كبير من اهتمام الباحثين في مجالات التربية وعلم النفس من حيث علاقته بالنجاح والتحصيل. (المزوغ، 2011، ص 82).
 - **الجانب الصحي:** ويقصد بها الأوضاع الصحية للطالب، فالصحة الجسدية والبدنية للتلميذ لها الأثر الكبير في قدرته على التفكير والتركيز، كما أن ضعف البنية وتدهور الصحة تحول دون قدرة الطالب على التركيز والانتباه، ومن هنا تتأكد المقولة بأن العقل السليم في الجسم السليم.
 - **الجانب النفسي:** وهو حالة الطالب الانفعالية التي تتصل بشكل مباشر بحياته المدرسية، وذلك لأن الطالب عبارة عن وحدة جسمية انفعالية، اجتماعية، متفاعلة ومتكاملة. (فهيم، 1969، ص 85).
- 2- **العوامل الأسرية:** وهي العوامل المتعلقة بأسرة الفرد وطريقة نشأته بداخلها، والتي تشمل المستويات التالية:
 - **مستوى الاستقرار الأسري:** تعتبر العلاقة بين الزوجين من أهم العلاقات داخل الأسرة، والتي لها التأثير الكبير على التوافق الأسري وعلى نمو الأبناء بشكل سليم، فالعلاقة بين الزوجين عندما تكون مبنية على المحبة والتفاهم والانسجام فإن الطفل يتأثر بها وتحدث له الاستقرار النفسي الذي يساعده في عملية التحصيل الدراسي.
 - **المستوى المادي:** أكد الباحثون أن على أهمية الجانب الاقتصادي للأسرة وعلاقته بتحصيل الطفل الدراسي، حيث بينت العديد من الدراسات أن الأطفال ميسوري الحال من الناحية الاقتصادية كانت نتائجهم الدراسية عالية، أي أن هناك علاقة واضحة بين دخل الأسرة ونتائج الطالب الدراسية. (الطاهر، 1991، ص 114).
 - **المستوى الثقافي:** لا شك أن المستوى الثقافي للأباء ينعكس على توجه الأبناء نحو التعلم، فالآباء المدركون لأهمية التعليم والواعون بضرورة حصول أبنائهم على القدر الأكبر من الحصيلة التعليمية يدفعون أبناءهم في الاتجاه الصحيح للعملية التعليمية.
- 3- **العوامل المدرسية:** ويقصد بها الجوانب المتعلقة ببيئة الطالب المدرسية، والتي تشمل ما يلي:
 - **المدرسة:** للمدرسة الأثر البالغ في مستوى التحصيل لدى تلاميذها، فالمدرسة التي تعمل على مساعدة الطلاب، وخلق البيئة المناسبة للتعلم والتعليم، وتوفير الوسائل التعليمية لطلابها، فإنها تساهم في ارتفاع مستوى التحصيل لطلابها.
 - **المعلم:** المعلم هو عنصر الموقف التعليمي الأساسي وحجر الزاوية في العملية التربوية، وهو الذي يحرك الدوافع لدى التلاميذ ويشكل اتجاهاتهم، وذلك عن طريق التنوع في أساليب التدريس، وبذلك فإن على المعلم مراعاة طبيعة المادة الدراسية وطبيعة المتعلم. (عزيزي، 2003، ص 50).
 - **المنهج الدراسي:** يؤثر المنهج الدراسي بشكل كبير في التحصيل الدراسي لدى الطالب، وذلك من ناحية المحتوى وأسلوب العرض، ولكي يحقق المنهج الدراسي دوره فيجب أن يكون هذا المنهج مناسباً من الناحية الفنية والنفسية.

قياس التحصيل الدراسي كما أن قياس التحصيل الدراسي يحتاج إلى الوسائل والأدوات الموضوعية:

- 1- **الاختبارات التحريرية:** وهي الامتحانات التي يقصد بها تقدير التحصيل الدراسي للطالب باستخدام الكتابة، وينقسم هذا النوع من الامتحانات إلى نوعين رئيسيين:
 - **الاختبار المقالي:** والذي يتكون من عدد قليل من الأسئلة التي يتطلب الإجابة عليها مقالات طويلة أو قصيرة بحسب مدى قدرة واستيعاب الطلاب للمادة المقررة، ولهذا السبب سميت بالامتحانات المقالية (الغريب، 1970، ص 76).
 - **الاختبار الموضوعي:** وهو أسلوب مطور لقياس التحصيل الدراسي، ويتضمن هذا النوع من الاختبارات أربعة طرق أو نماذج للأسئلة، وهي الصواب والخطأ، الاختيار من متعدد، الإكمال، والمزاوجة، وتتميز الاختبارات الموضوعية بأنها تسمح بعمل اختبار لعدد كبير من الخبرات المتصلة
- 2- **الاختبارات الشفوية:** ويقصد بها الاختبارات التي تعطى للطلاب عن طريق المشافهة، دون أن تستخدم الكتابة فيها، وتهدف إلى قياس خبرة الطالب في الموضوعات التي تعلمها، وعن مدى القدرة لديه على التعبير عن نفسه، إلا أن هذا النوع من الاختبارات له الكثير من العيوب.
- 3- **التقويم المستمر:** هو عبارة عن عملية شاملة للتقويم، والتي يستخدم فيها المعلم أساليب متنوعة ومختلفة من التقويم، وهي عملية متزامنة ومستمرة مع عملية التدريس، تهدف إلى تحسين وتطوير العملية التعليمية من خلال التغذية الراجعة، وكذلك إلى إصدار أحكام على مدى التقدم الذي حققه الطالب تجاه الأهداف التعليمية المخطط لها، لذلك فالتقويم المستمر يؤكد ويثبت حدوث عملية التعلم.

2.2. الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء عرضاً لأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وقد تم ترتيبها تصاعدياً -من الأقدم إلى الأحدث -:

الدراسة رقم (1): دراسة (الطحان، 1990) بعنوان: العلاقة بين التحصيل الدراسي وكل من الاتجاهات الوالدية في التنشئة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة "وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعاملة الجيدة والديمقراطية للأبناء لها أثر واضح في زيادة التحصيل الدراسي لدى الأبناء، وأن الدلال الزائد في التربية يؤدي إلى حدوث المزيد من المشكلات الاجتماعية التي تؤثر بدورها على مستوى التحصيل الدراسي للأبناء، كما أوضحت الدراسة وجود علاقة طردية بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة ومستوى التحصيل الدراسي للأبناء.

الدراسة رقم (2): أجرت (زغينة، 2007) دراسة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان: دور الظروف الاجتماعية للأسرة في التحصيل الدراسي للأبناء، وأظهرت النتائج أن استقرار الزوجين واستمرارية الزواج يعملان على تأمين الجو الدراسي للطالب، كما أنهما يؤديان إلى رفع تحصيله الدراسي، كما دلت النتائج على وجود علاقة طردية بين المستوى الثقافي والاقتصادي للوالدين والتحصيل الدراسي لأبنائهم، وأن الطريقة التي تتبعها الأسرة في تربية الأبناء لها دور واضح في عملية التحصيل الدراسي للأبناء، وكذلك فقد لوحظ في النتائج ارتفاع التحصيل الدراسي لدى الأبناء ذوي الأسر الصغيرة العدد مقارنة بالأبناء الذين يعيشون مع الأسر كبيرة العدد.

الدراسة رقم (3): قامت (الدويك، 2008) بعمل دراسة عنوانها: أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بالذكاء والتحصيل الدراسي لدى الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وقد أظهرت النتائج وجود فروقات في درجات الذكاء العاطفي بين المتوسط العام لدرجات الطلاب الذين تعرضوا لسوء المعاملة الوالدية وبين المتوسط العام لدرجات الطلاب الغير متعرضين لسوء المعاملة الوالدية والإهمال، كما أظهرت نتائج الدراسة أن التحصيل الدراسي للأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة الوالدية أقل منه عند الأطفال الأقل تعرضا لسوء المعاملة الوالدية.

الدراسة رقم (4): أجرى (حامد، 2014) دراسة بعنوان: العوامل الاجتماعية المؤثرة على التحصيل الدراسي لدى تلاميذ مرحلة الأساس، وقد بينت النتائج أن الأسلوب الذي يتعامل به الوالدان مع أبنائهم له التأثير الكبير على المستوى الدراسي ومستوى التحصيل، وأظهرت النتائج كذلك أن الاستقرار الأسري له الأثر الإيجابي في مستوى التحصيل الدراسي للأبناء، كما أظهرت نتائج الدراسة أن المستوى الثقافي والتعليمي المرتفع لدى الوالدين ينعكس إيجابيا على مستوى التحصيل للأبناء، وأن المعلم وإدارة المدرسة يلعبون دورا هاما في التحصيل الدراسي للطلاب، كما أشارت الدراسة إلى الدور الكبير الذي يلعبه العامل الاقتصادي في مستوى التحصيل الدراسي.

الدراسة رقم (5): أجرت (برجي، 2016) دراسة ميدانية في المدارس الابتدائية بولاية بسكرة في الجزائر بعنوان صور الاتصال التربوي بين الأسرة والمدرسة وتأثيرها على التفوق المدرسي، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- أن المتابعة الأسرية باعتبارها صورة من صور التواصل التربوي تؤثر على التفوق الدراسي للتلميذ بالمرحلة الابتدائية.
- أن العلاقة بين المعلم والأسرة كصورة اتصال بين الأسرة والمدرسة تؤثر على التفوق الدراسي للطلاب.
- كذلك أن جمعية أولياء الأمور باعتبارها صورة من صور التواصل التربوي تؤثر على التفوق الدراسي للتلميذ.

الدراسة رقم (6): دراسة (بلحوى، بوزيد، 2017) بعنوان: الاتصال الأسري والتفوق الدراسي لدى التلميذ" وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يلي: أن الأساليب الاتصالية السوية المليئة بالحب والقبول داخل الأسرة تساهم في تقوية العلاقة بين الآباء والأبناء وتحقيق التحصيل والتفوق الدراسي للأبناء. وأن المستوى التعليمي للوالدين يلعب دورا هاما في درجة الاتصال الأسري. وعلاقة حجم الأسرة ومستواها التعليمي والاجتماعي والاقتصادي بالتحصيل الدراسي للأبناء وبالتفوق. وأن السكن الملائم من أهم مقومات الحياة الأسرية.

الدراسة رقم (7): دراسة (بغدادى، خيرة، 2020) بعنوان: غياب التواصل الأسري وتأثيره على الأبناء، دراسة ميدانية لعينة من الأسر بمنطقة الجنوب الشرقي بورقلة كما أظهرت النتائج كذلك ضعف التواصل بين الأب وابنه، وهو تحصيل حاصل لعدم وجود تواصل بينه وبين زوجته، وهذا مؤشر لعدم الاتفاق على طرق التنشئة بين الوالدين، مما ينتج عنه سلوكيات عدائية للطفل وشجاره مع أبناء الجيران الذين يشكون منه.

الدراسة رقم (8): أجرى (الزهراني، 2020) دراسة بعنوان: أنماط التواصل الأسري وعلاقتها بالكفاءة الاجتماعية لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة المخوة في العام 1438هـ،

حيث قام الباحث فيها باستخدام مقياس أنماط التواصل الأسري من إعداد: سميرة شند و أمينة السيد وعبدالحليم (2017)، ومقياس الكفاءة الاجتماعية من إعداد: أمل الشامان (2014)، وقد أسفرت الدراسة إلى أن أنماط التواصل الأسري والكفاءة الاجتماعية لدى عينة الدراسة من طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة المخواة جاءت مرتفعة، وأن هناك علاقة ارتباطية موجبة وذات دلالة إحصائية بين أنماط التواصل الأسري والكفاءة الاجتماعية لدى عينة الدراسة.

3. الإجراءات المنهجية للدراسة

1.3. مقدمة:

تعتبر الدراسة الميدانية من أهم الجوانب في الدراسات والأبحاث، وذلك لأنها تمكننا من الوصول إلى نتائج وحلول إشكالية الدراسة، كما أنها تجيبنا على التساؤلات التي تمت صياغتها لهذه الدراسة من قبل الباحث، ومن منطلق الجانب النظري يقوم الباحث بالنزول إلى الميدان ليجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة المدروسة، معتمداً في ذلك على أداة البحث المنهجية التي يستخدمها، كما أن الدراسة الميدانية تعمل على دعم الدراسة النظرية أو دحضها، كما تعمل على تجسيد أهداف الدراسة، وذلك عن طريق اتباع إجراءات منهجية معينة يمكن عن طريقها جمع جملة من البيانات الميدانية التي توضح ذلك.

لذلك فإن هذا الفصل يتناول الإجراءات المنهجية التي يتبعها الباحث في دراسته، حيث أنه يوضح المنهج المستخدم لهذه الدراسة، كما أنه كذلك يتناول وصفاً لمجتمع الدراسة وعينة الدراسة، كذلك سيتم في هذا الفصل عرض أدوات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

2.3. منهج الدراسة:

منهج الدراسة هو الطريقة التي تحتوي على القواعد العلمية التي توصلنا إلى أهداف الدراسة، كذلك هو الطريقة التي تساعد الباحث في ضبط الأهداف والمساعي المتعلقة بإشكالية الدراسة، وحيث أن هذه الدراسة تهدف إلى اكتشاف طبيعة العلاقة بين التواصل الأسري والتحصيل الدراسي عند الطلاب، والحصول على المعلومات التي تخدم الموضوع، فقد تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي، الذي يعمل على دراسة المتغيرات والكشف عن العلاقة بينها، حيث يقوم الباحث بدراسة أثر التواصل الأسري على التحصيل الدراسي للطلاب. فالمنهج الوصفي يهتم بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع، كما يهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا مظاهر الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفاً رقمياً يوضح فيه مقدارها وحجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى. (عمار بوحوش، محمد الذنيبات، 1995، ص125).

3.3. مجتمع الدراسة:

يعرف (فرح، 2002، ص135) مجتمع الدراسة بأنه المجموع الكلي من المفردات والأشياء الأخرى المحدودة، أي أنه المجتمع الذي يمكن للباحث أن يحدد حجمه الحقيقي.

ويتكون مجتمع الدراسة الحالية للباحث من طلاب مدرسة أوس بن حبيب الثانوية بشرق جدة للفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1442هـ، والبالغ عددهم 314 طالبا.

4.3. عينة الدراسة:

العينة هي المجتمع الذي تجمع منه بيانات الدراسة الميدانية، وهي تعتبر جزء من كل، أي بمعنى أن تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع تكون ممثلة للمجتمع الذي تجرى عليه الدراسة، إذن فالعينة تعتبر جزءا معينا أو نسبة محددة من أفراد المجتمع الأصلي، ثم يتم تعميم نتائج الدراسة على كل المجتمع، وتكون وحدات العينة إما أشخاصا، أو مدنا، أو أحياء، أو شوارع، أو غير ذلك. (صلاح، فوزية، 2002، ص197).

ويقوم الباحث في هذه الدراسة بتطبيق أدواتها على عينة تكونت من 80 طالبا من طلاب الصف الثالث ثانوي في مدرسة أوس بن حبيب الثانوية خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1442هـ، والذين تتراوح أعمارهم بين 17- 19 عاما.

5.3. أدوات الدراسة:

يستخدم الباحث في هذه الدراسة أداة أساسية من أدوات جمع البيانات وهي الاستمارة، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المتنوعة والمرتبطة مع بعضها البعض بشكل يحقق الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها في ضوء موضوعه والمشكلة التي يختارها لدراسته. (إبراهيم، 1999، ص100). وانطلاقا من مشكلة دراستنا فقد تم تصميم استمارة تربط بين الجانب النظري والجانب الميداني، حيث تم فيها إعداد مجموعة من الأسئلة المرتبطة بموضوع الدراسة، بحيث تجيب في مجموعها على تساؤلات الدراسة، وقد بلغ عدد الأسئلة 43 سؤالا موزعة على أربعة محاور، كما يلي:

المحور الأول: البيانات والمعلومات الشخصية الخاصة بالطالب وأسرته، حيث يضم هذا المحور مجموعة الأسئلة من 1- 8، والتي تشمل بيانات الطالب الشخصية الأولية وبيانات أسرته.

المحور الثاني: يركز هذا المحور على فهم طبيعة التواصل الأسري بين الطالب وأسرته، ويضم هذا المحور 25 سؤالا، موزعا على ثلاثة أجزاء كما يلي:

1- تواصل الطالب مع الأب، حيث يحوي هذا الجزء على 10 أسئلة متنوعة تتعلق بطريقة تواصل الابن (الطالب) مع والده، وهي مجموعة الأسئلة من 9- 18.

2- تواصل الطالب مع الأم، وتضم 9 أسئلة مختلفة تبين طريقة تواصل الطالب (الابن) مع والدته، وهي مجموعة الأسئلة من 19- 27.

3- تواصل الطالب مع أسرته بشكل عام، حيث تحتوي هذه الاستبانة على 6 أسئلة متنوعة توضح مدى تواصل الطالب مع أسرته بشكل عام، والتي تمثل مجموعة الأسئلة من 28 – 33.

المحور الثالث: بيانات تتعلق بدور المرشد الطلابي، ويضم هذا المحور 7 أسئلة تبين الدور الذي يلعبه المرشد الطلابي تجاه الطالب وأسرته، وهي مجموعة الأسئلة من 34 – 40.

المحور الرابع: بيانات خاصة بالتحصيل الدراسي للطلاب، حيث يحتوي هذا المحور على 5 أسئلة تركز على معرفة مستوى التحصيل الدراسي للطلاب، والذي تمثله مجموعة الأسئلة من 41 – 45.

6.3. الأسلوب الإحصائي:

تتبع هذه الدراسة أسلوب التحليل الكمي والكيفي، فالتحليل الكمي يستخدم في تكيم المعطيات الواقعية التي تم الحصول عليها باستخدام أداة الاستمارة، حيث سيتم حساب التكرارات والنسب المئوية وتمثيلها في جداول.

4. عرض نتائج الدراسة

1.4. تمهيد:

تعتبر مرحلة عرض وتحليل البيانات والنتائج من أهم الخطوات التي يقوم بها الباحث، لأنه بتحليل البيانات يتم الوصول إلى النتائج التي تجيب عن التساؤلات، وبالتالي فإن أهمية البحث تتضح من خلال النتائج التي تم الوصول إليها.

وقد جمعت النتائج التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل من خلال استخدام أداة الاستبانة التي وجهت لطلاب الصف الثالث ثانوي، وقد تمت معالجة البيانات وصفا باستخدام التكرارات والنسب المئوية بالاعتماد على برنامج SPSS version 25.

2.4. توزيع وتحليل البيانات:

أولاً: توصيف المحور الأول (البيانات الأولية):

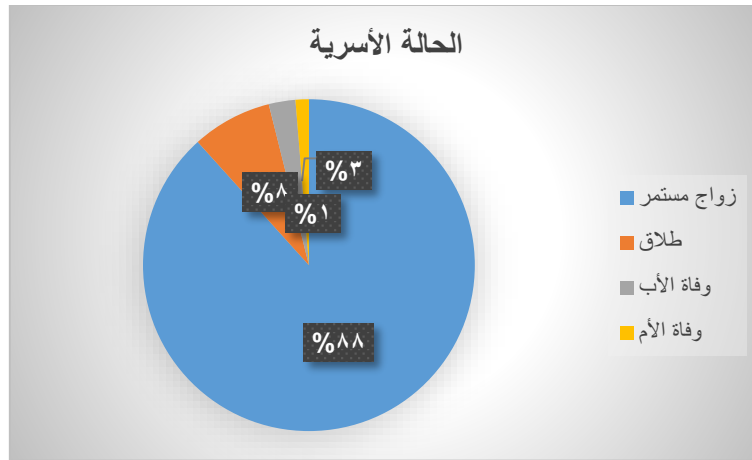
- جدول (1) يوضح التوزيع التكراري للحالة الأسرية:

جدول (1) الحالة الأسرية

الاحتمالات	التكرار	%
زواج مستمر	68	88%
طلاق	6	8%
وفاة الأب	2	3%
وفاة الأم	1	1%
الإجمالي	77	100.0

يتضح من خلال الجدول (1) الحالة الأسرية لأفراد عينة الدراسة، حيث بلغ عدد الطلاب المستمر زواج والديهم 68 طالباً، وذلك بنسبة 88%، بينما بلغ عدد الطلاب الذين يعيش والدوهم في حالة طلاق نحو 6 طلاب، وذلك بنسبة 7.8%، كما بلغ عدد الطلاب المتوفى والدهم طالبان، وذلك بنسبة 2.6%.

شكل (1) الحالة الأسرية



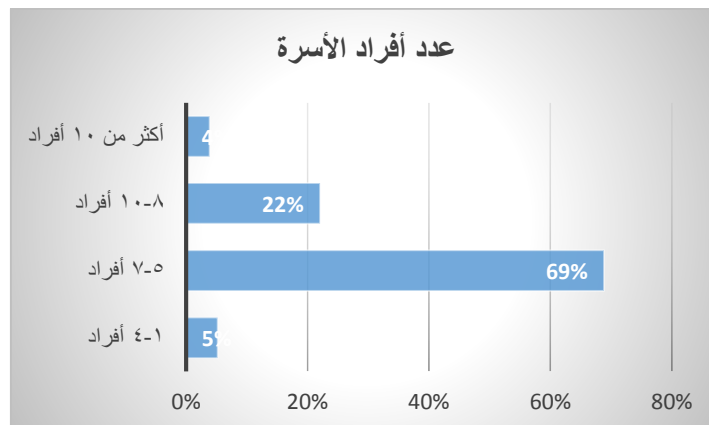
- جدول (2) والذي يوضح التوزيع التكراري لعدد أفراد الأسرة:

جدول (2) عدد أفراد الأسرة

%	التكرار	الاحتمالات
5.2	4	1-4 أفراد
68.8	53	5-7 أفراد
22.1	17	8-10 أفراد
3.9	3	أكثر من 10 أفراد
100.0	77	الإجمالي

الجدول (2) يوضح عدد أفراد الأسرة لأفراد العينة، حيث بلغ عدد الطلاب الذين يعيشون داخل أسرة مكونة من 5-7 أفراد 53 طالبا، أي حوالي 70% من الطلاب، كما كان 22% من الطلاب يعيشون داخل أسرة مكونة من 8-10 أفراد، مما يدل على أن معظم أفراد العينة يقيمون بداخل أسر كبيرة نسبيا.

شكل (2) عدد أفراد الأسرة



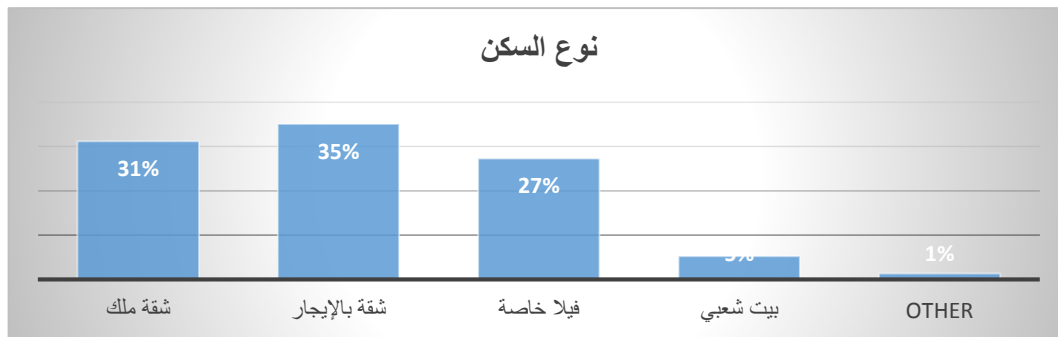
- جدول (3) والذي يوضح التوزيع التكراري لنوعية السكن:

جدول (3) نوع السكن

%	التكرار	الاحتمالات
31.2	24	شقة ملك
35.1	27	شقة بالإيجار
27.3	21	فيلا خاصة
5.2	4	بيت شعبي
1.3	1	Other
100.0	77	الإجمالي

من الجدول (3) يتضح لدينا أن حوالي 31% من الطلاب يعيشون مع أسرهم في شقة يملكونها، بينما كان 35% منهم تقريبا يسكنون شققا مستأجرة، أما حوالي 27,3% من الطلاب فيسكنون مع أسرهم في فلل خاصة، كما أن 5% منهم يسكنون مع أسرهم في بيوت شعبية و 1,3% منهم فقط يعيشون في غير ذلك من المساكن.

شكل (3) نوع السكن



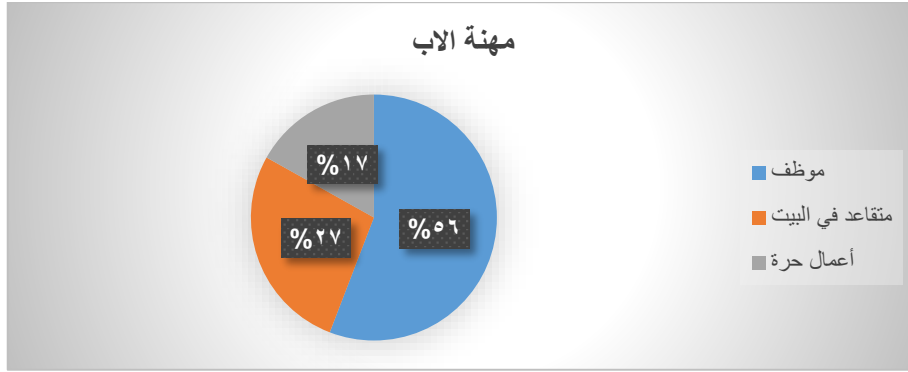
جدول (4) والذي يبين التوزيع التكراري لمهنة الاب:

جدول (4) مهنة الاب

%	التكرار	الاحتمالات
55.8	43	موظف
27.3	21	متقاعد في البيت
16.9	13	أعمال حرة
100.0	77	الإجمالي

يبين الجدول (4) مهنة آباء الطلاب، فنلاحظ أن حوالي 56% من آباء الطلاب موظفون، ولا شك أن الوظيفة تعني الاستقرار المادي العام، بينما كان آباء 27,3% من الطلاب متقاعدين في المنزل، أما حوالي 17% من الطلاب فيعمل آباؤهم في الأعمال الحرة، والتمثيل البياني في الشكل (4) يبين النسب المئوية لمهنة آباء الطلاب:

شكل (4) مهنة الاب



- جدول (5) والذي يوضح التوزيع التكراري لمهنة الام:

جدول (5) مهنة الام

الاحتمالات	التكرار	%
موظفة	17	22.1
ربة منزل	58	75.3
أعمال حرة	2	2.6
الإجمالي	77	100.0

يوضح لنا الجدول (5) أن أكثر من 75% من أمهات الطلاب ربات منازل، ولا شك أن تفرغ الأم للمنزل له الكثير من المزايا التي تنعكس على أداء الطالب الدراسي، فالأم المتفرغة تعمل على إدارة الشؤون المنزلية ومتابعة أداء الأبناء على كافة المستويات.

شكل (5) مهنة الام



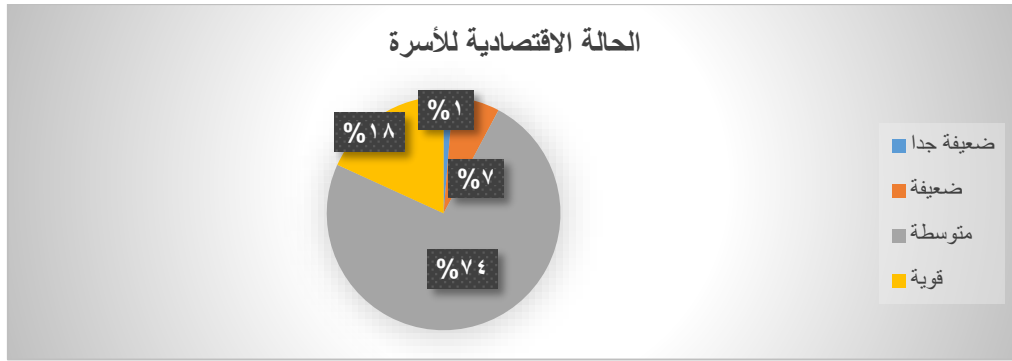
- جدول (6) والذي يوضح التوزيع التكراري للحالة الاقتصادية للأسرة:

جدول (6) الحالة الاقتصادية للأسرة

الاحتمالات	التكرار	%
ضعيفة جدا	1	1.3
ضعيفة	5	6.5
متوسطة	57	74.0
قوية	14	18.2
الإجمالي	77	100.0

يتبين لنا من الجدول (6) أن 74% من الطلاب يعيشون بداخل الأسر ذات الحالة الاقتصادية المتوسطة، بينما كان حوالي 18% من الطلاب يعيشون بداخل أسر قوية اقتصاديا، أما 6,5% من الطلاب فيقطنون في أسر ضعيفة اقتصاديا، و 1,3% فيعيشون داخل أسر ضعيفة جدا من الناحية الاقتصادية.

شكل (6) الحالة الاقتصادية للأسرة



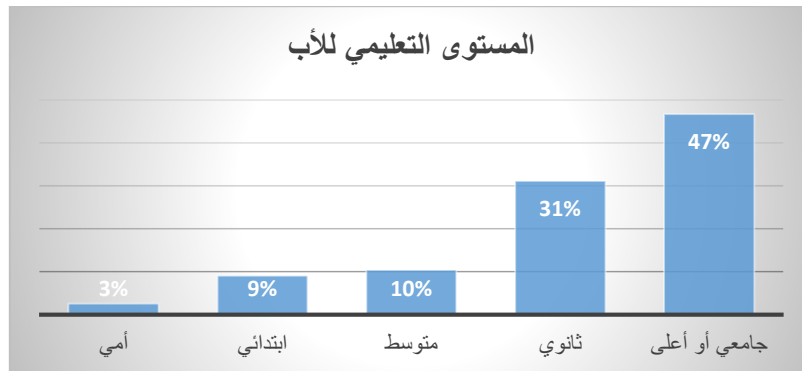
- جدول (7) والذي يبين التوزيع التكراري للمستوى التعليمي للأب:

جدول (7) المستوى التعليمي للأب

الاحتمالات	التكرار	%
أمي	2	2.6
ابتدائي	7	9.1
متوسط	8	10.4
ثانوي	24	31.2
جامعي أو أعلى	36	46.8
الإجمالي	77	100.0

الجدول (7) يوضح لنا المستوى التعليمي للأب، فنلاحظ من خلاله أن المستوى التعليمي لحوالي 47% من الطلاب جامعي أو أعلى، كما أن حوالي 31% منهم يحظون بالتعليم الثانوي، وحوالي 10,4% من آباء الطلاب لديهم تعليم متوسط، أما 9,1% منهم فتعليمهم ابتدائي، و 2,6% منهم فأميون لا يقرؤون ولا يكتبون.

شكل (7) المستوى التعليمي للأب



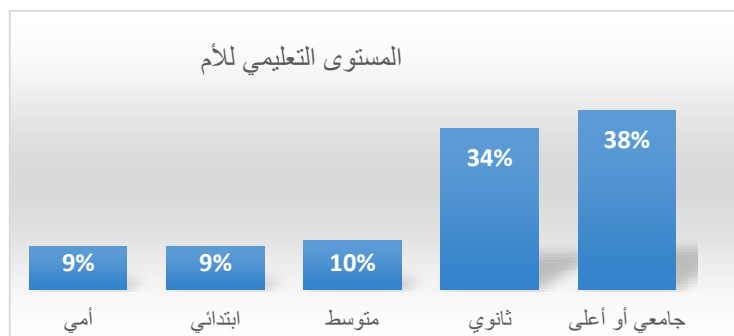
- جدول (8) والذي يوضح التوزيع التكراري للمستوى التعليمي للأم:

جدول (8) المستوى التعليمي للأم

%	التكرار	الاحتمالات
9.1	7	أمي
9.1	7	ابتدائي
10.4	8	متوسط
33.8	26	ثانوي
37.7	29	جامعي أو أعلى
100.0	77	الإجمالي

يتضح لنا من خلال الجدول (8) أن 37,7% من أمهات الطلاب يتمتعن بالتعليم الجامعي أو أعلى، و 33,8% منهن فتعليمهم ثانوي، بينما كان 10,4% من أمهاتهم يحظين بالتعليم المتوسط، أما 9,1% منهن فتعليمهن ابتدائي، وتشكل الأميات نفس النسبة البالغة 9,1% من إجمالي الأمهات.

شكل (8) المستوى التعليمي للأم



ثانياً: توصيف المحور الثاني (علاقة الطالب مع أسرته)

(أ) تواصل الطالب مع الأب:

- جدول (9) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " يخصص والدي جزءاً من يومه في الحوار معي":

جدول (9) يخصص والدي جزءاً من يومه في الحوار معي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	55	77%
لا	5	6%
أحياناً	17	17%
الإجمالي	77	100.0

يتضح من الجدول (9) أن النسبة الأكبر من آباء الطلاب يخصصون جزءاً من أوقاتهم اليومية في الحوار مع أبنائهم والتي بلغت نسبتهم 77%، بينما شكلت نسبة الآباء الذين لا يخصصون جزءاً من يومهم في الجلوس مع أبنائهم 6%.

- جدول (10) والذي يبين التوزيع التكراري للعبارة " يسألني والدي عن دروسي":

جدول (10) يسألني والدي عن دروسي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	58	75 %
لا	5	6 %
أحياناً	14	19 %
الإجمالي	77	100.0 %

يبين الجدول (10) مدى اهتمام الآباء بالوضع الدراسي لأبنائهم، حيث شكلت نسبة الآباء الذين يسألون أبنائهم عن دروسهم 75%، ودل هذا على إدراك الآباء بمدى أهمية سؤال أبنائهم عن تقدمهم الدراسي، بينما شكلت نسبة الآباء الذين يسألون عن تقدم أبنائهم الدراسي بين حين وآخر 19%، أما الآباء الذين لا يسألون عن مدى تقدم أبنائهم الدراسي فقد بلغت نسبتهم 6% فقط من الآباء.

- جدول (11) والذي يبين التوزيع التكراري للعبارة " يتحدث معي والدي بألفاظ قاسية":

جدول (11) يتحدث معي والدي بألفاظ قاسية

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	2	3 %
لا	69	90 %
أحياناً	6	7 %
الإجمالي	77	100.0

أشار الجدول (11) إلى أن معظم الآباء لا يتحدثون مع أبنائهم بألفاظ قاسية، حيث بلغت نسبتهم 90%، بينما كانت نسبة الآباء الذين يتحدثون مع أبنائهم بألفاظ قاسية 3%.

- الجدول (12) يوضح التوزيع التكراري للعبارة " يمنحني والدي مصروفا كافيا":

جدول (12) يمنحني والدي مصروفا كافيا

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	68	88 %
لا	4	6%
أحيانا	5	6 %
الإجمالي	77	100.0

يبين الجدول (12) أن نسبة 88% من الآباء يمنحون أبناءهم المصروف الكافي لهم، وتوضح هذه النسبة أن معظم الأبناء راضون بما يقدمه آباؤهم لهم من مصاريف مادية، بينما كانت نسبة الطلاب الذين لا يمنحهم آباؤهم المصروف الكافي 6% من مجموع الطلاب.

- الجدول (13) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " يتمسك والدي برأيه ويرفض رأبي ولو كان صحيحا":

جدول (13) يتمسك والدي برأيه ويرفض رأبي ولو كان صحيحا

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	8	10 %
لا	47	61 %
أحيانا	22	29 %
الإجمالي	77	100.0 %

يوضح الجدول (13) أن 10% فقط من آباء الطلاب يتمسكون برأيهم ويعارضون آراء أبنائهم حتى ولو كانت صحيحة، بينما شكلت نسبة الآباء الذين يتقبلون آراء أبنائهم النسبة الأكبر، حيث بلغت نسبتهم 61%، أما الآباء الذين يأخذون برأي أبنائهم ولو كان صحيحا في بعض الأحيان فقد بلغت نسبتهم 29% من الآباء.

- جدول (14) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " أجد الحب والعطف والحنان من والدي":

جدول (14) أجد الحب والعطف والحنان من والدي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	66	86 %
لا	1	1 %
أحيانا	10	13 %
الإجمالي	77	100.0 %

يبين الجدول (14) أن النسبة العظمى من الطلاب يجدون الحب والعطف والحنان من آبائهم، حيث بلغت نسبتهم 86% من الطلاب، بينما كانت نسبة الطلاب الذين لا يجدون الحب والحنان والعطف من آبائهم 1% فقط من إجمالي الطلاب.

- الجدول (15) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " يستشيرني والدي في شؤون الأسرة":

جدول (15) يستشيرني والدي في شؤون الأسرة

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	35	45 %
لا	11	15 %
أحيانا	31	40 %
الإجمالي	77	100.0 %

يوضح الجدول (15) أن 45% من الآباء يستشيرون أبناءهم في شؤون الأسرة، بينما شكلت نسبة الآباء الذين يستشيرون أبناءهم في شؤون الأسرة في بعض الأحيان 40%، أما نسبة الآباء الذين لا يستشيرون أبناءهم في شؤون الأسرة على الإطلاق فقد كانت 15% من الآباء.

- الجدول (16) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " يعدل والدي بيني وبين إخوتي":

جدول (16) يعدل والدي بيني وبين إخوتي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	70	91 %
لا	1	1 %
أحيانا	6	8 %
الإجمالي	77	100.0 %

يبين الجدول (16) أن معظم الآباء يعدلون بين أبنائهم، حيث بلغت نسبتهم 91%، بينما كانت نسبة الآباء الذين لا يعدلون بين أبنائهم 1% فقط من إجمالي الطلاب.

- الجدول (17) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " يتدخل والدي في اختيار أصدقائي":

جدول (17) يتدخل والدي في اختيار أصدقائي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	12	16 %
لا	52	68 %
أحيانا	13	16 %
الإجمالي	77	100.0 %

يوضح الجدول (17) أن نسبة الآباء الذين يتدخلون في اختيار أصدقائهم بلغت 68%، بينما كانت نسبة الآباء الذين لا يتدخلون إطلاقاً في اختيار الأصدقاء لأبنائهم ونسبة الآباء الذين يتدخلون أحياناً في اختيار أصدقائهم متساويتين، حيث بلغت نسبة كل منهما 16%.

- الجدول (18) والذي يبين التوزيع التكراري للعبارة "يكافؤني والدي عندما أنجح أو أتفوق دراسياً":

جدول (18) يكافؤني والدي عندما أنجح أو أتفوق دراسياً

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	62	81 %
لا	3	4 %
أحياناً	12	15 %
الإجمالي	77	100.0 %

يتبين لنا من الجدول (18) أن معظم الآباء يدركون أهمية التحفيز لأبنائهم، فقد بلغت نسبة الآباء الذين يكافؤون أبناءهم عند نجاحهم أو تفوقهم 81%، بينما كانت نسبة الآباء الذين لا يكافؤون أبناءهم 4% من إجمالي الآباء.

(ب) تواصل الطالب مع الأم

- الجدول (19) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " يؤثر غياب والدي عن البيت على مساري الدراسي":

جدول (19) يؤثر غياب والدي عن البيت على مساري الدراسي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	37	48 %
لا	29	38 %
أحياناً	11	14 %
الإجمالي	77	100.0 %

يتضح لنا من الجدول (19) أن 48% من الطلاب يتأثر مساره الدراسي بغياب والديهم عن المنزل، بينما ذكر 38% من الطلاب أن غياب والديهم عن البيت لا يؤثر على مساره الدراسي، أما 14% من الطلاب فذكروا أن غياب والديهم عن المنزل في بعض الأحيان قد يؤثر على مساره الدراسي.

- الجدول (20) والذي يبين التوزيع التكراري للعبارة " تناقشني والدي في شؤون دراستي":

جدول (20) تناقشني والدي في شؤون دراستي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	67	87 %
لا	1	1 %
أحياناً	9	12 %
الإجمالي	77	100.0 %

من الجدول (20) يتضح لنا مدى إدراك الأم بأهمية مناقشة ابنها في شؤون دراسته، حيث بلغت نسبة الأمهات اللاتي يناقشن أبناءهن في شؤون دراستهم 87%، بينما كانت نسبة الأمهات اللاتي لا يناقشن أبناءهن في شؤون الدراسة 1% فقط من إجمالي الأمهات.

- الجدول (21) يوضح لنا التوزيع التكراري للعبارة " أنا ملزم بتلبية رغبات والدتي دون مناقشة":

جدول (21) أنا ملزم بتلبية رغبات والدتي دون مناقشة

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	67	87 %
لا	2	3 %
أحيانا	8	10 %
الإجمالي	77	100.0 %

يتضح من الجدول (21) أن معظم الأبناء ملزمون بتلبية رغبات أمهاتهم دون مناقشة، حيث بلغت نسبتهم 87% من إجمالي الطلاب، بينما شكلت نسبة الغير ملزمين بتلبية رغبات أمهاتهم دون مناقشة 3% فقط، أما الطلاب الذين يلبون أحيانا رغبات أمهاتهم دون نقاش فقد بلغت 10% من إجمالي الطلاب.

- الجدول (22) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " تشجعني والدتي على ممارسة الرياضة":

جدول (22) تشجعني والدتي على ممارسة الرياضة

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	50	65 %
لا	6	8 %
أحيانا	21	27 %
الإجمالي	77	100.0 %

يبين الجدول (22) أن 65% من الأمهات يشجعن أبناءهن على ممارسة الرياضة، وأن 27% من الأمهات يشجعن أبناءهن على ممارسة الرياضة ولكن ليس بشكل دائم، أما 8% من الأمهات فلا يشجعن أبناءهن على ممارسة الرياضة.

- الجدول (23) يوضح التوزيع التكراري للعبارة " تلبي والدتي حاجاتي اليومية":

جدول (23) تلبي والدتي حاجاتي اليومية

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	71	92 %
لا	1	2 %
أحيانا	5	6 %
الإجمالي	77	100.0 %

يتبين لنا من الجدول (23) أن معظم الأمهات يلبين حاجات أبنائهن اليومية، حيث بلغت نسبتهم 92% من إجمالي الأمهات، بينما شكلت نسبة الأمهات اللاتي لا يلبين حاجات أبنائهن اليومية 2% فقط من إجمالي الأمهات.

- الجدول (24) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " تسمح لي والدتي باتخاذ قراراتي بنفسي":

جدول (24) تسمح لي والدتي باتخاذ قراراتي بنفسي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	55	71 %
لا	4	6 %
أحيانا	18	23 %
الإجمالي	77	100.0 %

يوضح الجدول (24) أن 71% من الطلاب تسمح لهم أمهاتهم باتخاذ قراراتهم بأنفسهم، ودلت هذه النسبة على وعي الأمهات بمساعدة الأبناء وتشجيعهم على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، بينما شكلت نسبة الطلاب الذين لا يتمتعون بحرية اختيار قراراتهم بأنفسهم وتدخل أمهاتهم فيها 6% فقط من إجمالي الطلاب، أما 23% من الطلاب فإن أمهاتهم تتدخل أحيانا في اتخاذ قراراتهم.

- الجدول (25) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " تنتقدي والدتي دون مبرر":

جدول (25) تنتقدي والدتي دون مبرر

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	7	9 %
لا	59	77 %
أحيانا	11	14 %
الإجمالي	77	100.0 %

يتبين لنا من الجدول (25) أن 9% فقط من الطلاب تقوم أمهاتهم بانتقادهم دون مبرر، بينما كانت نسبة الطلاب الذين لا تنتقدهم أمهاتهم دون مبرر 77%، بينما شكلت نسبة الطلاب الذين تنتقدهم أحيانا أمهاتهم دون مبرر 14%.

- الجدول (26) يوضح لنا التوزيع التكراري للعبارة " تصغي إلى والدتي باهتمام عندما أحدثها عن مشكلاتي":

جدول (26) تصغي إلى والدتي باهتمام عندما أحدثها عن مشكلاتي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	71	92 %
لا	3	4 %
أحيانا	3	4 %
الإجمالي	77	100.0 %

يوضح الجدول (26) أن النسبة الأعظم من الأمهات يصغين إلى أبنائهن باهتمام عندما يحدثونهن عن مشكلاتهم الخاصة، حيث بلغت نسبتهن 92% من الأمهات، بينما شكلت نسبة الأمهات اللاتي لا يصغين لأبنائهن باهتمام عندما يحدثونهن عن مشكلاتهم 4% فقط من إجمالي الأمهات.

- الجدول (27) يوضح لنا التوزيع التكراري للعبارة " تعاملني والدتي وكأني لازلت صغيراً":
جدول (27) تعاملني والدتي وكأني لازلت صغيراً

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	21	27 %
لا	35	46 %
أحياناً	21	27 %
الإجمالي	77	100.0 %

من خلال الجدول (27) يتضح لنا أن 27% فقط من الأمهات يعاملن أبناءهن وكأنهم لا زالوا صغاراً، بينما كانت نسبة الأمهات اللاتي يعاملن أبناءهن في هذه المرحلة معاملة الكبار 46%، بينما ذكر 27% من الطلاب بأن أمهاتهم يعاملنهم معاملة الصغار في بعض الأحيان.

(ج) تواصل الطالب مع أسرته بشكل عام:

- الجدول (28) يوضح التوزيع التكراري للعبارة " أشعر بالأمان والطمأنينة داخل المنزل":
جدول (28) أشعر بالأمان والطمأنينة داخل المنزل

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	74	96 %
لا	1	1 %
أحياناً	2	3 %
الإجمالي	77	100.0 %

يبين الجدول (28) أن الغالبية العظمى من الطلاب يشعرون بالأمان والطمأنينة داخل الأسرة، حيث بلغت نسبتهم 96% من الطلاب، بينما مثلت نسبة الطلاب الذين لا يشعرون بالأمان والطمأنينة داخل منازلهم 1% فقط من إجمالي الطلاب.

- الجدول (29) يوضح التوزيع التكراري للعبارة " أشرك أفراد أسرتي في أموري الحياتية":
جدول (29) أشرك أفراد أسرتي في أموري الحياتية

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	48	62 %
لا	9	12 %
أحياناً	20	26 %
الإجمالي	77	100.0 %

من الجدول (29) يتضح لنا أن 62% من الطلاب يشاركون أفراد أسرته في أموره الحياتية، كالجوس على الوجبات والخروج للتنزه وغيرها من الأمور الحياتية، بينما كانت نسبة الطلاب الذين لا يشاركون أسرهم في أموره الحياتية 12%، أما الطلاب الذين يشاركون أسرهم أحياناً في الأمور الحياتية 26% من إجمالي الطلاب.

- الجدول (30) يوضح التوزيع التكراري للعبارة " أشعر بأن أسرتي متماسكة ومترابطة مع بعضها البعض في الأفراح والأحزان":

جدول (30) أشعر بأن أسرتي متماسكة ومترابطة مع بعضها البعض في الأفراح والأحزان

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	67	87 %
لا	2	3 %
أحيانا	8	10 %
الإجمالي	77	100.0 %

يوضح الجدول (30) أن معظم الطلاب يشعرون بأن أسرهم متماسكة ومترابطة في الأفراح والأحزان، وقد بلغت نسبتهم 87%، بينما كان 3% فقط من الطلاب لا يشعرون في الأفراح والأحزان بأن أسرهم متماسكة ومترابطة، أما الطلاب الذين يشعرون بأن أسرهم متماسكة ومترابطة أحيانا دون الأخرى فقد بلغت نسبتهم 10% من إجمالي الطلاب.

الجدول (31) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " يوجد احترام متبادل بيني وبين أفراد أسرتي":

جدول (31) يوجد احترام متبادل بيني وبين أفراد أسرتي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	67	87 %
لا	4	5 %
أحيانا	6	8 %
الإجمالي	77	100.0 %

تبين النسب في الجدول (31) أن درجة الاحترام المتبادل بين أفراد الأسرة عالية، فقد بلغت نسبة الطلاب الذين يجدون الاحترام المتبادل داخل أسرهم 87%، بينما كانت نسبة الطلاب الذين لا يجدون الاحترام المتبادل داخل الأسرة 5% فقط من الطلاب.

- الجدول (32) الذي يبين التوزيع التكراري للعبارة " أرى أن رأيي مسموع داخل الأسرة":

جدول (32) أرى أن رأيي مسموع داخل الأسرة

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	53	69 %
لا	5	6 %
أحيانا	19	25%
الإجمالي	77	100.0 %

يبين الجدول (32) أن 69% من الطلاب يرون بأن رأيهم مسموع داخل الأسرة، مما يكسبهم الشعور بأهميتهم، والذي ينعكس بالتأكيد على زيادة ثقتهم بأنفسهم وشعورهم بأهمية الآراء التي يطرحونها،

بينما كانت نسبة الطلاب الذين لا يجدون بأن رأيهم مسموع داخل الأسرة 6% فقط من إجمالي الطلاب، أما 25% من الطلاب فيرون بأن رأيهم مسموع داخل الأسرة في بعض الأحيان وليس بشكل دائم.

- الجدول (33) يوضح التوزيع التكراري للعبارة "تكثر المشاكل والمشاجرات داخل أسرتي":

جدول (33) تكثر المشاكل والمشاجرات داخل أسرتي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	4	5 %
لا	60	78 %
أحيانا	13	17 %
الإجمالي	77	100.0 %

يوضح لنا الجدول (33) أن المشاكل والمشاجرات تكثر داخل 5% فقط من أسر الطلاب، بينما كان معظم الطلاب لا تكثر المشاجرات والمشكلات داخل أسرهم، حيث كانت نسبتهم هي النسبة الأعظم والتي بلغت 78% من إجمالي الطلاب، أما 17% من الطلاب ذكروا بأن المشاكل والمشاجرات تحدث في بعض الأحيان وليس بشكل دائم.

ثالثا: توصيف المحور الثالث (تواصل الطالب مع المرشد الطلابي):

- الجدول (34) يوضح التوزيع التكراري للعبارة " أقوم بالتواصل مع المرشد الطلابي لحل مشكلاتي":

جدول (34) أقوم بالتواصل مع المرشد الطلابي لحل مشكلاتي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	21	27 %
لا	43	56 %
أحيانا	13	17 %
الإجمالي	77	100.0 %

من الجدول (34) يتضح لنا أن 56% من الطلاب لا يتواصلون مع المرشد الطلابي لحل مشكلاتهم، بينما ذكر 27% من الطلاب بأنهم يتواصلون مع المرشد الطلابي لحل مشكلاتهم، أما 17% من الطلاب فيتواصلون مع المرشد الطلابي لحل مشكلاتهم ولكن ليس بشكل دائم.

- الجدول (35) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " يناقش المرشد الطلابي ولي أمري في الدور المطلوب من

أسرتي":

جدول (35) يناقش المرشد الطلابي ولي أمري في الدور المطلوب من أسرتي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	18	23 %
لا	53	69 %
أحيانا	6	8 %
الإجمالي	77	100.0 %

الجدول (35) يبين لنا أن 69% من الطلاب يرون بأن المرشد الطلابي لا يناقش أولياء أمورهم حول الدور المطلوب من أسرهم، وهي نسبة عالية تتطلب إعادة النظر، أما 23% من الطلاب فذكروا بأن المرشد الطلابي يناقش أولياء أمورهم في الدور المطلوب من أسرهم باستمرار.

- الجدول (36) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " يناقش المرشد الطلابي ولي أمري في مستواي التعليمي":

جدول (36) يناقش المرشد الطلابي ولي أمري في مستواي التعليمي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	30	39 %
لا	37	48 %
أحيانا	10	13 %
الإجمالي	77	100.0 %

يوضح الجدول (36) لنا أن 39% من الطلاب ذكروا بأن المرشد الطلابي يقوم بمناقشة مستواهم التعليمي مع أولياء أمورهم، بينما ذكر 48% من الطلاب عكس ذلك، أما 13% من الطلاب فيرون أن المرشد الطلابي يناقش أولياء أمورهم حول مستواهم الدراسي ولكن في بعض الأحيان دون الأخرى.

- الجدول (37) والذي يوضح لنا التوزيع التكراري للعبارة " يقوم المرشد الطلابي بدعوة ولي أمري لمتابعة نشاطي

في فعاليات اليوم المفتوح":

جدول (37) يقوم المرشد الطلابي بدعوة ولي أمري لمتابعة نشاطي في فعاليات اليوم المفتوح

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	20	26 %
لا	42	55 %
أحيانا	15	19 %
الإجمالي	77	100.0 %

من الجدول (37) يذكر لنا 55% من الطلاب بأن المرشد الطلابي لا يقوم بدعوة أولياء أمورهم لمتابعة نشاطاتهم خلال فعاليات اليوم المدرسي المفتوح، بينما ذكر 26% من الطلاب أن المرشد الطلابي يقوم بدعوة آبائهم لحضور فعاليات اليوم المفتوح ومتابعة نشاطات أبنائهم خلال هذا اليوم.

- الجدول (38) يبين التوزيع التكراري للعبارة " يتصل المرشد الطلابي بولي أمري عندما أتغيب عن المدرسة":

جدول (38) يتصل المرشد الطلابي بولي أمري عندما أتغيب عن المدرسة

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	41	53 %
لا	30	39 %
أحيانا	6	8 %
الإجمالي	77	100.0 %

يبين لنا الجدول (38) أن نسبة الطلاب الذين ذكروا بأن المرشد الطلابي يتصل بأولياء أمورهم عندما يتغيرون عن المدرسة بلغت 53%، بينما ذكر 39% من الطلاب بأن المرشد الطلابي لا يتصل بأولياء أمورهم في حال تغيروا عن المدرسة، أما 8% من الطلاب فقد ذكروا بأن المرشد الطلابي يتصل في بعض الأحيان بأولياء أمورهم إذا تغيروا عن مدرستهم.

- الجدول (39) يوضح التوزيع التكراري للعبارة " يشجع المرشد الطلابي ولي أمره على الحضور للمدرسة لمتابعة تقدمي الدراسي":

جدول (39) يشجع المرشد الطلابي ولي أمره على الحضور للمدرسة لمتابعة تقدمي الدراسي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	33	43 %
لا	33	43 %
أحيانا	11	14 %
الإجمالي	77	100.0 %

يوضح الجدول (39) أن نسبة الطلاب الذين ذكروا بأن المرشد الطلابي يشجع أولياء أمورهم على الحضور للمدرسة لمتابعة تقدم أبنائهم الدراسي 43%، وهي نفس النسبة للطلاب الذين ذكروا بأن المرشد الطلابي لا يشجع أولياء أمورهم للحضور إلى المدرسة لمتابعة سيرهم الدراسي، بينما ذكر 14% من الطلاب أن أولياء أمورهم يتلقون التشجيع من المرشد الطلابي للحضور إلى المدرسة لمتابعة سير أبنائهم الدراسي في بعض الأحيان.

- الجدول (40) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " ينظم المرشد الطلابي ندوات إرشادية لأولياء الأمور":

جدول (40) ينظم المرشد الطلابي ندوات إرشادية لأولياء الأمور

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	28	36 %
لا	32	42 %
أحيانا	17	22 %
الإجمالي	77	100.0 %

من الجدول (40) يتضح لنا أن نسبة الطلاب الذين ذكروا بأن المرشد الطلابي ينظم الندوات الإرشادية لأولياء الأمور بلغت 36%، ونسبة الطلاب الذين ذكروا بأن المرشد الطلابي في بعض الأحيان يقوم بتنظيم ندوات إرشادية لأولياء الأمور 22%، أما الطلاب الذين نفوا بأن المرشد الطلابي ينظم الندوات الإرشادية لأولياء الأمور فقد بلغت 42% من إجمالي الطلاب.

رابعاً: توصيف المحور الرابع (التحصيل الدراسي):

- الجدول (41) يوضح التوزيع التكراري للمعدل التراكمي

جدول (41): المعدل التراكمي

الاحتمالات	التكرار	%
أقل من 70%	2	2.6
من 70% إلى أقل من 80%	4	5.2
من 80% إلى أقل من 85%	10	13
من 85% إلى أقل من 90%	18	23.4
من 90% إلى أقل من 95%	22	28.6
95% فأكثر	21	27.3
الإجمالي	77	100.0

يتضح لنا من الجدول (41) أن المعدل التراكمي لأفراد عينة الدراسة بشكل عام كان مرتفعاً، حيث بلغت نسبة الطلاب الحاصلين على معدل تراكمي 95% فأكثر 27,3% من إجمالي الطلاب، كما أن 28,6% من الطلاب يتراوح معدلهم التراكمي بين (95-90) %، بينما كان المعدل التراكمي لـ 23,4% من الطلاب يتراوح بين (90-85) %، و 13% من الطلاب تراوحت معدلاتهم بين (85-80) %، أما 5,2% من الطلاب فكانت معدلاتهم التراكمية متراوحة بين (80-70) %، وكانت النسبة الأقل هي 2,6% والتي مثلت نسبة الطلاب الحاصلين على معدل تراكمي أقل من 70%.

- الجدول (42) والذي يوضح التوزيع التكراري لحالة الطالب الدراسية الحالية في مادة الرياضيات تبعا لبرنامج نور:
جدول (42) حالة الطالب الدراسية الحالية في مادة الرياضيات تبعا لبرنامج نور

الاحتمالات	التكرار	%
دون المستوى	1	1.3
مقبول	4	5.2
جيد	22	28.6
جيد جدا	25	32.5
ممتاز	25	32.5
الإجمالي	77	100.0

من الجدول (42) يتبين لنا مدى التوازن الدراسي والتحصيلي لدى الطالب، حيث كانت الحالة الدراسية للطلاب في مادة الرياضيات تعكس نسبة المعدل التراكمي لديهم، فقد كانت الحالة الدراسية لمعظمهم تتراوح بين الجيد جدا والممتاز، حيث كانت نسبة الطلاب الحاصلين على تقدير ممتاز 32,5% من أفراد العينة، وهي نفس النسبة للحاصلين على التقدير جيد جدا، بينما كانت نسبة الطلاب الحاصلين على تقدير جيد 28,6% من الطلاب، ونسبة 5,2% من الطلاب فقد حصلوا على مقبول في حالتهم الدراسية، أما 1,3% من الطلاب فقد كانت حالتهم الدراسية دون المستوى المطلوب.

- الجدول (43) والذي يبين التوزيع التكراري للعبارة " يضغط علي والدي لمذاكرة دروسي":

جدول (43) يضغط علي والدي لمذاكرة دروسي

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	23	30 %
لا	27	35 %
أحيانا	27	35 %
الإجمالي	77	100.0 %

من الجدول (43) يتبين لنا أن 30% من الطلاب تقريبا ذكروا بأن آباءهم يقومون بالضغط عليهم لمذاكرة دروسهم، بينما ذكر ثلث الطلاب تقريبا بأن آباءهم لا يقومون بالضغط عليهم لمذاكرة دروسهم، أما 35% من الطلاب فقد ذكروا بأن أولياء أمورهم يضغطون عليهم في بعض الأحيان لمذاكرة دروسهم.

- الجدول (44) يوضح التوزيع التكراري للعبارة " أتغيب عن المدرسة" جدول (44) أتغيب عن المدرسة

الاحتمالات	التكرار	%
كثيرا	0	0 %
أحيانا	15	19 %
نادرا	62	81 %
الإجمالي	77	100.0 %

يبين الجدول (44) أن نسبة الطلاب الذين نادرا ما يتغيبون عن المدرسة بلغت 81% من الطلاب، وهي النسبة الأكبر، بينما ذكر 19% من الطلاب أنهم يتغيبون أحيانا عن المدرسة، ولم يذكر أي طالب من العينة أنه يتغيب كثيرا عن المدرسة، مما يدل على اهتمام الطلاب بالحضور للمدرسة ويعكس أهمية الدراسة لدى معظم أفراد العينة.

- الجدول (45) والذي يوضح التوزيع التكراري للعبارة " المشكلات الأسرية تتسبب في غيابي عن المدرسة":

جدول (45) المشكلات الأسرية تتسبب في غيابي عن المدرسة

الاحتمالات	التكرار	%
نعم	5	7 %
لا	55	71 %
أحيانا	17	22 %
الإجمالي	77	100.0 %

بناء على الجدول (45) فإن 7% فقط من الطلاب يتغيبون عن المدرسة بسبب المشكلات الأسرية، بينما ذكر 22% من الطلاب أنهم يتغيبون عن المدرسة أحيانا بسبب المشكلات الأسرية، أما معظم الطلاب فقد ذكروا بأن غيابهم عن المدرسة ليس بسبب المشكلات الأسرية، حيث بلغت نسبتهم 71% من إجمالي الطلاب.

اتجاهات آراء أفراد العينة تجاه محاور الدراسة الأساسية:

تم اختيار مقياس ليكارت الثلاثي والذي يشير إلى مدى موافقة أفراد العينة على كل عبارة من عبارات المحاور الرئيسية للدراسة كما في الجدول التالي:

ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي			
الدرجة	طول الفترة	المتوسط المرجح بالأوزان	الاستجابة
منخفض	0.66	من 1 الى 1.66	لا
متوسط	0.66	من 1.67 الى 2.33	أحيانا
مرتفع	0.66	من 2.34 الى 3	نعم

1- اتجاهات آراء أفراد العينة تجاه المحور الثاني (طبيعة التواصل الأسري بين الطالب وأسرته):

جدول (46) اتجاهات آراء أفراد العينة تجاه المحور الثاني (طبيعة التواصل الأسري بين الطالب وأسرته)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط	عبارات المحور الاول (طبيعة التواصل الاسري بين الطالب وأسرته)
لا	0.4	1.13	يتحدث معي والدي بألفاظ قاسية
لا	0.6	1.27	تكثر المشاكل والمشاجرات داخل أسرتي
لا	0.6	1.32	تنتقدي والدتي دون مبرر
لا	0.8	1.48	يتدخل والدي في اختيار أصدقائي
لا	0.7	1.49	يتمسك والدي برأيه ويرفض رأبي ولو كان صحيحا
أحيانا	0.8	1.82	تعاملني والدتي وكأنني لازلتي صغيرا
أحيانا	0.9	2.10	يؤثر غياب والدتي عن البيت على مساري الدراسي
أحيانا	0.7	2.31	يستشيرني والدي في شؤون الأسرة
نعم	0.7	2.51	أشارك أفراد أسرتي في أمور حياتية
نعم	0.6	2.57	تشجعني والدتي على ممارسة الرياضة
نعم	0.6	2.62	أرى أن رأبي مسموع داخل الأسرة
نعم	0.6	2.65	يخصص والدي جزءا من يومه في الحوار معي
نعم	0.6	2.66	تسمح لي والدتي باتخاذ قراراتي بنفسني
نعم	0.6	2.69	يسألني والدي عن دروسي
نعم	0.5	2.77	يكافئني والدي عندما أنجح وأتفوق دراسيا
نعم	0.5	2.82	يوجد احترام متبادل بيني وبين أفراد أسرتي
نعم	0.5	2.83	يمنحني والدي مصروفا كافيا
نعم	0.4	2.84	أجد الحب والعطف والحنان من والدي

نعم	0.4	2.84	أنا ملزم بتلبية رغبات والدتي دون مناقشة
نعم	0.4	2.84	أشعر بأن أسرتي متماسكة ومترابطة مع بعضها البعض في الأفراح والأحزان
نعم	0.4	2.86	تناقشني والدتي في شؤون دراستي
نعم	0.4	2.88	تصغي إلى والدتي باهتمام عندما أحدثها عن مشكلاتي
نعم	0.3	2.90	يعدل والدي بيني وبين إخوتي
نعم	0.3	2.91	تتلبى والدتي حاجاتي اليومية
نعم	0.3	2.95	أشعر بالأمان والطمأنينة داخل المنزل
نعم	0.8	2.4	المتوسط

تبين نتائج الجدول رقم (46) النسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الثاني (طبيعة التواصل الأسري بين الطالب وأسرته) ونجد أن المتوسط الكلي للمحور (2.4) ويعنى ذلك درجة موافقة (نعم) على المحور ككل.

2- اتجاهات آراء أفراد العينة تجاه المحور الثالث (طبيعة تواصل الطالب مع المرشد الطلابي):

جدول (47) اتجاهات آراء أفراد العينة تجاه المحور الثالث (طبيعة تواصل الطالب مع المرشد الطلابي)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط	عبارات المحور الثاني (طبيعة تواصل الطالب مع المرشد الطلابي)
لا	0.9	1.5	يناقش المرشد الطلابي ولي أمري في الدور المطلوب من أسرتي
أحيانا	0.9	1.7	تواصل الطالب مع المرشد الطلابي
أحيانا	0.9	1.7	يقوم المرشد الطلابي بدعوة ولي أمري لمتابعة نشاطي في فعاليات اليوم المفتوح
أحيانا	0.9	1.9	يناقش المرشد الطلابي ولي أمري في مستواي التعليمي
أحيانا	0.9	1.9	ينظم المرشد الطلابي ندوات إرشادية لأولياء الأمور
أحيانا	0.9	2.0	يشجع المرشد الطلابي ولي أمري على الحضور للمدرسة لمتابعة تقدمي الدراسي
أحيانا	1.0	2.1	يتصل المرشد الطلابي بولي أمري عندما أتغيب عن المدرسة
أحيانا	1.0	1.9	المتوسط

توضح نتائج الجدول رقم (47) النسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الثالث (طبيعة تواصل الطالب مع المرشد الطلابي) ونجد أن المتوسط الكلي للمحور (1.9) ويعنى ذلك درجة موافقة (أحيانا) على المحور ككل.

3- اتجاهات آراء أفراد العينة تجاه المحور الرابع (التحصيل الدراسي):

جدول (48) اتجاهات آراء أفراد العينة تجاه المحور الرابع (التحصيل الدراسي)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط	عبارات المحور الثالث (التحصيل الدراسي)
لا	0.4	1.2	أَتغيب عن المدرسة
لا	0.6	1.4	المشكلات الاسرية تتسبب في غيابي عن المدرسة
أحيانا	0.8	1.9	يضغط علي والدي لمذاكرة دروسي
أحيانا	0.8	1.5	المتوسط

تبين نتائج الجدول رقم (48) النسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الرابع (التحصيل الدراسي)، ونجد أن المتوسط الكلي للمحور (1.5) ويعنى ذلك درجة موافقة (أحيانا) على المحور ككل.

3.4. نتائج الدراسة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين محاور الدراسة كما في الجدول التالي:

جدول (49)

التحصيل الدراسي	طبيعة تواصل الطالب مع المرشد الطلابي	طبيعة التواصل الاسري بين الطالب وأسرته	معامل بيرسون	طبيعة التواصل الاسري بين الطالب وأسرته
.296**	.311**	1	معامل بيرسون	طبيعة التواصل الاسري بين الطالب وأسرته
0.009	0.006	-	الدلالة الإحصائية	
77	77	77	العدد	
0.014	1	.311**	معامل بيرسون	طبيعة تواصل الطالب مع المرشد الطلابي
0.900	-	0.006	الدلالة الإحصائية	
77	77	77	العدد	
1	0.014	.296**	معامل بيرسون	التحصيل الدراسي
-	0.900	0.009	الدلالة الإحصائية	
77	77	77	العدد	

5.4. مناقشة تساؤلات الدراسة:

1- ما طبيعة العلاقة بين التواصل الأسري والتحصيل الدراسي للطلاب؟

يتضح من خلال الجدول (49) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون يساوي (0,296)، والذي يدل على درجة ارتباط متوسطة، حيث أن التواصل الأسري الجيد والمتابعة المستمرة من قبل الأب والأم والأسرة بشكل عام يزيد من مستوى التحصيل الدراسي لديه.

2- ما هي الآثار المترتبة من ضعف التواصل الأسري على تحصيل الأبناء الدراسي؟

تؤكد النتائج على أن التواصل الأسري الجيد يؤثر إيجاباً على مستوى التحصيل العلمي للطلاب، الأمر الذي يجعل من الضروري العمل على زيادة فعالية التواصل الأسري مع الأبناء بشكل مستمر.

3- ما هو مستوى التحصيل الدراسي لدى عينة الدراسة؟

يتضح لنا من نتائج التحليل الوصفي أن التحصيل الدراسي لمفردات عينة الدراسة كان مرتفعاً، حيث حصل 18 طالباً منهم وبنسبة 23,4% من الطلاب على معدل تراكمي بين (85-90) %، كما حصل 22 طالباً منهم وبنسبة 28,7% من الطلاب على معدل تراكمي بين (90-95) %، وبلغ من كان معدلهم التراكمي أكثر من 95% 21 طالباً وبنسبة 27,3% من إجمالي الطلاب.

6.4. النتائج العامة للدراسة:

توصلت دراسة "التواصل الأسري وأثره على التحصيل الدراسي للطلاب" إلى النتائج التالية:

- 1- خلصت الدراسة إلى وجود ترابط بين التواصل الأسري والتحصيل الدراسي للطلاب.
- 2- كما أن غياب التواصل يؤثر على مستوى التحصيل الدراسي للطلاب.
- 3- توصلت الدراسة إلى أن للاستقرار الأسري دور إيجابي في زيادة التحصيل الدراسي لدى الأبناء.
- 4- كما توصلت الدراسة إلى أن المتابعة المستمرة من الأسرة والاهتمام بالزيارات المدرسية يساعد الأبناء في زيادة تحصيلهم الدراسي.
- 5- التفرقة بين الأبناء في المعاملة تؤثر بصورة سلبية على تحصيلهم الدراسي.
- 6- كما بينت الدراسة وجود علاقة بين المستوى التعليمي للوالدين والتحصيل الدراسي للطلاب.
- 7- توصلت الدراسة إلى أن معظم الأسر متماسكة ويسودها الترابط والتفاهم.
- 8- ووضحت الدراسة أن التواصل الجيد بين أفراد الأسرة يقلل من التنافر الأسري.
- 9- وأن الترابط العاطفي والجو الأسري المستقر يساهم في زيادة التحصيل الدراسي للطلاب.

7.4. التوصيات:

- 1- العمل على توفير الجو الأسري المستقر للأبناء لضمان زيادة تحصيلهم الدراسي.
- 2- الحرص على الزيارة المستمرة للمدرسة من قبل ولي الأمر لمتابعة الطالب.
- 3- إعداد برامج إرشادية لتنمية التواصل داخل الأسرة.
- 4- العمل على دعم المناهج الدراسية بالموضوعات التي تتضمن أهمية التواصل الأسري.
- 5- التأكيد على أهمية دور المرشد الطلابي في تذكير الأسر بأهمية التواصل الأسري بالنسبة للطلاب وتحصيله الدراسي.

- 6- العمل على دعم الأسر محدودة الدخل بمشروعات إنتاجية لتوفير المتطلبات العلمية الضرورية لأبنائهم.
- 7- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات للكشف عن الأضرار والآثار السلبية الناتجة عن ضعف التواصل الأسري.
- 8- التذكير بالأهمية التي تلعبها الجمعيات والمراكز الاجتماعية في توعية الأسر وتوضيح الخطورة الناتجة عن عدم الاستقرار الأسري وغياب التواصل.

5. المراجع

- الأبراشي، محمد عطية. (1993)، روح التربية والتعليم، دار الفكر العربي، د ط، القاهرة.
- ابن منظور. (1991)، لسان العرب، ج1، بدون ط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان.144.
- أبو جادو، صالح محمد علي. (2004)، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط4، دار الأسرة للنشر والتوزيع: عمان.
- أبو جادو، صالح محمد علي. (2007)، علم النفس التربوي، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: الأردن.
- أحمد إبراهيم أحمد، شحاتة أحمد. (1999)، عناصر لإدارة الفصل والتحصيل الدراسي، د ط، مكتبة المعارف الحديثة: مصر.
- إسماعيل، نبيه. (2001)، الاتصال الأسري، ط1، دار وائل، عمان، الأردن.132.
- الحسن، إحسان محمد. (1988)، مدخل إلى علم الاجتماع، ط1، دار النشر والطباعة: بيروت.
- برجى، هناء. (2016)، صور الاتصال التربوي بين الأسرة والمدرسة وتأثيرها على التفوق المدرسي، دراسة ميدانية بولاية بسكرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة: الجزائر.
- برو محمد. (2010)، أثر التوجيه المدرسي على التحصيل الدراسي في المرحلة الثانوية، دراسة ميدانية نظرية للطلبة الجامعيين المشتغلين بالتربية والتعليم، دار الأمل: الجزائر.
- بلعباس، نادية. (2016)، أنماط الاتصال وعلاقتها بجودة الحياة الزوجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة وهران: الجزائر.
- بو خالفة، سليمة. (2015)، الصلابة النفسية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي لدى عينة من طلبة التعليم الثانوي، مذكرة ماجستير في علم النفس، جامعة ورقلة: الجزائر.
- تعوينات، علي. (2009)، التواصل والتفاعل في الوسط المدرسي، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: الجزائر.
- توفيق، سميحة كرم. (1996)، مدخل إلى العلاقات الأسرية، مكتبة أنجلو المصرية.
- حامد، ياسر. (2014)، العوامل الاجتماعية المؤثرة على التحصيل الدراسي لدى تلاميذ مرحلة الأساس، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين: الخرطوم.

- خديجة بلحوى، فاطمة بو زيد. (2017)، الاتصال الأسري والتفوق الدراسي لدى التلميذ، دراسة ميدانية بمتوسطة الشهيد بلعظم بلصافي، ولاية غليزان: الجزائر.
- خليل، عفراء. (2006)، الحوار الأسري وعلاقته بالصحة النفسية للأفراد، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 49، الجامعة المستنصرية: بغداد.
- الخولي، سناء. (1984)، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت.
- خيرة، بغدادي. (2020)، غياب التواصل الأسري وتأثيره على الأبناء، دراسة ميدانية لعينة من الأسر بمنطقة الجنوب الشرقي بورقلة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 12، ورقلة: الجزائر.
- الدويك، نجاح. (2008)، أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بالذكاء والتحصيل الدراسي لدى الأطفال، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الإسلامية: غزة.
- دياب، فوزية. (1980)، نمو الطفل وتنشئته مع الأسرة ودور الحضانة، دار النهضة المصرية: القاهرة.
- عبد الرؤوف، طارق. (2010)، التربية والتنشئة الاجتماعية للطفل، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع: القاهرة.
- عبد القادر، عبد الرحمن حامد. (1957)، دراسات في علم النفس التعليمي، مكتبة مصر، ط 1، القاهرة.
- عبد المجيد منصور، زكريا الشربيني. (1998)، الأسرة على مشارف القرن 21 (الأدوار، المرض النفسي، المسؤوليات)، دار الفكر العربي، القاهرة.
- عبد المعطي، حسن مصطفى. (2004)، الأسرة ومشكلات الأبناء، دار السحاب للنشر والتوزيع: القاهرة.
- العبد الله، مي. (2006)، نظريات الاتصال، دار النهضة العربية: لبنان.

- Thames , Brendam & Thomason , Deborah (2013). What Is Family Commu-nications ? extract
:from

<http://www.livestrong.com/article/144390-what-is-family-communication-21/11/2013>

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الباحث/ ضيف الله سعيد هواش العامري، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر

العلمي. (CC BY NC)

المشاركة المتنوعة والتعددية المتباينة كأساس لعملية التحول الديمقراطي في المجتمعات

Diverse participation and differentiated pluralism as a basis for the process of democratic transformation in societies

إعداد الدكتور/ عبد المجيد نايف أحمد علاونة

أستاذ علم الاجتماع وباحث في مجال العلوم الاجتماعية، رام الله، فلسطين

Email: a_dr.abed@yahoo.com**المخلص**

لقد هدف هذا البحث إلى توضيح كل من: طبيعة الوجود الديمقراطي في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة، والتعددية من كافة الأشكال، والحرية بصورها الموجودة، والمجتمع المدني وأثرهما جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمع، وتمثلت أهمية هذا البحث بأنه يُظهر طبيعة المشاركة المتنوعة الموجودة والتعددية المختلفة كأساس لعملية التحول الديمقراطي في المجتمعات، وقد جاءت حدود هذا البحث ما بين الحدود الموضوعية المتمثلة بدراسة حالة المشاركة والتعددية وأثرهما على العملية الديمقراطية، وحدوده الزمانية والتي تتمثل بهذه الفترة الزمنية وهي وقت نشر هذا البحث، ويُعتبر هذا البحث عبارة عن بحث نظري/ استعراضي/ توضيحي/ تجميعي/ تذكيري/ تفسيري/ استقرائي/ للمعلومات ومعتمداً بذلك فقط على دراسات سابقة نظرية وعملية أيضاً بأشكال مختلفة ما بين كتب ومؤتمرات وابحاث منشورة في مجلات وغيرها، وقد اعتمد بذلك على المنهج التحليلي النقدي والمنهج التاريخي. وقد توصل هذا البحث الى تأثير واضح لطبيعة ومدى وجود كل من الحق في المشاركة المتنوعة، وتقبل التعددية من كافة الأشكال، والسماح بالحرية، وتأسيس منظمات المجتمع المدني وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمع، وقد أوصى الباحث في نهايته بالسماح بشكل أكبر للمشاركة المتنوعة، وتقبل التعددية من كافة الأشكال، والسماح بالحرية، وزيادة تأسيس منظمات المجتمع المدني كونها تنعكس بشكل إيجابي على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المشاركة، التعددية، الديمقراطي، المجتمعات.

Diverse participation and differentiated pluralism as a basis for the process of democratic transformation in societies

Abstract

The aim of this research is to clarify the nature of democratic existence in societies, diverse participation, and pluralism of all forms, freedom in its existing forms, civil society and their impact on the process of democratic transformation within society. Different as a basis for the process of democratization in societies, and the limits of this research came between the objective limits represented by studying the case of participation and pluralism and their impact on the democratic process, and its temporal limits, which are represented by this time period, which is the time of publication of this research, and this research is a theoretical research / review / Explanatory / Synthesis / Reminding / Interpretive / Inductive / of information and based only on previous theoretical and practical studies in different forms between books, conferences and research published in magazines and others, and thus relied on the critical analytical method and the historical method. This research has reached a clear impact on the nature and extent of the right to diverse participation, acceptance of pluralism of all forms, allowing freedom, establishing civil society organizations and their impact on the process of democratic transformation within society. At the end, the researcher recommended allowing more diverse participation, Accepting pluralism in all its forms, allowing freedom, and increasing the establishment of civil society organizations, as it reflects positively on the process of democratic transformation within society.

Key words: Participation, pluralism, democracy, societies.

المقدمة:

لقد تبين من خلال السياق التاريخي للدول والمجتمعات في العالم أنه لا بد من وجود المشاركة العادلة والتقبل لوجود التعددية المتنوعة لأن ذلك يعتبر من أسس قيام المجتمع الديمقراطي، وأن أول من يوافق على وجود هذان الأمران وهما المشاركة والتعددية هي النخبة أو الصفوة الحاكمة أو مثلما يُطلق عليها مصطلح القيادة، ولذلك فإنه يمكن تقسيم القادة الى نوعين رئيسيين وهم: قادة رسميون Formal Leader وقادة غير رسميون Informal Leader وقد ظهر أن وظائف القائد هي حفز وتوجيه وإرشاد المرؤوسين وتفهم وإدراك مشاكلهم ومشاعرهم من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، فالقائد الرسمي هو: ذلك الشخص الذي يعين من أجل الخدمة في مركز رسمي كأداة للمنشأة،

وأما القائد غير الرسمي أي القادة الطبيعيون Natural Leaders فهم أولئك الأشخاص الذين يعملون داخل الجماعات في درجات متفاوتة من الأعمال القيادية دون أن يكون لهم منصب رسمي مباشر، (كامل محمد المغربي، 1994 م، ص ص 214 - 215) ولا بد إلا أن يقوم القائد وخاصة العامل في داخل الحكومة وفي أي بلد كان إلى العمل على دعم مبادئ الديمقراطية ومن أهمها المشاركة والتعددية، بالإضافة إلى الفصل والتميز والتوازن بين السلطات، فمبدأ الفصل بين السلطات هو المصاحب الوظيفي لفكرة تسامي الدولة على خصوصيات وصراعات المجتمع المدني وتجسيدها للصالح العام.

إن التيار الليبرالي الديمقراطي، يرى في فكرة المواطنة والمساواة والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات النيابية، مصاحبات ضرورية لفكرة الدولة الحديثة، حتى لا تستبد النخبة بالمجتمع أو تنفصم عنه تماماً، فالمساواة القانونية بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات (المواطنة)، هي الوجه الآخر والمكمل لفكرة الدولة كشخصية معنوية عامة ومجردة وعقلانية، والتعبير عن "الصالح العام" الذي تجسده الدولة (أو من المفروض أن تجسده)، حيث أنه لا يستقيم إلا إذا حده إجماع المواطنين، ولما كان هذا الإجماع غير ممكن في معظم الأحيان فإن الأغلبية هي التي تحدد الصالح العام إما من خلال الاستفتاءات أو من خلال انتخاب ممثلين عنها مُطلعين على أعباء السلطة في الدولة، ولأغلبية المواطنين طبقاً لهذا المنظور وهو الحق في محاسبة ممثلهم في السلطة الحاكمة وتنصيبهم أو تغييرهم، فالشعب أو الأمة هما مصدر السلطات في الدولة ولا يتحقق هذا المبدأ إلا من خلال الديمقراطية، التي هي "حكم الشعب بالشعب من أجل الشعب"، وقد بدأ تأصيل هذا التيار مع كتابات جون لوك (J . Lock) في العقد الاجتماعي في القرن السابع عشر، مروراً بمونتسكيو، ثم جون ستيوارت ميل وجيفرسون، في القرنين التاليين، وأستمر هذا التيار، وبخاصةً في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في تأكيده على الارتباط الشرطي بين مؤسسة الدولة والديمقراطية، ويرى المعاصرون من أصحاب هذا التيار أن الديمقراطية فضلاً عن قيمتها في حد ذاتها فهي الوسيلة أو الساحة التي يتقاطع فيها المجتمع المدني مع الدولة، (غسان سلامه وآخرون ...، 1988 م، ص 65) وتكمن نقطة ضعف الحكومات الاستبدادية اليمينية في فشلها في السيطرة على مجتمعاتها المدنية، أما الحكومات الشمولية اليسارية فقد سعت الى تجنب هذه المشاكل عن طريق إخضاع المجتمع المدني بالكامل لسلطتها بما في ذلك فكر هذا المجتمع. كما أن التقدمية أو التحررية السياسية يمكن القول بأنها حكم القانون الذي يقر حقوق فردية معينة أو حريات سياسية خارج سيطرة الحكومة، والديمقراطية هي أيضاً حق كل المواطنين في المشاركة في الحياة السياسية، بمعنى حق المواطن في الإدلاء بصوته في الانتخابات، وحق المشاركة في الحياة السياسية، ولهذا يمكن أيضاً أن ننظر لها على أنها أحد مظاهر التقدمية أو التحررية السياسية، ومن أجل هذا كانت كل من الديمقراطية والتقدمية ظاهرتان متلازمتان على مر العصور. (فرانسيس فوكو ياما، 1993م، ص ص 55 - 59)

أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث بكل مما يلي:

- 1 - الكشف عن صورة كل من طبيعة الوجود الديمقراطي في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

- 2 – تحديد صفات كل من طبيعة الوجود الديمقراطي في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.
- 3 – توضيح وجود وعمل وتأثير كل من طبيعة الديمقراطية في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.
- 4 – معرفة مقدار الوجود لكل من طبيعة الديمقراطية في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في المساهمة العلمية والعملية بكل مما يلي:

- 1 – يُزود صورة كل من طبيعة الوجود الديمقراطي في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.
- 2 – يُبني كل من طبيعة الوجود الديمقراطي في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.
- 3 – يُعزز وجود وعمل وتأثير كل من طبيعة الوجود الديمقراطي في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.
- 4 – يُساهم في معرفة مقدار الوجود الديمقراطي في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

1 – طبيعة الوجود الديمقراطي في المجتمعات:

إن المنظور التاريخي للديمقراطية والمنظور الفكري يعملان على تفسير الديمقراطية على أنها حق وميل الكثير من القيادات الحاكمة ومنعهم من التجاوز عنها على اعتبار أن حكم الدول هو الحكم السياسي، وهو الاختيار الواعي الذاتي لشكل الحكم الصحيح، أما حكم الشعوب فهو حكم سياسي فرعي وهو سلطة الثقافة والمجتمع. (فرانسيس فوكو ياما، مرجع سابق، ص 241) كما أن قيام نظام سياسي ملائم (ديمقراطي) يجب أن يكون قادراً على إدارة عملية التنمية الشاملة، ويجب أن يقوم على المشاركة السياسية، وتأكيد حكم القانون، كما يجب أن يتيح للمجتمع توظيف تقنيات الحكم العصري من أجل إدارة مسألة اختلاف المصالح إدارة سليمة،

وسوف يتيح وجود مثل هذا المجتمع فرصة الاختلاف في وجهات النظر وتباين الاجتهادات دون أن يتعرض للتدمير المصاحب لتفجير الصراعات فجأة بعد إخضاعها لزمان طويل، ولا بد من أن يكون واضحاً أن صراع المصالح واختلاف وجهات النظر وتباين الاجتهادات هي كلها حقائق تعيش في أي مجتمع إنساني، ولا يكون النظام السياسي قوياً إلا بقدرته على توظيف هذه المتناقضات من أجل خدمة التطور الايجابي للمجتمع وتحقيق التوازن فيه وتوفير القدرة له حتى يستجيب للتغيرات المؤثرة عليه، وحتى يتمكن من التكيف مع ضرورات التنمية والتماسك الاجتماعي المنشود، ويكون ملائماً للتحوّل ضمن المعطيات الوطنية في داخل المجتمع. كما أن التماسك الاجتماعي يتطلب عدالة من التكافؤ في الفرص والمساواة أمام القانون، كما يتطلب نظاماً سليماً لتحقيق التكافل الاجتماعي وصيانة كرامة المعوزين والذين تتركهم عملية التنمية بما فيها من تغييرات خلف المسيرة، وتخلّ بمتطلبات الحياة الكريمة لهم ولأسرهم، كما أن تعيين التحديات التي تواجه طموحات التنمية وآمال الوحدة في المنطقة هو تعبير عن إرادة التغيير الحقيقية. كما أن المشاركة السياسية ليست غاية وإنما هي وسيلة هامة أيضاً يمكن توظيفها من أجل استقرار المجتمع واستمرار تطوره، (علي خليفة الكواري، 1986 م، ص ص 24 - 27) فقطاع الإدارة السياسية الذي يقوم بدور حاسم في إدارة التنمية لا بد إلا أن يقوم على أساس ديمقراطي حتى يضمن له التقدم والنجاح، وتتوقف سلامة القطاعات الأخرى وفعاليتها على سلامته وفعاليتها ويتكون هذا القطاع من السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية التي تتكون بدورها من رئيس الدولة ومجلس الوزراء، ولهذا القطاع مهمات جوهرية لا بد من أن تتم تأديتها في العادة من قبل مؤسساته المختلفة، فالسلطة التنفيذية مناط بها اتخاذ القرار السياسي الذي يجب أن يعبر عن سياسات تمت بلورتها واستراتيجيات تم تبنيها ضمن إطار من التشريعات والمساءلة من قبل السلطة التشريعية وإمكانية ضبطها من قبل السلطة القضائية، في حين تتحدد مهمات السلطة التشريعية في سن التشريعات والإشراف على القرار السياسي وتأكيد انطلاقة من التزام باجتماعية الهدف، الامر الذي يسمح بترشيده القرار السياسي واخضاع السلطة التنفيذية للمساءلة، ويتيح نطاقاً أوسع للمشاركة ويسمح بإمكانية أكبر من حيث التزام المجتمع بتوفير متطلبات تنفيذ القرار السياسي، وأخيراً فإن السلطة القضائية مناط بها تأكيد حكم القانون، وضرورة تمثيله نصاً وروحاً من قبل الأفراد والجماعات فضلاً عن تأكيد الالتزام به من جانب السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وقطاع الإدارة العامة وقطاع المشروعات. (علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص 68)

إن عملية التنمية باعتبارها عملية مستمرة ومتصاعدة الأداء ينتج عنها تغييرات نوعية وتحولات هيكلية وتراكمات كمية تخلق طلباً متزايداً على إدارة هذه التنمية، كما تحتاج عملية التنمية الى تعبئة قوى بشرية متزايدة معدة ومدربة، وتحتاج أيضاً الى تطوير نظم وتنظيمات وإيجاد منظمات قادرة على حمل الأعباء الجديدة المتزايدة. (علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص 71) كما تعتبر عملية التنمية في جوهرها انعكاس لتوجهات الانسان وجهوده، لذلك فإن كيفية تنشئة الإنسان وتنمية قدراته يجب أن تمثل المقام الأول في استراتيجية التنمية، وأن عملية التنمية ذاتها تعتمد على لغة الاتصالات للجميع، وتعتمد التنمية أيضاً على جهود الأفراد ومبادراتهم وقدراتهم على التكيف والاستنباط بما يتلاءم مع متغيرات الحياة التي يعيشونها. (علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص ص 98 - 99)

إن تنفيذ المهمات التي تضمنها استراتيجية التنمية في المنطقة تتطلب تكاتف أوجه العمل الرسمي مع أوجه العمل غير الرسمي على مستوى المنطقة وتكامل جهودهما، ويتركز دور العمل الرسمي في خلق كيان سياسي موحد قابل للتنمية، وإيجاد مثل هذا الكيان يتطلب تجسيداً دستورياً وتوفيراً للمقومات التي تسمح بترسيخ أسس دائمة لاستمرار الكيان الموحد، أما تنفيذ استراتيجية التنمية والتكامل على المستوى الرسمي فإنه يتطلب وجود نواة لكيان سياسي موحد قابل للتكامل والاندماج،

ومتمكن من الوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية، ومثل هذا الكيان لا بد إلا أن تتنازل له البلدان عن جزء من سيادتها مقابل خلق سيادة اقليمية أعلى، تسمح للمنطقة بإيجاد الكيان القادر على حماية أمنها الخارجي وتوفير متطلبات أمنها واستقرارها الداخلي، على أن وجود إدارة سياسية توفر قدراً من المشاركة وتؤكد مبدأ الفصل بين السلطات ولذلك فإن سيادة حكم القانون هو أمر ضروري، ومثل هذه الإدارة يمكنها صياغة استراتيجية للتنمية تعبر عن غايات المجتمع، ويمكنها قيادة إدارة التنمية وتوجيه مسارها، ومعالجة معوقات ادائها وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتها، قبل أن تتحول الى معضلات يصعب حلها. كما أن عملية التنمية هي عملية مستمرة، متجددة الظروف، متغيرة الاحتياجات، وليس من بديل غير التنظيم المرن القادر على اتخاذ المبادرة والتكيف حسب مقتضيات التطور ومتطلبات الكفاءة والفاعلية، ولعل التنظيم المقترح هنا يصلح لأن يكون نواة يمكن تطويرها بتطور الأحوال وتغييرها بتغيير الظروف، (علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص ص 117 - 125)

وان مدى الديمقراطية كتنظيم مقترح هنا لا يتناسب بالضرورة تناسباً طردياً مع التطور التاريخي في كل البلاد، (ماجد راغب الحلو، 1995 م، ص 6) إلا أن فلسطين على سبيل المثال كان تطورها الديمقراطي طردياً، حيث يظهر ذلك من خلال الحقب التاريخية للمجتمع الفلسطيني، وخاصة من حيث إجراء عمليات الانتخابات في مؤسساتها المدنية سابقاً وحالياً، ولا بد من الذكر هنا ان الانتخابات هي الأساس الذي تقوم عليه الحرية، حيث يقتصر دور الناخبين في ظل مبدأ سيادة الأمة الذي اعتنقه الدستور على انتخاب اعضاء البرلمان أو أي أعضاء آخرين في مؤسسات أخرى دون أن يمتد الى أبعد من ذلك. (ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 36) كما أن أنواع الحريات كمبدأ أساسي من مبادئ الحكم الديمقراطي عندما يتم تطبيقه تتمثل في كل من:

أولاً: الحريات الفكرية وتتمثل بما يلي: 1 - حرية الرأي. 2 - حرية الإعلام. 3 - حرية الدين. 4 - حرية التعليم. (ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 347)

ثانياً: الحريات الاقتصادية المتمثلة بما يلي: 1 - حق الملكية. 2 - حرية التجارة والصناعة.

3 - حق العمل. 4 - حق التأمين. (ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 368)

ثالثاً: الحريات الاجتماعية وتتمثل بما يلي: 1 - حق المساواة. 2 - حرية الاجتماع. 3 - حرية تكوين الجمعيات. (ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 380)

إن السلطة التنفيذية بقيادة الحاكم يجب أن تتوافق وتتفق مع ما تراه السلطة النيابية (الممثلة للشعب) وعندها يتخذ القرار والذي ربما يكون قرار قومي بهدفه أو قرار ينص بتشكيل إحدى مواد أو بنود للدستور الموجود أو تعديل لإحدى المواد الموجودة أو إلغاء لبعضها، فالقانون الدستوري بالمعنى الضيق للكلمة هو دراسة للدستور السياسي بيد أنه تحول مؤخراً الى نص موحد يجمع القوانين الخاصة بانتقال السلطة السياسية وممارستها داخل مجتمع ما، ويتمثل ذلك بوجود السلطة والتي تمثلت بالانتقال للدستور من منطقة لم يكن موجود فيها، وأن هذا الدستور قد بدأ بالظهور بعد القرن الثامن عشر في كل من أوروبا وأمريكا ودول العالم الثالث. كما أن الدستور يمثل إذاً القانون الأسمى في تنظيم المجتمع محدداً بذلك أسس الدولة وحدودها. (ميشال ميالي، 1982 م، ص ص 7 - 8)

إن تحديد حق الانتخاب يتخذ عموماً أشكالاً دقيقة وسنأخذ مثلين عن هذا التحديد، أولاً: التحديد عبر الجنس أو السن، ففي كلتا الحالتين يبعد عن الانتخاب أفراد يعتبرون غير مؤهلين لاتخاذ قرار سياسي أو يشكلون خطراً على الحياة السياسية إذا شاركوا في الانتخابات، فتقسيم العمل بين الجنسين كان له انعكاس على التقليل من شأن النساء في الحياة السياسية، أما الشباب فهم متهمون عادة بالتقدمية لذا كانت الدولة الليبرالية تؤخر بقدر الامكان سن الرشد السياسي.

كما ان الفصل بين الدولة والمجتمع المدني يقضي بأن ترفض الدولة الليبرالية منح الجماهير وسيلة للمشاركة في الحياة السياسية سوى وسيلة الانتخاب وخاصةً تلك الوسيلة المسماة "الديمقراطية نصف المباشرة". كما أن الأحزاب من الناحية القانونية تنتمي لنظام الدولة وانطلاقاً من ملاحظة أن من يملك السلطة يميل لإساءة استعمالها يستنتج "مونتسكيو" بأن الحل الوحيد هو بمواجهة السلطة بواسطة السلطة ذاتها، ولهذا يجب توزيع السلطة السياسية بين أجهزة مختلفة بحيث لا تحتكر سلطة واحدة مختلف الوظائف، وقد ولدت الحركة السياسية من هذه المقولة بالذات. (ميشال مياي، مرجع سابق، ص ص 96 - 102)

2 - المشاركة وأثرها على عملية التحول الديمقراطي:

إن الأشكال القانونية العادية للدولة الديمقراطية تتمثل بالسيادة الوطنية وفصل السلطات والحرية العامة و.... الخ، (ميشال مياي، مرجع سابق، ص 119) ففي طرح كارل بوبر أن الديمقراطية تتميز باستمرارية المنافسة بين منظمي المشروعات ومختلف الرؤساء على أن هنالك بالإمكان الإطاحة بالحكام السيئين، أما طرح جون بلامانز فيعتبر أن الديمقراطية تتميز بالمنافسة الحرة على السلطة، (س. ن. أيزنشات، 2002 م، ص 5) وتعتبر المشاركة السياسية نبض الحياة الديمقراطية والفعل الذي من خلاله يمكن تدعيم وتعزيز وضع الديمقراطية، فالمشاركة هي وبلا شك أحد المقومات الرئيسية للعملية الديمقراطية الفاعلة والحيوية، كما أنها المرآة التي تعكس مختلف شؤون وشجون الديمقراطية وما يحيط بها من ظروف وتحديات، ولكن المشاركة السياسية التي تقتديها الحياة الديمقراطية هي تلك المشاركة المنظمة والواعية والتي تتسم بالإيجابية، بمعنى أنها تهدف إلى التأثير على القرارات والسياسات والاستراتيجيات العامة، إضافة إلى اختبار الحكام وأعضاء المؤسسات التمثيلية، والتأثير عليهم خدمة للمصلحة العامة، أما طرق المشاركة فهي متنوعة وكثيرة وتشمل ممارسة حق الترشيح والتصويت، والمشاركة في المداولات والمناقشات، وتوجيه النقد دون محاسبة والذي ثبت عكس ذلك تماماً في المجتمع الفلسطيني مثلاً والمتمثل ذلك بمحاسبة الموقعين على بيان العشرين وأغلاق بعض الصحف في التسعينات من القرن العشرين الماضي أيضاً، إضافة إلى ذلك فمن طرق المشاركة الديمقراطية هي الانضمام للهيئات والمرافق الحزبية والجماهيرية وانتهاءً بالوصول للسلطة الحاكمة. (باسم الزبيدي، 2003 م، ص ص 75 - 79)

إن زيادة الاستقرار السياسي يعمل على زيادة التحول الديمقراطي كما أن تحسين الأوضاع الاقتصادية يؤدي إلى دعم الاستقرار السياسي ويؤدي ذلك بالتالي إلى زيادة المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي الفعلي، فكلما زاد معدل المشاركة الفاعلة المنظمة بفعل الشعب، أدى ذلك إلى دعم الاستقرار السياسي، كما أن دعم الاستقرار السياسي يتمثل باتخاذ التحول الديمقراطي كأداة لدعم الاستقرار السياسي وفتح المجال أمام المشاركة الشعبية، كما أن السعي إلى دعم الاستقرار الاقتصادي أيضاً، يُعد أداة مهمة لدعم الاستقرار السياسي، وبالتالي فإن الديمقراطية اتخذت شرطاً لنجاح التصحيح الاقتصادي الذي يتطلب قرارات صعبة وتضحيات شعبية لا يمكن قبولها دون المشاركة في صنع تلك القرارات والاقتراع بها، حيث أن الديمقراطية تُعد أحد روافد الاستقرار السياسي (ثروت سلامة العمرو، 2004 م، ص ص 185 - 186) القائم على أساس الاختيار الحر ويؤكد فوكو على أن الحرية نتاجاً للسلطة الحاكمة، (أنطوني وودويس، 2007 م، ص 220) وجون لوك صاحب نظرية القانون الطبيعي دعم ذلك أيضاً. كما أن القانون أمن اجتماعياً أو على الأقل أكثر أمناً من السياسات، وأن تداخلات حقوق الإنسان يجب أن تعلن اجتماعياً ومحلياً بالإضافة إلى كونها وقائية وارتدادية، حتى يكون لها تأثير إيجابي مميز.

كما أن الحقوق وحتى حقوق الإنسان ليست بشيء له خصوصيته لكنها ببساطة مجموعة فرعية من مجموعة أكبر من العلاقات الاجتماعية التي تنتج وتفرض توقعات سلوكية، وهي بذلك مجموعة فرعية يميزها شكلها القانوني وتركيزها يكون على منع استغلال السلطة الحاكمة، بمعنى أن هناك الكثير من الشمول في الحقوق أكثر مما هو في القانون بمفرده، (أنتوني وودويس، مرجع سابق، ص ص 16 - 30) وكما يعتبر ماركس أن الدول تعتبر اللجنة التنفيذية للبرجوازية، وفي ظل الحرية والديمقراطية الحقيقية لا نفهم السلطة على أنها شيء يمكن توزيعه ولكن كمنتج لأوضاع معينة من العلاقات الاجتماعية. (أنتوني وودويس، مرجع سابق، ص ص 52 - 64) كما أشار المؤلف هنا بناءً على تحليل فيبر، كيف نفهم السلطة السياسية بصورة صحيحة، ونقوم باستخراجها من أصلها، علينا أن نأخذ في اعتبارنا الحالة التي يوجد عليها الناس بصورة طبيعية، أي حالة الحرية الكاملة لتنظيم تصرفاتهم وتحويل ملكياتهم وأشخاصهم كلما رأوا ذلك ملائماً في إطار قيود قانون الطبيعة دون طلب التنازل أو الاعتماد على إرادة أي إنسان آخر. (أنتوني وودويس، مرجع سابق، ص ص 77) كما أن العمل على تعميق الديمقراطية بعد نشرها داخل وخارج الدول (علاقات الدول فيما بينها) هو لازماً للإصلاح قبل أن تعمل العولمة على تسوية الديمقراطية حسب مقولة بطرس غالي، ومن المؤكد أن أي مجتمع لا يمكنه التقدم بطريقة مستديمة، إلا إذا كان من يسكون بالسلطة معترفاً بشرعيتهم. ويتعين أن تمضي هذه الحركة لتحقيق الديمقراطية لأبعد من ذلك، فهي تتطلب أيضاً مشاركة القوى الفاعلة غير الحكومية، وفي هذا الصدد يتعين تمكين البلديات، والبرلمانات والجامعات، والنقابات والجماعات الدينية، ووسائل الإعلام، من القيام بدور في تحقيق الديمقراطية في السياسة الدولية، وأيضاً في المشروعات المتنوعة، ذلك أن المشروع المتعدد الجنسيات هو بالفعل حالياً مركز أساسي للسلطة على مستوى العالم، ومن هذا المنطلق فلا بد إلا أن يشارك عن قرب في وضع القواعد التي يجب أن تحكم العولمة، (بطرس بطرس غالي، 2002 م، ص ص 43 - 60) وهناك من يصفها بأنها تعبير عن سيادة الشعب وقداسته إرادته العامة، وأن رأي الأغلبية هو المعيار الصادق للحقيقة، ويخلص من ذلك إلى أنها أي الحكومة الديمقراطية العادلة هي التي تقوم على أساس السيادة الشعبية وتحقق للمواطن الحرية والمساواة وتخضع السلطة فيها لرقابة الرأي العام، كما أنها تعني اتساعاً في تمثيل الجمهور بإجراء الانتخابات والاستفتاءات الشعبية، وتركز على حماية المواطنين أمام السلطة المستتدة، أي أنها تضمن أمن وحرية الأفراد، وتبني المؤسسات لضمان حياة ديمقراطية في المجتمع مثل المحاكم الدستورية التي تحول الدستور إلى أداة معيارية حقيقية. (على الشرعة وآخرون...، 2002 م، ص ص 15 - 16)

إن أبسط نظام سياسي هو ذلك الذي يعتمد على شخص واحد، وهو في الوقت نفسه الأقل استقراراً، ويشير أرسطو إلى أن أنظمة الحكم الاستبدادية كلها في الواقع "قصيرة الأجل" لكن من ناحية أخرى يكون النظام السياسي الذي توجد فيه مؤسسات سياسية متعددة ومختلفة أكثر قابلية للتكيف، وأن الأشكال البسيطة للحكم أكثر قابلية للتفكك "والدولة المختلطة" أكثر قابلية لأن تكون مستقرة، وقد ظهر في اقتراح أفلاطون وأرسطو أن الدولة الأكثر عملية هي "نظام الحكم" الذي يجمع بين المؤسسات الديمقراطية والأليغارشية، وأصبح أرسطو قائلاً: "إن نظاماً دستورياً يستند على نحو مطلق وفي كل جوانبه إما إلى المفهوم الأوليغارشي للمساواة وأما إلى المفهوم الديمقراطي هو نظام فقير والوقائع تكفي كأدلة: بأن أنظمة من هذا القبيل لا تدوم أبداً، وإن قوام النظام الدستوري يكون أفضل إذا تضمن عناصر أكثر تعدداً". وإن نظاماً كهذا يبدو قادراً على التغلب على العصيان والثورة، ولذلك فقد ظهر أن التعقيد يحدث الاستقرار، (صموئيل هنتنجتون، 1993 م، ص ص 28 - 29) كما يوجد تأثيرات أخرى من النواحي المختلفة فمثلاً لقد قيل أن النمو الاقتصادي السريع يكون له تأثيرات مختلفة على الأنظمة والمجتمعات منها:

- 1 – يمزق التكتلات الاجتماعية التقليدية (العائلة، الطبقة، العشيرة) وهو بالتالي يزيد من "عدد الأفراد الذين تنخفض منزلتهم، ويندفعون، في هذه الحالة إلى الاحتجاج الثوري".
- 2 – ينتج أثرياء محدثي النعمة، وهؤلاء لا يتكيفون مع النظام الموجود، ويرفضون الخضوع له، ويطالبون بنفوذ سياسي ومكانة اجتماعية يتناسبان وموقعهم الاقتصادي الجديد.
- 3 – يزيد من التحرك الجغرافي الذي يقوض الروابط الاجتماعية، ويشجع على نحو خاص، الهجرة السريعة من المناطق الريفية إلى المدن، مما يسبب الانعزال والتطرف السياسي.
- 4 – يزيد من عدد الأفراد ذوي المستوى المعيشي الآخذ في التدهور، وقد يعمق بالتالي، الهوة بين الأغنياء والفقراء.
- 6 – يتطلب فرض حصر عام على الاستهلاك من أجل دفع التوظيف، وهو بذلك يثير استياء شعبياً.
- 7 – يزيد نسبة معرفة القراءة والكتابة، ويرفع مستوى التعليم ونشر وسائل الإعلام، مما يدفع بالمطالب إلى مستويات يصعب تحقيقها.

- 8 – يزيد من حدة النزاعات الإقليمية والعرقية حول توزيع توظيف الأموال والاستهلاك.
- 9 – يعزز القدرات على التنظيم الجماعي ويضعف بالتالي، قوة المطالب التي تفرضها الجماعات على الحكومة، والتي تجد الحكومة أنها عاجزة عن تحقيقها. كما أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في حال وجودها يجب أن تكون علاقة معقدة وربما تختلف العلاقة مع مستوى التطور السياسي ففي احتمال أقصى قد يكون مقدار إما من التطور الاقتصادي ضرورياً لجعل عدم الاستقرار ممكناً وتسقط هنا مقولة الفقر لأن من هم فقراء فعلاً يحول فقرهم دون اهتمامهم بالسياسة ودون احتجاجهم، وفي دول أخرى وفي الاحتمال الأقصى الثاني نجد في الدول التي وصلت إلى مستوى عالٍ نسبياً من التطور الاقتصادي أن المعدل السريع في النمو الاقتصادي ينسجم مع الاستقرار السياسي، وهذا يرجع بسبب اختلاف طبيعة النظام المتطور والمتخلف اقتصادياً (وهذا يشبه وضع نظام السلطة الفلسطينية وأنه جزء من النظام العربي ككل). كما أن الأرقام السلبية التي سجلها معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار، والتي وردت أعلاه (في الدراسة السابقة)، ناتجة في معظم الأحوال عن الجمع ما بين الدول المتطورة جداً والدول المتخلفة في التحليل نفسه وذلك بأن الدول المتطورة اقتصادياً هي أكثر استقراراً وتتمتع بمعدلات نمو اقتصادي أسرع من الدول الأدنى منها تطوراً، وبخلاف سائر المؤشرات الاجتماعية، يميل معدل سرعة النمو الاقتصادي إلى أن يتفاوت على نحو مباشر مع مستوى التطور لا عكسياً، وفي الدول غير الغنية لا يرتبط معدل سرعة النمو الاقتصادي على نحو حاسم بعدم الاستقرار السياسي، ويبعث التحريك الاجتماعي على عدم الاستقرار أكثر من التطور الاقتصادي. (صموئيل هنتنجتون، مرجع سابق، ص ص 66 - 71) وأن الزيادة الحادة في المشاركة السياسية تؤدي إذاً إلى استنهاض عدم الاستقرار السياسي وهكذا فإن تأثير العصرية يتضمن العلاقات التالية:

- 1 – التحريك الاجتماعي = الإحباط الاجتماعي.
- 2 – التطور الاقتصادي = الإحباط الاجتماعي = المشاركة السياسية.
- 3 – الفرص المحركة = المشاركة السياسية = عدم الاستقرار السياسي = المؤسساتية السياسية.

لقد ظهر نتيجة لما تم الحديث عنه أنه ينشأ من غياب الفرص المحركة والمستوى المتدني من المؤسساتية السياسية في معظم الدول المعاصرة ارتباط بين الإحباط الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي. كما أن رأي أرسطو وهو أن عدم المساواة هي سبب التحريض للسابق، حيث تعتبر اللامساواة السياسية من مظاهر عدم الاستقرار السياسي،

وأن الفساد بالطبع هو وسيلة لقياس مدى غياب المؤسسات السياسية الفاعلة، والفساد هو إذاً حصيلة التمييز بين الرفاهية العامة والمصلحة الخاصة الذي يأتي في سياق العصرية، (صموئيل هنتجتون، مرجع سابق، ص ص 73 - 79) لذلك فإن عملية الانتقال الديمقراطي محكومة بأن تكون محط توافق اجتماعي حتى تصير ممكنة، مثلما هي مدعوة إلى أن تصبح استراتيجية كاملة لكل المجتمع السياسي لا مجرد رهان سياسي تكتيكي فهلوي، ولقد انتهت الحقبة التي كان يمكن النظر فيها إلى الديمقراطية والبرلمان بوصفها لعبة سياسية تحمل عليها ضرورات التكتيك والمرحلة من جانب المعارضة عملاً بالموقف البلشفي في دخول الدوما القيصري، مثلما انتهت معها الحقبة التي كان يمكن النظر فيها إلى التنازل من قبل السلطة في الملف الديمقراطي بوصفه خياراً اضطرارياً تحمل عليه الحاجة إلى امتصاص النقمة، واحتواء المعارضة، وانجاز تكيف ناجح مع ضغوط المرحلة في المقابل تبدو الحاجة ماسة اليوم إلى إعادة وعي خيار الانتقال الديمقراطي على نحو جديد أي بوصفه مخرجاً تاريخياً من الانسداد السياسي العام، بل مخرجاً مشرفاً للسلطة والمعارضة على السواء من واقع الإخفاق الذي منيت به سياسة السيطرة وسياسة الثورة على حد سواء ولعل موطن العُضال في الموضوع أن هذا النوع من الوعي ليس حاصلًا بالحد والمستوى المطلوبين على الرغم من أنه ضرورة موضوعية وهو ما يعني أن غيابه أو ضعفه يمثل اليوم عائقاً حقيقياً أمام عملية الانتقال الديمقراطي الفعلي، (علي خليفة الكواري وآخرون ...، 2000 م، ص 145) حيث وصفت الديمقراطية المعاصرة حسب قول علي خليفة الكواري بأنها منهج وممارسة دستورية. كما أن الديمقراطية مسألة نسبية، وعملية تاريخية متدرجة، تبدأ عندما يتمكن المجتمع المعني من السيطرة على مصادر العنف، وإدارة أوجه الاختلاف سلمياً، وذلك تعبيراً عن اجتماع القوى الفاعلة على ضمان الحد الأدنى من المشاركة السياسية الفعالة لجميع المواطنين من دون استثناء و عبر الممارسة تخطو العملية الديمقراطية قدماً نحو الرقي، وتحسن نوعيتها تعبيراً عن استقرار الممارسة وانتشار الثقافة الديمقراطية وانعكاسها على السلوك العام، وذلك دلالة على النضج الحضاري للمجتمع المعني، ولعل ما يؤهل حكم الكثرة لاكتساب صفة الديمقراطية هو أن القرارات العامة فيها تُتخذ من قبل الكثرة من أفراد الشعب المعني، هذا إضافة إلى سعي نظام حكم الكثرة إلى الاقتراب تدريجياً من حكم الشعب، عن طريق اتساع نطاق المشاركة السياسية الفعالة، وانتشار الثقافة الديمقراطية، واستقرار مؤسسات دستورية تساعد على نمو قوة المجتمع وزيادة قدرته على ضبط سلطة حكومته ومراعاة قراراتها لاعتبارات المصلحة العامة، ويرى روبرت دال بأن الديمقراطية الراهنة هي نظام حكم الكثرة بحيث تتميز باتساع حق المواطنة وحرية الانتخابات وتوسيع مؤسسات المجتمع المدني الداعمة لحرية جميع المواطنين، حيث يعتبر دال أن الديمقراطية المعاصرة عملية فذه لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، (علي خليفة الكواري وآخرون ...، مرجع سابق، ص ص 14 - 17) لذلك فإن الممارسة الديمقراطية اليوم ليست سوى نفي حكم الفرد المطلق وحكم القلة، وتجاوزهما إلى تحقيق حكم الكثرة، الساعي من أجل الوصول إلى حكم الشعب، وقد كان لروبرت دال فضل في وضع خمسة معايير للدلالة على وجود ممارسة ديمقراطية وقياس المستوى الذي بلغته تلك الممارسة، وجدير بالتأكيد أن تلك المعايير تنسجم مع إعادة تعريف الممارسة الديمقراطية الراهنة بأنها حكم الكثرة، وأن الديمقراطية في المقام الأول هي عملية فذه لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، (علي خليفة الكواري وآخرون ...، مرجع سابق، ص ص 29 - 31) وقد وضع دال خمسة معايير لقياس الوجود الديمقراطي وهي:

1 - المشاركة الفعالة.

2 - تساوي الأصوات في المراحل الحرجة.

3 - الفهم المستنير.

4 – سيطرة مُتخذِي القرار الديمقراطي على جدول أعمال العملية الديمقراطية.
5 – اتساع نطاق من يشملهم حق المشاركة في اتخاذ القرارات الديمقراطية. (علي خليفة الكواري وآخرون ...، مرجع سابق، ص ص 31 – 33)

إن تلك المعايير الخمسة هي مستويات مثالية تقيم الإجراءات التي يتخذ القرار وفقاً لها، ولذلك فإن كل عملية يتم فيها اتخاذ قرار تتبع فيها إجراءات تحقق المعايير بالكامل وهي بذلك عملية ديمقراطية كاملة، وحكومة الجماعة المعنية هي حكومة ديمقراطية تامة، ويعتبر دال أن الديمقراطية تتحقق بصورة أفضل كلما تدرجت في تحقيق تلك المبادئ الخمسة. كما أن الشعب باعتباره مصدر السلطات في نظام الحكم الديمقراطي يمارس سلطاته بموجب أحكام الدستور، والدستور هو مصدر الشرعية، وتخضع الدولة والمجتمع إلى أحكامه ويحتكم الأفراد والجماعات إلى شرعيته، وأن مبدأ المساواة هو في الواقع القوة المحركة للحركة الديمقراطية، (علي خليفة الكواري وآخرون ...، مرجع سابق، ص ص 31 - 35) وأن المبادئ التي يجب خضوع الدستور الديمقراطي لها هي:

- 1 – مبدأ لا سيادة لفرد ولا لقلّة على الشعب.
- 2 – مبدأ سيطرة أحكام القانون.
- 3 – مبدأ عدم الجمع بين السلطات.
- 4 – مبدأ ضمان الحقوق والحريات العامة.
- 5 – مبدأ تداول السلطة، لذلك فالدستور الديمقراطي ليس مجرد دستور وإنما هو عقد اجتماعي يجب أن يكون معبراً عن تراضي القوى الفاعلة واتفاق التيارات الفكرية والسياسية المؤثرة. كما يجب أن يكون مراعيّاً لضرورات السيطرة على مصادر العنف وإدارة أوجه الاختلاف، (علي خليفة الكواري وآخرون ...، مرجع سابق، ص ص 39 - 41) وأن الانتقال الديمقراطي ليس حالة ولكنه سيرورة لا يمكن التكهن مسبقاً بمآلها، وإنه سيرورة أيضاً لا يمكن اختزالها في مجموعة من الأحداث والوقائع والمظاهر الجلية والعارضة. (أحمد شوقي بنيون وآخرون ...، 2001 م، ص 70)

3 – التعددية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي:

إن الإطار الديمقراطي هو شرط ضروري لتحقيق تنمية حقيقية ولتحديد الأهداف والأولويات وبدونه لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية شاملة وجذرية في غياب الإطار الديمقراطي السليم، ويكمن دور المثقف المطلوب في المشاركة "بإنشاء ثقافة سياسية واعية" تُحسن من احتضان "الفكرة الديمقراطية"، (محمد توهيل فايز عبد أسعيد، 2001 م، ص 573) وقد ظهر رأي أرسطو في الدستور على أنه يعتبر الناس المصلحة العامة هي مصلحتهم الخاصة فبهذه الفضيلة والعادات الخيرة عندهم يتحقق الوجود الإيجابي والسليم، ويرى أرسطو أن الفلاسفة هم أكثر الناس التزاماً بذلك، وأن اكتمل مفهوم السيادة في القرن السادس عشر، مع جان بودان الذي عرفها بأنها السلطة المؤيدة والمطلقة للدولة وأهم خصائصها وضع القوانين العامة دون موافقة الرعايا، (محمد توهيل فايز عبد أسعيد، مرجع سابق، ص ص 80 - 98) ويُعلل ماكس فيبر مركز القوة للصفوة البيروقراطية والسياسية بامتلاكها لوسائل الإدارة، وبكونها جماعات صغيرة تستطيع الاتفاق بسهولة على أي عمل ضروري للحفاظ على قوتها، وهذا يعني في رأي ماكس فيبر، أن الشعب لم تعد له أي رقابة حقيقية على القرارات السياسية التي تصبح امتيازاً من جهته للإدارة البيروقراطية ومن جهة أخرى لزعماء الأحزاب السياسية،

وعلى أية حال فإن ماكس فيبر ليس شديد الاهتمام بغياب الرقابة الشعبية على الصفوة السياسية فبالنسبة لماكس فيبر تكمن قيمة الديمقراطية التمثيلية في الحقيقة في أنها تجعل من الممكن اختيار القادة السياسيين الفاعلين ذوي التأثير وكذلك تدريبهم، (محمد توهيل فايز عبد أسعيد، مرجع سابق، ص 161) فالديمقراطية تقوم على اعتراف المؤسسات المجتمعية بالحرية الفردية والجماعية، وعليه فإن الحرية الفردية والجماعية لا قبل لها بالوجود ما لم يكن المواطنون قادرين على المشاركة في صنع القرارات، وتؤكد النظريات البارزة حول الديمقراطية (الكلاسيكية والحديثة) على أن الديمقراطية تتطلب من المواطنين مجموعة خاصة من القيم والتوجهات السياسية مثل: الاعتدال، والتسامح واللفظ والفعالية والمعرفة والمشاركة والتعددية، (محمد توهيل فايز عبد أسعيد، مرجع سابق، ص ص 202 - 203) فلا ممارسة ديمقراطية حقيقية بغير مجتمع مدني فاعل ونشط بل إن الديمقراطية تتعزز بوجود تعددية مؤسسات المجتمع المدني، ففي سياق الدفاع عن مصالح القوى التي تمثلها، تصون الديمقراطية وتعمل على ترسيخها، ولقد تبين أنه من غير الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تنتج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية، ولذلك فإن تعميق الثقافة المدنية تقوم على إقرار تداول السلطة بين القوى السياسية واعتماد التعددية السياسية والاحتكام إلى مبدأ الأغلبية والأقلية والإيمان بحرية الصحافة كذلك، فيطلب هذا كله إرساء قواعد جديدة في مجتمعات الدول النامية، (محمد توهيل فايز عبد أسعيد، مرجع سابق، ص ص 464 - 466) فغياب أشكال السلطة والدولة أو على الأقل ضعفها مثلما ظهر على سبيل المثال في مناطق سودانية عديدة وبين مجموعات ثقافية كثيرة، فجعل السوداني ميالاً إلى الحرية والانطلاق أو رفض القيود وعدم الخضوع للضبط الاجتماعي الشديد، فالحرية بهذا الفهم لا تعني الديمقراطية، لأن الأخيرة تضمن بالضرورة حق الاختلاف وقبول الآخر والتسامح، ولذلك فقد يكون الإنسان حراً ولكن لا يدافع عن حرية الآخر، بل قد تكون حريته تفولاً على حرية الآخرين ولا تعرف الحدود، (حيدر إبراهيم علي، 1996 م، ص 165) كما اعتبر أن الديمقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني، فهي صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، طبقاً لقواعد متفق عليها من كل الأطراف، ولكن إلى جانب ذلك فإن منظمات المجتمع المدني هي مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية، فكل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني تمارس الديمقراطية في داخلها وتعلم أفرادها تلك الثقافة، لذلك يعتبر مقدمة لقيام نظام ديمقراطي حقيقي في المجتمع ككل لأنها جزء منه في حالة وجوده، (حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص ص 6 - 7) وقد أطلق عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتنجتون وغيره مصطلح الموجة الثالثة على ما يجتاح العالم من رياح ديمقراطية، بدأت في البرتغال عام 1974 م، واستمرت طوال العقدين التاليين، وامتدت من جنوب أوروبا إلى جنوب أمريكا، وإلى جنوب أفريقيا، ومن شرق آسيا إلى شرق أوروبا، فخلال الفترة من عام 1974 م إلى عام 1994 م، تحولت ستين دولة من أنظمة شمولية أو ديكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية، ويصف علماء السياسة والاجتماع هذه الظاهرة بأنها الموجة الديمقراطية الثالثة لأنه سبقها موجتان خلال القرنين السابقين كانت الموجة الأولى في أعقاب الثورتين الأمريكية والفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر وامتدت زمنياً إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى وشملت حوالي عشرين دولة معظمها في أوروبا والأميركتين، أما الموجة الديمقراطية الثانية فقد امتدت طوال العقود الأربعة التالية للحرب العالمية الأولى (1920 - 1960) وشملت حوالي ثلاثين دولة، ولكن عدداً من بلدان هاتين الموجتين الديمقراطييتين ارتدت عن الديمقراطية لعدة سنوات (مثل ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال) قبل أن تعود إليها،

وفي كل الأحوال أصبح عدد بلدان العالم التي شملتها الموجات الديمقراطية الثلاث تتجاوز المائة دولة حالياً، من مجموع حوالي مائة وثمانين دولة مستقلة من أعضاء الأمم المتحدة، ويعتبر المجتمع المدني هو رأس المال الاجتماعي اللازم للديمقراطية، إلا أن تلك الدراسة (السابقة) تشير إلى أن رأس المال الاجتماعي يشير إلى عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني في أي منطقة مقارنة بعدد السكان فيها، وهذا ما قالته الدراسة عن رأي روبرت بوتنام، كما أن ارتباط التنمية الاقتصادية بقوة المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي قد جاءت بعلاقة طردية بينهما. كما أن مفهوم المجتمع المدني يأتي مرادفاً لمعنى التقدم الإنساني عموماً، فهو ينطوي على تعبيرات للحرية، والمبادأة، والمشاركة، واحترام حقوق الآخرين، والالتزام بإدارة الخلاف إدارة سلمية، والتعاون من أجل المصالح المتبادلة، ويظهر من ذلك أن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري نفسه للديمقراطية. كما وصفت قنوات المجتمع المدني بأنها أفضل قنوات المشاركة الشعبية في الحكم، ويرى بعض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرجع إلى غياب أو توقف نمو المجتمع المدني وما يستتبعه من ثقافة سياسية، (حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص 7 - 12) وتعتبر هذه الدراسة أن سعي الغالبية في المجتمعات للانضمام إلى المجتمع المدني هي البداية للتحول الديمقراطي وأن كانت متأخرة على اعتبار أن المجتمع المدني أصبح أحد مصادر الشرعية، حيث تكمن أهمية المجتمع المدني باعتباره أداة لتحليل وتفسير واقع اجتماعي معين، ولقد عملت الديمقراطية على دمج مفارقتين هما: أولاً: اعتبار الشعب مصدر السلطة، وثانياً: اعتبار الحاكم صاحب السيادة، ومن ثم فالدولة والمجتمع منفصلان، لكن الديمقراطية نفسها جاءت بمفهوم الانتخاب لتضفي الشرعية على سيادة الدولة ناسجاً بذلك الروابط المتينة بين مواطنين لهم هوية واحدة. كما أن الحرب (الثورة) هما استمرار للسياسة بوسائل أخرى، كما أن الديمقراطية تعمل على وضع إطار مقبول للسلطة الحاكمة في تصرفاتها، وأن المجتمع المدني هو حاجة ضرورية لقوة الدولة وليس العكس، (محمد الغيلاني، 2004 م، ص 339 - 346) وبناءً على ذلك فالمجتمعات التي لا تتوفر على مؤسسات قوية على مستوى الدولة والمجتمع المدني يكون نسيج الاجماع فيها مترهل وقد ينعكس ذلك في شكل حروب أهلية لا مدنية، كما هو الحال في أفغانستان، يوغسلافيا، الجزائر... إلخ، على خلاف المجتمعات التي تستمد فيها الدولة قوتها عن طريق التغيير المتمثل بترسيخ مجتمع مدني قوي قادر على إعادة إنتاج فعاليته بشكل تلقائي ومستقل، (محمد الغيلاني، مرجع سابق، ص 67 - 68) ولكن هذا التغيير ما زال بحاجة للكثير من إعادة النظر في مختلف المستويات الفكرية والمجتمعية، وهذا وصف للعرب في تشبههم بالغرب. (حسين رحال، 2004 م، ص 461)

إن صيرورة النهوض في البلدان العربية الإسلامية تحتاج إلى فئات مجتمعية فعالة قادرة على حمل تطلعات التجديد وفرضه من داخل النظام والدولة والمجتمع، وهي بذلك عملية تاريخية تتكامل عناصرها المعرفية والسياسية والاقتصادية وفقاً لأليات تغيير خاصة بكل مجتمع وبكل بلد، وهو ما يعني ضرورة الالتفاف إلى الخصوصيات العائدة للبلدان والمجتمعات الإسلامية ليس فقط الاعتبارات القومية والقطرية والعرقية بل أيضاً الثقافية والاقتصادية والمؤسسية السياسية، (حسين رحال، مرجع سابق، ص 463) كما أن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تمثل رؤية جزئية قابلة للتعديل والتصويب في ضوء أبحاث أخرى ومحاولات معرفية جديدة.

لقد ظهر أن الديمقراطية هي أفضل وسيلة لتداول السلطة وهي أفضل وسيلة للتوصل لقوانين تدبيرية في صياغة المجتمع وفي إدارة ثروته، وفي صياغة سياسات تعليمية وسياسات تعميميه أيضاً له، (حسين رحال، مرجع سابق، ص 213) كما وصفته الدراسة، وأن وجود المجتمع المدني بشكل صحيح له علاقة قوية بتسريع التحول الديمقراطي.

إذاً فاعتبار أن العلاقة طردية بين مؤسسات المجتمع المدني وكيفية كما تبين سابقاً في دراسة أخرى عن التحول الديمقراطي، حيث يعمل المجتمع المدني على عملية تعزيز البنى الديمقراطية في الحكم، وهذا ما يمثل التوصيف وليس المساهمة في خلق مجتمع مدني بل باستنساخ مجتمع مدني لن يقوى على العيش طويلاً، وهذه ظاهرة نزع أنها شائعة في أوساط المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مثلاً للدرجة التي بات يُنظر فيها للمنظمات غير الحكومية على أنها استثمار وباتت أولوية الخريج الجامعي تتجه في البداية للعمل في إحدى هذه المنظمات لأن المرتب أكثر والامتيازات أكثر، وباتت المنظمات غير الحكومية لا ينظر إليها على أنها ساحة تغيير ودمقرطة ومشاركة عامة بل مؤسسات استثمار. كما أن إغراق الدعم بسخاء على المجتمع المدني كما يحذر منه الباحثون يؤثر على التوازن الاجتماعي والتركيبية الطبقيّة في المجتمع وهو ما كان ينظر إليه على أنه من المحرمات التي يجب أن تتجنبها مشاريع التمويل في كتابات المفكرين الأوائل في اقتصاديات الدعم مثلما حصل ذلك فلسطينياً تحديداً بعد تشكيل السلطة الفلسطينية في منتصف التسعينات من القرن الماضي وهو أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ساعدت على توليد كثافة بيروقراطية يزيد تعدادها عن عشرة آلاف موظف يشكلون شريحة تدور في فلك واحد حيث عادة ما يتم انتقال الموظف من واحدة من هذه المنظمات إلى أخرى ولما يحدث الانتقال من المنظمات غير الحكومية إلى دوائر الحكومة، مع أنه من السهل حدوث العكس، ولذلك فهذه تُحدث مضرات كثيرة أولها: أن المنظمات غير الحكومية تساهم سلباً في عملية البناء المؤسسي في الدولة الفلسطينية الناشئة فتجربة المجتمع المدني لا تنعكس على القطاع الحكومي إلا في استثناءات قليلة ذات علاقة ببرامج التدريب التي قد تكون موجهة للقطاع الحكومي من قبل المنظمات غير الحكومية، وهي على العكس من ذلك تمتص تجارب القطاع الحكومي عند انتقال موظف حكومي إلى دائرة قطاع المنظمات غير الحكومية، والذين ينتقلون يكونوا ذو خبرة ولكن الرواتب تدفعهم لترك الحكومة، كما أن الحوار بين النخب في المناطق الراقية دون إشراك غالبية شرائح المجتمع لا يقود إلى شيء إيجابي نحو التغيير الاجتماعي. (عاطف أبو سيف، 2005 م، ص ص 57 - 79)

4 - الحرية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي:

إن النظر إلى المستقبل يعني بالضرورة النظر إلى الشباب الحر، لأن الشرائح الشبابية هي التي ستكون أكثر تأثراً بما سيجري في المستقبل، إذ ستكون آنذاك في عنفوان دورها الحضاري في المجتمع من حيث القدرة على التأثير، ومن حيث إمكانات التأثير، (الحسن بن طلال وآخرون...، 2005 م، ص ص 32 - 33) كما أن قبول التعددية السياسية التي تعبر عن الرؤى والتيارات المختلفة، وتشكل عنصر قوة وإثراء للبنية الاجتماعية والبنية السياسية، للسلطة والمعارضة على السواء تعتبر من أولى الشروط الأساسية للديمقراطية القائمة في أساسها على الحرية من كافة الجوانب، وأن إقامة مجتمع المؤسسات الأهلية التي تشكل رديفاً لمؤسسات الدولة الرسمية من سياسية واجتماعية وثقافية ومهنية، يعتبر أيضاً من شروط إقامة الديمقراطية، وهذا طبقاً لمقولة ابراهام لينكولن والتي تشير إلى أن الديمقراطية الحقة هي الديمقراطية القادرة على الدخول إلى كل بيت، ولذلك فيجب أن يكون فصل بين السلطات فيها وتكاملها في آن واحد إلى جانب التوسع في بناء مؤسسات المجتمع المدني بشكل متوازن. (أحمد قريع، 2005 م، ص ص 143 - 149) فلقد بدأ مصطلح المجتمع المدني يدخل بكثافة ساحة الفكر السياسي العربي في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، فقبل هذا التاريخ نجد أن الدراسات المنشورة تصدر تحت عنوان "المجتمع والدولة"، ولقد قامت الدولة الحديثة في أوروبا نتيجة انتصار الرأسمالية الساحق على الاقطاعية،

وفي عام 1683 م أدانت جامعة أكسفورد توماس هوبز لأنه استنتج أو استخلص أن كل سلطة مدنية هي من أصل مجتمعي دنيوي وليس حقاً لاهوتياً كونياً وجاء بعده جون لوك (1632 – 1704 م)، الذي رأى أن الأصل الذي يقوم عليه المجتمع المدني هو أصل تعاقدى اختياري وليس أصلاً إلهياً أو قسرياً، فالدولة هي نتاج التعاقد وليس الإكراه، وبعدها وضع جان جاك روسو في عقده الاجتماعي أسس الثورة البرجوازية ومجتمعها المدني في مفاهيم أصبحت شائعة فيما بعد مثل الدستور، الشعب، الأمة، حقوق الإنسان، القانون، المواطن، المساواة، الحرية، الحقوق الطبيعية للفرد، وقد ظهر أن الأساس المساواتي في إيديولوجيا المجتمع المدني لروسو هو ضمان الملكية الخاصة لمجتمع بورجوازي يقوم على المساواة القانونية الحقوقية ما بين المواطنين وليس على المساواة الاجتماعية، ومن هنا ينبع الخلاف ما بين مفهومي الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية التي سنتعرض لها فيما بعد. أما المجتمع المدني وفق نظرية هيغل فهو نظام المصالح الفردية، أي نظام إنتاج الثروات الهادف إلى الإبقاء على حياة البشر، ولكن الدولة ما تلبث أن تواجه مشكلة تكون طبقة مستغلة في قلب المجتمع المدني محرومة ولا نصيب لها في الثروة، ما تلبث أن تعمل على تدمير الدولة إن استطاعت، ومعنى ذلك أن المجتمع المدني القائم على الملكية الخاصة والليبرالية الاقتصادية ومجتمع السوق وبالتالي حرية الاستثمار سرعان ما يؤدي ذلك إلى تعميق الهوة بين الطبقات الاجتماعية ويضع الدولة التي تصبح أداة في يد الثروات في مواجهة فئات المجتمع الأخرى، ويخفف من هذه المواجهة الليبرالية السياسية ودولتها التي تقوم على دستور علماني يكفل الحريات الأساسية والفصل ما بين السلطات وتداول السلطة بين "أحزاب الطبقات الحاكمة مالكة الثروات ويجري كل ذلك في إطار تعددية سياسية يزينها صندوق الاقتراع" ويتحكم فيها عملياً من يملك الثروة مفتاح سدة الحكم، ووفق منظور ماركسي فإن المجتمع المدني بناء إيديولوجي يخفى جزئياً ويظهر جزئياً واقع المجتمع البرجوازي الذي يقوم على أساس العمل المأجور واقتصاد السوق، وأنه مجتمع يتنازع الصراع الطبقي ليس فقط بمعنى أنه نشأ تنويجاً للصراع الطبقي مع الإقطاع والملكية المطلقة وإنما بمعنى أنه حتى في موسم ازدهار يعيش حالة صراع بين المالكين وغير المالكين لوسائل الإنتاج وبالتالي للثروات والتيارات الفكرية التي تنصب المجتمع المدني على عرش اهتمامها الفكري وتخفي في الواقع هذا الصراع، ولقد زاد الاهتمام بالمجتمع المدني بعد عام 1989 م لإنهاء الاشتراكية. كما أن المجتمع المدني ليس حزباً أو دولة قائمة بذاتها، بل هو حسيطة تطور تاريخي تمر به البشرية في عصرها الحديث، (عبد الله حنا، 2002 م، ص 5 - 18) وإن اختلاف الظروف بين دولة وأخرى يؤدي إلى اختلاف درجة التحول الديمقراطي أيضاً، وهذا بالطبع يرجع لطبيعة الحركات الموجودة فيها إن كانت متشددة أم غير ذلك، ولقد عرفت ثناء عبد الله الحركة الإسلامية مثلاً على أنها هي: حركة اجتماعية سياسية هادفة، لها بعض الأجنحة الراديكالية، ويتبلور وعيها في صورة اتجاهات نقدية للسلطة ونظم الحكم القائمة، وأن حرية التصويت بما تعنيه من حق المواطن في الانتخابات أو الترشيح للانتخابات وإفراز النتائج النزيهة تشكل بحق جوهر كل ديمقراطية مؤسساتية تقوم على السلطات الثلاث: القضائية، التشريعية، والتنفيذية، مع ضرورة وجود قضاء مستقل كشرط حاسم وملح، وهذه الديمقراطية مشروطة بوجود قوانين معمول بها في كل المجالات، بدءاً من الدستور إلى كل القوانين الأخرى التي تنظم حياة المجتمع والعلاقات بين الأفراد، بشرط احترام هذه القوانين من قبل السلطات الثلاث، كما أن المشاركة بالمعنى الشامل هي كل عمل إداري ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر يفرض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير في اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيار الحكام على المستويات المحلية أو الوطنية،

وأن تشويه الانتخابات عند العرب مثلاً هو بسبب الانتخاب على أساس الولاء الحمائلي فقط وعدم المحاسبة، (ثناء فؤاد عبد الله، 2001 م، ص 170 - 175) لذلك فإن المجتمع المدني هو مجال أوسع بكثير للنشاط الإنساني من المجال السياسي فهو يضم جميع المؤسسات التي يعبر الأفراد من خلالها عن مصالحهم وقيمهم، خارج مجال عمل الحكومة وبشكل مميز عنها، أي أن مؤسسات المجتمع المدني تتخاطب وتساند أرواحنا وقلوبنا بقدر ما تخاطب عقولنا، (مايكل اس . جويس وآخرون ...، 2003 م، ص 60) والمجتمع المدني عضو حي، فهو التعبير الاجتماعي عن عوامل كامنة تاريخية وثقافية وسيكولوجية وروحية، وهو طيف الحياة غير المرئي الذي يجمع أرواح الناس في مواقف مشتركة تشكل المضمون الأساسي لحكم الذات والسعي السلمي لتحقيق أهداف مشتركة، وحين يتغير نظام وتوازن العوامل الكامنة يتأثر تبعاً لذلك شكل واستقرار المجتمع المدني، وتعجز المفاهيم والممارسات التقليدية عن القيام بالوظائف المنوطة بها، وتظهر للعيان الفوضى الاخلاقية والتفكك الاجتماعي، ويفقد المجتمع المدني قدرته على التمدن ولا يمكن استعادة تلك القدرة إلا عن طريق إعادة تنظيم وتوازن العوامل الكامنة وهذا هو الشرط المسبق لإعادة بناء أي مجتمع مدني. (مايكل اس . جويس وآخرون ...، مرجع سابق، ص 121)

لقد ظهر أن القيم تُعد من المفاهيم الجوهرية في كافة ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأنها تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها فهي ضرورة اجتماعية لأنها معايير وأهداف لا بد وأن نجدها في كل مجتمع منظم سواء كان متقدماً أو متخلفاً ويضيف البعض بأن الحياة الاجتماعية تستحيل بدون القيم، فقيام النظام الاجتماعي بوظائفه لا يمكن استمراره بحيث يحقق أهداف الجماعة، ولا يمكن أن يحقق ما يريدون، وما يحتاجون إليه من الآخرين على أسس شخصية وثقافية بغير القيم، ولا يمكن بغيرها أن يشعروا من قراءة أنفسهم بسبب يتطلب أو يقتضي الهدف الموحد أو المنظم. (سمير خطاب، 2004 م، ص 59) كما أن التطور السياسي لا يأتي إلا بدمج الانماط القديمة في الحياة حتى تتماشى مع المطالب الجديدة، وان أي نظام سياسي غير متطور لا يحظى بالتأييد الخلاق والمشاركة من جانب الجماهير وهو ليس بالطبع فعالاً أو كفواً أو قادراً على حملهم على السير معه، ولذلك فإن النظام السياسي المتطور يعني عملية تفضيل كبرى والتحديد الوظيفي وتكامل المؤسسات للمساهمة فيه، ففي منتصف الستينات من القرن الماضي بدأ المراقبون المتحمسون في التأكيد من إنه بدراسة التنمية السياسية كان هناك اعتماد كبير على علم الاجتماع وتحت تأثير بارسونز ظهر ميل عند علماء السياسة على اعتبار النظام الحكومي كمتغير غير مستقل تحدده العوامل الاجتماعية والسيكولوجية والثقافية والاقتصادية وأن مهمته الأساسية هي معالجة المدخلات التي تولدها هذه القوى وأن يحولها إلى مخرجات حكومية. كما أن ارتباط المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والادارية والسياسية والثقافية في تشكيل التنمية السياسية لا يمكن إنكاره، وأن النظام يجب أن يتمشى مع قوى التغيير كي يحافظ على التوازن ويصير نظاماً متحركاً، (محمد نصر مهنا، 2006 م، ص 312 - 319) حيث استبدل روسو قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية في الحكم الديمقراطي، وأحل روسو الديمقراطية النيابية محل المباشرة، (محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 200 - 201) لذلك فالمجتمع المدني هو الحارس على شرعية الدولة والدولة هي الحارس على الحريات المدنية، كما أن الشراكة الاجتماعية هي العقد الذي يضم الدولة والمجتمع المدني في ظل الليبرالية الاجتماعية، وهو عقد نفترض من خلاله أن كل الأطراف بما فيها الدولة هم شركاء في الربح وفي التكلفة وأن لا أحد يربح وحدة في مقابل خسارة الآخرين، وبموجب هذا العقد فإن الدولة تحتل موقعها كطرف حاضر حول مائدة مستديرة لإدارة السوق ومدولة علاقاته، كما أنها مدعوة لتطوير القاعدة العلمية كشرط لا غنى عنه لزيادة الإنتاجية، وفي ظل قناعة مسبقة بضرورة كسر احتكار إنتاج المعرفة والانسحاب بعملية إنتاجها إلى مرحلة التكاليف المتناقضة، كما أن دولة الليبرالية الاجتماعية تُقر بإحالة الصالح العام إلى شأن خاص،

فكل فرد من حقه بل من واجبه أن يدافع عن الصالح العام كأحد شؤونه الخاصة، وبالتالي فالعمل السياسي لا ينبغي أن يكون مقصوراً على الأحزاب فقط، وفي الوقت نفسه فإن على الأخيرة أن تقدم للمجتمع نوعية جديدة من السياسيين يمكن وصفهم إيجازاً بأنهم رجال الدولة، وذوي الأفكار الحديثة، ورجال يفكرون في الغد ويديرون المستقبل بنداً في حسابات الحاضر، ويديرون حوارات متصلة مع الرأي العام والذي بات بدوره لاعباً سياسياً في الساحة السياسية، كما أن الليبرالية الاجتماعية تستعيد في السياسة مفهومها عن السوق في الاقتصاد، ولذلك فهي تريده سوقاً سياسياً موسعاً تنشط فيه كل الفاعليات وترتفع فيه نسبة حضور الناخبين أمام صناديق الاقتراع ويتلامس فيه المدني والسياسي، كما أن الليبرالية الاجتماعية تعترف بنمو الوعي الذاتي لدى الأقليات ولا تصدر حقوقها الثقافية، وبالتالي فهي تراهن على الفكر للحفاظ على الوحدة في إطار التعددية الثقافية، وتأخذها رؤيتها المستقبلية إلى القول بأن هناك أزمة أقليات طالما هناك أزمة فكر، ولقد ظهر أن الفساد المؤسسي يرغب دائماً في شل أجهزة الدولة واختراقها من الداخل لاستقطاع جزء من سيادتها واحتجازه لنفسه، (رفعت لقوشه، 2004 م، ص ص 44 – 60) وأن الديمقراطية كمذهب فلسفي هي المذهب الذي يرجع أصل السلطة السياسية إلى الإرادة العامة للأمة أي حرية الأمة. (رجائي صالح المعشر، 1999 م، ص 9)

إن فلسفة النهوض لا تتحقق بالجهد الفردي فقد حرصت الفعاليات العربية على مواصلة العمل من أجل انجاح أهداف المشروع النهضوي العربي، وذلك لأن التعامل مع منظومة الأفكار الاجتماعية تقتضي بالضرورة تحقيق قدراً من الانسجام والتوافق الأيديولوجي الذي يتناسب مع حالة الحراك الاجتماعي حيث التداخل والتسارع الذي بات يستوجب بذل كل الجهود لخدمة الأهداف العليا لهذه الأمة، في ظل العولمة والتي تعمل على تعميم للثقافة، وهي حضارة فرضت نفسها عبر التقدم العلمي والتطور التكنولوجي، وأنه لا يوجد أمام العالم خيار إلا التعامل معها والقبول بها، وقد يكون الأمر في جانب منه صحيحاً ولكن الترجمة الحقيقية للعولمة أنها كل الأبعاد السياسية والفكرية والثقافية والاقتصادية وهي من أبرز مبررات الهيمنة التي تتزايد يوماً بعد يوم، ومع العولمة يحدث تركيز للثروات واتساع الفروق بين الدول والبشر، وتختلف سياسات التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى، (عبد المجيد جرادات، 2002 م، ص ص 53 – 74) وعلى المستوى الاجتماعي فإن للعادات والتقاليد دوراً مهماً في كيفية مواجهة الاحتمالات أو التطورات، وكثيراً ما نتحدث عن دور القدوة الحسنة في المجتمع والحديث عن القدوة الحسنة يعني التركيز على دور النخبة، إذ نعلم أن الشدائد هي التي تعزز الرجال وأن احتمال المصاعب يرتبط بالقيم الاجتماعية لأنه يتصل بالقدرة على الثبات والسعي لتحقيق النجاح المنشود من خلال الصفات الإيجابية المتوارثة، بالإضافة إلى تأثير كل فرد بالبيئة التي يوجد فيها، وهذا ما يُعززه قول ابن خلدون: "أن الإنسان نبتة في البيئة التي يعيش فيها"، لذلك فإن الحضارة توصف بأنها مجموعة من المفاهيم عن الحياة، ويركز الباحث في العلوم السياسية عادة على عناصر القوة في أية دولة وهي تتألف من الموارد البشرية والمصادر الطبيعية التي قلنا أنها تعزز الدخل القومي للدولة، ثم الأساليب الإدارية والقانونية التي تضبط الأداء العام وتوظف الجهود للسير في ركب التطور الحضاري والفكري، حيث يقول أهل الرأي والمعرفة أن الثقافة هي الخيط الذي يربط كل القيم الإنسانية ويجعل من مقاومة الظلم جسراً مشتركاً تعبر من خلاله البشرية إلى حيث تهوى أو تريد، وفي هذا الجانب فإن مهمة الدفاع عن الهوية الثقافية والحضارية تصبح جماعية وذلك من منظور الرغبة بتطوير الانتاج الإبداعي، وإيجاد الصيغ الملائمة للتواصل وأنداك يكون التجدد والحداثة، (عبد المجيد جرادات، مرجع سابق، ص ص 58 - 71) ولا بد من الذكر هنا أنه يوجد أناس يحاولون خلق هذا الأمر وذلك مثلما ثبت تاريخياً فمثلاً هرتزل حاول رشوة الدولة العثمانية للحصول على منح الحق من السلطان عبد الحميد لحق اليهود في الإقامة في فلسطين إلا أنه فشل وبعد ذلك دعمتهم بريطانيا،

(عبد المجيد جرادات، مرجع سابق، ص 32) كما حمل الغنوشي لواء الدعوة لاعتبار الديمقراطية معبرة عن جوهر الإسلام في الحكم والسياسة فقال: كفوا عن القول إن مفهوم الديمقراطية غريب عن ثقافتنا، كفوا عن القول إن هذا المفهوم ملك للغرب فقط، إنكم مخطئون فالديمقراطية هي الإسلام، ولا يمكن أن تكون الحريات خطراً على الإسلام طالما أنها تمثل جوهره، إن الذين يعتبرون الديمقراطية كفراً مخطئون. كما أن حقيقة النظام الإسلامي وجوهره لا تتناقض مع الآليات والأساليب التي تطرحها الديمقراطية لعلاج مسألة الحكم في الدولة الديمقراطية العصرية، فمن الناحية العلمية لم تكن هناك مشكلة في التعاطي مع الآليات الديمقراطية حتى في ظل الاحتلال، وذلك من خلال المشاركة في الانتخابات المهنية والطلابية، باعتبار الانتخابات أفضل الآليات لإفراز قيادة ممثلة لقطاع من قطاعات الجمهور، ذلك أن الديمقراطية تعني حق تداول السلطة بطريق التغيير السلمي وإتاحة الفرصة لكافة القوى السياسية للمشاركة في القرار باعتباره ثمرة التفاعل بين كافة القوى السياسية، وكذلك ضمان حق المساواة، والاحتكام للدستور في ظل الفصل بين السلطات، وتوفير طرائق الرقابة على الحكام والمسؤولين، وضمان الحقوق الشخصية للمواطن، (خالد الهندي، 1999 م، ص 66-68) ونؤكد القول بأن إمكانيات التجديد الحضاري القادر على انتشال الأمة من براثن التخلف والتبعية متوقف على حيوية الأمة وقدرتها على تأصيل نظرتها وأسلوبها في الحياة، حيث تعني الأصالة أن الأمة تعي متطلبات العصر الذي تعيش فيه وتستوعب ما حققته الإنسانية من معرفة مكنت الإنسان من السيطرة على محيطه وتوجيه مسار مستقبله دون أن تعطي ظهرها لثرائها وتجربتها الحضارية في الماضي ولتلك الجوانب المشرفة من تاريخها التي مكنتها من الفوز والانتصار، ولا يتم ذلك أو يتحقق إلا بثقافة ديمقراطية وهي وسيلة الإنسان في مجتمعنا للتعبير عن نفسه والتعرف إلى ذاته وإعادة صياغتها كمشروع متكامل في إطار الثقافة العربية والإسلامية والإنسانية.

(تيسير الفارس ومحمد السمحان، 2003 م، ص 106 – 107)

إن الحرية هي مطلب أساسي في حياة الأمم والأفراد، (تيسير الفارس ومحمد السمحان، مرجع سابق، ص 30) كما أن الاستقلال الاقتصادي هو الأساس لنشوء الديمقراطية في الأسرة، (تيسير الفارس ومحمد السمحان، مرجع سابق، ص 38) وحيث أن كل ثقافة تسعى إلى أن تكون مقبولة من جميع أفراد المجتمع أي خلق توافق اجتماعي وسياسي في داخل المجتمع لذلك فإنها مطالبة بالاهتمام بالتنشئة السياسية التي تسمح للأفراد باستبطان واكتساب معاييرها وقيمها والقبول بلعب دور في مؤسساتها وهذه العملية التي تربط أفراد المجتمع بالثقافة السياسية يُطلق عليها موريس دفرجيه أسم التنقيف أو التثاقف بمعنى التنشئة السياسية، (تيسير الفارس ومحمد السمحان، مرجع سابق، ص 95) فالديمقراطية ليست مجموعة أنظمة وقوانين فحسب بل هي تربية وسلوك لا بد وأن تكون مع الإنسان منذ الصغر. كما أن الديمقراطية نظام سياسي اجتماعي اقتصادي تقوم على حقوق الإنسان ودولة المؤسسات وتداول السلطة، لأن المجتمع الديمقراطي لن يكون بدون دور فاعل لمؤسسات المجتمع المدني، ولأن الديمقراطية لن تكون بدون حرية فردية، حيث القانون يوضع لتنظيم الحق وليس ليلغيه، أو يقيده، فهو إذاً استراتيجية أساسية في المجتمع. كما أن التعددية السياسية، ومبدأ تداول السلطة، وغيرها من المبادئ هي من أسس عملية التحول الديمقراطي في المجتمع، والديمقراطية الحقيقية هي التي تؤمن أيماناً حقيقياً بالرأي والرأي الآخر، واحترام الأكثرية لرأي الأقلية، مع حق الأقلية في الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية ولن يتم ذلك إلا من خلال قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها بدون ضغط أو إكراه، أو تدخل في الشؤون الداخلية لهذه المؤسسات، وبشكل خاص الأحزاب السياسية والتجمعات النقابية والمهنية. (غالب الفريجات، 2005 م، ص 71 - 74) كما أن السلوك الديمقراطي هو جزء من الشخصية الإنسانية، لذلك فالديمقراطية السياسية تختص بالنظم السياسية، والديمقراطية الاجتماعية تختص بالإنسان،

والديمقراطية أيضاً قيم واتجاهات وتفكير وسلوك تأتي من خلال التربية والتنشئة مع مشاركة جميع المؤسسات السياسية في هذه التربية جنباً إلى جنب مع بقية مؤسسات المجتمع، لذلك فإن أفضل علاج للأخطاء هو المزيد من الديمقراطية، فالتجارب الديمقراطية لا تستورد ولكل مجتمع خصوصيته، والديمقراطية هي ممارسة وعمل، والديمقراطية الحقيقية تأتي من خلال ممارسة الأفكار والمبادئ والحقوق المتعلقة بها، (غالب الفريجات، مرجع سابق، ص ص 35 - 37) والحق ينتزع ولا يمنح.

5 - المجتمع المدني وأثره على عملية التحول الديمقراطي:

إن التنمية السياسية تحتاج إلى عقلية سياسية نيرة تفهم السياسة والديمقراطية من خلال منظور وطني وقومي، وبالإضافة إلى كون الشعب هو مصدر السلطات فهو المرجعية لكل القوانين، وأن التنمية السياسية تهدف إلى إشاعة الديمقراطية، فالمواطن هو هدف التنمية أولاً وثانياً هو أداتها. كما أن قاعدة الحياة المشتركة تنبثق من احترام الآراء (الرأي والرأي الآخر)، والسياسة الحقيقية هي السعي لتهيئة الظروف الأكثر ملائمة لاتخاذ القرار الأكثر نشاطاً لأكبر قطاع من المجتمع، وخلاصة القول أن التنمية السياسية ليست كلاماً في كلام، بل هي فعل وإرادة، وإذا سُمح للمواطن بأن يمارس الفعل وأن يكون صاحب إرادة نكون قد نجحنا في وضع أقدامنا على بداية الطريق الذي يؤدي إلى تحقيق الهدف، وليس هناك هدف أعلى وأثمن من رفعة شأن الوطن ورقي المجتمع، وغير ذلك فإننا كمثل من يصرخ في واد، (غالب الفريجات، مرجع سابق، ص ص 101 - 103) وأخيراً فإن الديمقراطية ليست حلاً سحرياً أنها المناخ أو الوسط الذي يرسخ العقلانية ويسمح بمناقشة كافة القضايا تمهيداً للوصول إلى أفضل الحلول، وهي الصيغة التي تخلق توازناً تفرضه الحاجة والضرورة من دون الغاء الآخر أو تجاوزه، وهي التي تساعد على الانتقال الهادئ والمتدرج والمنطقي، وهذا ما يجب فهمه من قبل الجميع، فإذا لم يفهم أو يقبل فسوف يكون الثمن غالياً وربما أيضاً فاجعاً، (غالب الفريجات، مرجع سابق، ص 191) ويؤكد خدام هنا على ضرورة امتلاك البرنامج والأداة المناسبة ولا يكفي امتلاك المبادئ حتى ولو كانت صحيحة حيث يصف الأحزاب التي قلبت بعض الأنظمة العربية في مصر والعراق وغيرها بأنها كانت تملك المبادئ ولكنها لم تكن تملك البرنامج ولا الأداة اللازمة. فلقد وضع الإسلام مثلاً قاعدة المشاركة أما تنظيم هذه القاعدة فليس مرتبطاً بإجراء وآلية محددة في تاريخ المسلمين وإنما بالظروف التي نظمت بها أطر الممارسة لتنفيذ قاعدة المشاركة، والديمقراطية وحدها تشكل الحصانة والحماية للحكومة القطرية في وجه الضغوط الخارجية، والخطأ الذي ترتكبه الحكومة القطرية أنها لا تريد أن تظهر بمظهر العاجز عن تنفيذ إملات الأجنبي رافضة التذرع بالرأي العام حتى لا تُتهم بالضعف غير مدركة أن استنادها إلى الرأي العام في قطرها يجعلها أكثر قوة في وجه ذلك الأجنبي الغريب الذي يتذرع في كل خطوة أو موقف بالرأي العام في بلاده. (عبد الحليم خدام، 2003 م، ص ص 50 - 60)

لقد أسس توماس بين حقوق الإنسان على القانون الطبيعي فالبشر أحرار متساوون بالطبيعة لهم حقوق لا يمكن التخلي عنها أو اهدارها وعليها يؤسس شرعية النظام السياسي في التزامه بحقوق الإنسان والمصلحة العامة للشعب، عندها يكون المبدأ وليس المكان هو الذي يفعل ونجد الإنسان هو نفسه في كل مكان، فحقوق الإنسان المؤسسة على الحق الطبيعي معيار إنساني عالمي موجود بوجود الإنسان معاصراً له، على أساسه يتم تشكيل نظم الحكم وتقييمها وقرار حقها في البقاء أو تغييرها، ولكن حق اقرار بقاء الحكومة أو تغييرها هو حق من يعيش في المجتمع، فلا تُفرض نظم الحكم على الشعوب، وأن سيطرة المنظمات المتمثلة بالجمعيات الخيرية الدينية على المجتمع المدني العربي لا يُعد حلاً كافياً دائماً فقد يكون مؤقتاً،

وعلى أساس حقوق الإنسان يستطيع البشر أن يتجاوزا نظم الحكم التقليدية إلى نظم إنسانية عقلانية ملتزمة بحقوق الإنسان والمصلحة العامة للشعب، ولا فاعلية لأي ميثاق أو معاهدات دولية للحفاظ على حقوق الإنسان إن لم تكن الضمانة الأولى للحق مكفولة بالدستور والنظام السياسي في كل مجتمع، وهو دستور ونظام يشكلهما الشعب بإرادته ووعيه للحفاظ على حقوقه ومصالحه العامة. (فريال حسن خليفة، 2003 م، ص ص 69 – 71)

لقد تحولت علاقة العرب بالحدثة منذ بداياتها الأولى في مطلع القرن التاسع عشر إلى إشكالية في المنهج والرؤية لأسباب جوهرية تتعلق في أساسها بالعلاقة التصادية مع الغرب الصناعي، (حليم بركات، 2004 م، ص 245) وهذا ما يثبت أن الخروج عن الديمقراطية هو التسلطية والديكتاتورية وهذا هو ما حصل في السودان وغيرها حيث أن السودان بعد أن خرجت من الديمقراطية وذلك بانقلاب 30 يونيو 1989 م دخل السودان من جديد في نفق الديكتاتورية وحكم البطش والقمع والارهاب باسم القوات المسلحة والشعارات العزيزة على شعبه، وذلك حسب رأي المؤلف بقوله يرجع إلى أن الديمقراطية الثالثة لم تجد الفرصة الكافية لإنضاج جوانبها الايجابية وتأكيد جدارتها واستفادتها من دروس وخبرات التجارب الديمقراطية السابقة في بعض البلدان، (محمد علي جادين، 2002 م، ص 351) ولذلك فيرجع فشل السودان الديمقراطي مثلاً إلى عجز المنظمات الأهلية عن القيام بدورها، فإذا لم تقم الديمقراطية بشكل صحيح تصبح غطاءً تنتستر وراءه القوى المهيمنة التقليدية، وتتحول بذلك الحقوق الأساسية إلى ممارسات شكلية في ظل الغياب الديمقراطي الحقيقي ولا معنى لها في الواقع العملي، لأنه يستحيل تحقيق كامل الحقوق المدنية والسياسية من غير التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولذلك فلا يجوز الفصل التعسفي بين الديمقراطية بأشكالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأنها عند ذلك تفقد الديمقراطية أهم شروطها المتمثلة في ارتباطها بالقوى الحية في المجتمع وهي التي تصنف بأنها صاحبة المصلحة الحقيقية فيها وفي حرياتنا المتمثلة بغالبية الجمهور. (محمد علي جادين، مرجع سابق، ص ص 352 - 353)

كما أن أحد أسباب الإخفاق في تحقيق حلم وأهل الجماهير العربي في مشروعها النهضوي الديمقراطي المأمول في السابق، كان ناتجاً أصلاً عن الفشل في إنجاز المشروع الوطني النهضوي الديمقراطي، والذي يمكن أن يشكل القاعدة والرافعة للمشروع النهضوي الديمقراطي القومي، وفي مقدمتها صون الحرية والاحتكام إلى الديمقراطية وذلك أن الفشل العربي جاء بسبب سوء استغلال الديمقراطية، كما أن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لها تأثير كبير على انتشار الأحزاب والمنظمات المدنية وطبيعة عملها، وجعل المنظمات الديمقراطية شرطاً أساسياً للتفاعل والتواصل، وذلك لأن المجتمع المدني يجب أن تحميه المؤسسات الحكومية والقوانين. (سليمان نصيرات، 2001 م، ص ص 23 - 30)

إن سن القانون، وتحقيق العدالة، وقيادة الحرب، هي فعاليات سياسية نموذجية، وإن المؤسسات السياسية الضامنة للمجال العام هي وسيلة وتعبير عن الحق في أن واحد، وهذا ما يعطيها موقع القيادة وامتياز الإرغام، وهذا ما يضع الرضا أيضاً في صلب حق الحكم، بما أن المؤسسات السياسية تضمن المجال العام، أي العلاقة المشتركة بين الأفراد في مجتمع معين، فإنه من المنطقي أن لا يكون دورها في تنظيم وقيادة الشؤون الجماعية ذا صفة قانونية إلا في نطاق حصولها على موافقة الشعب، وأن الرضا ضروري في الممارسة الروتينية للقانون لأنه يدخل أيضاً في ضمان حسن سيره، والأصح أن الدفاع عن مصالح المجتمع بأسره يؤدي عند الاقتضاء إلى ترجيح الظروف العامة لحياة المجموع على هذا الحق الخاص أو ذاك، ولذلك فيتوجب أن تكون درجة الرضا وقيمه متناسبتين مع حجم الالتزام المفروض، التي تقوم على أساس أن الشرعية هي حق الحكم، وأن الرضا يعني القبول بوضع يستلزم قدرًا من التنازل الذي يتبدى في واجب الطاعة،

وبهذا المعنى يمكن التعبير عن العلاقة القانونية بين الحكام والمحكومين بمصطلح السلطة السياسية، وتقود مسألة الشرعية إلى مشكلة السلطة بسبب كونها علاقة بين إمرة وطاعة، وما يميز هذه العلاقة هي الهيمنة والخضوع، ويستند ذلك بشكل وحيد على علاقة القوى بين الأفراد أو الجماعات مع ملاحظة واقع أن القيادة والطاعة تنطويان على الرضا. كما أن السلطة هي حق القرار والتصرف الممنوح لبعض الأفراد من الرجال والنساء، وهي اضافة الصفة الشخصية على القواعد التي يرضى المجتمع باعتمادها، ويلتحم الأفراد بها لأنهم يرون فيها روح المجتمع ووسيلة الحفاظ عليه في آن واحد، ويدوم تطابق السلطة والقانون بدوام وجود الرضا، وعندما يسحب هذا الرضا فإنه يمثل علاقة على خلل في الشرعية السياسية وبالنتيجة، فإن الرضا هو شرط ضروري لحق الحكم، ومع ذلك فإنه ليس شرطاً كافياً خاصةً إذا كان الرضا جوهرياً من أجل تثبيت الشرعية السياسية، فإن هذا لا يمكن أن يحصل إلا طبقاً للقيم التي تشكل جوهر الحقوق والواجبات، (جان - مارك كواكو، 2001 م، ص ص 29 - 32) ولذلك فيعتبر الانتخاب بشتى أساليبه وصوره الأداة الوحيدة للشرعية الديمقراطية التي هي بالتأكيد دولة المجتمع المدني، حيث أنه بدون مجتمع مدني لا وجود للديمقراطية، فالمجتمع المدني ظاهرة طبيعية وملازمة للديمقراطية التمثيلية، لأن غياب هذا المجتمع لا يؤدي إلى ترسيخ الحرية وإنما يغذي الطموحات الفردية ويقود إلى الفوضى. فالسبيل الانتخابي هو السبيل لتحقيق الديمقراطية التي يُعرفها لنكون بأنها حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب، أو كما يقول أيسمن وهوريو بأن الدولة هي عبارة عن التشخيص القانوني لشعب ما، (عبدو سعد وآخرون ...، 2005 م، ص ص 13 - 14) وتُعرف العملية الانتخابية بأنها مجموعة من الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب، وهي بهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطن، وتدخل في إطار القوانين السياسية، أو أكثر تحديداً ضمن قانون الانتخاب الذي يتكون من جملة قواعد غاياتها تحديد صفة المواطن، واختيار النظام الانتخابي المتبع، ثم تنظيم مسار الاقتراع، حيث تتغير قواعد الانتخابات في كل زمان ومكان، وسبب ذلك أن قانون الانتخاب هو انعكاس للنظام السياسي، لذلك فقد جرى تعريف النظام الانتخابي بأنه الآلية التي تستخدم لترجمة الأصوات المدلى بها إلى مقاعد، والتداول الحقيقي للسلطة لا يمكن أن يتحقق في حال غياب الأحزاب السياسية الفاعلة والوطنية التي تتنافس فيما بينها على تحقيق مصلحة الوطن والمواطن وهذه الأحزاب السياسية لن تقوم لها قائمة في ظل نظام انتخابي غير سليم. (عبدو سعد وآخرون ...، مرجع سابق، ص ص 27 - 29)

النتائج المستخلصة من البحث:

تمثلت أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث بكل مما يلي:

- 1 - عمل على الكشف عن صورة وطبيعة الوجود الديمقراطي في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات، حيث تبين أنه يوجد اختلاف بشكل نسبي بين المجتمعات في صورة الوجود للتطبيق الديمقراطي الفعلي فيها، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى مدى مشاركتها والتزامها بالحرية وتطبيق مبادئ الديمقراطية الأخرى مقارنة بغيرها.
- 2 - دل على تحديد صفات الوجود الديمقراطي بأشكاله المتنوعة وأحجامه الموجودة ودرجة اختلافه ما بين المجتمعات تبعاً لظروف كل منها، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى المشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

- 3 – تبين أن لوجود وعمل وتأثير كل من الديمقراطية في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات تقدماً كبيراً على حياة هذه المجتمعات وأن وجود الديمقراطية يتناسب بشكل طردي مع هذا التقدم، فكلما ازداد تطبيق المبادئ الديمقراطية يزداد التقدم العلمي والعكس كذلك.
- 4 – توصل إلى معرفة مقدار الوجود الإيجابي والمتفاوت في انعكاساته المتطورة بشكل متنامي على تقدم المجتمع وذلك تبعاً لطبيعة وجود ونسبة تطبيق الديمقراطية في داخل المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

توصيات الباحث:

- بعد الانتهاء من توضيح نتائج هذا البحث المستخلصة منه يرى الباحث أنه من الضروري الإشارة الى عدد من التوصيات المهمة، وقد تمثلت هذه التوصيات في نهاية هذا البحث بكل مما يلي:
- 1 – نشر ثقافة الديمقراطية بأشكالها وتأثيراتها الإيجابية من خلال وسائل الاعلام المتنوعة لكل من طبيعة الوجود الديمقراطي في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.
- 2 – قيام وعمل المتخصصين بهذا المجال من الأفراد (الناشطين) والمؤسسات (منظمات المجتمع المدني) بالتعريف الصحيح وبشفافية ووضوح بطبيعة الوجود الديمقراطي في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.
- 3 – عقد مؤتمرات وندوات باستمرار من قبل مؤسسات التعليم (الجامعات) وذلك لكون الجامعات تضم فئات ذات ثقافات مختلفة عن بقية الفئات الاجتماعية الأخرى في داخل المجتمعات، بالإضافة الى الاستمرار في عقد هذه الندوات من قبل بقية منظمات المجتمع المدني في المجتمع لتوضيح وجود وعمل وتأثير كل من الوجود الديمقراطي في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.
- 4 – إجراء دراسات حديثة ومتنوعة عن طبيعة الوجود الديمقراطي في المجتمعات من قبل الباحثين (ذوي الأبحاث المنشورة) وذوي الخبرة (أصحاب المراكز القيادية في المؤسسات الحكومية والأهلية) عن هذا الموضوع خاصة من المتخصصين في مجال الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالديمقراطية ونشر أبحاث ذات سمات متنوعة (كمية وكيفية) أيضاً وذلك من أجل توضيح مدى الوجود والتطبيق الفعلي لكل من المشاركة المتنوعة في نسبة وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

مقترحات الباحث:

تتمثل المقترحات التي يراها الباحث في هذا البحث بكل مما يلي:

- 1 – ضرورة الممارسة الديمقراطية الفعلية وبشكل جدي في كافة المجالات الحياتية المتنوعة داخل المجتمع، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.
- 2 – مواصلة التنامي المستمر في كل من الوجود الديمقراطي الفعلي في داخل المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.
- 3 – الاستمرار في توضيح طبيعة الوجود والعمل والتأثير والانعكاس الإيجابي لكل من طبيعة الوجود الديمقراطي في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.
- 4 – ضرورة العمل بشفافية ووضوح على كشف المعرفة لمقدار ونوعية الوجود الديمقراطي الفعلي في داخل المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات وانعكاسه على تقدم هذه المجتمعات التي يتواجد فيها.

خلاصة البحث:

في نهاية هذا البحث يرى الباحث أنه قد تم توضيح كل من طبيعة الوجود الديمقراطي في المجتمعات، والمشاركة المتنوعة في وجودها، والتعددية بكافة أشكالها، والحرية بصورها الموجودة، ومدى وجود المجتمع المدني وأثرها جميعاً على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات، وقد أظهر الباحث أن طبيعة هذه العلاقة بين مبادئ الديمقراطية تتناسب بشكل طردي في وجودها وبين تحقيق التنمية والتقدم في داخل المجتمع الساعي لهذا التقدم وفي مقدمة ذلك الإقرار بالتعددية المتباينة والسماح بالمشاركة السياسية المتنوعة لكافة الفئات الاجتماعية دون اقصاء أو استثناء لأي منهما ولأي سبب كان.

المراجع

- 1 – الحسن بن طلال وآخرون... (2005)، الشباب العربي وتحديات المستقبل، الطبعة الأولى، منتدى الفكر العربي ودار جريب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 2 – أحمد قريع، (2005)، في الطريق إلى الدولة الفلسطينية: قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني (السلام المعلق 2)، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
- 3 – أحمد شوقي بنبون وآخرون... (2001)، قضايا التحول الديمقراطي في المغرب مع مقارنة بمصر والأردن، د. ط، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر.
- 4 – أنتوني وودويس، (2007)، حقوق الإنسان (من منظور عصري)، ترجمة محمد أحمد المغربي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- 5 – بطرس بطرس غالي، (2002)، الديمقراطية هي الحل لمخاطر العولمة، ترجمة أمينة الأعصر، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر.
- 6 – باسم الزبيدي، (2003)، الثقافة السياسية الفلسطينية، د. ط. مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية)، رام الله، فلسطين.
- 7 – تيسير الفارس ومحمد السمحان، (2003)، التحول الديمقراطي في الأردن (الأردن أولاً)، د. ط. د. م. عمان، الأردن.
- 8 – ثناء فؤاد عبد الله، (2001)، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي – علاقات التفاعل والصراع، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 9 – ثروت سلامة العمرو، (2004)، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن 1985 – 1995 م، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 10 – جان – مارك كواكو، (2001)، الشرعية والسياسة – مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية، د. ط. المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن.
- 11 – حليم بركات، (2004)، الهوية – أزمة الحداثة والوعي التقليدي، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان.
- 12 – حسين رحال، (2004)، اشكاليات التجديد – دراسة في ضوء علم اجتماع المعرفة، الطبعة الأولى، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 13 – حيدر إبراهيم علي، (1996)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، د. ط. دار الأمين للنشر والتوزيع ومركز ابن خلدون للتنمية، القاهرة، مصر.
- 14 – خالد الهندي، (1999)، عملية البناء الوطني الفلسطيني – وجهة نظر إسلامية (أوراق في الفكر والسياسة الإسلامية الفلسطينية المعاصرة) (2)، د. ط. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين.
- 15 – رفعت لقوشه، (2004)، الليبرالية الاجتماعية (محاورة في مستقبل التاريخ)، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.
- 16 – رجائي صالح المعشر، (1999)، مقومات الديمقراطية "النموذج الأردني – دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، دار آفاق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 17 – سليمان نصيرات، (2001)، نحو مشروع سياسي نهضوي ديمقراطي (في الطريق إلى أردن ديمقراطي ومشروع نهضوي عربي)، الطبعة الأولى، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 18 – سمير خطاب، (2004)، التنشئة السياسية والقيم مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 19 – س. ن. أيزنشتات، (2002)، تناقضات الديمقراطية – أوجه الضعف والاستمرارية والتغير، ترجمة مها بكير، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر.
- 20 – صموئيل هنتجتون، (1993)، الفكر الغربي الحديث – النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سميرة فلوّعبود، الطبعة الأولى، دار الساقى، بيروت، لبنان.

- 21 – عبدو سعد وآخرون ...، (2005)، النظم الانتخابية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- 22 – عبد الحليم خدام، (2003)، النظام العربي المعاصر، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء وبيروت، المغرب ولبنان.
- 23 – عبد المجيد جرادات، (2002)، الإرادة ومعايير القوة – دراسات في القضايا المعاصرة، الطبعة الأولى، دار مجدي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 24 – عاطف أبو سيف، (2005)، المجتمع المدني والدولة – قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ورام الله، الأردن وفلسطين.
- 25 – عبد الله حنا، (2002)، المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا.
- 26 – علي الشرعة وآخرون ...، (2002)، الديمقراطية في الوطن العربي – مؤشرات وآفاق، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- 27 – علي خليفة الكواري وآخرون ...، (2000)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 28 – علي خليفة الكواري، (1986)، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة "الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 29 – غالب الفريجات، (2005)، على طريق التنمية السياسية، الطبعة الأولى، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 30 – غسان سلامه وآخرون ...، (1988)، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي – المجتمع والدولة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 31 – فريال حسن خليفة، (2003)، حقوق الإنسان ونظم الحكم والسلام عند توماس بين، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.
- 32 – فرانسيس فوكو ياما، (1993)، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، الطبعة الأولى، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان.
- 33 – كامل محمد المغربي، (1994)، السلوك التنظيمي – مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 34 – محمد علي جادين، (2002)، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان – دراسة توثيقية في إنجازات وإخفاقات النظام الديمقراطي 1985 – 1989م، الطبعة الثانية، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر.
- 35 – محمد نصر مهنا، (2006)، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، د . ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- 36 – مايكل اس . جويس وآخرون ...، (2003)، بناء مجتمع من المواطنين – المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة العربية الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 37 – محمد توهيل فايز عبد أسعيد، (2001)، الديمقراطية ما لها وما عليها، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، الكويت.

- 38 – محمد الغيلاني، (2004)، المجتمع المدني "حجمه، مفارقاته ومصائره"، هل سيتم الاحتفاظ به؟ الطبعة الأولى، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 39 – ماجد راغب الحلو، (1995)، القانون الدستوري "المبادئ العامة – التاريخ الدستوري – الأحزاب السياسية – التمثيل النيابي – النظام الانتخابي – السلطة التنفيذية – السلطة التشريعية"، د. ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 40 – ميشال مياي، (1982)، دولة القانون – مقدمة في نقد القانون الدستوري، الطبعة الثانية، مجد – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الدكتور/ عبد المجيد نايف أحمد علاونة، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر

العلمي.

(CC BY NC)

الانعكاسات السالبة للخادمة المنزلية على الأطفال من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال بمحافظة الدوادمي
بالمملكة العربية السعودية

The Negative Repercussions of the Domestic Servant on Children from the Point of View of
Kindergarten Teachers in Dawadmi Governorate, Saudi Arabia

إعداد الدكتورة/ ماجدة خليفة محمد خليفة

أستاذ علم اجتماع الأسرة والطفولة المساعد، كلية التربية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية

Email: mkhalifa@su.edu.sa

المخلص:

هدف البحث إلى التعرف على الانعكاسات السالبة للخادمة المنزلية على الأطفال من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال بمدينة الدوادمي بالمملكة العربية السعودية، وتوضيح طبيعة الأعمال التي تمارسها الخادمة المنزلية بمنطقة الدراسة، والتعرف على الأسباب التي دعت إلى استخدام الخادمة المنزلية. أجريت على مجتمع من معلمات رياض الأطفال بمدينة الدوادمي بالمملكة العربية السعودية واختيرت عينة عشوائية بسيطة وذلك لتجانس مجتمع البحث بلغ حجمها 40 معلمة. وكانت أداة جمع المعلومات الرئيسية هي الاستبانة التي أعدتها الباحثة. واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب طبيعة البحث وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن من أهم الأسباب التي دعت إلى استخدام الخادمة المنزلية هي خروج الأم للعمل، والانشغال بالدراسة، إن تنظيف المسكن وتلبية متطلبات الأسرة من أبرز الأعمال التي تمارسها الخادمة المنزلية بالمنزل، ترى معظم العينة أن من الانعكاسات السالبة إكساب الخادمة صفاتها للطفل وأنها تسبب عزلة اجتماعية للطفل. كما أظهر البحث أيضاً أن من الانعكاسات السالبة تأثير الخادمة على عقيدة الطفل وإحداث فجوة بين الأم وطفلها وأن الخادمة المنزلية تجعل من الطفل شخصاً اتكالي.

أوصت الباحثة على الأمهات عدم إعطاء الحرية للخادمة المنزلية في رعاية الأطفال وعدم القيام بجميع مهام الطفل البسيطة حتى لا يصبح اتكالياً.

الكلمات المفتاحية: الخادمة المنزلية، الأطفال، المملكة العربية السعودية

The Negative Repercussions of the Domestic Servant on Children from the Point of View of Kindergarten Teachers in Dawadmi Governorate, Saudi Arabia

Abstract:

The research aimed to identify the negative repercussions of the domestic maid on children from the point of view of kindergarten teachers in Dawadmi City, Saudi Arabia, and to clarify the nature of the work practiced by the domestic maid in the study area, and to identify the reasons that called for the recruitment of the domestic maid. Conducted on a community of kindergarten teachers in Dawadmi City, Kingdom of Saudi Arabia, and a simple random sample was chosen for the homogeneity of the research community, the size of the research community was 40 teachers. The main data collection tool was the questionnaire prepared by the researcher. The researcher relied on the descriptive analytical approach that suits the nature of the research and reached several results, the most important of which are: That one of the most important reasons for recruiting a domestic servant is the mother's going out to work, and her preoccupation with studies, Cleaning the home and meeting the family's requirements is one of the most prominent jobs practiced by the domestic maid in the home, Most of the sample considers that one of the negative repercussions is that the maid acquires her characteristics for the child and that it causes social isolation for the child. The research also showed that one of the negative repercussions is the effect of the maid on the child's belief, creating a gap between the mother and her child, and that the domestic servant makes the child a dependent person.

The researcher recommended that mothers not give the housemaid the freedom to take care of the children and not do all the simple tasks of the child so that he does not become dependent.

Keywords: Housekeeper, Children, Saudi Arabia

تمهيد:

إن الطفل هو ثروة المستقبل بالنسبة لكل بلاد العالم وإن بناء الطفل مؤشر حضاري لتفوق الأمم حيث أن الأطفال اليوم هم أمل المستقبل ورجاله وقادته ومرحلة رياض الأطفال من أخصب المراحل التربوية التعليمية في تشكيل الشخصية وتكوينها والطفل يكتسب أكثر من 80% من الثقافة قبل سن 6 سنوات فيجب العناية بالأطفال وإعدادهم وتنشئتهم ليكونوا عدة المستقبل فقد تؤدي ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية إلى جعل الآباء والأمهات غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم فيلجئون إلى الخدم مما يجعل الطفل يقضي معهم أغلب الأوقات [5].

من أهم الشروط التي يجب توفرها في الخادمة شرطان أساسيان وردا في الآية الكريمة ((إن خير من استأجرت القوي الأمين) [1] فالقوة إشارة إلى أحكام العمل والمهارة فيه والأمانة إشارة إلى إخلاص العامل في عمله برعاية حدود الله.

إذا كان لابد من تفعيل دور الأسرة في حماية أبنائها من الانعكاسات السالبة للخادمة المنزلية خاصة فيما يتعلق بسلوكهم ولغتهم وقد أكدت الدراسات أن وجود المربية والخادمة يؤثر سلباً على الطفل حيث يكتسب الطفل من خلال المربيات سلوكيات خاطئة ومفردات لغوية ركيكة غير متماسكة عموماً فإن كل ظاهرة اجتماعية لها من المزايا وعليها من العيوب. وإلقاء الضوء على الانعكاسات السالبة للخادمة المنزلية على الطفل وينطلق من حاجتنا الفعلية إلى سد ثغور هذه الظاهرة وفي بالبحث هذا سنتناول بإيجاز الانعكاسات السالبة لاستخدام الخادمة المنزلية على الطفل.

مشكلة وإجراءات البحث:**مشكلة البحث:**

تنتشر ظاهرة استخدام الخادمة المنزلية لدى معظم الأسر السعودية خاصة بالوقت الحالي أكثر من غيرة لأسباب كثيرة لعل أهمها خروج الأم للعمل أو انشغالها بالدراسة أو العمل أو كثرة عدد الأفراد داخل الأسرة فأصبحت الحاجة إلى وجود الخادمة المنزلية في المنزل له أهمية وضرورة كبيرة عند معظم أفراد المجتمع السعودي. وتتلخص مشكلة البحث في السؤال الآتي: ما هي الانعكاسات السالبة للخادمة المنزلية على الأطفال من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال بمدينة الدوادمي بالمملكة العربية السعودية؟ والتي تنفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما هي الأسباب التي دعت إلى استخدام الخادمة المنزلية؟
2. ما هي طبيعة الأعمال التي تمارسها الخادمة المنزلية؟
3. ما هي الانعكاسات السالبة للخادمة المنزلية على الأطفال؟

أهمية البحث:

تتلخص في كونها تفيد في الآتي:

1. توعية الأسرة بالانعكاسات السالبة للخادمة المنزلية على الأطفال.

2. حث دور التعليم وقطاعات المجتمع بضرورة العمل على توضيح الانعكاسات السالبة لاستقدام الخادمة المنزلية.

3. توعية المجتمع في كيفية اختيار الخادمة المنزلية.

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث كما يلي:

1. التعرف على الأسباب التي دعت إلى استقدام الخادمة المنزلية بالمجتمع السعودي.

2. توضيح طبيعة الأعمال التي تمارسها الخادمة المنزلية بالمجتمع السعودي.

3. التعرف على الانعكاسات السالبة للخادمة المنزلية على الطفل بالمجتمع السعودي.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: الانعكاسات السالبة للخادمة المنزلية على الأطفال

الحدود البشرية: معلمات رياض الأطفال

الحدود المكانية: مدينة الدوامي بالمملكة العربية السعودية

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الثاني / 1442 هـ

المصطلحات ومفاهيم البحث:

الخادمة: هي المرأة الغربية عن المجتمع السعودي بالعادات والتقاليد والأعراف وربما الدين وتعمل لدى الأسرة السعودية ولها علاقة مباشرة وغير مباشرة في تربية الطفل [10].

إجرائياً يقصد بالخادمة: المرأة التي تعمل بأجر مع الأسر السعودية في المنازل.

الطفل: هو الصغير في كل شيء وهو كائن حي قدراته محدودة ومرتبطة بعمره الزمني ويعتمد على غيره في الأشياء حتى ينمو عضوياً وظيفياً واجتماعياً [12].

المعالجة الإحصائية: اعتمدت الباحثة على التكرارات والنسبة المئوية البسيطة في تحليل البيانات.

أدبيات البحث:

الخادمة المنزلية:

وهي المرأة الغربية عن المجتمع السعودي في العادات والتقاليد والأعراف وربما الدين وتعمل لدى الأسرة السعودية، ولها علاقة مباشرة أو غير مباشرة لتربية الطفل [10].

الشروط التي يجب توافرها في الخادمة المنزلية:

المظهر العام: بعض الناس يهتم بالجانب الشكلي أكثر من غيره.

المؤهل والمستوى الثقافي: يعتبر مطلوباً لدى بعض البيوت.

الديانة: تفضل كثير من البيوت وجود خادمة في البيت مسلمة.

عمر الخادمة: لا بد من النظر لعمر الخادمة ميول الناس لأن الكثير يعول على وجود خادمة نشيطة.

تحديد الجنسية: بحكم تجارب الناس في التعامل مع الخادמות أصبح لبعض الجنسيات تميز.

اللغة: مع بدايات التنمية كان التركيز على جانب الخادמות من الدول العربية لاعتبارات كثيرة من أهمها الديانة وسهولة التخاطب [7].

طبيعة أعمال الخادمة المنزلية:

أشارت الدراسات إلى أن الأعمال التي تمارسها الخادمة المنزلية هي تنظيف المسكن وغسيل الأواني والملابس وترتيب الغرف لأفراد الأسرة وتلبية طلبات الأسرة والطهي والعناية بالأطفال [11].

حقوق الخادمة المنزلية:

1. الرفق وحسن المعاملة: فلا تكلف الخادمة المنزلية من العمل لا تطيق، فقد قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم ((لا يكلف من العمل إلا ما يطيق)) [2].

2. الصدقة على الخادمة: فإنها مسكينة ما أتت هنا إلا بمجمع دريهمات قليلة ولديها أسرة كبيرة هناك محتاجة إلى طعام وكساء وبناء منزل وغيره، كما أن في الصدقة تعويضاً عن زيادة العمل وسوء معاملة بعض أهل الدار لها.

3. العفو والصفح: عند خطأها غير المتعمد وكذلك غض الطرف عن إساءتها المحتملة وإظهار الشكر لها على أعمالها الجيدة وذكر صفاتها الطيبة.

4. إعطائها حقها وعدم التأخر في ذلك: فإنها ما أتت إلا من شدة الحاجة وقد نبه الرسول لذلك قال ((أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه)) [2].

أسباب ارتفاع معدلات ظاهره الخدم:

لكل ظاهرة اجتماعية أسباب في نموها وتطورها وظاهرة استخدام الخدم أخذت في الارتفاع وفقاً للتقديرات الأولية ولا بد من وجود وأسباب أسهمت في هذا الانتشار وأن هناك أكثر من سبب يؤدي إلى تنامي إعداد الخدم ونعرض فيما يلي الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة وأثارها:

1- خروج المرأة للعمل: أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة التعليم الواعي لدى المرأة إلى مشاركتها في تحمل الأعباء في الحياة المعيشية وذلك بخروجها إلى العمل إضافة إلى تحملها مسؤولية الحياة الزوجية وتربية الأبناء والعناية بهم وإدارة شؤون المنزل مما يتطلب الاستعانة بالخدمة لتعويض غياب الزوجة أثناء فترة عملها ومساعدتها في تيسير أمور المنزل.

2- حجم الأعباء المنزلية: أدى تحول مبدأ الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية إلى تعاضد المسؤولية الأسرية للزوجين وخاصة ربة الأسرة التي أصبحت إلى جانب رعايتها لأبنائها مسؤولة عن تدبير كافة شؤون المنزل بتزايد متطلبات الحياة الحديثة الذي أدى بدوره إلى تراكم الأعباء فكان اللجوء إلى الخادمة الأجنبية من الحاجات المطلوبة.

3- عدم وجود البدائل: أن خروج المرأة للعمل تحت ضغط الظروف والتحويلات المستجدة في المجتمع وتلبية لمتطلبات وعيها بدورها في عملية التنمية لم يتوفر معه وبالشكل المناسب البدائل المطلوبة من دور حضانة رياض الأطفال بالمستوى الذي تطمئن إليه الأمم مما اضطرت الكثير من الأمهات إلى اللجوء إلى استخدام الخدم [11].

معاملة الخادمة المنزلية:

الخدمة إنسان مسكين ضعيف يعتريها ما يعتري البشر من الضعف والقصور وقد يصدر منها ما يضايق ويسيء، وقد تكون بطيئة في إنتاج وانتهاء أعمالها ولكن هناك خط يجب أن تسير عليه ربة المنزل في تعاملها مع الخادمة بوصية النبي صلى الله عليه وسلم في جميع الأمور عند ما سأله رجل فقال: أوصني، قال: ((لا تغضب)) فرده مراراً، قال: ((لا تغضب)) رواه البخاري [2].

معاملة الرسول صلى الله عليه وسلم مع خادمه: عن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحسن الناس خلقاً فأرسلني يوماً لحاجة فقلت: والله لا أذهب وفي نفسي أن أذهب لما أمرني به نبي الله صلى الله عليه وسلم فخرجت حتى أمر على الصبيان وهم يلعبون في السوق فإذا برسول الله ببقاي من ورائي، فنظرت إليه وهو يضحك فقال: ((أنس! ذهبت حيث أمرتك)) قال: قلت: نعم أنا أذهب يا رسول الله قال أنس: والله لقد خدمته عشر سنين ما علمته قال لشيء صنعته لم فعلت كذا وكذا أو لشيء تركته: هلا فعلت كذا وكذا. رواه مسلم [2].

أساليب التفاعل السلبي بين الخادمة والأسرة:

1- الاعتماد الزائد غير المبرر عليهم والذي يؤدي إلى الاتكالية والسلبية من أفراد الأسرة.

2- التدخل في التنشئة الاجتماعية للأبناء وتراجع دور الوالدين في هذا الشأن.

3- التأثير اللغوي سواء بالتلقين لغة إنجليزية غير سليمة أو لهجات أخرى أو عربية مهجنة مما يعوق التواصل الفكري في المدى البعيد ويمسح الهوية القومية ويعرقل نقل التراث [7]

طفل الروضة: لطفل: هو الصغير في كل شيء أو هو كائن حي قدراته محدودة ومرتبطة بعمره الزمني ويعتمد على غيره في أشياء كثيرة حتى ينمو عضوياً ووظيفياً واجتماعياً [12].

نستخلص أن طفل الروضة هو الطفل في المرحلة العمرية الممتدة من نهاية العام الثالث حتى نهاية العام السادسة وقد أطلق البعض على هذه المرحلة مسمى الطفولة المبكرة

أهمية مرحلة الطفولة المبكرة:

إن مرحلة الطفولة تعتبر أهم مرحلة في حياة الإنسان وعليها سيكون الإنسان بعد ذلك سويًا أو مريضًا فجميع الأمراض النفسية تقريبًا تنشأ نتيجة لسوء فهم طبيعة هذه المرحلة ومتطلباتها [14].

حاجات طفل الروضة:

أن الوقوف على حاجات الطفل وعلى كيفية تحقيقها وإشباعها شيء ضروري وهام لكي ينمو الطفل ويتفتح بشكل كامل ومتزن في جميع جوانب شخصيته المختلفة [14].

والطفل في عمومه يحتاج إلى:

الغذاء: فإنه يلعب دوراً هاماً في نمو الطفل وإمداد جسمه بالطاقة التي يحتاجها [13].

الملبس: من الحاجات الأساسية للطفل تكون ملابس مناسبة للجو الذي يعيش فيه [14].

الحاجة إلى النوم والراحة: من الحاجات البيولوجية اللازمة لنمو الطفل وهي أهم العوامل التي تساعد في تعويض ما أنفقه من مجهود لأنه يريح الطفل راحة تكاد تكون تامة [13].

اللعب: هذه الحاجة بالغة الأهمية في نمو الطفل ذلك لأن الحركة واللعب هما مفتاح النمو الجسمي والعقلي والوجداني والاجتماعي ولا ينبغي أبداً أن يحرم الطفل من اللعب [14].

الحب: من أهم الحاجات الانفعالية التي يسعى الطفل إلى إشباعها أما الطفل الذي لا يشبع هذه الحاجة فإنه يعاني من الجوع العاطفي ويشعر أنه غير مرغوب فيه ويصبح مضطرباً نفسياً [13].

التقبل: يحتاج الطفل إلى ترغيبه في ذاته بما لها وما عليها وتقبله لنواقص نموه كما يجب على الوالدين والمربين تدريب الطفل على تقبل الآخرين بظروفهم وأوضاعهم الراهنة والتوافق معهم [13].

النجاح: فالطفل يحتاج إلى النجاح لأنه يكسبه الثقة في النفس والشعور بالأمان مما يدفع إلى الاسترسال في محاولته لتحسين سلوكه وكسب الخبرات والمهارات المختلفة [13].

الحرية: فالطفل في حاجة إلى الحرية ولا ينبغي تقييد حريته لأنه يؤثر سلباً على الطفل [14].

الآثار المترتبة على عدم إشباع حاجات طفل الروضة:

عدم إشباع الحاجة للحب والعطف تؤثر تأثيراً سلبياً على نموه الجسمي والعقلي والوجداني.

عدم إشباع الحاجات الفطرية يعرض الطفل للهلاك أو الأمراض.

عدم إشباع الحاجات النفسية يعرضه للاضطرابات والأمراض النفسية.

أساليب تربية الطفل:

أولاً: التربية بالقدوة: تعد من أفضل الوسائل المؤثرة في التربية لأن المربي هو المثل الأعلى للطفل.

ثانياً: التربية بالموعظة والتلقين: هي الطريقة التربوية التي يتحمل فيها الآباء والمربون وحدهم عبء الكلام والأولاد مستمعون فقط لكنهم واعون لما يستمعون ويتلقون نصائح ويعملون بها.

ثالثاً: التربية بالترغيب والترهيب: من أهمية الترغيب والترهيب في تربية الطفل:

أنه يعتمد على النصوص القرآنية والنبوية وعمل الصحابة في إقناع المربي والأولاد.

أن الإنسان بطبيعته النفسية يتأثر بما يثير الخوف في نفسه وما يدفع بالأمل في قلبه فهي تربية وجدانية ربانية تتناول كل جوانب الحياة في الإنسان [4].

تربية الإسلام للطفل:

حرص الإسلام على تربية الطفل تربية روحية لما في ذلك أثر دنيوي ينعكس على الراحة النفسية والذهنية وينبغي أن يوجه الطفل إلى احترام الشرائع وتأديته الشعائر والتعود على ذلك منذ صغره وإلزامها في كبره وتعظم في قلبه وتتحول بعد ذلك إلى أسلوب في حياته يملي جميع أفعاله وسلوكياته ومنها: اصطحابه إلى المسجد وتعويدته على الصلاة. تحفيظه ثلاث أجزاء على الأقل من القرآن الكريم.

التربية الثقافية للطفل:

الاهتمام بالعقل طريق تقدم الأمم ونهضتها وتحريرها من التخلف وخصوصاً الاهتمام بعقول أبنائها الصغار والذين هم الأمل ولقد أعلى الإسلام من شأن العقل والتفكير والتعليم لصغار الأمة وتحقق التربية الخلقية.

التربية النفسية للطفل:

إن الإسلام يحتم على المربين أن يغرسوا في الطفل منذ أن يفتح عينه على الدنيا أصول الصحة النفسية التي تؤهله لأن يكون إنساناً ذا عقل ناضج وتفكير سليم وتصرف متزن.

التربية الجسمية للطفل:

أهتم الإسلام بالتربية الجسدية أيما اهتمام على مستوى التغذية السليمة والصحة وقال تعالى (يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً) وكان لاهتمام الإسلام بالطفل تربية جسدية سليمة مظاهر نذكر منها:

1. إرضاعه رضاعة طبيعية لمدة تصل إلى عامين.

2. الختان وهو من سنن الفطرة في الإسلام.

3. اللعب فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يلعب بلاعب حفيده الحسن والحسين ويترك السيدة عائشة تلعب بعرائسها ويحضر لعب أبناء الصحابة ويشجعهم [14].

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث وفكرته تم استعراضها لتحليل نتائج البحث منها:

1. (دراسة الانصاري: 1988): هدفت إلى التعرف على ظاهرة الخادمت الأجنبيات وأثرها في تربية الطفل والتعرف على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المسببة لتلك الظاهرة والتعرف على الفرق من وجهة نظر الأمهات بالنسبة لتربية الطفل وأجريت على مجتمع مدينتي مكة وجدة واختيرت عينة مقصودة وكانت الأداة هي الاستبانة واعتمدت على المنهج الوصفي وتوصلت إلى: أن للخادمة آثار سلبية في تربية الطفل وأن هناك يوجد ارتباط بين المستوى العلمي للخادمة وبين أثارها السلبية في تربيته الطفل [3]. (دراسة العمري: 2002): كلية العلوم والآداب بفرسان بدولة المملكة العربية السعودية وهدفت إلى التعرف على تأثير مجموعة من المتغيرات التي تعكس خصائص الأسرة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ظاهرة استخدام الأسرة للعامل المنزلية والتعرف على تأثير ظاهرة العاملة على تنشئة وتربية الطفل والتعرف على أبعاد هذه التنشئة والتربية للطفل وأجريت على مجتمع من نساء المحافظة واختيرت عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (35) وكانت الأداة هي الاستبانة واعتمدت على المنهج الوصفي وتوصلت إلى: أنه يوجد علاقة ارتباطية بين العاملة المنزلية وتربية الطفل وإن هناك فروق دالة على إحصائيات بين الأسرة الثلاثين عينة في استخدام العاملة المنزلية حيث أن معظمها يستخدم العاملة المنزلية [8].

2. (دراسة الخضير: 2005): بجامعة الملك سعود بدولة المملكة العربية السعودية وهدفت إلى دراسة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن العاملة المنزلية ومدى تأثيرها سواء على الأطفال أو الزوجين أو على المجتمع بغرض الوصول إلى مقترحات محددة للتعامل العلمي مع هذه الظاهرة مستقبلاً وأجريت على مجتمع أولياء أمور طلبة جامعة الملك سعود بالرياض واختيرت عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (283) وكانت الأداة هي الاستبانة واعتمدت على المنهج الوصفي وتوصلت إلى: مشكلات خاصة بالأطفال منها التسبب في تدليل الأطفال وممارسة سلوكيات غير مرغوب فيها في الملابس والأكل، ومشكلات خاصة بالزوجين منها تدليل الزوجة وعدم قيامها ببعض وظائفها داخل الأسرة اعتماداً على الخادمة [6].

3. (دراسة الفريح: 2011): أجريت لنيل درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من كلية العلوم الاجتماعية بدولة المملكة العربية السعودية هدفت إلى التعرف على أسباب الاستعانة بالعاملة المنزلية والى معرفة اثر العاملة المنزلية على الأطفال من الناحية الاجتماعية والنفسية واللغوية أجريت على مجتمع من موظفات جامعة الإمام محمد بن سعود واختيرت عينة عشوائية طبقية وبلغ حجمها 325 حالة وكانت الأداة هي الاستبانة واعتمدت على المنهج الوصفي وتوصلت إلى: أن عينة الدراسة موافقات وبشدة على واحد من أسباب الاستعانة بالعاملة المنزلية وهو >ظروف عمل الزوجة والتقليل من أثار العاملة المنزلية السلبية التي تؤثر على الطفل وعلى العلاقات الأسرية [9].

التعليق على الدراسات السابقة:

من حيث الهدف فقد هدفت (الفريخ)، و(الانصاري)، و(الخصيري)، و(العمرى) إلى معرفة أثر العاملة على تنشئة وتربية الطفل من الناحية الاجتماعية والنفسية من حيث العينة فقد طبقت دراسة(العمرى) التي بلغ حجمها 35 من النساء و(الخصيري) التي بلغ حجمها 283 من أوليا الأمور على عينة عشوائية بسيطة فيما طبقت دراسة (الفريخ) على عينة عشوائية طبقية بلغ حجمها 325 واستخدمت دراسة (الانصاري) عينة مقصودة. أما من حيث المنهج المستخدم فقد اعتمدت جميع الدراسات على المنهج الوصفي. أما من حيث المجتمع فقد أجريت دراسة (الانصاري) على اسر من المجتمع السعودي و (الخصيري) على مجتمع من أوليا الأمور من طلبة جامعة الملك سعود ودراسة (الفريخ) أجريت على مجتمع من موظفات جامعة الأمام محمد بن سعود ودراسة (العمرى) أجريت على نساء من محافظة فرسان. ومن حيث النتائج فقد توصلت دراسة (الفريخ)، و(الانصاري)، و(العمرى)، و(الخصيري) على أن هناك علاقة بين الخادمة والطفل تؤثر سلباً على الطفل في تربيته وأخلاقه.

ما تفردت به الدراسة الحالية:

أنها طبقت على مجتمع محلي صغير تندر فيه الدراسات وأنها اختصت بدراسة الانعكاسات السالبة للخادمة على الطفل وألفت الضوء على الأسباب التي دعت إلى استقدام الخادمة المنزلية وأنها تستهدف مرحلة الطفولة لأنها مرحلة حساسة وتستهدف ظاهرة منتشرة في المنازل ولما لها من تأثير على الطفل حيث أن الطفل يقضي معظم الوقت مع الخادمت.

الدراسة الميدانية:

أولاً: نبذة عن مجتمع البحث:

تم إجراء البحث على عينة من معلمات رياض الأطفال بمحافظة الدوادمي المرسمات بوظائف التعليم للعام الدراسي 1442 هـ الموزعات في الروضات الأهلية والحكومية بمدينة الدوادمي الاتي تتراوح أعمارهن ما بين سن 25-45 سنة وخبرتهن ما بين سنة – 10 سنوات والحاصلات على مؤهلات تتراوح ما بين التعليم الجامعي والثانوي.

ثانياً: عينة البحث:

اعتمد البحث على العينة العشوائية البسيطة وذلك لتجانس مجتمع البحث البالغ حجمها 40 معلمة من معلمات رياض الأطفال بمحافظة الدوادمي.

ثالثاً: أداة البحث:

تم تصميم استبانة دراسة الانعكاسات السالبة للخادمة المنزلية على الأطفال من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال بالدوادمي بالمملكة العربية السعودية. كأداة للبحث من قبل الباحثة ومن ثم تم عرضها على عضوات هيئة التدريس يقسم الطفولة المبكرة بكلية التربية بجامعة شقراء وتم ضبط البنود وفقاً لأهداف وتساؤلات البحث التي تكونت من ثلاث محاور وتحتوي على خمسة عشر سؤال وكانت الإجابة على تلك الأسئلة (نعم – لحد ما – لا).

رابعاً: عرض النتائج ومناقشتها:

السؤال الأول: ما هي الأسباب التي دعت إلى استخدام الخادمة المنزلية؟

الجدول رقم (1): الأسباب التي دعت إلى استخدام الخادمة المنزلية

الأسباب التي دعت إلى استخدام الخادمة المنزلية	نعم	%	لحدا ما	%	لا	%	المجموع	%
خروج الأم للعمل	26	65%	10	25%	4	10%	40	100%
مرض الأم	13	32,5%	10	25%	17	42,5%	40	100%
انشغال الأم بالدراسة	17	42,5%	13	32,5%	10	25%	40	100%
كثرة عدد الأطفال	11	27,5%	16	40%	13	32,5%	40	100%
وجود مرضى داخل الأسرة	7	17,5%	13	32,5%	20	50%	40	100%

يوضح الجدول أعلاه إجابات الأسباب التي دعت إلى استخدام الخادمة المنزلية: أن خروج الأم للعمل وانشغالها بالدراسة حصل على أعلى نسبة للإجابة بنعم، بينما حصل كثرة عدد الأطفال على أعلى نسبة للإجابة بأحياناً وحصل مرض الأم ووجود مرضى داخل الأسرة على أعلى نسبة للإجابة بلا. يتبين من هذه النتيجة أن مجتمع البحث تلجأ الى استخدام الخادمت عند الضرورة ولأسباب ملحة.

السؤال الثاني: ما هي طبيعة الأعمال التي تمارسها الخادمة المنزلية؟

الجدول رقم (2): طبيعة الاعمال التي تمارسها الخادمة المنزلية:

طبيعة الأعمال التي تمارسها الخادمة المنزلية	نعم	%	لحدا ما	%	لا	%	المجموع	%
تنظيف المسكن	38	95%	1	2,5%	1	2,5%	40	100%
الطبخ	8	20%	17	42,5%	15	37,5%	40	100%
العناية بالأطفال	12	30%	15	37,5%	13	32,5%	40	100%
تلبية متطلبات الأسرة	26	65%	8	20%	6	15%	40	100%

يوضح الجدول أعلاه إجابات طبيعة الأعمال التي تمارسها الخادمة المنزلية: أن تنظيف المسكن حصل على أعلى نسبة للإجابة بنعم، بينما حصل الطبخ والعناية بالأطفال على أعلى نسبة للإجابة أحيانا وجاءت هذه النتيجة متفقة مع ما جاء في [11] وترجع الباحثة هذه النتيجة إلى التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع التي أدت إلى انشغال الأسر

السؤال الثالث: ما هي الانعكاسات السالبة للخادمة المنزلية على الأطفال؟

الجدول رقم (3): الانعكاسات السالبة على الطفل

الانعكاسات السالبة على الطفل	نعم	%	لحدا ما	%	لا	%	المجموع	%
الخادمة تؤثر على عقيدة الطفل	12	30%	19	47,5%	9	22,5%	40	100%
الخادمة تكسب الطفل صفاتها	9	22,5%	24	60%	7	17,5%	40	100%
الخادمة تحدث فجوة بين الأم وطفلها	11	27,5%	20	50%	9	22,5%	40	100%
الخادمة تسبب للطفل العزلة الاجتماعية	6	15%	13	32,5%	21	52,5%	40	100%
الخادمة تجعل من الطفل شخصا انكالي	15	37,5%	19	47,5%	6	15%	40	100%
الخادمة تتحدث مع الطفل بلغة عربية غير واضحة	15	37,5%	17	42,5%	8	20%	40	100%

يوضح الجدول أعلاه إجابات الانعكاسات السالبة: أن تأثير الخادمة على عقيدة الطفل و إكسابه لصفاتها و حدوث فجوة بين الأم وطفلها وأنها تجعل منه شخصا انكالياً وهذا ما جاء في (العثيم: 20013، ص26) وتحديثها معه بلغة العربية غير واضحة حصل على اعلي نسبة للإجابة أحيانا، بينما حصل الاختيار على أن الخادمة المنزلية تسبب للطفل عزلة اجتماعية على أعلى نسبة للإجابة بلا. وترى الباحثات هنا الانعكاسات السالبة للخادمة الخطيرة على الطفل. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات مثل (دراسة الفريخ:2011)، و(دراسة الانصاري:1988)، و(دراسة العمري:2002)، و(دراسة الخضير:2005) على أن هناك علاقة بين الخادمة والطفل تؤثر سلباً على الطفل في تربيته وأخلاقه. وترجع الباحثة ذلك لحساسية مرحلة الطفولة كما جاء في أجزاء من أدبيات البحث.

الخاتمة:

تلخيص النتائج:

من خلال تطبيق أداة الدراسة يمكن تلخيص النتائج فيما يلي:

1. ترى نصف العينة أن استخدام الخادمة المنزلية بسبب خروج الأم للعمل. وترى بعض العينة أن استخدام الخادمة المنزلية بسبب مرض الأم وانشغالها بالدراسة، وكثرة عدد الأطفال ووجود مرضى داخل الأسرة.

2. ترى معظم العينة أن الأعمال التي تمارسها الخادمة المنزلية تنظيف المسكن وتلبية متطلبات الأسرة، وترى نصف العينة أن الأعمال التي تمارسها الخادمة المنزلية الطبخ بينما ترى بعض العينة أن الأعمال التي تمارسها الخادمة المنزلية العناية بالأطفال.

3. ترى معظم العينة أن من الانعكاسات السالبة إكساب الخادمة صفاتها للطفل وأنها تسبب عزلة اجتماعية للطفل. بينما ترى العينة أن من الانعكاسات السالبة تأثير الخادمة على عقيدة الطفل وإحداث فجوة بين الأم وطفلها وأن الخادمة لمنزلية تجعل من الطفل شخصاً تكالي.

التوصيات:

توصي الباحثة بالآتي:

1. على الأسر استقدام الخادمة المنزلية المسلمة.
2. على الأسرة استقدام الخادمة المنزلية لأعمال المنزل ومنها تنظيف المسكن والطبخ وتلبية متطلباتهم دون التأثير على رعاية الأطفال وعقيدتهم وصفاتهم ولغتهم.
3. على الأمهات عدم إعطاء الحرية للخادمة المنزلية في رعاية الأطفال ف ذلك قد يسبب فجوة بينها وبين طفلها
4. على الخادمة المنزلية عدم القيام بجميع مهام الطفل البسيطة حتى لا يصبح تكاليا.
5. إجراء مزيد من الدراسات حول الانعكاسات السالبة لاستقدام الخادمة المنزلية على الأطفال.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. الحديث الشريف.
3. الأنصاري، عنبرة حسين الأنصاري (1988). أثر الخادمت الأجنبيات في تربية الطفل بمدينتي مكة المكرمة وجدة من وجهة نظر الأمهات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى مكة المكرمة.
4. الحمد، أحمد محمود الحمد (2003). تربية الطفل في الإسلام. الرياض: دار النشر الدولي.
5. الحميد، هدى محمد الحميد (1986). علم نفس النمو، وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع الجامعات المصرية، برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي القاهرة.
6. الخضيرى، صالح إبراهيم الخضيرى (2005). دراسة المشكلات الاجتماعية للعمالة المنزلية.

7. العثيم، صالح عبد الله العيثم(2013). سيدة البيت الجديدة. الرياض: دار القاسم.
8. العمري، سلمان العمري (2002). دراسة أثر العمالة المنزلية على تربية الطفل.
9. الفريح، سمر علي عبد الله الفريح(2011). دراسة العمالة المنزلية الأجنبية في المجتمع السعودي. الرياض
10. القاسم، عبد الملك القاسم(2009). في بيتنا خادمة. الرياض: دار القاسم.
11. المهنا، مريم المهنا (1998). مشكلات الخدم وأثارها على الأسرة الكويتية رسالة ماجستير منشورة جامعة الكويت.
12. الناشف، هدى الناشف (1998). رياض الأطفال. الطبعة الرابعة. -القاهرة: دار الفكر العربي.
13. شريف، السيد عبد القادر شريف (2017). التربية الاجتماعية والدينية برياض الأطفال. الطبعة السادسة. الرياض: دار المسيرة.
14. مرسي، محمد سعيد مرسي (1996). فن تربية الأولاد في الإسلام. الطبعة الاولى. الرياض: دار التوزيع والنشر

الملاحق:

نأمل تعبئة هذا الاستبيان للإجابة على تساؤلات بحث بعنوان الانعكاسات السالبة لاستخدام الخادمة المنزلية من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال بالدوامي بالمملكة العربية السعودية، علماً بأن هذه الإجابات ستكون لغرض البحث العلمي فقط
شاكرين لكم

المعلومات الأولية:

الاسم العمر

مكان العمل المؤهل العلمي.....

سنوات الخبرة

المحور الأول:

لا	لحدا ما	نعم	الأسباب التي دعت إلى استخدام الخادمة المنزلية
			خروج الأم للعمل
			مرض الأم
			انشغال الأم بالدراسة
			كثرة عدد الأطفال
			وجود مرضى داخل الأسرة

أخرى اذكرها:

المحور الثاني:

لا	لحد ما	نعم	طبيعة الأعمال التي تمارسها الخادمة المنزلية
			تنظيف المسكن
			الطبخ
			العناية بالأطفال
			تلبية طلبات الأسرة

أخرى اذكرها:

المحور الثالث:

لا	لحد ما	نعم	الانعكاسات السالبة للخادمة المنزلية على الطفل
			الخادمة تؤثر على عقيدة الطفل
			الخادمة تكسب الطفل صفاتها
			الخادمة تحدث فجوة بين الأم وطفلها
			الخادمة تسبب لطفل العزلة الاجتماعية
			الخادمة تجعل من الطفل شخصا اتكالي
			الخادمة تتحدث مع الطفل بلغة العربية

أخرى اذكرها:

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الدكتورة/ ماجدة خليفة محمد خليفة، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)